شؤون فلسطينية

٢٢١ - ٢٢٢

آب (اغسطس) - أيلول (سبتمبر) ١٩٩١

شؤون فلسطينية

٢٢١

شؤون فلسطينية

٢٢١ ـ ٢٢٢ آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ خمسة أعضاء في اللجنة التنفيذية يتحدثون الى شؤون فلسطينية حول مسألة التمثيل الفلسطيني ..... اعداد: سميح شبيب

٢٠ العرب في الهستدروت ..... د. عزيز حيدر

٤٩ البلديات الفلسطينية من النشأة حتى العام ١٩٦٧ ..... د. علي الجرباوي

٧٣ الصحافة الفلسطينية في عهد الانتداب جريدة «مرآة الشرق»، ١٩١٩ ـ ١٩٣٩ ..... د. قسطندي شوملي

٨٧ «الوطن القومي اليهودي» وشرق الاردن ..... د. محسن يوسف

مراجعات

١٠٤ سيرة كفاح ضد الصهيونية ..... فايز ساره

شهريات

١٠٨ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: نشاطات ما قبل «الحسم» ..... س. ش.

١١١ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: مسار التسوية السياسية ماذا بعد الخطوة السورية؟ ..... أحمد شاهين

١١٧ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: الاستحقاق المزدوج ..... د. نبيل حيدري

١٢٢ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: بدايات الانتفاضة المسلّحة ..... د. يزيد صايغ

اسرائيليات:

١٢٨ استجابة محكومة بـ «تفاهم» مسبق ..... هاني العبدالله

١٣٧ الهجرة اليهودية بعد «انقلاب موسكو» ..... مها بسطامي

١٤٤ المناطق المحتلة: «نعم» مشروطة باتفاق خطّي ..... ربعي المدهون

وثائق

١٤٨ منظمة المؤتمر الاسلامي حول فلسطين:
م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد

يوميات

١٥٠ موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٦/١٩٩١ الى ١٥/٨/١٩٩١

بيبليوغرافيا

١٦٨ القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **اسماعيل شمّوط**

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس، بالضرورة، آراء منظمة التحرير الفلسطينية، ولا المحررين، ولا المستشارين، ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : د. **محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

خمسة أعضاء في اللجنة التنفيذية يتحدثون الى شؤون فلسطينية حول

مسألة التمثيل الفلسطيني

تتمحور النشاطات السياسية الفلسطينية، كافة، في نقطة مركزية واحدة، هي مسألة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام الدولي. ولعلّ أبرز ما يعطي هذه النشاطات حيوية وحرارة هو الاعلان الاميركي ـ السوفياتي الخاص بتحديد موعد لعقد المؤتمر، وما تقوم به الدبلوماسية الاميركية من نشاطات مكثّفة في هذا السبيل؛ اضافة الى ما يبديه معظم الدول العربية من استعداد للتعاطي مع التصوّر الاميركي لشكل، ومضمون، مؤتمر السلام.

وعبر ما تشهده الساحة السياسية الفلسطينية من اجتهادات حول مسألة التمثيل، حدوده وآفاقه، التقت شؤون فلسطينية بخمسة أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، هم: فاروق القدومي (أبو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف؛ وأبو علي مصطفى، نائب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ وياسر عبدربه، رئيس دائرة الاعلام؛ وسليمان النجّاب، رئيس دائرة الشؤون الاجتماعية عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني؛ وعبدالله حوراني، رئيس دائرة الثقافة؛ وطرحت عليهم هذا السؤال: لا تزال مسألة التمثيل الفلسطيني القضية الابرز في اهتمامات الاعداد لمؤتمر السلام، حيث بات من الواضح ان الموقفين الاسرائيلي والاميركي يتلاقيان حول نقطة مركزية واحدة، هي محاولة القفز عن منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، اضافة الى ان العديد من الدول العربية بات يتعامل مع مسألة التمثيل الفلسطيني على نحو يتقاطع مع الموقف الاسرائيلي ـ الاميركي و/ أو على أساس ان الصراع هو صراع عربي ـ اسرائيلي، محصور بين دول فقط؛ فما هي آفاق التمثيل الفلسطيني؟ وما هي حدوده؟ وما هي طرائق التعاطي مع طروحاته؟ وأين وصلت جهود ومساعي منظمة التحرير الفلسطينية لحل هذه الاشكالية؟ فجاءت اجاباتهم على النحو التالي:

فاروق القدومي (أبو اللطف)

□ بعد نضال شاق وطويل، تمكّنت منظمة التحرير الفلسطينية من ترسيخ وجودها في المجموعة الدولية، وأُعترف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. ولا شك في ان المجلس الوطني قد كرّس هذه الحقيقة في أولى دوراته. وبعد قرار مؤتمر القمة العربي في الرباط، في العام ١٩٧٤، كرست المنظمة بلا منازع أو بديل، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. وفي العام ١٩٧٥، اعترفت دول عدم الانحياز بالمنظمة عضواً في حركة عدم الانحياز. ثمّ قبلت في الامم المتحدة عضواً مراقباً. وبناء على ذلك كله اصبحت الدعوات توجّه الى م.ت.ف. للمشاركة في المؤتمرات والهيئات الدولية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني، والى أعضاء اللجنة التنفيذية (القيادة العليا لـ م.ت.ف.) لتمثيل

الشعب الفلسطيني والنطق باسمه في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وفي الجمعية العمومية للامم المتحدة؛ وفُتحت مكاتب م.ت.ف. في أنحاء العالم؛ واعترفت بها دول صديقة عديدة، وعلى مستوى السفارة. ومنح السفراء الفلسطينيون الحصانات الدبلوماسية، اسوة بغيرهم من سفراء البلدان الاخرى. وجاء اعلان الاستقلال، في ١٥/١١/١٩٨٨، ليضفي مزيداً من التأكيد على الصفة التمثيلية لـ م.ت.ف. وزاد عدد السفارات الفلسطينية في البلدان الشقيقة والصديقة. وكانت البيانات المشتركة التي تصدر في ختام الزيارات التي يقوم بها رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، أو الوفود الفلسطينية الاخرى، تؤكد هذه الحقيقة، الخاصة بالاعتراف والاقرار بالصفة التمثيلية لـ م.ت.ف. للشعب الفلسطيني؛ ناهيك عن ميثاق المنظمة الذي يعتبر م.ت.ف. جبهة وطنية تضمّ فصائل المقاومة والثورة الفلسطينية، ورموزها الوطنية اللامنتمية، اضافة الى حقيقة مباشرة، هي ان م.ت.ف. تقود الكفاح الوطني الفلسطيني منذ أكثر من ستة وعشرين عاماً، وبلا منازع. وهكذا، لا يمكن لمدّعٍ ان يتجاهل هذه الحقائق الساطعة. حتى ان الولايات المتحدة الاميركية لم تجد مفرّاً من اجراء حوار مع م.ت.ف. بصفتها الجهة الوحيدة التي تمثّل الشعب الفلسطيني، مع ان الولايات المتحدة الاميركية ذاتها هي الدولة الوحيدة، بعد اسرائيل، التي لا تعترف بالصفة التمثيلية الكاملة لـ م.ت.ف.

والآن، لنعد الى البحث في حتميّة التمثيل الفلسطيني في المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات الدولية التي تبحث في سلام عادل ودائم. اذا غُيّبت م.ت.ف. عن هذه اللقاءات الدولية، فلن يستتب الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط؛ بل تصبح هذه اللقاءات مجرّد سبل لطمس الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، التي سبق للامم المتحدة وجميع دول العالم ان أكدتها من خلال قراراتها المتكررة. لذا، فانه من عدم الجائز، بأي حال من الاحوال، ان يتمّ تجاوزها في أية دعوة الى مؤتمر سلام ينوي مناقشة القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ان الهدف من تغييب م.ت.ف. عن هذا المؤتمر، بحجة انها «منظمة ارهابية»، كما يدّعي اسحق شامير بذلك، هو اصرار وعناد من أعدائنا الذين نقاتلهم ونقاوم احتلالهم لوطننا الفلسطيني، وهو تجاهل لحقوقنا الوطنية الثابتة في تقرير مصيرنا وبناء دولتنا الفلسطينية المستقلة على ترابنا الوطني.

لقد كانت مسألة التمثيل الفلسطيني مشكلة في الماضي، كثيراً ما تجاهلها الجانب العربي لتسهيل الحلول المرحلية التي كانت تطرح بين حين وآخر. الّا ان المنظمة تمكّنت، من خلال نضالها السياسي وصراعاتها الدامية أحياناً، الخروج من دوائر الوصاية والحماية والاحتواء العربي لها؛ ولا يمكن اليوم تجاهل الحق الفلسطيني في ان تكون م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في جميع أماكن عيشه وتواجده. واذا سلّمنا هذا الحق لغيرنا ـ لا سمح الله ـ فلا يمكن ان نستردّ حقوقنا الوطنية. لذلك، نحن نصرّ على ان يُرفع علم فلسطين على موائد المناقشات لتؤكد هذه الحقيقة، وليسلّم اعداؤنا بها. ذلك ان الاعتراف بحقوقنا التمثيلية الكاملة هو الذي يسهّل مسيرة السلام ويقودها الى النجاح.

ربّ قائل يقول ان م.ت.ف. قد أُضعفت مكانتها السياسية لدى بعض الاوساط الدولية، نتيجة الموقف من حرب الخليج، وموقفها الحيادي البارز الذي يحرص على ايجاد حل عربي لأزمة الخليج. ان الدعايات المغرضة التي تروّجها وسائل الاعلام الغربية والصهيونية المعادية تحاول ان تسلبنا هذا الحق، ليسهل لها، بعد ذلك، ان تجد البديل منّا، أو الوصي علينا، وهذا ما يجعل القضية في مهبّ الريح. ولذا، فان تمسّكنا بحقنا في التمثيل، واختيار وفدنا، والاعلان عنه، أمر حتميّ، حتى

نتجنب المـزالق والمسـاومات والمقايضات السياسية على حساب حقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرّف.

ان الاوضاع العربية المتردّية بعد حرب الخليج أفقدتنا الكثير من الدعم والمساندة. كما ان الوفاق الدولي، بشروطه ووقائعه، جعلنا نزيد من اعتمادنا على النفس. وهذا يفرض علينا ان نسعى جاهدين الى تعـزيز وحدتنا الوطنية، في الداخل والخارج، بكل الوسائل والسبل، حتى نؤكد للعالم اجماعنا الوطني على قراراتنا السياسية، وحتى نحافظ على م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ونعزّز ثقة الشعب بقيادته. فالدلائل لا توحي بأن مساعي السلام التي تبذل يمكن لها ان تصل الى تسوية مرحلية مقبولة، أو الى حل عادل. فلا يزال العديد من الاطراف التي تحرك هذه المساعي متردّدة في توفـير الشروط اللازمـة لمؤتمـر سلام يحقق، ويضمن، حقوقنا الوطنية الثابتة. وهذا ما يفرض، بالضرورة، على الولايـات المتحدة الاميركية، ان تقوم بممارسة ضغوطها الكافية على اسرائيل حتى تنسحب من على الاراضي العـربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس؛ كما وانه لا بدّ للولايات المتحـدة الاميركية من ان تقلع عن سلوك الكيل بمكيالين في معالجتها للمشاكل الدولية والنزاعات الاقليمية. وفي ضوء كل ما تقدّم، نرى ان الضمان الذي يمكن ان يحقق لنا تسوية عادلة هو التمسّك الدائم باستقلالية التمثيل الفلسطيني، الذي يؤكد حقوقنا الوطنية الثابتة، وتمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، واعتراف أصدقائنا بهذا التمثيل.

أبو علي مصطفى

□ ان كل الشعـوب التي وقعت تحت الاحتلال، أو عانت من قوى استعمارية على أراضيها، سعت، ونـاضلت، بمختلف الاشكال أو تعدّدها، حتى نالت حريتها واستقلالها. وهي، بالقطع، لم تحصل على هذا الانجاز الوطني بحدّه الادنى، في غياب قوة قائدة لنضالها، وممثل وطني لتطلّعاتها، الأمر الذي رتّب على القوى المحتلة، أو الاستعمارية، ان تتعاطى مع هذه الجهة، مهما حاولت التغاضي عليها، أو أنكارها؛ بل ويسبق ذلك البطش بها ومحاولة تحطيم قوّتها وتدمير شعاراتها السياسية.

لا نعتقد بأن الشعب الفلسطيني هو خارج هذا القانون، أو السياق السياسي؛ بل هو مثل كل الشعوب الساعية الى الخلاص من الاحتلال، وتحقيق هدف الحرية والاستقلال، اذ هو، أيضاً، يحوز على شرعية كفاحه من أجل هذا الهدف، وعلى شرعية تمثيله من خلال قيادته التي تقوده نحو هذا الهدف.

ان قوة الأمثلة من عصرنا الحديث على القيادات، التي أثبتت جدارة في قيادة شعوبها نحو الحرية والاستقلال والسياسة موجودة في الحياة السياسية الانسانية، وهي ماثلة في انتصاراتها على محتلّيها حتى يومنا. ففي منتصف الخمسينات، انطلق الشعب الجزائري تحت قيادة جبهة التحرير الوطني في ثورتـه الشعبيـة المسلّحـة ضد الوجـود والاستعمار الفرنسيين. وكل المحاولات التي قامت بها السلطات العسكرية الفرنسية للقضاء على هذه الثورة ومركز قيادتها (بما فيها حادث خطف الطائرة الشهير) سقطت، ممّا اضطر الحكومة الفرنسية وشارل ديغول الى ان يعترفا ويواجها الامر بالتعامل من خلال ممثل شعب الجزائر وقيادته جبهة التحرير الوطني، والتي جلست، هي لا غيرها، الى طاولة المفاوضات، وصولاً الى نيل الحرية والاستقلال.

كذلك مثـل الجبهـة القومية في جنوب اليمن آنذاك، حيث قادت الشعب في ثورة مسلّحة ضد الاستعمـار البـريـطاني، وأسقـطت كل محـاولات تجـاوزهـا كممثل لشعب اليمن، حتى التزمت

الحكومة البريطانية بالجلوس معها وتحقق استقلال البلاد.

ولا يقل أهمية عن المثلين السابقين مثل شعب فيتنام وقيادته التي حظيت باحترام العالم وشعوبه عندما قاتلت ضد اليابانيين والفرنسيين، ونالت استقلال وحرية الشمال، ثمّ تابعت، تحت قيادة الجبهة الوطنية، حربها الثورية ضد الوجود الاميركي في جنوب فيتنام، رافعة شعارها المقدس «الاستقلال والوحدة». وقبل الوصول الى تحرير البلاد، أجريت، غير مرة، مباحثات باريس وجنيف، كانت فيها قيادة الجبهة الوطنية، ممثلة شعب فيتنام، هي صاحبة القرار في البحث في المسألة. وعلى الرغم من سقوط الاتفاقيات، بسبب محاولات الخداع الاميركية، والتنصّل من الاتفاقيات، تمّ وصول شعب فيتنام بثورته الى النصر ونيل الاستقلال والوحدة، الّا ان الجبهة الوطنية الفيتنامية هي التي قادت البلاد، ومثّلتها في مختلف المحافل الدولية حتى الوصول الى هذا الهدف. وكذلك حصل مع شعب ناميبيا. واليوم يحصل مع شعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني.

ما الهدف من القفز عن التمثيل الفلسطيني؟

لا يجب ان ننظر الى هذه المسألة بتبسيط شديد ونجعل الأمر يدور حول حادث هنا، أو هناك، ونتمترس خلفه لنبرّر أسباب القطيعة الاميركية مع م.ت.ف. فالأمر أبعد من ذلك. ففي جوهره هو استمرار السعي الاميركي ـ الصهيوني، المنطلق من نظرة التناقض التاريخي، بل وأقول المصيري، بين المشروعين، والوجودين، في السعي الى شطب النقيض الممثّل في الكيانية الفلسطينية، والذي يرفض من جهته (أي صاحب المشروع الاستراتيجي الامبريالي) فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. نحن، الآن، نحوز الشرعية الثورية في مقارعة نقيضنا الصهيوني وبعده الاستراتيجي. وفي حال قيام الدولة الناشئة في رحم الكيانية الوطنية الفلسطينية، المعبّر عنها في شرعية التمثيل، تتحوّل فيها شرعيتنا الثورية الى شرعية رسمية مكتسبة لصفتها القانونية الدولية، وهذا ما تحاربه الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل.

هذا الاحتدام بين الصفة والشروط هو التعبير المختصر عن التناقض الواعي بين مشروعين، أحدهما يلغي الآخر، أو في الحد الأدنى يؤشر الى الغائه. هنا تدور المعركة وتحتدم، والّا كيف نفسّر تكرار الشروط الاسرائيلية التي تقول «لا» لمنظمة التحرير الفلسطينية، «لا» للدولة الفلسطينية، ثمّ تتابع «لاءاتها» الأخرى، والمدعومة أميركياً، بينما تفتح المساحة لدور أردني، أو ان يناط الامر بادارة ذاتية، تبقي لاسرائيل السيطرة على الارض والمياه والأمن.

هذه هي المسألة، بجوهرها. والسؤال هو هل نخوض هذه المعركة بجدارة أم نخسرها؟

في البداية أقول بضرورة خوض المعركة حتى نكسبها، مهما كان الثمن المفروض دفعه مسبقاً من جهات اقليمية؟ لماذا؟ لأن كسبها، أي حفظ مقعد التمثيل الفلسطيني من خلال جهته الشرعية، وبشكل متكافىء ومتكامل ومستقل، هو الذي يوفّر الضمان لنيل الحقوق. وكل قوة احتلال، أو استعمار، ما ان تجلس مع الطرف الآخر كحركة تحرير الّا وتبدأ لحظة الاعتراف بالحقوق التي يمثّلها.

وفي هذا السياق، لا يجب ان نستمع لمن يحاول ان يثير في صفوفنا الذعر والفزع، بقصد دفعنا نحو القبول بشروط العدو؛ بل علينا ان نثق بأن الرقم والقرار الفلسطينيين أمران لا يمكن تجاوزهما حتى من أكثر عتاة الاستسلام للمشروع الاميركي ايغالاً وعتوّاً. ليس صحيحاً القول ان عربة

الحل تسير ونحن هنا قاعدون. علينا، أولاً، ان نحدّد خطوط عملنا، ثم وسائل حركتنا. لكن كليهما لا يمكن ان يوصلا الى الهدف بدون ثوابت سياسية؛ كما لا يمكن، ولا يجوز، ان تغيب الحالة الجماهيرية الفلسطينية، والعربية، عن الموقف حتى تشكّل له متراس الحماية المتقدم.

ان مجريات أحداث الفترة الاخيرة من تفاعلات الموقف السياسي الفلسطيني أصبحت تعطي مؤشراً الى القول انه لا يستطيع أحد تجاهل الرقم والموقف الفلسطينيين، حتى من قبل بعض البلدان العربية التي تبرّعت وقدّمت «نعم» مجانية الى اميركا واسرائيل، دون التشبّث بالتمثيل والحقوق الفلسطينية. فهذه البلدان بدأت تغطي نفسها بالقول بحل مشكلة التمثيل الفلسطيني أولاً، والقدس أساساً.

ما هي حدود التمثيل الفلسطيني؟

لا يمكن لأحد ان يتغاضى عن حق م.ت.ف. وقيادتها، كما هو حق لأي جهة رسمية ان تسمّي وفدها وتعلن وتحدّد له خطوط عمله. ومع ان هذا المؤتمر، الذي يدعى اليه، ليس بمواصفات الهيئات الدولية، ومجرّد القبول به كما هو يعتبر تنازلاً، الّا اننا نعتبر معركة الحضور الشرعي الواضح، بوفده وعلمه واسمه وكل صفاته الموصوفة، مسألة جوهرية، ولا تقع في دائرة الشكل كما يحلو للبعض ان يقول. وهنا الشكل لا ينفصل عن المضمون، فكلاهما في حالة صلة جدلية. وحتى لو أعطت اميركا الفلسطينيين «ورقة تفاهم»، فهذا لا يكفي لأن يشكّل ضماناً. فالضمان الوحيد هو ان تكون م.ت.ف. ومعها كل القرارات الدولية.

صحيح ان الهيئات القيادية الفلسطينية (المجلس المركزي واللجنة التنفيذية) حدّدت سياستها تجاه هذه المسألة، الّا ان العمل اليومي في الدعوة الى تنسيق موقف عربي (البلدان المجاورة لفلسطين) والتأكيد على ما نصّت عليه القرارات الدولية، والاعتراف الذي حظيت به م.ت.ف. ومسألة القدس ومحوريتها في المعركة الدائرة؛ كلّ هذا يشكّل عناوين حركة في يدنا، لردع الحركة الاخرى المعادية التي تحاول ان تجد المخارج للتحايل على التمثيل الفلسطيني الشرعي والمعترف به عربياً، ودولياً، ويحظى بتمسّك شعبنا به.

وكما نعرف جميعاً، فان الأوراق المتبادلة بين الادارة الاميركية واسرائيل كلها تشير الى التزام موقف موحّد تجاه مسألة التمثيل الفلسطيني. وهما تدفعان باتجاه ما يسمّى بالوفد المشترك المؤدي الى الغرض عينه، الذي قلنا انه يستهدف، بالأساس، الغاء مشروع الكيانية الوطنية الفلسطينية. فهل نخوض المعركة بجدارة؟ أم نخسرها بحكم الضغوط والآراء الهابطة؟ اعتقد بأن شعبنا يشكّل ضمان خوض المعركة حتى نهاياتها، تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، ومن أجل هدفه في الحرية والاستقلال، هدف الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس.

ياسر عبدربّه

□ تدخل قضية شعبنا الوطنية مرحلة بالغة الدقّة والخطورة، لم تشهدها من قبل، وذلك بعد ان تبلورت، اثر حرب الخليج، عناصر الخطة الاميركية لتسوية النزاع في الشرق الاوسط. ويظهر، الآن، ان محور هذه الخطة هو اعادة الحياة الى اتفاقيتي كامب ديفيد ونهجهما، أي تحقيق الحل المنفرد بين كل دولة عربية على حدة وبين اسرائيل، ومعالجة القضية الفلسطينية في اطار مشروع الادارة الذاتية للسكان، مع ابقاء الارض تحت سيطرة المحتلين نهباً للاستيطان والتهويد. وبذلك يتّضح،

من جديد، أن هدف السياسة الاميركية هو حرمان شعبنا من حق تقرير المصير والسياسة على أرض وطنه، وتصفية انجازات الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة وما حققته من اعتراف شامل، عربي وعالمي، بحقوق شعبنا، وبكيانه الوطني، معبّر عنه بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً.

ان دخول عملية السلام الاميركية مرحلة التحضير التفصيلي لتأمين عقد مؤتمر اقليمي للسلام، تحت اشراف اميركي منفرد، وبمشاركة سوفياتية وأوروبية غربية في التغطية على هذه العملية، وبموافقة الدول العربية المعنيّة، بما فيها سوريا والاردن ومصر ولبنان، اضافة الى التواطؤ التبعي من قبل دول الخليج؛ ان ذلك يضع حركتنا الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ازاء خيارات مصيرية، بفعل هذا التحوّل النوعي الجديد الذي نشأ، والمخاطر التي أخذت تترتّب عليه.

وتصبح هذه الخيارات المطروحة علينا مصيرية، اذا ما دقّقنا في أهم أسس وعناصر المشروع الاميركي الذي يتلخّص بما يلي:

○ مشاركة عناصر فلسطينية من الضفة والقطاع في اطار وفد مشترك مع الاردن، على ان يكون لاسرائيل كلمتها في انتقاء هذه العناصر لضمان استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية كلياً عن العملية السياسية.

○ ابعاد القدس، تمثيلاً وموضوعاً، عن عملية السلام، وتأجيل البحث في قضيتها الى ما يسمّى «المرحلة النهائية» من التسوية، أي بعد مرور ثلاث سنوات على الادارة الذاتية، في الوقت الذي تنشط مخططات اريئيل شارون الاستيطانية داخل القدس بشكل لا سابق له، لتكريس وضع ديمغرافي وسياسي جديد خلال السنوات المقبلة.

○ استبعاد أية عناصر فلسطينية من الخارج وضمّها فقط الى الجانب الاردني في الوفد المشترك، لالغاء أي طابع فلسطيني موحّد عن المشاركة الفلسطينية في عملية السلام، ولاستبعاد البحث في حقوق الشعب الفلسطيني في الشتات الى ما يسمّى «المرحلة الاخيرة» في التسوية بعد ثلاث سنوات من الحكم الذاتي.

○ الاشتراط المسبق ان يكون أساس التفاوض في مؤتمر السلام بين الشق الفلسطيني من الوفد المشترك وبين اسرائيل هو مشروع الحكم الذاتي الذي تضمّنته اتفاقيتا كامب ديفيد و«خطة شامير» في العام ١٩٨٩، وهو الذي يعني، ببساطة، منح صلاحيات ادارية ومحلية لمجلس اداري منتخب لا تكون له سلطة تشريعية. والاهمّ من ذلك ان السيادة على الارض ومصادر المياه والطاقة والأمن تبقى في يد اسرائيل. وهو «حل» يقود، باختصار، الى تجميل وجه الاحتلال وتشريع بقائه بموافقة فلسطينية.

○ ان هذا المسار الفلسطيني للحل، يتوازى مع مسار الحل العربي الذي يقوم على التفاوض الثنائي بين كل دولة عربية وبين اسرائيل للوصول الى اتفاقيات منفردة مع كل من سوريا والاردن ولبنان، اضافة الى ان مؤتمر السلام الاميركي الموعود سوف يتبعه مؤتمر اقليمي آخر، أو يتفرّع عنه مباشرة. وبعد عدة أسابيع، يضمّ مجموع الدول العربية، وخاصة دول الخليج ودول المغرب العربي، للبحث في قضايا نوعية محدّدة: الامن في المنطقة، والتسليح، والمياه، والبيئة، والعلاقات الاقتصادية. وبوضوح أشد، يتبيّن ان الهدف هو دفع العلاقات بين اسرائيل وبين الدول العربية ضمن هذا

المسار العربي ـ الاسرائيلي نحو التطبيع الكامل، دون اشتراط، أو ربط التطبيع بحل القضية الفلسطينية. وهذا المسار يجعل التعامل مع القضية الفلسطينية محصوراً ضمن نطاق المشروع الاسرائيلي، ويفقدها عنصر الاسناد العربي، والدولي، ويمكّن من تحويل خطة الحكم الذاتي، في أحسن الاحوال، الى صيغة نهائية للحل، مع بقاء الاحتلال وتشريعه.

ان هذه العناصر الرئيسة التي يحتويها مشروع الحل الاميركي كانت، دائماً، تشكّل محوره وأساسه، منذ اتفاقيتي كامب ديفيد. لكنها تحوّلت، بعد حرب الخليج والنتائج التي أسفرت عنها، الى خطر واقعي والى خطة قابلة للتطبيق، بفعل الانتصار الاميركي في الحرب، وما ترتب بنتيجتها من اصطفافات جديدة في المنطقة، جعلت الدول العربية الاساسية وصاحبة الدور والنفوذ تخضع لهيمنة القرار الاميركي ولشروطه.

ولا يمكن ان نعزل هذا التحوّل في ميزان القوى عن التغيّرات التي تمّت على المستوى العالمي خلال السنوات الماضية، وأبرزها انهيار المعسكر الاشتراكي وتقلّص الدور السوفياتي، وتأثير ذلك، علاوة على الآثار التي تركتها حرب الخليج في تحجيم الدور الاوروبي واخضاعه، الى حدّ بعيد، لقرار واشنطن وهيمنة دورها، وخصوصاً في ما يتعلّق بحل مسائل النزاع الاقليمي.

ان هذه المعطيات التي نتجت عن هذا التغيّر في ميزان القوى الاقليمي، والدولي، هي التي تدفع واشنطن الى اغتنام الفرصة التاريخية السانحة من أجل اعادة صياغة التحالفات داخل المنطقة، واقامة توازن استراتيجي جديد يحقق لها الهيمنة الكاملة. ولا ريب في ان مسعى واشنطن الراهن الى تحقيق «تسوية» نهائية للصراع العربي / الفلسطيني ـ الاسرائيلي هو مسعى جاد بفعل الظروف السانحة، لتأمين استقرار تامّ لمصالحها، وخاصة النفطية، ولتجنّب أية مفاجآت، أو خضّات، عنيفة في المستقبل، مثل زلزال أزمة الخليج، ولتمكين اسرائيل من الحصول، لأول مرة، على الاقرار بكونها طرفاً اقليمياً رئيساً في المنطقة، يحمي «أمنها» الاستراتيجي، ويتداخل مع اقتصادها، ويشارك في استغلال ثرواتها وأسواقها.

فالولايات المتحدة الاميركية تحضّر، الآن، مسرح الاحداث في المنطقة من أجل تحقيق تسوية متعدّدة الجانب: حل فلسطيني ـ اسرائيلي لا يمسّ دور اسرائيل وقدرتها على السيطرة على الشعب الفلسطيني ومنعه من تقرير مصيره وحصوله على الاستقلال، وحل عربي ـ اسرائيلي يحقق انهاء الصراع في الشرق الاوسط بشكل تامّ، ونهائي، بحيث تتحوّل اسرائيل الى دولة اقليمية كبرى في الشرق الاوسط تحفظ التوازن فيه، وترتبط، مباشرة، بعلاقات مفتوحة مع بلدانه، وحل أمني ـ استراتيجي تستطيع الولايات المتحدة الاميركية بموجبه ان تضمن استقرار مصالحها بموجب تحالف شامل عسكري ـ أمني ـ اقتصادي مع دول المنطقة، وان تحمي منابع النفط، وان تسيطر على التسلّح، وان تتحكّم بعلاقات المنطقة الاقتصادية مع العالم. ومثل هذا «الانتصار» الاميركي، لو تحقّق في الشرق الاوسط، سيكون له أثره في تعزيز النظام الدولي الجديد كما تخطط له واشنطن على النطاق الكوني، لفرض السيطرة الاميركية على الكتل والتجمّعات الدولية الاخرى.

وهكذا يتبيّن ان اندفاع واشنطن الحالي الى انجاز التسوية تتحكّم به مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وعلى نطاق العالم. وبالتالي، فان ما تتذرّع به، وتتخوّف منه، أوساط يائسة بأن واشنطن قد تتخلّى عن مساعيها الراهنة، وتضيع «الفرصة» الوحيدة والأخيرة المتاحة أمامنا، بما يتركنا فريسة لمواصلة الاستيطان وزحف الهجرة اليهودية وفرض الامر الواقع الاسرائيلي علينا هي

مخاوف وذرائع لا تستند الى أساس واقعي، لأن العوامل التي تحرك السياسة الاميركية ذات طابع استراتيجي وجوهري انطلاقاً من مصالحها الاقليمية في منطقتنا وأهدافها الكونية.

ومن هنا يبرز الاستنتاج التالي: ليست المسألة في ان هناك تحرّكاً جاداً نحو «التسوية» أم لا؟ فهذا أمر تتضح الآن جدّيته واستمراريته، بل ما هو موقفنا حيال هذه «التسوية» الاميركية المطروحة؟ وهل يمكنها ان تلتقي، من حيث أهدافها، مع الحدود الدنيا من حقوق شعبنا الوطنية، وفي مقدّمها الانسحاب التامّ من على أرضه المحتلة وضمان حقه في تقرير المصير.

ان بعض القوى الفلسطينية يتصوّر وكأن الاختلال الراهن في ميزان القوى، اقليمياً ودولياً، سوف يلغي أي مفعول لاستمرار ومواصلة نضال شعب بأكمله من اجل حقه في تقرير المصير. والواقع، ان هناك مصاعب هائلة تعترض مسار نضالنا الوطني، ولكن مهما بلغت هذه المصاعب، وحتى لو اضطرت الحركة الوطنية نتيجتها الى التراجع المؤقت، أو تغيير بعض أساليب كفاحها، فان ذلك لن يسد الطريق تماماً أمام مواصلة النضال على طريق انتزاع الحرية والاستقلال. وبالنسبة الى قضية معقّدة وشائكة مثل قضيتنا الوطنية والصراع في الشرق الاوسط، يصعب رؤية حل ثابت ومتوازن لا يحصل فيه الطرف الرئيس في الصراع، وهو الشعب الفلسطيني، على حقوقه الاولية: حق تقرير المصير. وحتى لا نقع في فخّ رسم التقديرات بعيدة الأمد لمستقبل المنطقة ولما سيؤول اليه مصيرنا الوطني، فان العنصر الذي سيقرر ذلك المصير هو الخيار الذي سوف تعتمده الحركة الوطنية في اللحظة الراهنة، وهي اللحظة التي صار فيها الوضع برمّته عند منعطف تاريخي؛ وهو كذلك رهن بمقدار ما يبديه شعبنا وقواه الوطنية من صلابة وتصميم على مقاومة المشاريع التي تنتقص من حقوقه الوطنية، وخاصة حقه في الاستقلال، ومن وحدته الوطنية ووحدة تمثيله.

ان قوة اندفاع المشروع الاميركي للتسوية، وتجاوب الغالبية العظمى من البلدان العربية مع هذا المشروع، ونكوصها عن دعم المطالب الوطنية الفلسطينية التي رفعتها منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهته؛ ان ذلك لا ينبغي ان يلغي جانب الصورة الآخر. فمن الصعب ان تمضي الدول العربية في انسياقها مع المشروع الاميركي بدون مشاركة فلسطينية تلعب بالنسبة الى بعضها على الاقل، سواء دول المواجهة أو بعض الدول المغربية، دور الغطاء الذي يبرّر لها أمام الرأي العام الداخلي، والعربي، دخولها في هذه العملية. وبالنسبة الى بلدان محدّدة، مثل الاردن، يصعب أكثر رؤية موقف اردني يتخلّى عن المشاركة الفلسطينية في عملية التسوية، أو يستدرج الى فخّ الصراع مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأنها، لاعتبارات عدة، داخلية وخارجية، خاصة وان التسوية الاميركية تستبعد مصير القدس، وقضية الانسحاب التامّ من على الاراضي المحتلة، وتقرير المصير للشعب الفلسطيني.

ان بعض التقديرات يزعم ان بمقدور الدول العربية، وتحت الحاح الضغط الاميركي عليها، ان تسير منفردة لعقد صلحها المنفرد مع اسرائيل ولاتمام خطوات التطبيع، حتى لو لم تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه العملية السياسية. وهذه التقديرات تخلو، في الواقع، من رؤية ما يمكن ان يقود اليه ذلك من تفاعلات خطرة على صعيد الرأي العام والوضع الجماهيري داخل بلدان عربية عدة، بعضها في المواجهة وأخرى بعيدة منها. وحتى لو سلّمنا، في أسوأ الاحوال، بامكانية وقوع مثل هذا الاحتمال، فان المشروع الاميركي سيظل يعاني من فجوة هائلة، حيث ستبقى القضية الفلسطينية، التي تشكّل حجر الزاوية في الصراع، بدون حل، وسيبقى الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي محتدماً، وسيصعب على بلدان عربية عديدة ليست بينها وبين اسرائيل أية قضية

صراعية سوى الموقف من القضية الفلسطينية، ان تجتاز هذا الحاجز الكبير أمام شعوبها.

ويبقى أمام الحركة الوطنية الفلسطينية انجاز المهمة الأكبر والأشد تعقّداً. والحلقة الرئيسة، بالنسبة اليها في الظروف الراهنة، هي ان تحقق وحدة مجموع الشعب الفلسطيني واقتناعه، وبالتالي استعداده للكفاح، ملتفاً حول خيار وطني واقعي يأخذ بعين الاعتبار الصعوبات الهائلة الحالية، ولا يتخلّى عن الاهداف الاساسية للكفاح الوطني. ان قوة الحركة الوطنية الفلسطينية تستمدها من قدرتها على بلورة هذا الموقف والخيار الوطني الذي يضمن وحدة صفوف مجموع الشعب، لأنه، بالاستناد اليها، وباعتبار هذه الوحدة هي مصدر القوة الاساس عندها، ستتمكّن الحركة الوطنية من الابقاء على العامل الفلسطيني في الصراع الضاري الناشب، حاضراً وحيوياً.

ان المصارحة التامّة بصعوبة الوضع وخطورته ليست نذير شؤم ولا سبباً للاحباط، وانما حتى يعرف الشعب الحقيقة المرة ويستمد منها طاقة للنضال من أجل خيار وطني واقعي يصون وحدة الشعب، التي هي السند الرئيس لحركتنا الوطنية في هذه المعركة المصيرية.

ولا بدّ، بداية، من التمسّك بأسس مبادرة السلام الفلسطينية والشرعية الدولية التي تمثّل أسلحة هامّة في يد الحركة الوطنية، في مجابهتها للمشاريع والخطط الاميركية التي تخرج جهاراً وبفظاظة على أبسط قواعد تلك الشرعية ومقرراتها.

الاّ ان هذا الاساس، ممثلاً بمبادرة السلام والشرعية الدولية، يصلح قاعدة ومنطلقاً، ومنهما وعلى أساسهما ينبغي بناء موقفنا الوطني الموحّد الذي يجيب عن أسئلة اللحظة الراهنة، ويصون الوحدة، ويحمي الحقوق الوطنية. وفي ضوء ذلك نرى ان يقوم الموقف الوطني الموحّد على ما يلي:

- التمسّك بحق تقرير المصير والاستقلال للشعب الفلسطيني، ومعالجة قضية اللاجئين وحلّها وفق قرارات الامم المتحدة.
- وقف الاستيطان الاسرائيلي فوراً وقبل بدء المفاوضات، والعمل على تصفية المستوطنات القائمة كشرط من شروط الحل.
- رفض فصل قضية القدس العربية عن مسار مفاوضات التسوية، سواء لجهة تأجيل البحث فيها، أو استثناء ممثلين عنها.
- التمسّك بترابط مراحل الحل زمنياً وموضوعياً، وان يضمن أي حل مرحلي السيادة الوطنية الفلسطينية على الارض ومصادر الطاقة (المياه).

ان التمسّك بهذه الاسس وبضمانات مسبقة بشأنها، هو الذي لا يجعل مؤتمر السلام العتيد رحلة نحو المجهول. ووضع هذه القضايا في المقدّمة يظهر مشروعية المطالب الفلسطينية للعالم، ويصد المزاعم الاميركية والصهيونية عن كون الموقف الفلسطيني هو «عقبة» أمام عملية السلام؛ كما انه يقطع الطريق على المحاولات الجارية لاستدراج المنظمة نحو البحث في المسائل الاجرائية والتفصيلية، بما فيها أسماء الوفد الفلسطيني. فلن يتعاطف معنا أحد في العالم اذا انحصر موقف المنظمة في لعبة الاسماء؛ ولن يقرّ لنا أحد بحق تعطيل «عملية السلام» لمجرّد الخلاف حول اسم مرشح لعضوية الوفد بديلاً من اسم آخر! عدا عن كون موقف مثل هذا سيؤدي الى ارتباك فلسطيني واسع، وانفضاض من حول موقف المنظمة، وعامل تمزيق لوحدة الشعب الفلسطيني.

ان ذلك يقودنا الى معالجة صيغة المشاركة الفلسطينية في عملية السلام، حيث يتّضح ان

الصيغة الاسرائيلية ـ الاميركية تهدف الى عزل أي ممثلين من الشعب الفلسطيني في القدس والخارج قسراً، بغرض استبعاد البحث في هاتين القضيتين، وحصر المفاوضات في الحقوق المدنية والادارية والمعيشية لابناء الضفة وغزة، باعتبارهم سكاناً يقيمون على أرض ليست أرضهم، ولا سيادة لهم عليها، وهم تابعون، بالهوية والمواطنية، لدولة أخرى هي الاردن. وبذلك يهدف الموقف الاسرائيلي، عبر لعبة التمثيل، الى ضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد: الاقرار الضمني بالسيادة الاسرائيلية على أرض الضفة وقطاع غزة ومعاملة شعبها كسكان «أجانب» يتبعون دولة مجاورة، والاقرار الضمني بضمّ اسرائيل للقدس العربية ما دام موضوعها سيبقى خارج البحث ولو في المرحلة الاولى، والاقرار باستبعاد حقوق اللاجئين من خلال استثناء أي ممثل منهم. وكل ذلك قبل بدء المفاوضات!

ولا ريب في ان سياسة اسرائيل تراهن على ان ما يسمّى الحل الانتقالي الذي يقود الى الحكم الذاتي وبدون القدس والخارج سوف لن يكون انتقالياً، بل سيتحوّل الى حل دائم؛ لأنه سيترافق مع هذا الحل الانتقالي، ووفق خطة المسارين الاميركية، وسوف يسبق هذا الحل، على الارجح، انهاء وتحقيق، الحل العربي ـ الاسرائيلي، وانجاز التطبيع الكامل بين معظم الدول العربية واسرائيل، مع استكمال الترتيبات الأمنية والاستراتيجية الاميركية التي ستعمّ، وتشمل، المنطقة بأسرها.

ومن هنا يتبيّن بطلان مزاعم من يقول ان التمثيل هو شكل وان الحقوق هي جوهر، وان بمقدورنا التساهل في الشكل لصالح التمسّك بالجوهر. ان الاصرار على كون قضية القدس، جوهراً وشكلاً، موضوعاً وتمثيلاً، جزءاً من عملية السلام منذ بدايتها هو عنصر حيوي وأساسي لا يمكن التساهل فيه، وكذلك حقوق وتمثيل شعبنا المشرّد خارج وطنه. ان ذلك هو الذي يصون الحقوق في الجوهر، ولا يمكن لأحد ان يساوم عليها، او تحقيق الفصل بينها وبين التمثيل الفلسطيني. وأسوأ ما يمكن ان يحدث هو الموافقة، مثلاً، على ادراج ممثّل عن القدس ضمن الوفد الفلسطيني، مع القبول باستبعاد البحث في قضيتها وفصلها عن قضية باقي المناطق المحتلة، الى حين المرحلة الثانية الموعودة! بذلك نكون حقاً قد قبلنا بالشكل على حساب الجوهر والمضمون.

ان الحذر الشديد والصلابة في معالجة هذه المسائل هما عنصران اساسيان في صياغة الموقف الوطني الفلسطيني، حيث ان كل خطأ تكتيكي، وصغير، سيكون له حجم وأثر الكارثة الوطنية على مستقبل شعبنا وحقوقه.

وتبرز، في هذا السياق، قضية الوفد المشترك الاردني ـ الفلسطيني. ومن الهامّ، بادىء ذي بدء، ان نؤكد ان اسم الوفد، كما تروّج له الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، ينطوي على خديعة كبرى، حيث ان التدقيق في «الشروط» الاسرائيلية يكشف ان الغرض هو تشكيل وفد أردني يضمّ فلسطينيين (باعتبارهم مواطنين اردنيين مقيمين على أرض تخضع للسيادة الاسرائيلية). والهدف الاسرائيلي وراء ذلك هو ضرب الهوية الوطنية الفلسطينية للاجهاز على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والتعامل معه كأقلية سكانية تقيم على أرض ليست لها، وذات حقوق مدنية وادارية. ومن هنا أهمية التعامل مع صيغة الوفد المشترك ردّاً على هذه المناورات الاسرائيلية والاميركية بما يصون الهوية الوطنية الفلسطينية ووحدة التمثيل الفلسطيني، وعلى ان مرجعية هذا التمثيل تبقى منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً. وذلك لا يستبعد، ولا يستثني، ووفق هذه الاسس في حال ضمانها، اقامة أرقى أشكال التنسيق والعمل المشترك بين البلدين الشقيقين، الاردن وفلسطين.

ان التقاء الموقف الوطني الفلسطيني ووحدته وفق هذه الاسس كلّها يتيح المجال كذلك

للتوجه نحو الدول العربية، وخاصة دول المواجهة، من أجل الدعوة الى التنسيق وتكامل الادوار، والالتزام بقواعد موحّدة للعمل السياسي لا تتيح المجال لتحقيق التطبيع العربي مع اسرائيل قبل انجاز الانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي الفلسطينية والعربية.

ولا بدّ من الاشارة، هنا، الى انه، وعلى الرغم من قبول الدول العربية ودول المواجهة خاصة، للمشروع الاميركي، الّا ان بعضها، وخاصة من كانت له أرض محتلة وارتباط بالقضية الفلسطينية، يتخوّف من أن تؤدي خطة المسارين والاسراع في التطبيع الى اضعاف موقعه التفاوضي على حساب حقوقه واستعادة أرضه. وهذا عامل يشجّع على مواصلة الدعوة، والاصرار على التنسيق الخماسي، وكذلك اللقاء العربي الشامل على أعلى المستويات، بما فيه عقد قمّة عربية، لوضع الأسس المطلوبة والالتزامات المشتركة والمتبادلة بين الدول العربية جميعاً.

ان سياسة وطنية وديناميكية فلسطينية، وعلى الرغم من ان عامل الزمن يتسارع، تستطيعان ان تمنعا استمرار التعامل مع الشروط الاميركية والاسرائيلية المطروحة وكأنها قدر منزل مكتوب. وستتمكّن هذه السياسة والديناميكية من تحسين وتطوير شروط عملية السلام، بحيث تنسجم مع الاهداف الوطنية وصيغة التمثيل الوطني الفلسطيني.

ولن يتوفّر النجاح لهذه العملية الكفاحية، كلها، بدون ان يسندها موقف جماهيري موحّد وكفاحي داخل الوطن المحتل، وكذلك في تجمّعات الشتات. وذلك يقتضي القضاء على روح الشكوك والاتهام.

ان شرط التغلّب على روح المزايدة والهروب الى أمام والتلطي وراء الشعارات الكبيرة، هو التعامل، وخاصة من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بمسؤولية وطنية شاملة ترمي الى مشاركة كل القطاعات والفئات الوطنية في رسم هذا الخيار الوطني وتقريره، واللجوء الى المصارحة الكاملة مع الجماهير الشعبية حول اخطار اللحظة الراهنة، ومقتضيات مواجهتها.

ان مسارنا صعب، ولكنه قابل للاجتياز. شرطه الرئيس وحدة الشعب والمجابهة الكفاحية. ولا خيار بديل من ذلك سوى التصفية.

سليمان النجّاب

□ يتأثّر السؤال الذي تطرحونه بما وصلت اليه الجهود الاميركية من نتائج في الاعداد لـ «مؤتمر السلام». وكما يعلن الاميركيون، في هذه العملية، فانهم يعتبرون ان جهدهم يتركّز على مسائل اجرائية، وتتعلّق بالشكل أكثر ممّا تتعلّق بمضمون عملية السلام وحصيلتها النهائية. ولذلك يقولون، في سؤالهم، ان مسألة التمثيل الفلسطيني في هذا المؤتمر هي القضية الأبرز الباقية لانجاز عملية الاعداد له.

لا بدّ من ان نكون واضحين تماماً منذ البداية. فلا مجال للتحدّث عمّن يمثّل الشعب الفلسطيني. فالذي يمثّل هذا الشعب هو منظمة التحرير الفلسطينية. هذا هو قرار الشعب الفلسطيني وخياره. وهذا هو الاعتراف العربي والدولي. وهذا هو قرار الامم المتحدة. والالتزام بذلك هو شرط من شروط الالتزام بقرارات الشرعية الدولية واحترامها؛ هذه الشرعية التي نعتبرها أساس مؤتمر السلام، وتطبيقها هو هدفه النهائي. والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني هو، في الوقت عينه، اعتراف بحق هذا الشعب في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة؛ واعتراف بوحدته وبوحدة قضيته. وعلى هذا الاساس، اعتبرت قضية الشعب الفلسطيني جوهر

ولبّ الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ان اعتراض الادارة الاميركية على مشاركة م.ت.ف. في مؤتمر السلام نابع من أساس الموقف الاميركي، الذي لا يعترف بالشعب الفلسطيني كشعب، ولا بوحدته ووحدة قضيته، ولا بحقه في تقرير مصيره. والجانب الاميركي، في موقفه هذا، قريب، الى حدّ بعيد، من الموقف الاسرائيلي من هذه المسألة. ولذلك، فان مسألة المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام، وبهذا المعنى، أبعد من ان تكون جزءاً من الخطوات الاجرائية على طريق الاعداد لهذا المؤتمر. انها مسألة تمسّ مضمون عملية السلام ذاتها. ولذلك، لا يكتفي الجانب الاميركي بالعمل لالحاق الطرف الفلسطيني بوفد عربي، وانما يضع شروطه المعروفة، وهي الشروط الاسرائيلية عينها، في استبعاد القدس، موضوعاً وتمثيلاً، وفي استبعاد أي فلسطيني مقيم في الخارج. وموافقة الادارة الاميركية على مشاركة وفد فلسطيني مستقل يتكوّن من شخصيات فلسطينية من الضفة والقطاع، باستثناء القدس، تحمل الدلالة عينها. فالمسألة، بالنسبة الى وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ليست في شكل التمثيل الفلسطيني، أكان مستقلاً أو طرفاً في وفد مشترك، وانما في تفصيل شكل المشاركة الفلسطينية على قدر مضمون المفهوم الاميركي لحقوق الشعب الفلسطيني.

ولأن موضوع المشاركة الفلسطينية في «مؤتمر السلام» هو بهذه الابعاد والتعقيدات، فان من السذاجة التصوّر ان جيمس بيكر قادر على حلها بالبساطة والسرعة اللتين يتخيّلهما. فهو إن نجح في ذلك يكون قد شطب قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني، وتخلّص من جميع قرارات الشرعية الدولية التي تعترف لشعبنا بحقه في تقرير مصيره، وفتح الباب لمفهومه لجوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كصراع بين دول؛ وبالتالي، فلا وظيفة للمؤتمر سوى انجاز عملية تطبيع العلاقات بين اسرائيل وبين جميع الدول العربية بلا استثناء.

وقد تشجّع بيكر كثيراً من موقف بعض الدول العربية التي قبلت بالمشاركة في «مؤتمر السلام» دون التوقف عند موضوع التمثيل الفلسطيني؛ بل ان بعضها وافق على هذه المشاركة بصفة مراقب حتى قبل ان تتضح معالم هذا المؤتمر، سواء من ناحية الاطراف المشاركة فيه، أو من ناحية صلاحياته واستمراريته، أو من ناحية دور الامم المتحدة فيه. ومعروف ان ثمّة قبولاً بما طرحه الاميركيون بهذا الشأن. والبعض قفز عن مشكلة المشاركة الفلسطينية بالتحدّث، ببساطة، عن قبوله بما يقرره الشعب الفلسطيني بهذا الخصوص.

لقد اتخذت القيادة الفلسطينية، منذ البداية، موقفاً واضحاً، ينطلق من التركيز على مضمون العملية، ومن التمسّك الحازم ببرنامج السلام الفلسطيني، وبقرارات الشرعية الدولية، وبعدم التفريط بأي منها. وببساطة، فان م.ت.ف. لا تملك حق التنازل عن ذاتها: برنامجاً ووحدة قضية وحقوقاً. وفي مواجهة النصائح والضغوط التي مارستها، وتمارسها، أطراف واسعة جداً، عربية ودولية، للقبول بشكل المشاركة التي تطرحها الادارة الاميركية والاتحاد السوفياتي، رئيسا المؤتمر، كان ردّنا بضرورة العودة الى جوهر العملية، والى توفير الضمانات اللازمة لانجاز الانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي العربية، والفلسطينية، المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتطبيق قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وبحق المنظمة البديهي في تشكيل وفدها من الداخل والخارج، وفي كونها مرجعيته الوحيدة، وفي حقها في الاعلان عنه، وعدم القبول بأي تدخّل خارجي في عملية السلام.

ان الحصول على مثل هذه الضمانات يجعل من الممكن التعامل بمرونة مع شكل المشاركة في المؤتمر، سواء من خلال وفد مشترك أو من خلال وفد عربي موحّد. وقد سبق لقيادة المنظمة ان قبلت بالصيغتين، كليهما، في السابق.

ان اعادة طرح المسألة كما هي، أي مضمون العملية، وليس شكل المشاركة، مع التأكيد الحازم ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، قد مكّن القيادة الفلسطينية من تحقيق نجاحات أولية في عملية اصطفاف القوى على أساس مَنْ مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومع وحدة قضيته وحقوقه، ومَنْ مع «مجلس اداري» كما رسمته اتفاقيتا كامب ديفيد. والامر المقرر في عملية الاصطفاف هذه هو موقف الشعب الفلسطيني نفسه، الذي لن يتخلّى عن حقوقه الوطنية، مهما كانت الصعوبات. وان الموقف الواضح، والحاسم، من جانب القيادة الفلسطينية، في ما يتعلّق بمبادىء التسوية المقبولة، عامل حاسم كذلك في تعزيز التفاف الشعب الفلسطيني حول هذه المبادىء وحول حقوقه الوطنية وحول قيادته، وقطع الطريق على أصوات تحاول إثارة البلبلة، أو تمييع المواقف، أو مسّ مصداقية هذا الالتزام. وبمثل هذا الوضوح في الموقف ازاء حقوقنا الوطنية، والنضال لانجازها، يمكن تفهّم أية مرونة في الحركة، بما في ذلك شكل المشاركة في مؤتمر السلام، باعتبار ان مقياس جدوى أية مرونة هو بمقدار تقدّمنا نحو الهدف، وليس بالابتعاد منه.

وفي جميع الاحوال، فان دور م.ت.ف. في قيادة النضال الوطني الفلسطيني وتعبئة الشعب الفلسطيني في الوطن وفي الشتات، من أجل تحرير أرضه وانجاز استقلاله الوطني، والتصدي لمؤامرات تصفية قضيته، ان هذا الدور مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى، ومطلوب كذلك من م.ت.ف. ان تطوّر أساليب ووسائل عملها بما يمكّنها من النهوض بهذا الدور بنجاح.

عبدالله حوراني

□ ان مسألة التمثيل الفلسطيني والموقف الاميركي منه، ومن منظمة التحرير الفلسطينية بالذات، ترتبط بمجموعة عوامل وظروف، منها ما هو سابق لفكرة عقد مؤتمر السلام، ومنها ما هو متعلّق بالأداء الفلسطيني، والعربي، خلال عملية التحرّك والاتصالات لعقد مؤتمر السلام.

قد يكون الوضع الدولي والتغيّرات التي حدثت فيه، وبشكل خاص التحوّلات التي وقعت في الاتحاد السوفياتي، سواء على صعيد سياساته الداخلية أو الخارجية ـ دون الخوض في أسبابها ـ وطبيعة العلاقة الجديدة بينه وبين الولايات المتحدة الاميركية، والتي باتت تحكم موقفه الخارجي تجاه بلدان العالم الثالث وحركات التحرر في العالم، وبضمنها منظمة التحرير الفلسطينية، قد يكون هذا الوضع السوفياتي أحد أهمّ العوامل التي أضعفت موقف المنظمة تجاه الادارة الاميركية، وجعلها تقف وحيدة دون حليف دولي بحجم الاتحاد السوفياتي. يضاف الى هذا العامل أيضاً ما نتج من انهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان لدعمه السياسي، والمادّي، أثر هامّ في حياة منظمة التحرير الفلسطينية. كذلك، فان نتائج أزمة الخليج، وخروج الولايات المتحدة الاميركية منها وقد أكدت هيمنتها ليس على المنطقة العربية فحسب، وانما على الساحة الدولية بكاملها، قلّل، الى درجة كبيرة، الاسناد العربي، والدولي، السياسي والمادي الذي كانت تلقاه المنظمة. حتى الذين احتفظوا بصداقتهم للمنظمة وتعاطفهم مع حقوق الشعب الفلسطيني وتأييدهم لقضيته العادلة، باتوا عاجزين عن القيام بدور فعّال ومؤثّر أمام الردع الاميركي والخوف من عقوباته.

على الصعيد العربي، وجد عرب التحالف مع اميركا فرصتهم للتحلّل من التزاماتهم تجاه

المنظمة والقضية، سواء بارادتهم، أو خضوعاً للهيمنة الاميركية التي باتت تتحكم في بلدانهم ومصائرهم، ووجد بعضهم فرصته لتصفية حساباته مع قيادة المنظمة، متذرعاً، كذباً، بموقف المنظمة خلال أزمة الخليج، ومنساقاً، في عملية خداع شعبه لتغطية موقفه، الى أقصى درجات الهجوم على المنظمة وتشويه موقفها.

أمّا العرب الآخرون، فقد أصبحوا عاجزين ـ أمام حالة الهيمنة الاميركية والتهديد بالعقوبات ـ عن اقامة خط دفاع قوي عن المنظمة والقضية؛ بل ان بعضهم ـ أمام هذه الحالة ـ وجد نفسه مضطراً الى ممارسة استرضاء الادارة الاميركية والطرف العربي الآخر.

وما ينطبق على موقف هؤلاء العرب الآخرين ينطبق على موقف معظم بلدان العالم الثالث في آسيا وافريقيا التي كانت تشكّل رصيداً للمنظمة، على الاقل في ساحة الأمم المتحدة.

أمّا اوروبا، وعلى الرغم من تطوّر موقفها ايجابياً، في السنوات الاخيرة، تجاه المنظمة وحقوق الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من انها اقتربت كثيراً من التعاطي مع المسألة الفلسطينية في هذه السنوات الاخيرة، الى درجة انها ساهمت، الى حدّ بعيد، في التأثير في صياغة مبادرة السلام الفلسطينية التي أقرّت في المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، وأطلقها الرئيس الفلسطيني في جنيف، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ووعدت بأن تلعب دوراً بارزاً في دفع الادارة الاميركية الى التعاطي مع هذه المبادرة، بحيث تفتح الطريق لحوار جدّي بين الادارة الاميركية والمنظمة يكون منطلقاً الى حل مشكلة الشرق الأوسط، وبحيث تلعب اوروبا دوراً بارزاً في عملية الحل؛ أوروبا هذه تبيّن، من خلال أزمة الخليج وما تلاها وما نتج عنها من بروز العصر الاميركي العالمي بأوضح صوره، انها أعجز من ان تلعب دوراً متميّزاً عن الموقف الاميركي، حتى تجاه بعض القضايا التي لها فيها رأي مختلف، كالقضية الفلسطينية مثلاً. وصدق فيها الوصف الذي أطلقه وزير الخارجية البلجيكية، حين قال: ان اوروبا عملاق اقتصادي وقزم سياسي.

بقي ان أشير الى الحالة الشعبية العربية وقواها وأحزابها السياسية. لقد أحدثت حرب الخليج حالة من التفاعل في الشارع العربي ضد الغزو الاميركي ودول التحالف وضد الأنظمة العربية المرتبطة به ربما لم تحدث في المنطقة العربية منذ عقود من الزمن. ولو ان الحركة السياسية الشعبية، بقواها وأحزابها الوطنية، كانت تتمتّع بالحدّ الادنى من الالتصاق بالحركة الجماهيرية، والقدرة التنظيمية، ووحدة الرؤيا والموقف، لاستطاعت استثمار هذه الحالة الجماهيرية والتفاعل القائم على الشارع العربي وتحويله الى فعل حقيقي يلعب دوره في التأثير في مجريات الامور.

لكن تبيّن، من خلال الأزمة، عجز أحزاب وقوى ما نسمّيه حركة التحرر الوطني العربية، وقصور برامجها وتنظيماتها، وفقدانها الحدّ الأدنى من الوحدة والتضامن فيما بينها، على المستويين القطري والقومي، وعزلتها الجماهيرية؛ واختصاراً تبيّن افلاس هذه الحركة وشيخوختها، وباتت المنطقة بحاجة الى حركة جديدة، شابة برامجاً وقيادات.

هذه الحالة التي تعيشها حركة التحرر الوطني العربية، والتي يبدو ان الادارة الاميركية كانت تعرفها جيداً، أغرت الادارة الاميركية على ان تسقطها من حساباتها، ليس فقط وهي تشدّد من ضرباتها على العراق والاستمرار في ملاحقة شعبه حتى الآن، وانما، أيضاً، وهي تنحاز، كلّية، الى جانب الموقف الاسرائيلي، وتتجاهل الحقوق الفلسطينية وتنكر حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل شعبها في مؤتمر السلام.

إذا أضفنا الى هذا الواقع العربي الواقع الفلسطيني وتركيبته ـ وهو جزء منه تأثيراً وتأثّراً ـ والوضع داخل الارض المحتلة، والصعوبات الاقتصادية، وممارسات الاحتلال، وانكفاء الانتفاضة من حالة جماهيرية شاملة الى عملية تجييش وتحوّلها الى حالة نخبوية فصائلية، والتنافس، بل التناحر، اللامشروع بين هذه القوى، وتدفّق الهجرة اليهودية، واستمرار عمليات نهب الارض والاستيطان، كل هذه العوامل الفلسطينية، والعربية، والدولية، تشير الى الوضع الصعب الذي كانت تعيشه المنظمة قبل بدء التحرّكات الاخيرة لعملية السلام. وهي بالتأكيد عوامل لعبت دوراً أساسياً في تحديد، وتحجيم، دور المنظمة في عملية السلام، بما في ذلك الدور التمثيلي للمنظمة.

أمّا الأداء الفلسطيني، والعربي، خلال التحرّكات والاتصالات الخاصة بعملية السلام وعقد المؤتمر، فقد لعب هو أيضاً دوراً هامّاً في رسم حدود التمثيل الفلسطيني، ومضمون المؤتمر، والضمانات المسبقة لنتائجه.

دول الخليج تبرّعت، أمام أول طلب اميركي، بالاعلان عن موافقتها على حضور مؤتمر السلام حتى قبل ان تعلن الدول المعنيّة مباشرة بالمؤتمر عن موقفها. جاءت الموافقة الخليجية مجّانية ودون أي ثمن؛ بل دون أي طرح من قبلها لمسألة الحقوق الفلسطينية، أو التمثيل الفلسطيني؛ بل حتى دون تنسيق موقفها هذا مع الدول العربية المعنيّة، شريكتها في التحالف المضاد للعراق.

تبع هذا الموقف الخليجي موقف آخر لهذه الدول مع دول عربية أخرى هو الموافقة على طلب أميركي آخر بالاعلان المجّاني أيضاً عن الاستعداد لالغاء المقاطعة العربية لاسرائيل، على الرغم ممّا أعلن عن شرطه بايقاف الاستيطان.

أمّا الدول الاخرى، دول الطوق، فقد اتضح ان أيّاً منها لم يطرح، خلال كل الاتصالات مع الجانب الاميركي، مسألة التمثيل الفلسطيني، مجسّداً بالمنظمة، ولم يركّز على مضمون المؤتمر، ولا على الضمانات التي تتعلّق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أو موضوع القدس. بل يبدو ان الموضوع الفلسطيني برّمته لم يأخذ حيّزاً في نقاشات هذه الاطراف مع الجانب الاميركي؛ وبدا كأن هناك موافقة من هذه الدول على الرؤية وطريقة المعالجة الاميركية لهذا الموضوع، مضموناً وتمثيلاً، وراح بعض هذه الاطراف يسوّق الموقف الاميركي لدى الجانب الفلسطيني.

وعند تبادل المذكّرات بين هذه الدول والادارة الاميركية، لم يحاول أي من هذه الاطراف تنسيق موقفه مع المنظمة، أو استشارتها في ما تودّ طرحه أو التركيز عليه. هذا عدا عن غياب التنسيق الجماعي بين هذه الاطراف، وانْ كان هناك تنسيق ثنائي بين بعضها. وحتى عندما طرحت المنظمة على هذه الاطراف ضرورة عقد اجتماع رباعي، أو خماسي، لتوحيد الموقف العربي تجاه مؤتمر السلام، لم يلق هذا الطرح، وما زال لا يلقى، أي تجاوب عملي، تهرّباً من أي التزام تجاه المنظمة والحقوق الفلسطينية، تجنّباً لاثارة غضب الادارة الاميركية.

كما ان بعض هذه الاطراف توخّى من استقباله وفوداً من منظمة التحرير الفلسطينية، بعد طول تعنّت وانقطاع، تحذير المنظمة، وذرّ الرماد في عيونها، وتغطية مخططاته ضد الشعب الفلسطيني في بلدان عربية أخرى، تسديداً من الفاتورة الفلسطينية لصالح الولايات المتحدة الاميركية للسكوت عن أهدافه في هذه البلدان.

وبالنسبة الى الأداء الفلسطيني، فقد سمحت المنظمات للشخصيات الوطنية الفلسطينية

في الداخل باجراء حوار مع وزير الخارجية الاميركية ومع وفود الادارة الاميركية. وكان الهدف من هذه الاتصالات هو ايصال وجهة النظر الفلسطينية الى الادارة الاميركية، واعلامها بضرورة الحوار مع المنظمة، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. لكن الادارة الاميركية رفضت هذا الشق الثاني، ومع ذلك تواصلت اللقاءات والحوارات، ممّا جعل الادارة الاميركية تستسهل مسألة التمثيل الفلسطيني، وتفسّر المرونة الفلسطينية على انها قبول بالصيغة المطروحة للتمثيل. وربما كان أجدى في مرحلة ما بعد اللقاء الثاني أو الثالث ان تتوقف هذه الحوارات في الداخل من باب الضغط على الادارة الاميركية واشعارها بجدية الموقف الفلسطيني واصراره على اجراء الحوار مع المنظمة.

هذا الأداء العربي الذي بدا مستسلماً للشروط الاسرائيلية والاميركية، والمرونة الفلسطينية التي فهمت من الجانب الاميركي تساهلاً فلسطينياً في موضوع التمثيل، زاد في تعنّت اسرائيل وشروطها. ولم لا، طالما يلقى كل تعنّت اسرائيلي تنازلاً عربياً.

وانصافاً، فان الأداء الفلسطيني في عملية الحوار مع الادارة الاميركية، بغض النظر عن عدم نجاحه في اجبار الادارة الاميركية على الانتقال الى الحوار مع المنظمة، نتيجة لغياب عامل الضغط العربي، كان واعياً وعلى درجة عالية من المسؤولية التي تتحلّى بالمرونة والحزم. فقد ظل متمسّكاً بأهمية مضمون المؤتمر في ما يتعلّق بانسحاب اسرائيل من على جميع الاراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وضرورة ايقاف الاستيطان، وضرورة حضور القدس موضوعاً وتمثيلاً في كل مراحل التفاوض، وضرورة الحصول على ضمانات حول هذه الموضوعات من خلال ما سمّي «مذكرة تفاهم» من الادارة الاميركية.

وقد شكّل موضوع القدس، وتعنّت الجانب الاسرائيلي، وقبول الجانب الاميركي بالشروط الاسرائيلية بشأنها، مدخلاً للقيادة الفلسطينية، أمسكت به لتطرحه على أوسع نطاق، عربي واسلامي ودولي، ولتطرح، من خلاله، موضوع المؤتمر ومضامينه والضمانات المطلوبة لتحقيقها.

ونستطيع القول ان الموقف الفلسطيني ورفضه التسليم بالشروط الاسرائيلية والعرض الاميركي كما هو والحركة الاعلامية والسياسية التي قادتها المنظمة، كل ذلك ساهم في ارتفاع الصوت العربي والأصوات الدولية لمحاولة توفير شروط أفضل للمؤتمر، سواء في ما يتعلّق بقضية القدس، أو بالضمانات، أو حتى بالتمثيل.

وكان ما يهمّ المنظمة، بالدرجة الاولى، هو موضوع مضمون المؤتمر والضمانات الخاصة بأن التسوية ستقود الى انسحاب اسرائيلي شامل من على الاراضي العربية، والفلسطينية، المحتلة، بما فيها القدس، وعدم تغييب القدس، موضوعاً وتمثيلاً، عن مراحل التفاوض.

وحصول الجانب الفلسطيني على هذه الضمانات يسهّل على القيادة الفلسطينية اتخاذ القرار المناسب في ما يتعلّق بالاطار الذي تتمّ، من خلاله، المشاركة الفلسطينية في المؤتمر، بما في ذلك الوفد المشترك مع الاردن.

وقضية الضمانات التي كانت المنظمة، وما تزال، تصرّ عليها، ليست، من وجهة نظرنا، تخص تحسين الشروط الفلسطينية للتسوية، وانما تخص، بالدرجة ذاتها، تحسين الشروط الاردنية للتسوية، باعتبار الاردن وفلسطين المعنيين، بالدرجة الاولى، بعملية التسوية.

من هنا لم يكن موضوع الاطار المشترك موضع خلاف أردني ـ فلسطيني؛ وانما كان، وما

زال، موضوع تحسين شروط التسوية هو موضوع اردني ـ فلسطيني واحد في مواجهة الشروط الاسرائيلية.

ومن هنا، أيضاً، يصبح موضوع التفاهم والاتفاق الفلسطيني ـ الاردني على مفاهيم وشروط التسوية، والالتزام بالاهداف المشتركة، والأداء المشترك خلال جميع مراحل التسوية، عاملاً أساسياً في الاتفاق على الاطار المشترك للوفد، والاتفاق على مرجعيته.

كما ان الاتفاق والتفاهم الاردني ـ الفلسطيني على مفاهيم التسوية وأهدافها، والالتزام بها، يفتح الطريق لتحرك اردني ـ فلسطيني مشترك، بهدف الحصول على التزام الاطراف العربية الاخرى في عملية التسوية بهذه الاهداف، والالتزام بها، وعدم الخروج عليها باتجاه تسويات منفردة، من هذا البلد أو ذاك، ويقطع الطريق على استفادة اسرائيل من عملية المسار المزدوج للتسوية التي تسعى اسرائيل، من خلالها، الى تطبيع علاقاتها مع البلدان العربية، دون الانسحاب من على الاراضي المحتلة، أو التسليم بالحقوق الفلسطينية.

ان المنظمة تعمل على بلورة وصياغة مفاهيم العمل الاردني ـ الفلسطيني المشترك، أهدافاً وتحرّكاً وتمثيلاً.

اعداد: سميح شبيب

العرب في الهستدروت

د. عزيز حيدر

يتميّز معظم المؤسسات الحكومية والعامة في اسرائيل بشموليته، من حيث تعدّد المهام والوظائف التي يقوم بها، الى درجة ان هناك صعوبة كبيرة في تحديد مهام، أو مجال نشاط، كل مؤسسة، ومنها الهستدروت.

تعتبر دراسة التمييز الذي تمارسه الهستدروت ضد العرب في اسرائيل من المهمّات الأساسية في أي بحث في اشكال التمييز المتبعة في اسرائيل. تنبع هذه الأهمية من المكانة الخاصة التي تحتلها الهستدروت في المجتمع الاسرائيلي. فالهستدروت هي عبارة عن تنظيم متميّز، فريد في نوعه، وليس له مثيل في العالم: فهي ليست مجرّد شركة اقتصادية كبيرة؛ وهي ليست نقابة عمّال عادية؛ وكذلك فهي ليست مؤسسة تأمين صحي، أو خدمات اجتماعية. ولكن الهستدروت هي كل هذه الأشياء معاً: فهي أضخم جسم للاستثمار الزراعي والصناعي في البلاد؛ وهي تشغل جزءاً كبيراً من القوى العاملة؛ وفي الوقت عينه، هي نقابة العمّال وممثلتهم لدى ارباب العمل؛ وهي تملك أكبر، وأوسع، شبكة خدمات صحية في البلاد، وتقدّم خدمات اجتماعية ليس لها حصر. وهي، كذلك، صاحبة دور متميّز في الاستيطان التعاوني؛ وتملك أكبر التعاونيات في مجالات عديدة؛ وتملك أكبر شركات التسويق؛ بالاضافة الى دورها في الانتاج. باختصار، تعتبر الهستدروت، الى حدّ بعيد، بمثابة دولة داخل دولة. من هنا يكتسب درس السياسة التي تمارسها الهستدروت تجاه أي فئة سكانية في اسرائيل أهمية كبرى. ودرس هذه السياسة تجاه العرب في اسرائيل لها أهمية خاصة، نظراً الى ان الهستدروت أخذت على عاتقها، منذ اقامة اسرائيل، مهام كثيرة، من المفروض ان تقع على عاتق الدولة.

لكن درس التمييز ضد العرب في اسرائيل من جانب الهستدروت ليس سهلاً، كما هو الحال بالنسبة الى درس أوضاعهم بشكل عام. فهذا الموضوع ما زال مهملاً الى حدّ بعيد في البحث، وهو لا يحصل على اهتمام في النشرات الرسمية، الاّ من أجل الدعاية. لذلك، فان المعطيات التي نجدها في هذه النشرات هي موضع شك، وخصوصاً تلك النشرات التي تصدر في الفترات القريبة من موعد الانتخابات. ولكن، في الظروف القائمة والامكانات المتوفّرة، لا بدّ من الاعتماد على المعطيات الرسمية. ومن أجل التدقيق في هذه المعطيات، قمنا بمقارنة نشرات الهستدروت باللغة العبرية، مع نشراتها باللغة العربية. وقد أدّت هذه المقارنة، في معظم الحالات، الى اكتشاف زيف المعطيات المنشورة باللغة العربية. ولكن الأهمّ من ذلك، والطريف في الموضوع، ان النشرات باللغة العربية لا تحتوي على جزء كبير من المعلومات عن نشاطات الهستدروت في مجالات عديدة. وقد وجدنا، من خلال المقارنة، ان السبب الرئيس لذلك هو محاولة اخفاء تلك المجالات التي تنشط فيها الهستدروت، وخاصة في مجال تقديم الخدمات التي تتعلّق بحقوق أعضاء الهستدروت، عن القارىء العربي، وكأنها غير موجودة.

الّا ان هذه الطريقة في البحث لم تكن كافية لايفاء الموضوع حقه. ولذلك، كان لا بدّ من اجراء بحوث ميـدانية في عدد من التجمّعات السكانية العربية. وتشكّل نتائج هذه البحوث اللبنة الأساسية في الدراسة هذه.

بالطبع، لم يكن باستطاعة الباحث اجراء مسح شامل عن نشاطات، وخدمات، الهستدروت في القطاع العربي، ضمن الامكانات المتوفّرة. ولكن هذه الدراسة تشكّل أساساً هامّاً لدراسة أشمل، وأوسع، في مجال التمييز ضد العرب في الهستدروت. فالهدف الذي وضعناه نصب أعيننا هو الاشارة الى أنواع التمييز، الظاهر منها والمقنّع، ومحاولة تقدير مدى التمييز اللاحق بأعضاء الهستدروت العرب بواسطة مقارنة معاملة الهستدروت لهم بالمعاملة التي يحظى بها الأعضاء اليهود.

الهستدروت والعرب قبل قيام اسرائيل

اختلف دور الهستدروت عن أي حركة عمّالية أخرى، منذ نشوئها في العام ١٩٢٠، في انها أخذت على عاتقها مسؤولية استيطان اليهود المهاجرين الى فلسطين، والصراع من أجل اقامة الدولة، وانشاء البنية التحتية التي تطلّبتها تلك المهمّات. من أجل هذه الاهداف، لم تكتف الحركة العمّالية اليهودية بصبغ الصراع في سوق العمل بالطابع «القومي»، وانما كانت، بنفسها، رأس الحربة في هذا الصراع.

لقـد حسم النقـاش بين العناصر الاشتراكية، التي آمنت بمبدأ وحدة العمّال في الصراع مع الرأسمـالية، وبين العناصر «القومية»، لصالح الثانية، منذ البداية. فعندما تأسّست الهستدروت كنقابة عامّة للعمّال اليهود، أقرّت أهدافها الرئيسة: «تأهيل العمّال اليهود، وتوفير حاجاتهم في مجال الثقافة والاستيطان»[١]. وقد نوقش اقتراح انضمام العمّال العرب الى الهستدروت في المؤتمر الأول، ولكنه رُفض، رفضاً قاطعاً. امّا في المؤتمر الثاني (١٩٢٣)، الذي أُقرّ فيه دستورها، فقد تقرّر اقامة «عـلاقات وديّة» مع العمّال العرب. وفي المؤتمر الثالث (١٩٢٧)، أُقرّت مبادىء «التعاون» ووضع الاساس لنشاط هستدروتي بين العمّال العرب، في اطار خاص ومنفصل. وتمّ تطبيق هذا المبدأ باقامة «اتحاد عمّال فلسطين»، كتنظيم منفرد، باعتباره يشكّل دائرة عربية في الهستدروت. ثمّ أُقيمت في المدن المختلطة (مثل حيفا) وفي فروع اقتصادية معيّنة اتحادات مهنية منفصلة (مثل اتحاد عمّال سكة الحديد).

كانت هذه القـرارات تندرج ضمن سياسة حماية العمل العبري ومنع تأثير العمّال العرب في مستـوى أجـر العامل اليهودي الذي تبنّته الهستدروت[٢]. ولا بدّ من التعريف، هنا، بأيديولوجية «العمل العبري»، ودور الهستدروت في تحقيقها.

هنـاك رأي شائـع بأن أول من حمـل لواء «العمل العبري» كان المهاجرون في موجة الهجرة الثانية[٣] الذين رفعوا شعار «احتلال العمل»، والذي كان يعني منع العرب من العمل في المستوطنات الزراعية اليهودية[٤]. وكان اختيار العمل الزراعي بالذات لتوسيع السيطرة الصهيونية على الارض، وليس فقط من أجل احتلال أماكن العمل التي شغلها العمّال العرب.

لقـد برز دور الهستدروت بالذات في سنوات الأزمة الاقتصادية، في أواخر سنوات العشرين، عندما أخذت بنقل اليهود من المدن الى المستوطنات الزراعية. وكان ردّ فعل قيادة الهستدروت على نداءات اليسار الصهيوني من أجل نضال عمّالي مشترك بأن وجّهت الصراع ضد العمّال العرب. وفي سنوات الثلاثين، قامت قيادة الهستدروت، وعلى رأسها قيادة حزب مباي، بتشجيع أعمال العنف

ضد العمّال العرب، لاجبارهم على ترك أماكن عملهم. وهكذا كان لقيادة الهستدروت، من أمثال بن ـ تسفي، وبن ـ غوريون، واورلوزروف، دور هامّ في صياغة العلاقات العربية ـ اليهودية، قبل قيام اسرائيل، وبعده، نظراً الى ان الهستدروت كانت أقوى تنظيم اقتصادي، وسياسي، في عهد الانتداب، حيث انضمّ اليها ٨٥ بالمئة من العمّال اليهود، وبسبب هيمنتها على تنظيم المصالح الاقتصادية الخاصة(٥).

الهستدروت والعرب بعد اقامة اسرائيل

بعد اقامة دولة اسرائيل، استمرت الهستدروت في القيام بدورها في صوغ العلاقات اليهودية ـ العربية؛ لا بل ان هذا الدور توسّع، وتعمّق، وأخذ أبعاداً لا يمكن ان نجد لها مثيلاً في أي بلد آخر. فالهستدروت قامت بدور هو من مهمّات السلطة الحاكمة، وليس من مهمّات حركة عمالية، أو مؤسسة اقتصادية. في ما يلي، سنتعرّض لسياسة الهستدروت نحو العرب وأهمّ النشاطات والمهمّات التي قامت بها بعد قيام الدولة:

١ ـ سوق العمل: لم تتغيّر المبادىء التي استندت اليها الهستدروت في سياستها المعادية للعمّال العرب؛ ولكن بدلاً من سياسة استبعاد العمّال العرب من سوق العمل اتّخذت سياسة تجزئة سوق العمل الى يهودي وعربي. وتبلورت هذه السياسة في «تخصّص» العرب بأعمال معيّنة، لا يقترب منها العمّال اليهود، واستخدمتهم بنفسها، وسمحت لأرباب العمل بتشغيلهم بشروط وظروف عمل مختلفة تماماً عن الشروط التي يحصل عليها العمّال اليهود(٦). أمّا في حالات البطالة، فقد لجأت، من جديد، الى سياسة استثناء العمّال العرب، وسمحت لمجالس العمّال بالقيام بتظاهرات عنيفة، واستعمال القوة، لفصلهم من أماكن العمل(٧).

لقد امتنعت الهستدروت عن تشغيل العمّال العرب في مشاريعها الاقتصادية، الّا في مجال ضيّق من الأعمال الرخيصة والشاقة. وبشكل خاص اعتمدت شركة «سوليل بونيه» على العمل العربي، مستخدمة سياسة تؤدي الى الثنائية في سوق العمل: يعمل المستخدمون اليهود في الأعمال غير اليدوية، او وظائف «الياقات البيض»، بينما يعمل العرب في الاعمال اليدوية الشاقة(٨). كما ان الشركة استعملت سياسة التمييز بين اليهود والعرب من العمّال اليدويين. فالعمّال المثبّتون في عملهم هم من اليهود؛ والعمّال المؤقتون هم من العرب. وعندما تمرّ الشركة بأزمة، بسبب النقص في عروض العمل، فانها تقوم بفصل العمّال المؤقتين، بينما تعمل على اعادة تأهيل الآخرين مهنياً، للقيام بأعمال أخرى.

وهناك شق آخر لسياسة الهستدروت هذه، تتمثّل برفضها اقامة مصانعها في القطاع العربي، أو المساعدة في انشاء بنية تحتية ملائمة لتطوير القرى والمدن العربية اقتصادياً. وبذلك تكون قد شكّلت عاملاً حاسماً في اضعاف العرب اقتصادياً.

٢ ـ تنظيم العمّال العرب في الهستدروت: كان معظم قيادة حزب مباي يؤمن بأن مصالح العمّال العرب واليهود متناقضة، الى درجة انه لا يمكن دمجهم في تنظيم عمّالي واحد، وانما أقصى ما يمكن عمله هو اقامة تنظيم خاص بالعمّال العرب تحت رعاية الهستدروت(٩). لذلك، فقد تركّز نشاطها، بعد اقامة اسرائيل، على احياء «اتحاد عمّال فلسطين» تحت اسم «مؤتمر العمّال العرب»، الذي استمر نشاطه حتى العام ١٩٥٢. في ذلك العام، قرّر مؤتمر الهستدروت فتح ابواب النقابات المهنية للعمّال العرب، والسماح لهم بالانتماء الى «صناديق المساعدة المتبادلة»؛ لكن لم يسمح لهم بالحصول

على خدمات مكاتب العمل الهستدروتية؛ وحتى ان الخدمات الصحية بقيت مغلقة في وجوههم رسمياً.

استمر هذا الوضع حتى العام ١٩٥٤، عندما منح العمّال العرب جميع الحقوق، ما عدا حق التصويت لمؤسسات الهستدروت، بدعوى انهم لا يملكون التجارب والمهارات الكافية، خاصة في الشؤون السياسية[١٠]. فقط في العام ١٩٥٩ قرّرت الهستدروت قبول العمّال العرب فيها بعضوية كاملة، بما فيه حق التصويت، وكانت المرة الاولى التي اشتركوا فيها بالانتخابات العام ١٩٦٥. وفي العام ١٩٦٦، تقرّر تغيير اسم الهستدروت من «الهستدروت العامة للعمّال العبريين في أرض ـ اسرائيل» الى «الهستدروت العامة للعمّال في أرض ـ اسرائيل». كذلك، أُعلن، في العام عينه، عن اقامة أول مجلس عمّال للعمّال العرب في مدينة الناصرة، وتبعتها اقامة مجلس عمّال الطيبة، ومجلس عمّال شفاعمرو[١١].

٣ ـ سياسة العزل والدمج: كان من المفروض ان تؤدي الخطوات التي أسلفنا ذكرها في البند السابق الى دمج العرب في الهستدروت، كأعضاء متساوي الحقوق والواجبات. ولكن الحقائق كانت مغايرة لهذا الافتراض. فقد استمر فصل العرب عن اليهود بواسطة اقامة الدائرة العربية في الهستدروت. وهذا الاسلوب هو الاسلوب عينه الذي تتّبعه الحكومة في ادارة شؤون العرب، بواسطة دائرة عربية يديرها موظف يهودي متوسط المستوى، أو أقل من ذلك. وقامت هذه الدائرة بالأدوار المنوطة بمجالس العمّال في القطاع اليهودي؛ وكذلك استعملت كبديل من تمثيل العرب في المؤسسات التنفيذية القطرية، التي بقيت خالية من أي مندوب عربي حتى أواخر سنوات السبعين.

كان هذا العزل مناقضاً للسياسة المعلنة من جانب الهستدروت حول اهتمامها بدمج العرب في جميع مؤسساتها[١٢]. وهي السياسة عينها التي يتبعها حزب «العمل» الاسرائيلي المسيطر على الهستدروت منذ اقامتها: «دمج الوسط العربي في حياة الدولة في المجال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي»[١٣].

استمرت الدائرة العربية في الوجود حتى الغائها في نهاية العام ١٩٨٠، حيث أُقيمت «دائرة دمج العامل العربي»؛ ولكنها، في الواقع، كانت الدائرة ذاتها بالطاقم ذاته والسياسة ذاتها، مع تغيير الاسم فقط. الى جانب «دائرة الدمج»، أُقيمت، في العام عينه، دائرة جديدة، هي «دائرة لجان العمّال العرب»، التابعة لشعبة التنظيم. والحقيقة، ان اقامة «دائرة الدمج»، أو دوائر أخرى، ما هي الّا دليل على سياسة عزل العرب عن اليهود في الهستدروت، خصوصاً انه بعد كل «الجهود» التي بذلتها لم تكتمل عملية «الدمج»، بسبب رفض قيادة الهستدروت معاملة اعضائها العرب على قدم المساواة مع الأعضاء اليهود. فالعرب «ملحقون» بمجالس عمّالية يشكّلون فيها أقلية؛ والمجالس القائمة شبه مشلولة؛ وتمثيل العرب في المؤسسات التنفيذية ضئيل جداً بالنسبة الى وزنهم الحقيقي؛ وفي معظم المؤسسات لا يوجد تمثيل على الاطلاق.

تعتبر سياسة عزل العرب عن الأكثرية اليهودية في الدولة اسلوباً للتمييز ضدهم في مستوى الخدمات التي تقدّمها الهستدروت. وبذلك تشكّل الهستدروت أداة هامّة جداً من أدوات التمييز المتّبع ضد العرب في اسرائيل. فالهستدروت بقيت أداة رئيسة لتقديم الخدمات الضرورية في القطاع العربي[١٤]، على الرغم من ان جزءاً كبيراً من مهامها، في هذا المجال، تمّ تحويله الى أجهزة الدولة بعد قيامها، الأمر الذي أدّى الى تحويل مركز الثقل فيها من الاهتمام بالمصالح العامة الى الاهتمام بالتنظيم المهني والتركيز على مصلحة العامل كفرد[١٥].

٤ ـ الهستدروت أداة ضبط و«تسييس»: نظراً الى الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، التي سادت في القطاع العربي في اسرائيل بعد اقامة الدولة، وحاجة الاكثرية العظمى من السكان العرب الى الخدمات، ونظراً الى الدور الذي شغلته، وتشغله، الهستدروت في هذا المجال، فقد تحوّلت، منذ بداية سنوات الخمسين، الى واحد من أهمّ أجهزة التمييز ضد الاقلية العربية، وضبط سلوكها وتوجيهه الى مصلحة الحزب المسيطر فيها. فقد استغلّت الهستدروت امكاناتها، وقدراتها، وقدرتها على التحكّم بجزء كبير من الموارد المخصّصة للخدمات، وعلاقتها بالسلطة الحاكمة، في تنفيذ المهمّات التالية:

○ تعاونت الهستدروت مع جهاز الحكم العسكري، حتى الغائه في العام ١٩٦٦، في توزيع تصاريح العمل على الاشخاص الموالين للسلطة وحزب «العمل» (مباي آنذاك)؛ وكانت شريكة في توزيع «نِعَم» مادية بصورة منح للطلاب الجامعيين، مصدرها مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية (من ريع الأوقاف الاسلامية)، وغيرها من المنح والمساعدات[١٦]، وكذلك تعيين الموالين في وظائف معيّنة، وخاصة في جهاز التعليم.

○ كانت الهستدروت، وما زالت، مسؤولة عن نشاطات، مهمتها ضمان الولاء للدولة وللحزب الحاكم في اسرائيل، بواسطة دفع مخصّصات لعملاء المخابرات (شين بيت) في القطاع العربي. وذكر بعض الباحثين ان الهستدروت تخصّص تمويلاً خاصاً لنشيطي المخابرات بين طلاب الجامعات ايضاً[١٧].

○ استعملت الهستدروت وسيلة قطع الخدمات عن فئات معيّنة، أو أشخاص معيّنين، كأسلوب للضغط على المعارضين لسياسة السلطة، خاصة قبيل المعارك الانتخابية.

○ أصدرت الهستدروت، لسنوات طويلة، جريدة «اليوم»، ثمّ جريدة «الانباء»، كوسيلتين اعلاميتين في خدمة السلطة، وبشكل خاص في خدمة حزب «العمل».

بواسطة تنفيذ هذه المهام تكون الهستدروت قد اندمجت في أجهزة الدولة، وعملت معها بتنسيق وانسجام تامّين، لـ «تسييس» العرب في اسرائيل، من خلال ضمان أصواتهم لصالح حزب «العمل»، و«ضبط» سلوكهم في جميع المجالات، وكذلك ابقاء القطاع العربي في وضع اقتصادي ـ اجتماعي ـ سياسي متدنٍ، وحتى ضمان الفجوة القائمة بين الأكثرية والأقلية في اسرائيل. وتنسجم هذه المهمات، بالطبع، مع مهمّات الهستدروت الأخرى في ضمان السيطرة اليهودية على المصادر الاقتصادية، وعدم تطوّر قاعدة اقتصادية عربية.

قوانين الاستخدام والتمييز ضد العمّال العرب

للهستدروت دور هام، انْ لم يكن أهمّ دور، في سنّ قوانين العمل والاستخدام في اسرائيل. فمن المفروض، بصفتها نقابة العمّال، ان تشكّل مجموعة ضغط من أجل سنّ قوانين تكفل مصالح العمّال، وان تمارس الضغط لمنع سنّ قوانين ضد مصالحهم، أو ضد القوانين التي تتضمّن تمييزاً موجّهاً ضد الفئات الضعيفة بينهم. كذلك من المفروض ان تضمن الهستدروت تطبيق هذه القوانين بالفعل، وليس بقاؤها حبراً على ورق.

عندما نتفحّص الدور الحقيقي الذي مارسته الهستدروت في هذا المجال، نجد انها وافقت

على أساليب التمييز التي اتّبعت ضد العرب في شتّى المجالات، ووافقت على، إنْ لم تكن بادرت بنفسها الى، سنّ قوانين تمييز ضدهم؛ ولم تكن متشدّدة في تطبيق القوانين التي تضمن حقوقهم، كما سنبيّن في ما يلي:

○ على الرغم من صدور قرار حكومي، في العام ١٩٥٢، بشأن مساواة جميع العاملين في الأجور مقابل قيامهم بأعمال متساوية، الّا ان التمييز ضد العمّال العرب استمر بأشكال مختلفة. فقد ذكر أهارون كوهين[١٨] ان التمييز ضد العمّال العرب شمل مجال الأجور والحقوق الاجتماعية والتصنيف المهني؛ ووصلت الفروق في الاجور، بين العمّال العرب واليهود، الى نسبة ٣٠ بالمئة[١٩]. كذلك مارس أرباب العمل، والهستدروت نفسها، التمييز في الأجور، بسبب تصنيف العمّال العرب عمّالاً مؤقتين. ومن أبرز الأمثلة المعروفة على موقف الهستدروت من هذا الموضوع انها عقدت اتفاقية مع أرباب العمل تسمح بأن يدفع هؤلاء للعاملات العربيات نصف الأجر الذي كانوا يدفعونه للعاملات اليهوديات[٢٠].

لقد اختفى، تدريجياً ومع مرور الوقت، معظم أساليب التمييز المباشر في الأجور؛ ولكن الفروق بين العمّال العرب واليهود ما زالت قائمة، بسبب التمييز الممارس، اليوم، ضد العمّال في التصنيف المهني، في سوق العمل، بحيث يُستوعَب العمّال العرب في الأعمال الصعبة والفروع الاقتصادية الثانوية التي تتميّز بشروط عمل مجحفة وأجور منخفضة.

○ في العام عينه الذي أقرّت فيه الهستدروت قبول العمّال العرب أعضاء متساوين في الحقوق والواجبات (١٩٥٩)، تمّ سنّ قانون الاستخدام الذي يميّز، بشكل واضح، ضد العمّال العرب. فقد نصّ هذا القانون على وجوب اعطاء الأولوية في العمل للعمّال الذين يسكنون في المكان ذاته والذين يتبعون مكتب العمل المحلي. وبما ان أماكن العمل موجودة في المناطق اليهودية، فان العمّال العرب لا يتمتّعون بحق الأولوية في أي مكان عمل. يضاف الى ذلك، انه لم تفتح مكاتب عمل في معظم المناطق العربية، وبشكل خاص في منطقة شمال البلاد. لقد تغاضت الهستدروت عن هذه الحقيقة. وبذلك بقي معظم العمّال العرب «غير منظّمين»، واعتبروا «متسلّلين» الى أماكن العمل في المناطق اليهودية. في هذا الوضع، أصبح العمّال العرب «المتسلّلون» لقمة سائغة للاستغلال الذي مارسه أرباب العمل في الأجور والحقوق الاجتماعية وشروط العمل. ولكن التمييز في حق الحصول على عمل طاول العمّال المنظّمين أيضاً، وما زال يستعمل ضدهم حتى اليوم. وأهمّ مؤشر الى ذلك هو نسب البطالة المرتفعة في سنوات الركود الاقتصادي بين العمّال العرب، حيث ما زالوا آخر من يُقبل للعمل، وأول من يُفصل. وقد عادت السلطة وأرباب العمل الى استعمال هذا القانون الذي يميّز بين العمّال على أساس مكان السكن في الشهور الاخيرة، بسبب زيادة أعداد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، الذين يُستوعَبون في أماكن العمل على حساب فصل العمّال العرب. من خلال بحثنا الميداني، وجدنا أمثلة عدّة على هذه الظاهرة، بشكل خاص في منطقة وسط البلاد[٢١].

هكذا يتّضح ان قبول العمّال العرب في الهستدروت لم يغيّر كثيراً في مكانتهم في سوق العمل، خصوصاً اذا أضفنا ان الهستدروت ترفض اقامة مجالس عمّال في التجمّعات السكنية العربية، ليلجأ اليها هؤلاء لتقديم الشكاوى على التمييز اللاحق بهم. والأهمّ من هذا ان معارضة معظم الاحزاب الصهيونية لقبولهم أعضاء فيها، وخاصة رفضهم من جانب حزب «العمل» حتى العام ١٩٧٤ (مباي سابقاً)، الحزب الحاكم لسنوات طويلة والمسيطر في الهستدروت حتى الآن، أدّت الى الغاء

أهمية قبولهم في الهستدروت، لأن هذه الاحزاب تشكّل مجموعات ضغط رئيسة في اتخاذ القرارات.

○ من أبرز مظاهر التمييز المتّبعة في سوق العمل، ظاهرة التمييز ضد النساء العربيات العاملات. وقد كانت الهستدروت، منذ بداية سنوات الخمسين، طرفاً في خلق ظاهرة عمل النساء بواسطة مقاولي العمل، أو «الرؤساء». فهذه الظاهرة كانت نتيجة مباشرة لسياسة تقييد حركة العمّال العرب، وتوزيع التصاريح على عدد من الموالين للسلطة، الذين استغلوها ليتحوّلوا الى متعهدين لتجنيد العمّال ونقلهم الى أماكن العمل. كانت هذه الطريقة، في البداية، تنحصر في مجال العمل الزراعي؛ ثمّ توسّعت الى الصناعة. وفي سنوات السبعين، والثمانين، أصبحت الطريقة السائدة في مجال الخدمات، وخاصة في أعمال التنظيف. وفي كل الحالات، تعتبر الهستدروت شريكة في استغلال النساء في هذه الاعمال، ولو بسبب صمتها وتغاضيها عن تطبيق القوانين. ان عاملات التنظيف في المؤسسات العامة والخاصة لا يعملن بواسطة تعاقد شخصي مباشر مع هذه المؤسسات، وانما الطريقة المتّبعة تتمثّل في ان كل مؤسسة تتعاقد مع مقاول عمل يهودي، يستخدم، بدوره، مقاول عمل عربياً (أي مقاولاً ثانوياً) لتجنيد العاملات، ونقلهن من أماكن سكنهن الى مكان العمل، وبالعكس. ويكون التعاقد بين المؤسسة والمتعهد الرئيس امّا على أساس دفع مبلغ من المال مقابل تنفيذ العمل المتفق عليه، وامّا على أساس دفع أجر عدد من العاملات. وفي الحالتين، فان المتعهّد يشغّل أقل من العدد المطلوب لتنفيذ العمل ذاته، ويستغل العاملات الى أقصى حدّ بطرق عدّة:

١ ـ تقوم العاملة الواحدة بتنفيذ كميّة عمل كبيرة، خلال يوم العمل، قد تساوي كمية العمل التي من المفروض ان تنفّذها عاملتان أو أكثر.

٢ ـ لا تُعطى للعاملة جميع الحقوق الاجتماعية التي يحصل عليها العمّال، وهي معرّضة للفصل من العمل بدون تعويض.

٣ ـ لا يُدفع للعاملة عن ساعات عمل اضافية؛ ولا تدفع الاضافة التي تستحقها عن عمل أيام السبت.

٤ ـ يؤخّر المتعهّد دفع الأجور الشهرية حسب رغبته.

٥ ـ يدفع المتعهد للعاملة ما يساوي ٤٠ ـ ٨٠ بالمئة من أجر العاملة التي تعمل بواسطة تعاقد مباشر مع المؤسسات.

ان استعمال هذه الأساليب في الاستغلال ممكن في ظل حاجة العاملات الماسّة الى العمل، وجهلهن بالقوانين، وحتى عدم معرفتهن باللغة. ولكن الهام، هنا، هو موافقة الهستدروت على طريقة التشغيل، وتغاضيها عن تطبيق القوانين، ممّا يجعل العاملات بدون حول ولا قوة أمام المتعهدين. وبالطبع، هناك استغلال قد يكون أقسى من الاساليب التي وصفناها، في مجالات عمل أخرى، وبشكل خاص في مجال العمل الزراعي في الموشافيم والمزارع الخاصة. والعاملات، في هذا المجال، غالباً غير معروفات، ولا يدخلن في الاحصاءات الرسمية، ناهيك عن عدم تطبيق قوانين العمل، بسبب عدم اهتمام الهستدروت، كنقابة عمّال، بوضع حدّ لأساليب الاستغلال المتّبعة في سوق العمل.

○ تتعلّق النقطة الاخيرة من موضوع قوانين الاستخدام، وتطبيقها، بتشغيل الأولاد والشبيبة في سوق العمل الاسرائيلي، ودور الهستدروت في مراقبة أوضاعهم وتحصيل حقوقهم. ينصّ قانون تشغيل الاولاد والشبيبة في اسرائيل على ما يلي[٢٢]:

١ ـ يمنع تشغيل الأولاد تحت سنّ ١٥ سنة، ويسمح بتشغيل أبناء ١٥ سنة بشرط ان يكونوا قد أنهوا تعليمهم الالزامي، وان يستمروا في الدراسة حسب قانون «التلمذة» (حنيخوت)، في أحد أطر التعليم المخصّصة لذلك.

٢ ـ يلزم أبناء الشبيبة في سن ١٥ ـ ١٨ سنة بأن يتعلّموا يوماً واحداً، اذا لم يسر عليهم قانون «التلمذة».

٣ ـ يمنع تشغيل الاولاد في سن ١٥ سنة وما دون في الفنادق والمقاهي وقاعات الرقص.

٤ ـ يمنع تشغيل الشبيبة قبل اجراء فحص طبي جذري مجّاني.

٥ ـ لا تزيد ساعات عمل الشبيبة على ٤٠ ساعة في الأسبوع.

٦ ـ يُمنع عمل الشبيبة في ساعات الليل، من السادسة مساء وحتى السادسة صباحاً.

ان نتائج بحثنا، وكذلك بعض التقارير والمعطيات الرسمية المنشورة، تشير، بشكل واضح، الى ان بنود هذا القانون لم يتمّ تطبيقها بالنسبة الى الأولاد والشبيبة العرب، لا في السابق ولا في الوقت الحاضر. فهذه النتائج تشير الى الحقائق التالية:

(أ) ان اعداداً كبيرة من الاولاد والشبيبة العرب يتمّ تشغيلهم بواسطة متعهّدي العمل (الرؤساء)، أو بواسطة ذويهم، بدون أي مراقبة منظّمة. وامّا الذين يحصلون على العمل بدون وساطة، فهم غير منظّمين، ولا يخضع مشغّلوهم للمراقبة، ولا توجد أي جهة تهتمّ بتطبيق بنود القانون حول شروط تشغيلهم. وكانت «لجنة طوليدانو» أشارت الى هذه الظاهرة، ولكنها برّرت الوضع بأن الأولاد والشبيبة لا يتوجّهون، بأنفسهم، الى مكاتب العمل الخاصة بهم؛ ولذلك، «اذا لم تستغل هذه الخدمة، فلا يمكنها (أي مكاتب العمل) تشخيص الحاجات الحقيقية للعاملين»[٢٣]. وبهذا تكون اللجنة قد تجاهلت ان تطبيق القانون هو من مسؤولية وزارة العمل والهستدروت، وليس من مسؤولية العاملين أنفسهم، خصوصاً في هذه السن. كذلك تجاهلت اللجنة النقص الواضح في مكاتب العمل المخصّصة للشبيبة.

(ب) تقدّم خدمات التشغيل الى الشبيبة في ١٨ فرعاً أو مكتب عمل، وظيفتها تقديم الخدمات الى الكبار والشبيبة في الوقت عينه، وفي سبعة فروع أخرى (المدن المختلطة والنقب) مخصّصة لخدمة الشبيبة اليهودية، والعربية؛ وهناك فرع واحد فقط متخصّص بعلاج قضاياهم بشكل منفرد، هو فرع مدينة الناصرة.

ومن الواضح ان هناك نقصاً كبيراً في مكاتب العمل للشبيبة. ولذلك، فان تنظيمهم ومعالجة قضاياهم غير ممكنة. في مكاتب العمل العامة، يخصّص المجهود، خاصة في فترات البطالة، لتشغيل الكبار وليس للشبيبة. ان هذا التقصير في تقديم خدمات الى الشبيبة العاملة، من جانب وزارة العمل، من المفروض ان يعالج بواسطة نقابة العمّال العامة، الهستدروت، ولكنها تفضل التعاون مع وزارة العمل في عدم تقديم الخدمات، وعدم تطبيق القانون، على الأقل من طريق الصمت والتغاضي عن الاوضاع القائمة.

(ج) ان نقص مكاتب العمل وتنظيم الشبيبة العاملة لا يشكّلان العنصر الهامّ في معاناة الاولاد والشبيبة العاملين، لأن هذه المكاتب لا تطبّق القانون عندما يتعلّق الأمر بتشغيل الأولاد

والشبيبة العرب. وقد برّرت «لجنة طوليدانو» عدم تطبيق القانون على النحو التالي: «في الظروف القائمة، تفسّر محاولة تطبيق القانون والمراقبة الشديدة كأنها تمييز ضدهم، خاصة بدون توفّر بدائل معقولة»[٢٤]. والبدائل التي تتحدّث عنها اللجنة هي أطر عمل مناسبة، وأطر التعليم المعوّض. ان انشاء هذه الأطر هو من مسؤولية وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم والهستدروت. لقد أشرنا، في مكان آخر من هذه الدراسة، الى التمييز الذي تمارسه الهستدروت ضد الشبيبة العربية، بالنسبة الى اقامة مراكز التدريب المهني، وغيرها من المؤسسات. ولكن «لجنة طوليدانو» تستعمل النقص في أطر العمل والتعليم المناسبة والذي ينتج عن سياسة التمييز لتبرير عدم تطبيق القانون.

(د) نتيجة لعدم تطبيق القانون، فان أرباب العمل يستغلّون الأولاد والشبيبة العرب أبشع استغلال، ويستخدمونهم في ظروف عمل قاسية. فقد وجدنا، من خلال عملنا الميداني، اعداداً كبيرة من الأولاد العاملين تحت السن القانونية، وبشكل خاص في الزراعة والمقاهي والمطاعم. ومن الملفت للنظر ان أرباب العمل يعرفون القانون، ويدركون انهم يخالفون نصوصه. ولذلك، فانهم، في معظم الحالات، يقومون بتوصية العامل الطفل بألّا يذكر سنّه الحقيقية، في حالة سأله غريب عن ذلك.

ان تشغيل الأولاد العرب تحت سن ١٥ سنة ليس ظاهرة جديدة. فقد كتب عنها الصحفي عكيفا الدار منذ سنوات طويلة[٢٥]. كذلك أشار اليها، وأبرزها، في تقريره، طاقم مدراء الوزارات. وقد ذكر هذا الطاقم، في تقريره عن التعليم العربي، ان «هناك كثيرين في سن ١٤ عاماً غير معفيين من التعليم الالزامي، ولكنهم يعملون»[٢٦].

(هـ) كثير من الأولاد والشبيبة العاملين في المقاهي والمطاعم، وبشكل خاص في أكشاك بيع الفلافل، يشتغلون في ساعات الليل، خلافاً لما ينصّ عليه القانون. كما ان عدداً ليس قليلاً منهم لا يعودون الى بيوتهم، وانما ينامون في أماكن العمل، في ظروف غير صحية. ومن المؤكد ان هؤلاء يعملون عدداً من الساعات أكثر ممّا ينصّ عليه القانون. وتشير الاحصاءات الرسمية، في هذا الصدد، الى ان معدّل ساعات العمل الاسبوعية للشبيبة، من فئة العمر ١٤ ـ ١٧ عاماً، يصل الى ٤٠ ساعة، بينما معدّل ساعات العمل للشبيبة اليهودية من العمر ذاته، لا يتعدّى ٢١ ساعة[٢٧].

(و) على الرغم من ان جزءاً كبيراً من الشبيبة يعملون في أعمال شاقة، في البناء وورشات تصليح السيارات، الّا انهم لا يتمتّعون، في حالات كثيرة، بالحقوق الاجتماعية المستحقة حسب القانون، وخاصة التأمين ضد الاصابات. في احدى الحالات التي درسناها، يعمل صبي، في سن ١٥ عاماً، في ورشة لتصليح السيارات؛ وهو غير مسجّل في التأمين الوطني، ولا يتمتّع بأي تأمين، أو ضمان، ضد الاصابة والمرض. وخلال بحثنا في هذه الحالة، ترك الصبي العمل لبضعة أيام، بسبب رفض صاحب الورشة دفع التأمينات عنه؛ الّا انه عاد بعد ان تأكد ان جميع أماكن العمل تعامل الأولاد والشبيبة بالمعاملة عينها.

بالنسبة الى أنواع العمل الذي يقوم به الأولاد والشبيبة، يجدر بنا ان نذكر ان ١٧ بالمئة من الشبيبة العرب يعملون في البناء، و٢٦ بالمئة يعملون في الصناعة، بينما لا يعمل الشباب اليهود، في العمر عينه (١٤ ـ ١٧)، في الأول، ويعمل ١٣ بالمئة منهم في الثاني.

(ز) ان الاغلبية الساحقة من الشبيبة العربية العاملة لا تتلقّى أي نوع من التعليم خلال العمل كما ينصّ القانون. فالمعطيات الرسمية تشير، بشكل واضح، الى ذلك. اذ ان ١٣ بالمئة فقط من الشبيبة العربية، من فئة ١٤ ـ ١٧، يتعلّمون، الى جانب العمل؛ بينما ٧٨ بالمئة من الشبيبة اليهودية

العاملة يمارسون حقهم في التعلّم[٢٨].

تشير هذه النتائج الى ان الآلاف من الاولاد والشبيبة العرب مستغلّون بأشكال بشعة في سوق العمل، ولا يتمتّعون بالحد الأدنى من الحقوق وشروط العمل التي نصّ عليها القانون. ان الكشف عن هذه الأوضاع، والعمل على اصلاحها، هما من مهمّة الهستدروت، بصفتها النقابة العامة للعمّال في اسرائيل. ولكن مقاومة الاستغلال في العمل، كما يبدو، ليست في مقدّم الأولويات بالنسبة الى الهستدروت، خاصة وانها تقوم، بنفسها، بممارسة الاستغلال، لا سيّما في مصانع الأغذية، وفي مشاغل الخياطة التابعة لمصانعها.

تمثيل الأعضاء العرب في هيئات الهستدروت

يشكّل العرب ١٥ بالمئة من مجمل أعضاء الهستدروت؛ ولكنهم لا يحظون بنسبة التمثيل ذاتها في الهيئات التمثيلية والمؤسسات التي تعيّنها هذه الهيئات.

أشارت لجنة هريئيل، في العام ١٩٧٦، الى نقص تمثيل العرب في معظم مؤسسات الهستدروت الهامّة، وفي معظم الحالات غياب أي تمثيل لهم فيها. وقد أوصت اللجنة باضافة عضو عربي الى كل مؤسسة؛ ولكنها لم تطالب بتحقيق مبدأ النسبية[٢٩]. في أعقاب ذلك، قامت الهستدروت، في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠، بادخال ثلاثة أعضاء عرب في اللجنة المركزية، وعضوين في ادارة «شركة العمّال»، وعضو في سكرتارية «نعمات» (منظمة النساء العاملات والمتطوعات)، وممثلين في دوائر اللجنة التنفيذية، وفي ادارة مركز هبوعيل وفي سكرتارية الشبيبة العاملة والمتعلمة. وفي العام ١٩٨٤، انتخب عضو عربي في ادارة «كوبات حوليم».

لا يحصل الأعضاء العرب على تمثيل يتلاءم ونتائج الانتخابات في المؤتمر العام ومجلس الهستدروت واللجنة التنفيذية. وينبع نقص التمثيل في هذه المؤسسات من سياسة الاحزاب الصهيونية في ترشيح عدد قليل من الممثّلين العرب في قوائمهم. أمّا في المؤسسات والهيئات الأخرى، فالوضع، اليوم، كالتالي:

١ ـ اللجنة المركزية للهستدروت: وهي الذراع التنفيذية للجنة التنفيذية؛ وهي مسؤولة عن تنفيذ العمل والنشاط الروتيني. بلغ عدد أعضائها العرب اثنين من مجموع ٤٠، أي ما يعادل ثلث ما يستحقه الأعضاء العرب من تمثيل. وينتمي أحد العضوين الى حزب «العمل»، والآخر الى حزب مبام.

٢ ـ شعبة التنظيم المهني: بعد فحص قائمة سكرتارية شعبة التنظيم المهني، ومديري الأقسام والدوائر والموظفين فيها، ظهر أن هناك عضواً عربياً واحداً من مجموع ٥٣، أي ما يعادل ١٣ بالمئة من التمثيل الذي يستحقه العرب في هذه الشعبة. ويجدر ذكر ان هذا العضو لا يمثّل مجالاً هامّاً في التنظيم المهني، وظهر ان تعيينه ليس له صفة عملية، ولكنه تعيين رمزي بصفة «رئيس دائرة العامل العربي والدرزي».

٣ ـ لجنة ادارة «شركة العمّال»: وتضمّ ٣٣ عضواً، بينهم عضو عربي واحد، ممثّل عن حزب مبام. وهذا يعني ان تمثيل العرب في اللجنة يساوي خمس العدد الذي يستحقونه، حسب وزنهم في الهستدروت. وهذا التمثيل ليس له تأثير عملي، حيث انه لا يوجد أي ممثّل عربي في أي ادارة من ادارات المجمّعات الاقتصادية، أو الشركات والمشاريع التي تملكها «شركة العمّال»، ولا حتى في سكرتارية «شركة العمال»[٣٠].

٤ ـ سكرتيرو مجالس العمّال: هناك أربعة مجالس عمّالية يرأسها أعضاء عرب من أصل ٧٢ مجلساً عمّالياً، أي ان الاعضاء العرب يحصلون على ٤٠ بالمئة ممّا يستحقونه.

٥ ـ ليس هناك أي تمثيل للأعضاء العرب في السلطة القضائية للهستدروت، أو في لجنة مراقبة الهستدروت.

٦ ـ يبرز النقص في تمثيل العرب بشكل واضح في تعيين موظفين في المؤسسات الهستدروتية. فقد بلغ عدد هؤلاء الموظفين أربعة آلاف[٣١]، بينهم ٢٨٠ موظفاً عربياً[٣٢]. وهذا يعني ان العرب يحصلون على نسبة من الوظائف تعادل ٤٦ بالمئة من عدد الوظائف التي يستحقونها. ويجب الاشارة الى ان عدد الموظفين العرب قد ازداد بشكل واضح قبيل انتخابات الهستدروت الاخيرة، حيث تمّ تعيين ٥١ موظفاً جديداً، يشكّلون ٢٢ بالمئة من عدد الموظفين العرب في العام ١٩٨٨. وبالمقارنة مع عددهم في العام ١٩٨٦، فقد ارتفع بنسبة ١٨٠ بالمئة.

٧ ـ ان أبرز مثل على التمييز ضد أعضاء الهستدروت العرب هو في كون رئيس الدائرة العربية في الهستدروت، ورئيس لجنة الدمج لاحقاً، يهودياً منذ قبولهم أعضاء متساوي الحقوق ومنذ اقامة هذه الدائرة وحتى اليوم.

ان الأمثلة السابقة تبرز، بشكل واضح، ان قيادة الهستدروت والاحزاب الممثّلة فيها كانت، وما زالت، تتخذ سياسة تمييز ضد الاعضاء العرب في ما يتعلّق بتمثيلهم في المؤسسات الهامّة ذات الشأن في اتخاذ القرارات. ولكن يجب ان نضيف ان التمثيل القائم اليوم في هذه المؤسسات ليس فقط انه لا يعادل ما يستحقه الأعضاء العرب، استناداً الى وزنهم في الهستدروت، لكنه، في معظم الاحيان، ليس تمثيلاً حقيقياً؛ اذ لا يكفي ان يكون الممثّل عربياً حتى يمثّل مصلحة الاعضاء العرب بشكل صحيح، لأنه غالباً ما يمثّل الحزب الذي عيّنه في منصبه، أو رشحه لوظيفة ما. لتوضيح ذلك، نذكر، على سبيل المثال، ان الاعضاء العرب في مجلس الهستدروت (ممثلي حزب «العمل» وحزب مبام) صوّتوا الى جانب قيادة الهستدروت ضد اجراء انتخابات في ام الفحم، وسخنين، وكفركنّا، وطمرا، وراهط، وتحويل مجالس العمّال المعيّنة الى مجالس عمّال مستقلة. وبناء على ذلك، يمكن الاستنتاج ان الاعضاء العرب في الهستدروت غير ممثّلين تمثيلاً حقيقياً في المؤسسات الهامّة، لأن الممثّلين العرب فيها يمثّلون أحزابهم، أكثر ممّا يمثّلون مصالح الاعضاء العرب.

تمثيل العرب في مؤسسات التنظيم المهني

يعتبر موضوع تمثيل العرب في مؤسسات التنظيم المهني الهستدروتية من أهمّ المواضيع التي تمسّ حياتهم اليومية. فالتحوّلات الاقتصادية التي مرّ بها القطاع العربي، بتأثير السياسة الاقتصادية الحكومية والهستدروتية، حوّلت الاكثرية الساحقة من قوة العمل العربية (٨٧ بالمئة) الى أُجراء. من هنا تنبع أهمية تنظيم هؤلاء في نقابات مهنية تعمل لتحقيق مصالحهم وتمثّلهم لدى أرباب العمل. والهستدروت هي العنوان الوحيد لجميع الأُجَراء في اسرائيل، بصفتها نقابة العمّال الوحيدة التي يمكن من خلالها المحافظة على حقوق العمّال التي يضمنها القانون والعمل على تشريع القوانين ذاتها.

في الجزء التالي، سوف نقدّم تعريفاً مسهباً للمؤسسات التمثيلية للعمّال وصلاحياتها؛ ثمّ نستعرض تنظيم العمّال العرب بواسطتها، ومدى تمثيلهم فيها.

مجالس العمّال: مجلس العمّال هو المؤسسة الهستدروتية العليا في منطقة نفوذه ويمثّل كل العاملين. في مجلس العمّال يتركّز عمل التنظيمات المهنية على المستوى المحلي؛ واليه تنتمي المؤسسات التي تعالج المواضيع التنظيمية: العمل الجماهيري، والشباب، والطلاب، والرياضة، والتعليم، و«نعمات»، وباقي الخدمات التي تقدّمها الهستدروت.

لجان العمّال: من صلاحيات اللجنة التنفيذية للهستدروت ان تقرّر اقامة لجنة عمّال محلية، كمرحلة انتقالية حتى اقامة مجلس عمّال منتخب. تقوم لجنة العمّال بمهام مجلس العمّال، بما فيها معالجة مشاكل التنظيم المهني (التنظيم النقابي) في المصانع التي تخضع لها في منطقة نفوذها. تقوم اللجنة التنفيذية للهستدروت بتعيين أعضاء اللجنة وتحديد منطقة نفوذها، ووظائفها، وصلاحياتها. بعد فترة تجربة، تتّخذ اللجنة المركزية قرارات بشأن تحويلها الى مجلس عمّال، أو استمرار الاطار القائم لفترة تجربة أخرى.

فروع الهستدروت: من صلاحيات مجلس العمّال ان يقرر اقامة فروع مختلفة للهستدروت على مستوى سلطة محلية، أو منطقة، أو تجمّع سكني داخل مدينة. ويكون الفرع مسؤولًا عن نشاطاته لدى مجلس العمّال، ويخضع لمراقبته ولسلطته.

مجالس عمّال فرعية: تقام مجالس العمّال الفرعية في التجمّعات السكنية التي فيها سلطة بلدية مستقلة وحيث تلزم حاجات الهستدروت اقامته. تكون تركيبة المجلس الفرعي حسب توزيع القوى السياسية والنقابية في مجلس العمّال الأم؛ ولكن لديه صلاحيات تشكيل مؤسساته بصورة مستقلة، وتطوير نشاطات معيّنة خاصة به، وفي الوقت عينه التمتّع بخدمات المجلس الأم. أمّا مشاكل التنظيم المهني، فيعالجها المجلس الأم، بالتنسيق مع المجلس الفرعي.

في العام ١٩٨٩، اتخذت الهستدروت قراراً يلغي حق مجلس العمّال باقامة مجلس عمّال فرعي، وأصبح قرار اقامته منوطاً بمصادقة شعبة التنظيم في الهستدروت.

مؤسسات مجالس العمّال المنتخبة: حتى العام ١٩٨٩، كان أعضاء الهستدروت ينتخبون مجلس العمّال المكتمل بشكل مباشر. ولكن مجلس الهستدروت قرّر تعديل دستور الانتخابات النسبية، بحيث أصبح أعضاء الهستدروت ينتخبون اللجنة المحلية؛ وهذه اللجنة تقوم بدورها بانتخاب مجلس العمّال، حسب توزيع القوى فيها؛ ثمّ يقوم المجلس بانتخاب سكرتارية مجلس العمّال.

تنظيم العرب وتمثيلهم في مؤسسات التنظيم المهني

بقي العرب في الهستدروت سنوات طويلة لا ينتمون الى مجالس عمّالية، أو الى لجان عمّالية، تمثّلهم بشكل مباشر. فقد قامت الدائرة العربية التابعة للجنة التنفيذية بدور مجلس عمّال عربي قطري. في نهاية العام ١٩٨٠، أُلغيت هذه الدائرة، وأُقيمت «لجنة دمج العامل العربي» كمؤسسة بديلة تقوم بالمهام ذاتها حتى تكتمل عملية دمج العرب في الهستدروت حسب السياسة المعلنة[٣٣]. في الفترة عينها، أواخر العام ١٩٨٠، أُقيمت دائرة جديدة هي «دائرة لجان العمّال العرب» التابعة لشعبة التنظيم في الهستدروت. أمّا الهدف من اقامتها، فهو اقامة لجان عمّال جديدة للعمّال العرب، أو دمج القرى العربية في مجالس عمّال قائمة[٣٤].

الخارطة التنظيمية للعمّال العرب

اتخذت قبيل انتخابات الهستدروت، في العام ١٩٨٩، قرارات عدّة، لاجراء بعض التغييرات في الخارطة التنظيمية للعمّال العرب، وذلك لامتصاص تذمّر هؤلاء العمّال ومطالباتهم باقامة مجالس عمّال في التجمّعات السكنية العربية. فالمعطيات الرسمية تبيّن ان حوالى ٢١ بالمئة من العمّال العرب فقط ينتمون الى مجالس عمّالية عربية مستقلة، بينما ينتمي حوالى ٤٢ بالمئة الى لجان عمّال محلية، ١١ بالمئة في مجالس عمّال فرعية، وحوالى ١٩ بالمئة تمّ دمجهم في مجالس عمّال يهودية، والباقي ينتمون الى مجالس عمّال في المدن المختلطة[٣٥]. وللمقارنة نذكر ان ٩٢ بالمئة من أعضاء الهستدروت في اسرائيل منظّمون في ٧٢ مجلساً عمّالياً[٣٦].

ان الغالبية العظمى من العمّال العرب (٧٩ بالمئة) ما زالت غير منظّمة في مجالس عمّالية مستقلة. ويلاحظ انه بسبب التدابير التي اتخذتها الهستدروت قبيل انتخابات العام ١٩٨٩، ازداد، بشكل كبير، عدد العمّال العرب المنظّمين في لجان عمّال محلية. فقد ارتفع عدد هذه اللجان من خمسة (ام الفحم، وسخنين، وطمرا، وراهط، وكفركنّا) الى ١٤. ولكن هذه التدابير لم تشمل اقامة مجالس عمّالية مستقلة، كما هو مفروض؛ وتستطيع الهستدروت ان تبقي هذا الوضع لسنوات طويلة، حيث انها غير ملزمة بتحويل لجان العمّال الى مجالس عمّال. وللدلالة على ذلك، فان لجنة العمّال في ام الفحم تمّ تعيينها قبل تسع سنوات من الانتخابات الأخيرة؛ وأمّا لجنة العمّال في كفركنّا، فقد أُقيمت قبل ست سنوات، ولكن الهستدروت ترفض تحويلها الى مجالس وأجراء انتخابات فيها. وقد رفضت محكمة الهستدروت الالتماس الذي قُدّم من أجل اجراء الانتخابات في هذه الأماكن، بينما حكمت المحكمة المركزية في تل ـ أبيب بالغاء قرار بعدم اجراء انتخابات في ١٢ مجلس عمّال يهودياً. ومن الواضح، ان قرار اقامة مجالس عمّالية لا يستند الى معايير موضوعية؛ اذ ان الهستدروت ترفض اقامة مجالس في تجمّعات سكانية عربية يصل عدد العمّال فيها عدة آلاف، بينما تقرّر اقامة مجالس في تجمّعات سكانية يهودية صغيرة، لا يصل عدد أعضاء الهستدروت فيها الى بضع مئات (مثال على ذلك مجلس عمّال غفعات عيده: عدد اعضائه ٥٨٢ فقط)[٣٧].

ان قضية الانتماء الى مجلس عمّال مستقل لها تأثير كبير في كميّة، ومستوى، الخدمات التي يحصل عليها أعضاء الهستدروت. فالمناطق التي توجد فيها مجالس عمّال تحصل على ميزانيات أكبر بكثير من غيرها. ولكن التمييز ضد العمّال العرب ليس مقتصراً على عدم اقامة مجالس عمّال خاصة بهم وتخصيص ميزانيات تتلاءم وحجمهم في هذه المجالس، انما هناك مشكلة مبدئية تتعلّق بتمثيلهم، تمثيلاً صحيحاً، ورعاية مصالحهم، ومعالجة مشاكلهم: نتيجة للوضع القائم ينتخب العضو العربي في الهستدروت مجلس عمّال في منطقة سكناه ليس له تأثير في القضايا المهنية المتعلّقة بعمله، لأن المجلس الذي يعالج هذه القضايا هو المجلس الذي يقع مكان عمله في منطقة نفوذه، وهو لم ينتخب هذا المجلس، ولذلك ليس له أي تأثير فيه. فبعد الغاء دائرة الدمج، أصبحت المشاكل المهنية للأكثرية الساحقة من العمّال العرب تعالج من جانب مجالس عمّالية يهودية، وبالذات سكرتيري النقابات المهنية[٣٨]. كما ان العمّال العرب المنتمين الى مجالس عمّالية ذات أكثرية يهودية لا يستطيعون التأثير في اتخاذ القرارات، لأنهم يشكّلون أقلية صغيرة. وعملية الدمج تجرى بطريقة تعسّفية لا تستند الى منطق موضوعي. وأبرز دليل على ذلك دمج أعضاء الهستدروت في قرية قلنسوه في مجلس عمّال نتانيا وليس في مجلس عمّال الطيّبة. من جهة أخرى، ليس هناك تأثير للعمّال العرب في لجان العمّال في

أماكن عملهم، لأنهم، على الأغلب، موزّعون على أماكن عمل كثيرة. هذا بالاضافة الى ان أرباب العمل لا يسمحون، في أحيان كثيرة، باقامة لجان عمّال، أو لا يأبهون بها وبقراراتها. كما انه، في كثير من الاحيان، يكون العمّال العرب عمّالاً مؤقتين؛ وفي أحيان أخرى، تجعلهم الحاجة الماسّة للعمل وكسب لقمة العيش يمتنعون عن تنظيم أنفسهم.

معالجة قضايا العمّال العرب

أوضحنا، في ما سبق، مدى التمييز الذي يلحق بأعضاء الهستدروت العرب، نتيجة لطبيعة الخارطة التنظيمية التي قرّرتها الهستدروت. ومن خلال عملنا الميداني، وجدنا ان القضايا المهنية، والمتعلّقة بظروف العمل، تعالجها جهات وأشخاص ليس للعامل العربي تأثير مباشر فيهم، لأنه غالباً لم يكن سبباً في انتخابهم الى المناصب التي يشغلونها. ففي حالة وجود أي مشكلة، أو قضية، يواجهها العامل العربي، وتحتاج الى تدخّل جهة نقابية، يقوم بمعالجتها: ١ ـ سكرتيرو النقابات المهنية في مجالس العمّال التي يخضع لها مكان العمل، وهم عادة ليسوا عرباً، ولم يشترك العامل العربي في انتخابهم. ٢ ـ سكرتير عربي في نقابة مهنية في مجلس العمّال أو «مستشار» عربي لمجلس العمّال. وفي معظم الاحيان، هناك موظف عربي «مختص» بمشاكل العمّال العرب. ٣ ـ سكرتير نقابة مهنية، او سكرتير مجلس العمّال، أو لجان العمّال في مكان سكن العمّال. ٤ ـ دائرة الدمج، أو موظفو الدائرة العربية سابقاً.

يلاحظ، في كل الحالات، ان هناك حاجة الى وسطاء عرب لحل مشاكل العمّال، وهم، غالباً، يكونون من نشيطي حزب «العمل». ان الحاجة الى الوسطاء تدل، الى حدّ بعيد، على مكانة العامل العربي المتدنّية في مجالس العمّال وتوجّههم المختلف لقضاياه ومشاكله. ولكن المشكلة الرئيسة ليست في وجود، أو عدم وجود، الوسطاء، وانما، في أغلب الاحيان، تنبع من موقف مجالس العمّال ولجان العمّال من حل مشاكل العامل العربي، وفي أحيان أخرى وقوفها ضد مصالحه، وحتى سدّ الطريق أمام تقدّمه في العمل.

مجالس العمّال والميزانيات

كما سبق وذكرنا، يؤثّر الانتماء الى مجالس العمّال، أو الى لجان العمّال، في مستوى، وكمية، الخدمات التي يحصل عليها عضو الهستدروت؛ ولكن اقامة مجالس عمّالية مستقلة في التجمّعات السكانية العربية ليست كفيلة بالغاء التمييز ضد الاعضاء العرب في توزيع الميزانيات. فمعدّل ما يخصّص لعضو الهستدروت العربي يساوي ٤٠ بالمئة من المعدّل للعضو اليهودي؛ وامّا في الاماكن التي توجد فيها مجالس عمّال، فتصل النسبة الى ٥٠ بالمئة؛ وفي الاماكن التي أُقيمت لجان عمّال تهبط الى ٢١ بالمئة من المعدّل العام[٣٩]. وقد كشف سكرتيرو مجالس العمّال في القطاع العربي، لاحقاً، عن ان الميزانية المخصّصة لعضو الهستدروت اليهودي تعادل خمسة أضعاف الميزانية المخصّصة للعضو العربي[٤٠].

دور الهستدروت في التأهيل المهني

تقدّم الهستدروت خدمات واسعة جداً في مجال التعليم المهني، وتأهيل الشبيبة والكبار لسوق العمل، من خلال ثمانية برامج أو شبكات تعليم. أوسع هذه البرامج شبكة مدارس «عمال» للتعليم المهني، خاصة على مستوى التعليم الثانوي.

تشير مصادر الهستدروت الى ان عدد الطلاب الذين درسوا في معاهدها ومدارسها وصل، في العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨، الى ٩٤ ألف طالب في ٢٣٦ مؤسسة واطار تعليمي، منهم ٥١ ألفاً درسوا في مدارس شبكة «عمال». ونظراً الى أهمية هذه الشبكة من المدارس والمؤسسات، فسوف نركّز، في ما يلي، دراستنا عليها:

أقامت «عمال»، حتى العام ١٩٨٩، ما مجموعه ١٦٨ مؤسسة للتعليم المهني، بأنواعه ومستوياته المختلفة. تتكوّن هذه المؤسسات من تسعة أنواع من الاطارات التعليمية، يوجد منها نوعان فقط في القطاع العربي.

الكليات الفنية والهندسية والمدارس الثانوية المهنية: تتبع «عمال» ٣٣ كلية ومدرسة من هذا النوع. أمّا بالنسبة الى كلّيات الفنيين والهندسيين، وعددها ١٥، فلا توجد أي منها في القطاع العربي. أمّا بالنسبة الى المدارس الثانوية، فان شبكة «عمال» أقامت مدرسة واحدة فقط على حسابها هي مدرسة «عمال الطيبة». ولكن «عمال» توفّر تعليماً مهنياً في مدرسة تل السبع، وفي مدرسة مركز الجليل الشاملة. كذلك فهي شريكة مع منظمة «اورط» في مدرسة «اورط ـ عمال الناصرة». في جميع هذه المدارس، يتعلّم ١٣٤٠ طالباً، تعليماً مهنياً. وسوف نتعرّض، لاحقاً، الى مسارات، ومستويات، التعليم المتوفّرة في هذه المدارس.

مراكز التأهيل المهني للشبيبة: يتبع «عمال» ٢٣ مركزاً لتأهيل الشبيبة، منها ستة مراكز في القطاع العربي، يدرس فيها الشبيبة الذين تساقطوا من المدارس. ان معطيات الهستدروت حول التعليم المهني في مدارسها القائمة في القرى والمدن العربية عامّة جداً. ومن مقارنة هذه المعطيات[٤١] مع معطيات وزارة التربية[٤٢] يتبيّن ان حوالى ٥٥٠٠ طالب يدرسون في مراكز التدريب المهني. وهذه المعطيات تبدو مبالغاً بها جداً، لأن مصادر هستدروتية أخرى تبيّن ان جميع طلاب هذه المراكز، عرباً ويهوداً، لا يصل عددهم هذا الرقم[٤٣]. ولو اعتبرنا هذه المعطيات صحيحة، فاننا نتوصّل الى نتيجة ان ٨٠ بالمئة من الطلاب العرب، الذين يتعلّمون في مؤسسات شبكة «عمال»، يلتحقون بمراكز التدريب والتأهيل، وليس بالمدارس الثانوية أو الكليات التكنولوجية.

المسارات والمهن: اذا استثنينا الكلّيات التكنولوجية التي تتبع «عمال»، فان التمييز بين الطلاب اليهود والعرب واضح جداً، حتى في مستوى التعليم الثانوي، من خلال المسارات والمهن المتوفّرة في كل من القطاعين. تقسم المسارات المهنية الى نوعين رئيسين: المسارات التكنولوجية والمسارات العامة. وسوف نبيّن في ما يلي التمييز القائم في الفرص التي توفّرها «عمال» للطلاب العرب واليهود. تقدّم «عمال» الى الطلاب اليهود امكانية اختيار مهنة من بين ١٨ مهنة تدرّس في المدارس الثانوية المهنية و١٧ مهنة تدرّس في مراكز التأهيل المهني. أمّا في المدارس والمراكز التي يدرس فيها الطلاب العرب، فالاختيارات المتوفّرة لا تزيد على سبعة في كل نوع من المؤسسات.

واذا أخذنا بعين الاعتبار ان هذه المهن لا تتوفّر جميعها في المدرسة ذاتها، وان هناك مهناً مخصصة للطلاب وأخرى مخصّصة للطالبات، فان كل طالب / طالبة يستطيع ان يختار مهنة، من بين مهنتين فقط، في المدارس الثانوية، وحتى أربع مهن في مراكز التأهيل. ويمكن اثبات ذلك من خلال المعطيات الواردة في الجدول الرقم ١.

وقد أجرينا مقارنة بين هذه المعطيات وبين المعطيات التي يدوّنها المصدر نفسه حول

الجدول الرقم ١

الطلاب العرب في المسارات والمهن المتوفّرة
في العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨*

المسار والمهنة	المدرسة	عدد الطلاب
المسار التكنولوجي		
(أ) ميكانيكا عامة وميكانيكا سيارات	تل السبع الشاملة	١٦٤
	عمّال الطيبة	٢٣٥
	اورط ـ عمّال الناصرة	١٧٨
المجموع		٥٧٧
(ب)كهرباء، وتدفئة وتبريد	عمّال الطيبة	٩٠
	اورط ـ عمّال الناصرة	١٠٩
المجموع		١٩٩
المسار العام		
(أ) حياكة وأزياء	تل السبع الشاملة	٢٥
	عمّال الطيبة	١٣٣
المجموع		١٥٨
(ب) سكرتارية وادارة	عمّال الطيبة	٧٦
	اورط ـ عمّال الناصرة	٢٢٣
المجموع		٢٩٩
(ج) تمريض	عمّال الطيبة	١٠٧

* **المسار التكنولوجي في المدارس فوق الثانوية في العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨**، القدس: وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٨، الملاحظة الرقم ٤٢.

المدارس اليهودية، فبرز غياب عدد كبير من المهن في المدارس العربية، مثل: الالكترونيكا، والخراطة، والفنون التطبيقية، والمحاسبة، وعاملي المختبرات، والكمبيوتر، والطيران، وغيرها. هذا بالاضافة الى عدم توفّر الصفوف التكميلية المخصّصة للفنيين والهندسيين. أمّا في مراكز التأهيل المهني، فان المهن الشائعة في القطاع العربي، هي: النجارة، والحدادة، وميكانيكا السيارات، والخياطة. وبالمقارنة مع مراكز التأهيل في القطاع اليهودي، يلاحظ عدم توفّر المهن التالية: الخراطة، والادارة والسكرتاريا، وتصميم الخرائط، وغير ذلك.

من الممكن تلخيص ما توصّلنا اليه من معطيات حول التعليم المهني في مؤسسات شبكة «عمال» لليهود والعرب في النقاط التالية:

- يلاحظ ان عدد المسارات والمهن المتوفّرة في القطاع العربي أقل بكثير من العدد المتوفّر في القطاع اليهودي.
- ينتمي ٧٣ بالمئة من الطلاب الى مسارات ومهن يمكن ان تمكّنهم من الحصول على شهادة البجروت (الثانوية العامة)، مقابل ٢٦ بالمئة فقط من الطلاب العرب.
- يتوفّر تعليم الالكترونيكا في ١٤ مدرسة يهودية، والميكانيكا في ١١ مدرسة، بينما لا يتوفّر النوع الأول في أي مدرسة عربية، ويتوفّر النوع الثاني في ثلاث مدارس عربية فقط، وعلى مستوى أدنى، ولا يضمن الدخول لامتحانات البجروت.

○ في ٧٠ بالمئة من المدارس اليهودية، يستطيع الطالب ان يكمّل دراسته للحصول على شهادة «فنّي»، وفي ٣٠ بالمئة من المدارس يستطيع ان يحصل على شهادة «هندسي»، بينما لا تتوفّر هذه الفرص في المدارس العربية.

○ في مراكز التأهيل المهني، يتركّز معظم الطالبات اليهوديات في دراسة الادارة والتجميل، بينما تتركز الطالبات العربيات في دراسة الخياطة. وبالنسبة الى الطلاب، فالتركيز، في المدارس العربية، على الحدادة والنجارة وكهرباء السيارات، بينما هناك تركيز، في القطاع اليهودي، على الخراطة وتصميم الخرائط.

يضاف الى مدارس ومراكز التأهيل التابعة لـ «عمال» انها تقدّم، في بعض الاحيان، دورات مهنية قصيرة الأمد. كما ان «نعمات» أقامت عدداً من المراكز في فروع الهستدروت لتعليم الخياطة والتطريز. وقد بلغ عددها، حسب المصادر الرسمية، ١٥ مركزاً في العام ١٩٨٧/١٩٨٨، تعلّمت فيها ٣٦٧ فتاة(٤٤).

من جهة أخرى، تقدّم الهستدروت خدمات تعليمية هامّة جداً لا تتوفّر في القطاع العربي. وهذه الخدمات تقدّم في عدد من المؤسسات والأطر، أهمّها:

كلية الادارة: ويدرس فيها ١٨ ألف طالب يلتحقون بالأطر التالية: (أ) دراسة ادارة الأعمال، ومراقبة الحسابات، وادارة القوى العاملة، والتسويق ومواضيع أخرى؛ (ب) دورات تكميلية للحصول على تصنيف مهني؛ (ج) هناك عشر مدارس ثانوية لتعليم الادارة، والحسابات، وعلوم الكمبيوتر.

مشلاف: وهي اطار للدراسة بواسطة المراسلة. وصل عدد الطلاب فيه الى ١٦ ألف طالب.

ان المعطيات السابقة تفنّد ما تحاول الهستدروت اشاعته حول دورها الكبير والهامّ في نشر التعليم المهني في القطاع العربي. فالمعطيات التي تنشرها تبالغ في عدد الطلاب. والأهمّ من ذلك انها لا تفرّق بين أنواع المؤسسات ومستويات التعليم ونتائجه، ولا تقدّم تفاصيل حول الفرص المتوفّرة للطلاب. هذا بالاضافة الى انها لا تنشر (خاصة باللغة العربية) معطيات عن المؤسسات التي تقدّم خدماتها الى الطلاب اليهود فقط. ويمكن القول ان سياسة الهستدروت تندمج، تماماً، مع السياسة العامّة تجاه العرب، وخاصة بالنسبة الى المحافظة على الفجوة القائمة بينهم وبين السكان اليهود، وحتى توسيعها. فمن الواضح ان أنواع المهن والمستويات التي تقدّمها الى الطالب العربي تؤهله للاندماج في أدنى الدرجات في سوق العمل؛ وبامكان أي طالب الحصول على المعرفة ذاتها التي توفّرها أطر التعليم المهني من خلال التجربة في سوق العمل؛ بينما يستطيع الطالب اليهودي ان يندمج في أعلى درجات السلّم المهني، وان يستمر في التقدّم والتطوّر، اذا رغب في ذلك. وممّا يعزّز هذا الاستنتاج ان بداية افتتاح دورات الخياطة للفتيات العربيات بواسطة «نعمات» كانت متلازمة مع بداية اقامة مشاغل الخياطة، التابعة للمصانع الكبيرة، في القرى العربية. معظم هذه المصانع هو مصانع هستدروتية، ممّا يجعلنا نعتبر تعليم الخياطة خطوة أولى الى تأهيل كادر من العاملات العربيات للعمل في هذه المشاغل. وبذلك يمكن استغلال قوة العمل النسائية العربية بما يتلاءم ومصالح الهستدروت.

الاقتصاد الهستدروتي والعرب

من الملفت للنظر ان جميع النشرات التي تصدرها الهستدروت باللغة العربية تستثني

موضوع الاقتصاد الهستدروتي ودور الهستدروت في التطوير الاقتصادي، وخاصة التصنيع. وهذه الحقيقة ليست من قبيل الصدفة. فلو كان للهستدروت ما تقوله في موضوع تطوير اقتصاد المدن والقرى العربية لما كانت امتنعت عن ذلك.

تعتبر الهستدروت أكبر جسم اقتصادي في البلاد؛ ولها دور كبير جداً في تطوير الاقتصاد بفروعه المختلفة. للدلالة على ذلك، نذكر ان المشاريع الاقتصادية الهستدروتية تنتج ٢١ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي في البلاد، وتشغّل ٢٠ بالمئة من القوى العاملة، وتنتج ٨٦ بالمئة من المحاصيل الزراعية.

ان الاطار التنظيمي للاقتصاد الهستدروتي هو شركة العمال (حفرات عوفديم)[٤٥]. تمتلك هذه الشركة حوالى ألفي مصنع وشركة ومجمّع اقتصادي. أهمّ مشاريعها الاقتصادية هو مجمّع «كور» الصناعي، وشركة المقاولات «سوليل بونيه»، وشركة البناء «شيكون عوفديم»، وشركة التأمين «هسنيه»، و«همشبير لتسرخان»، و«همشبير هامركزي»، و«تنوفا»، و«تيعوس». هذا بالاضافة الى عدد آخر من المشاريع المشتركة مع الحكومة، والوكالة اليهودية، وأصحاب رؤوس أموال آخرين. وفي ما يلي نستعرض أهمّ المشاريع والمجمّعات الاقتصادية الهستدروتية، وعلاقتها بالقطاع العربي.

مجمّع «كور»: هو الذراع الصناعية الاساسية لشركة العمال، ويشكّل أكبر تجمّع صناعي في البلاد. في العام ١٩٨٨، كان «كور» يمتلك ١١٠ مصانع، معظمها تمتلكه الهستدروت ملكية تامّة، و١٥٠ شركة تجارية وخدمات صناعية.

وصل عدد العمّال في مجمّع «كور»، في العام ١٩٨٨، الى ٢٧ ألف عامل. من البارز ان جزءاً كبيراً من عمّال الانتاج في مصانع «كور» هم من الهندسيين والفنيين؛ وفي العشر سنوات الاخيرة ارتفعت بين العاملين نسبة الاكاديميين والمهندسين. امّا العمّال العرب في مصانع «كور»، فيشكّلون خمسة بالمئة من مجموع العاملين؛ وهمّ، بشكل عام، عمّال غير مهرة، وموسميون، في الصناعات الغذائية والكيميائية. وللدلالة على ذلك، نذكر ان معظم العمّال العرب مستخدم في المصانع التالية: «بري هغليل»، و«نون»، و«وعيتس هزايت»، و«مختشيم»، و«يافامور»، و«اجان كيمكاليم»، و«غولد فروست». ومن الواضح ان الهستدروت، وخاصة مجمّع «كور»، لم تستوعب عدداً يذكر من الاكاديميين، وخاصة المختصين في العلوم الدقيقة، وهي تستخدم فقط عمّالاً غير مهرة.

امّا بالنسبة الى مساهمة «كور» في تصنيع القرى العربية، فان دوره معدوم. في مؤتمر الهستدروت الثاني عشر (١٩٧٤)، اتُخذ قرار بأن يعمل «كور» بواسطة شركة العمّال وذراعها الصناعية على تطوير الصناعة في القطاع العربي. وفي العام ١٩٨١ فقط تمّت اقامة دائرة خاصة لتطوير القرية العربية؛ ثمّ أُقيم «مجلس تصنيع القرية العربية والدرزية» في العام ١٩٨٥. ولكن نشاط الهستدروت لم يتعدّ كثيراً مرحلة اقامة اللجان والدوائر؛ اذ ان كل ما قامت به هو اقامة مصنع طحينة في ام الفحم، بالاشتراك مع رؤوس أموال محلية، واقامة مشغل لحديد البناء، بالاشتراك مع مستثمر محلي في الناصرة.

للمقارنة، نذكر ان مجمّع «كور» أقام ٥٣ مصنعاً في مدن التطوير، وأقامت شركة «تيعوس» الهستدروتية، التي تأسّست تحديداً لتصنيع مناطق التطوير، ١٧ مصنعاً، يعمل فيها ١٢٠٠ عامل. هذا بالاضافة الى مساهمة «كور» الضخمة في اقامة بنية تحتية ثابتة في مدن التطوير. وفي السنوات الاخيرة، كانت ٥٠ بالمئة من استثماراتها الجديدة في هذه المدن.

«سوليل بونيه»: هي أكبر شركة مقاولات في البلاد، ويعمل في اطارها سبع دوائر في تخصّصات مختلفة. في العام ١٩٨٨، وصل عدد عمّالها الى ستة آلاف عامل، منهم ٧٠ بالمئة مثبّتون في عملهم. هذا ولم نستطع الحصول على أية معلومات حول دور «سوليل بونيه» في تشغيل عمّال البناء العرب.

«بنك العمّال»: يعتبر من أكبر المؤسسات المصرفية في البلاد. له ٣٤٩ فرعاً، منها ٢١ في تجمّعات سكنية عربية. يعمل في جميع فروع المصرف عشرة آلاف موظف. وبناء على عدد فروعه في القطاع العربي، يمكن القول ان دوره في تشغيل موظّفين عرب ضئيل جداً.

«شيكون عوفديم»: تعتبر أضخم شركة لبناء شقق السكن. فقد أقامت، حتى الآن، ١٥٠ ألف شقة سكن، بالاضافة الى بناء مراكز تجارية، ومجمّعات سكنية، وغير ذلك. وهي مسؤولة عن اقامة ٢٥ بالمئة من البناء الشعبي. لم تساهم الشركة في حلّ ضائقة السكن في القطاع العربي. وكانت المرة الاولى التي بدأت فيها نشاطها في هذا القطاع في العام ١٩٨٩، حيث أعلن عن وضع الحجر الأساس لمشروع اسكان شعبي في مدينة الناصرة؛ وكان ذلك قبيل انتخابات الهستدروت الاخيرة.

تعاونيات: أقامت الهستدروت، منذ الخمسينات، «اتحاد مراقبة المؤسسات التعاونية للعمّال والفلاحين العرب». والاتحاد لا يساهم في اقامة الجمعيات بقدر ما يعمل على مراقبة أعمالها وتشجيعها. وصل عدد هذه الجمعيات المسجّلة في الاتحاد الى ٢٠٢ جمعية في العام ١٩٨٩[٤٦]. من الملاحظ ان جمعية واحدة فقط في القطاع العربي هي جمعية انتاجية، لا يزيد عدد اعضائها على خمسة. امّا بقية الجمعيات، فهي استهلاكية، منها ١٠٤ جمعيات تعاونية لتزويد القرى بمياه الشرب. للمقارنة، نذكر ان ٨٦ جمعية تعاونية تتبع ملكيتها لمركز التعاونيات الهستدروتي، منها ٤٢ جمعية للانتاج الصناعي، و٢٩ جمعية مواصلات ونقل (تشمل شركتي ايجد ودان، أكبر شركات المواصلات في البلاد)، و٢٥ جمعية للخدمات. ويعمل في هذه الجمعيات الهستدروتية ١٩ ألف عامل. هذه المقارنة تبيّن، بشكل واضح، ان الهستدروت لا تشجّع اقامة جمعيات تعاونية انتاجية في القطاع العربي، مادياً او معنوياً، وانّما ينصبّ اهتمامها على تشجيع الجمعيات الاستهلاكية بالذات.

المركز الزراعي: يعتبر المركز الزراعي من أهمّ المؤسسات المؤثّرة في تطوير فرع الزراعة في البلاد. فهو يقوم بمهمة تمثيل المزارعين في الوزارات والمؤسسات الحكومية ولدى الوكالة اليهودية. للمركز تأثير كبير في مجالس الانتاج الزراعي التي تقرّر حصص الانتاج، وتخصيص كمّيات مياه الري، وأسعار المنتوجات الزراعية، وسياسة التخطيط والتطوير، والتعويض عن أضرار الكوارث الطبيعية. كذلك يقوم المركز باعطاء منح لدراسة الزراعة والبحث العلمي لتطويرها.

يبلغ عدد المنظّمين في المركز ٣٠٠ ألف (مزارعين وأفراد عائلاتهم)، وأربعة آلاف من المزارعين المستقلين، وثلاثة آلاف من العاملين في مؤسسات التعليم الزراعي.

رفض المركز قبول المزارعين العرب أعضاء فيه، حتى اتُخذ قرار بذلك في العام ١٩٨٥. الّا ان الخطوات العملية لدمجهم في مؤسساته ما زالت تلقى عراقيل كثيرة. فقد قبلت، حتى الآن، ثماني جمعيات تعاونية عربية فقط، كأعضاء فيه. وقد أثّر حرمان المزارعين العرب من الانتماء الى المركز الزراعي تأثيراً كبيراً جداً في تطوير الزراعة العربية، وخاصة انه حرمهم من المشاركة في اتخاذ القرارات الهامّة، بالنسبة الى توزيع حصص الانتاج ومياه الري، ومن التعويض عن الاضرار التي لحقت بمحاصيلهم، نتيجة الاحوال الجوية.

«هسنيه»: تعتبر شركة «هسنيه» والشركات التابعة لها أكبر شركة تأمين في البلاد؛ اذ تسيطر على ٤٠ بالمئة من هذا الفرع. لقد سجّلنا، هنا، مثلاً على تعامل شركة «هسنيه» مع القطاع العربي، ممكن اعتباره مثلاً على تعامل الهستدروت بشكل عام مع أعضائها العرب، ومدى «حرصها» على مصلحتهم الاقتصادية. في العام ١٩٨٧، انهارت احدى شركات التأمين التابعة لشركة «هسنيه»، وهي شركة «روتم». وقد كانت تتبع هذه الشركة شركة «النسر» التي وصل عدد زبائنها العرب الى ٤٠ ألف مؤمّن، ومردود تأميناتهم ١٥ مليون شيكل. بعد انكسار «روتم»، طلبت شركة «النسر» ان تعامل كشركة تابعة لشركة «هسنيه» الأم، الاّ انه، في الآونة الاخيرة، رفضت التعامل معها كشركة تملك حق التوقيع على بوليصات التأمين، وأصرّت على قبول جزء من زبائنها بشكل فردي. وهكذا بقي ٤٠ ألف مؤمّن في شركة «النسر» بدون أي تغطية لحقوقهم[٤٧].

صندوق المرضى («كوبات حوليم») والتمييز ضد العرب

بلغ عدد الاعضاء العرب في صندوق التأمين الصحي («كوبات حوليم كلاليت») ٤٩٥ ألف عضو، شكّلوا ١٥ بالمئة من مجمل أعضاء الصندوق في العام ١٩٨٩. يمكن القول، منذ البداية، ان عضوية كثيرين جداً في الهستدروت هي، في الاساس، للحصول على خدمات صندوق المرضى التابع لها، بسبب غياب نشاط صناديق التأمين الصحي الأخرى لسنوات طويلة، وقلّة انتشارها في التجمّعات السكنية العربية.

ان الخدمات التي يقدّمها «كوبات حوليم» كثيرة جداً؛ وهو يعمل كما لو كان وزارة صحة في أي دولة أخرى. في ما يلي، سوف نعدّد هذه الخدمات، ونشير الى نصيب العرب منها:

١ ـ عيادات صندوق المرضى: بلغ عدد عيادات «كوبات حوليم» ١٢٨٨ عيادة في العام ١٩٨٩، منتشرة في جميع انحاء اسرائيل، منها ٩٩ عيادة في القطاع العربي. ويلاحظ ان نشرات الهستدروت للدعاية في عام الانتخابات ترفع هذا العدد الى ١١١[٤٨]. وعلى كل حال، فانه، في أحسن الاحوال، لا يتعدّى نصيب العرب من العيادات ٨,٦ بالمئة من المجموع العام. بذلك يبلغ معدّل الاعضاء الذين يتلقّون العلاج في العيادة الواحدة خمسة آلاف في القطاع العربي و٢٦٠٠ في القطاع اليهودي. ولكن، في الحقيقة، لا يعبّر المعدّل دائماً عن مدى التمييز بين القطاعين؛ اذ انه في كثير من القرى العربية، التي يبلغ عدد سكانها عشرة آلاف وأكثر، توجد عيادة واحدة. وأبرز مثل على ذلك المقارنة بين مدينة الناصرة والناصرة العليا، حيث نجد، في الأولى، عيادتين لـ «كوبات حوليم» (واحدة منهما عيادة مناطقية) تخدمان حوالى ٧٠ ألف نسمة؛ أمّا في الثانية، فيبلغ عدد العيادات أربعاً في خدمة ١٨ ألف نسمة.

قد لا يكون عدد العيادات هو المؤشر الصحيح الى نوعية، ومستوى، الخدمة التي يتلقّاها الاعضاء؛ ولذلك، من المفضل دمجه مع المؤشرات الاخرى التي سوف نتعرّض اليها.

٢ ـ العيادات المناطقية: أُقيمت العيادات المناطقية لخدمة سكان منطقة كاملة؛ وتتميّز عن العيادات العادية بوجود عدد أكبر من المختصّين، وخدمات صيدلة أفضل. أقام «كوبات حوليم» ثماني عيادات من هذا النوع، منها واحدة فقط في القطاع العربي، في مدينة الناصرة، وتخدم سكان الناصرة والقرى المجاورة لها. ويعني ذلك انه في كل القطاع العربي لا يوجد سوى عيادة واحدة فيها أكثر من طبيب اختصاصي واحد.

٣ ـ الاطباء والممرضات: يعاني أعضاء «كوبات حوليم» العرب، بشكل عام، من نقص عدد الاطباء والممرضات في العيادات المخصّصة لهم. ومن هنا تدنّي مستوى العناية والعلاج الذي يتلقّونه. في مقارنة أجراها جرايسي وكناعنة بين ثماني عيادات في القطاع العربي مع ثماني عيادات في القطاع اليهودي، تخدم نفس عدد السكان، وجدا ان عدد الممرضات في العيادات العربية يعادل نصف العدد في العيادات اليهودية، وعدد الاطباء يعادل ٢/٣. ولذلك، فان معدّل عدد مراجعات المرضى للطبيب يساوي ١/٣ فقط[٤٩].

٤ ـ خدمات الاختصاص: من أكثر الصفات المميّزة للعيادات القائمة في القرى والمدن العربية هي النقص في خدمات الاطباء المتخصصين. ويلاحظ ان العيادات التي يزورها مختصّون مرة، أو مرتين، في الاسبوع قليلة، وانه عادة ما يكون هؤلاء أطباء نساء. وقد وجدنا انه في كل منطقة الجليل الغربي لا توجد خدمات مختصة الاّ في عكا وكرمئيل. وهذا يعني ان سكان القرى العربية يضطرون الى السفر الى هذه المدن لمراجعة طبيب اختصاصي. ويلاحظ بشكل خاص غياب تخصّصات مثل الفيزيوثارابي (العلاج الطبيعي)، وخدمات العلاج النفسي، والعلاج بالتشغيل، وغيرها.

٥ ـ خدمات العلاج: يبرز غياب عدد كبير من الخدمات الصحية الضرورية في القطاع العربي. وفي ما يلي قائمة بأهمّ أنواع الخدمات التي يقدّمها «كوبات حوليم» في المناطق اليهودية، ولا يقدّمها في المناطق العربية: مراكز للعلاج الطبيعي، ٤٧ مركزاً؛ مراكز علاج خلال العمل (العلاج بالتشغيل)، ١٩ مركزاً؛ مختبرات طبية، ٨٧ مختبراً؛ أشعة رونتغن، ٣٤ مركزاً. وجميع هذه الخدمات غير قائمة في القرى والمدن العربية. ويضطر المرضى العرب الى السفر احياناً مسافات بعيدة للحصول عليها.

٦ ـ علاج الأسنان: يقدّم «كوبات حوليم» خدمات علاج الاسنان في عياداته في القطاع اليهودي. وقد وصل عدد وحدات هذا العلاج الى ٢٤٩ في العام ١٩٨٩، لا يوجد أي منها في القطاع العربي.

٧ ـ الصيدليات: من البارز غياب الصيدليات في معظم العيادات القائمة في القرى والمدن العربية. في العام ١٩٨٩، بلغ عدد الصيدليات التابعة لـ «كوبات حوليم» ٣٣٩ صيدلية، يوجد منها ٢٥ فقط في التجمّعات السكنية العربية. في بعض العيادات توجد غرف أدوية، ولكنها ليست صيدليات. نتيجة لهذا الوضع، ونتيجة لنقص الأدوية في العيادات التي تتواجد فيها صيدليات، يضطر المرضى الى السفر الى المدن للحصول على الادوية. من خلال بحثنا، وجدنا ان أنواعاً كثيرة من هذه الأدوية بسيطة ورخيصة؛ لذلك يفضّل المرضى شراءها من حسابهم الخاص بدل المعاناة للحصول عليها من العيادات المناطقية. امّا الأدوية الثمينة، فوجودها نادر في العيادات العربية؛ وحتى استعمالها قليل، لأن الأطباء لا يميلون الى وصفها للمرضى، فيكتفون بأنواع بسيطة من الأدوية على حساب معاناة المريض.

٨ ـ طواقم العلاج: يقدّم «كوبات حوليم»، منذ سنوات الستين، خدمة علاجية بواسطة «طواقم علاج» في المناطق الريفية من القطاع اليهودي. وأهمية هذه الطريقة تكمن في متابعة العلاج بواسطة الطاقم نفسه من المتخصّصين لمدة طويلة، والتنسيق فيما بينهم. وقد أُقيم، حتى الآن، أكثر من ٦٠٠ طاقم علاج من هذا النوع، يوجد منها واحد فقط في القطاع العربي.

كمـا ان «كوبات حوليم» يقدّم خدمة خاصة الى المرضى المقعدين في البيوت، بواسطة وحدات متابعة. تعمل في القطاع اليهودي ١٩ وحدة، بينما لا توجد وحدات مماثلة لها في القطاع العربي، على الاطلاق. وفي هذا المجـال، يجب الاشـارة الى النقص الكبير في زيارات الاطباء والممرضات البيتية للمرضى في القرى والمدن العربية(٥٠).

٩ ـ العلاج بواسطة «الطبيب المستقل»: تفتخر الهستدروت، في نشراتها باللغة العبرية، بأنها تقدّم خدمات بواسطة «الطبيب المستقل». وهي تعني حق الاعضاء في التوجّه الى طبيب خاص خارج ساعـات الدوام، والحصـول على خدمـاته في عيادته الخاصة، ويقوم الصندوق بتغطية النفقـات للطبيب مباشرة. لقد بدأت الهستدروت تستعمل هذه الطريقة منذ سنوات السبعين. ووصل عدد الأطباء الذين يسمح بالتوجّه اليهم حوالى ٦٠٠ طبيب، وعدد المنتفعين من خدماتهم أكثـر من مليون عضو. هذه الطريقة لم تستعمل، حتى الآن، في أي من التجمّعات السكنية العربية التي يمكن الحصول فيها على العلاج في ساعات الدوام فقط. يضاف الى هذه الطريقة امكانية حجز الاعضاء أدواراً لدى أطباء «كوبات حوليم»، بواسطة التلفون. وهي، أيضاً، طريقة غير مستعملة، بعد، في القطاع العربي.

١٠ ـ خدمات طبيّة أخرى: من بين المستشفيات الاربعة عشر التابعة لـ «كوبات حوليم»، لا يوجد أي واحد في أي تجمّع سكاني عربي. لهذا الموضوع أهمية خاصة، بسبب عدم وجود أي مستشفى خاص، أو حكـومي، في هذه المناطق، ولغياب الاطباء المناوبين، وغياب محطات «نجمة داود الحمراء» للاسعاف الأوّلي، ونقل المصابين في الحالات الطارئة الى مراكز العلاج والمستشفيات.

١١ ـ يلاحظ، من خلال مقارنة الخدمات التي يقدمها «كوبات حوليم» الى القطاع العربي مع الخدمات التي تقدّم الى القطاع اليهودي، النقص الكبير في النشرات التي تحوي مواد باللغة العربية. فحتى في العيادات القائمة في القرى والمدن العربية، فان معظم النشرات والاعلانات مكتوبة باللغة العبرية. ان مشكلة اللغة لا تقتصر على المواد المكتوبة، ولكن «كوبات حوليم» يستخدم أطباء غير عرب، ولا يتكلمون اللغة العربية في العيادات، ناهيك عن الأطباء المختصين في العيادات المناطقية. يصل عدد الاطباء غير العرب في العيادات القائمة في القطاع العربي اليوم الى ٦٠ طبيباً، وهناك جزء منهم لا يتكلّم حتى اللغة العبرية بطلاقة، ممّا يصعب التفاهم فيما بينهم وبين المرضى. وهذا الوضع لا ينبع من نقص في الاطباء العرب، خصوصاً وان عدداً منهم عاطل عن العمل.

١٢ ـ يضاف الى كل ما ذكرنا النقص في خدمات الطب الوقائي في القرى والمدن العربية. وهذا النقص له أبعاد كثيرة، خصوصاً بسبب الاوضاع الاجتماعية والبيئية الصعبة في كثير من التجمّعات السكانية. وقد سجّلت، بسبب هذه الاوضاع، حالات عديدة من أمراض شلل الاطفال، والصفري والتهاب السحايا.

يلاحظ من البنود التي عالجناها، حتى الآن، النقص الكبير في الخدمات الصحية التي يقدّمها صندوق المرضى («كوبات حوليم») الى الاعضاء العرب، مقارنة بالخدمات التي يقدّمها الى الاعضاء اليهـود. ولكن التمييـز في سياسـة «كـوبـات حوليم» لا يقتصر على كميّـة، ومستـوى، الخدمات التي يقدّمها فقط، وانما ينعكس، بشكل بارز، في سياسة التشغيل التي يتبعها، كما هو مبيّن في الجدول الرقم ٢.

الجدول الرقم ٢

العاملون في صندوق المرضى («كوبات حوليم») في العام ١٩٨٩*

نوع العمل	مجموع العاملين	عدد العاملين العرب	النسبة المئوية للعاملين العرب
أطباء	٥٢٦٣	١٥٢	٢,٨٨
ممرضات	٩٣٦٢	١٧٩	١,٩١
عاملون في مهن شبه طبية	١٩٥٥	–	–
علاج الأسنان	٥٩٤	–	–
صيادلة ومساعدو صيادلة	٩٩٢	٣٨	٣,٨٣
عاملو مختبرات	١٥٦٢	–	–
مهندسون وفنيون	٤٣٠	–	–
موظفون وعاملون في الادارة	٧٦٨٢	١٩٨	٢,٥٨
المجموع	٢٧٨٤٠	٥٦٧	٢,٠٤

* تمّ حسابها من غبريئيل بارطال، **الهستدروت العامّة: البنية والفعاليات**، تل ـ أبيب: اللجنة التنفيذية للهستدروت، ١٩٨٩، ص ٨٨؛ ومن تسفي حايك، **الاعضاء العرب والدروز في الهستدروت**، تل ـ أبيب: اللجنة التنفيذية للهستدروت، ١٩٨٩، ص ٢٨.

ومن الواضح في معطيات الجدول ان سياسة التشغيل في صندوق المرضى تندرج ضمن السياسة العامّة المتّبعة في الهستدروت، بالنسبة الى القطاع العربي. فالأعضاء العرب متساوون في الواجبات، وخاصة في دفع رسوم العضوية في الصندوق، ولكنهم أعضاء من الدرجة الثانية في ما يتعلّق بالحقوق. ويزيد في حدّة هذه المشكلة التمييز الذي تتبعه وزارة الصحة في تقديم الخدمات الى المواطنين العرب. وأكثر من ذلك، الغياب شبه الكامل للمنافسة بين «كوبات حوليم» الهستدروتية وصناديق المرضى الاخرى، مثل «مكابي»، و«مؤوحيدت» و«أساف».

ان الهستدروت ما زالت تتعامل مع الأعضاء العرب، في ما يختص بالخدمات الطبية، كما لو كانوا جاهلين ومتخلّفين. ففي حين تفتخر، في نشراتها باللغة العبرية، بتقديمها العديد من أنواع الخدمات الصحية التي تضاهي ما تقدّمه صناديق التأمين الصحي الأخرى، فانها تتجاهل مجرّد ذكر معظم أنواع هذه الخدمات في نشراتها باللغة العربية، وكأن غيابها من النشرات يلغي وجود التمييز. والحقيقة ان الاعضاء العرب في صندوق المرضى الهستدروتي، كما يتبيّن من بحثنا الميداني، يعلمون جيّداً بوجود هذا التمييز، ويشعرون به في حياتهم اليومية، حتى بدون مقارنة النشرات الدعائية باللغتين. ولكن في الوضع القائم، يقف هؤلاء عاجزين ازاء الجهاز الهستدروتي الضخم، وخصوصاً بسبب غياب المنافسة بين الهستدروت وصناديق المرضى الاخرى، كما ذكرنا. ولكن، من خلال مقابلاتنا الميدانية، ظهر ان أعضاء صندوق المرضى كوّنوا فكرة سلبية عن الصندوق، وتشيع بينهم فكرة انه لا يقدّم الى العرب الاّ «الاكومول» (نوع من الأدوية المهدئة). ومن جهة أخرى، فان عضويتهم في صندوق المرضى الهستدروتي ليست من أجل الحصول على الخدمات الطبية المناسبة، بقدر ما هي من أجل الحصول على إذن اجازة مرضية وخدمات المستشفيات عند الحاجة.

«نعمات» (حركة النساء العاملات والمتطوّعات)

وصل عدد أعضاء «نعمات»، في العام ١٩٨٩، الى ٧٥٠ ألفاً في داخل البلاد و١٥٠ ألفاً

خارجها. لا تذكر مصادر الهستدروت عدد النساء العربيات المنتميات الى «نعمات»، ولكن تسفي حايك ذكر ان لها نشاطات في ٧٠ تجمّعاً سكانياً عربياً، بينما لا تذكر تقارير الدائرة العربية في الهستدروت وجود نشاطات، الاّ في ٣٨ منها[٥١].

○ نشاطات «نعمات»: يلاحظ من مراجعة التقارير حول نشاطات «نعمات» في القطاع العربي ان هذه النشاطات موسمية. فمعظمها يشير الى فعاليات مكثّفة في شهر مساواة المرأة من كل عام. وهذه الفعاليات تقتصر على المحاضرات، والندوات، وعرض الأفلام، وما شابه ذلك. وامّا التقارير العامة عن نشاطات «نعمات»، فتشير الى وجود نشاطات واسعة ومتنوّعة في القطاع اليهودي، لها تأثير فعلي ومحسوس في وضع المرأة في سوق العمل، ووضعها الاجتماعي بشكل عام، ومساعدتها في مواجهة المشاكل المختلفة.

○ اقامة الحضانات: قد تكون اقامة الحضانات من أهمّ النشاطات التي تقوم بها «نعمات»، ومن أهمّ الخدمات التي تقدّمها الى النساء العاملات. أقامت «نعمات» حوالى ٩٠٠ صف في ٣٥٠ روضة وحضانة للأطفال من سنّ ستة شهور حتى ثلاث سنوات، تستوعب ٢٥ ألف طفل. لا تذكر المصادر الهستدروتية عدد الحضانات في القطاع العربي؛ ولكننا استطعنا حصرها، وهي ست حضانات، تستوعب ١٨٠ طفلاً. وقد وجدنا، من خلال بحثنا، انه حتى في حالة وجود حضانة تابعة لـ «نعمات»، فان خدماتها غير متيسّرة للأغلبية العظمى من العائلات العربية، بسبب ارتفاع تكاليفها[٥٢].

○ التأهيل المهني: تتبع «نعمات» ١٦ مدرسة ثانوية صناعية وثلاث مدارس زراعية داخلية، لا توجد أي منها في القرى والمدن العربية. امّا خدماتها للاعضاء العرب في هذا المجال، فتقتصر على افتتاح حوالى ٢٠ صفاً في ١٥ فرعاً للتأهيل المهني، في الخياطة والأشغال اليدوية والتدبير المنزلي، تدرس فيها حوالى ٤٠٠ فتاة. تستمر هذه الدورات، عادة، مدة سنة واحدة. وفي العام ١٩٨٩، تمّ افتتاح صفوف لمدة سنتين في نحف وكفركنّا؛ وصفوف لمدة ثلاث سنوات في عكا والناصرة.

○ المساعدات القانونية: تقدّم «نعمات» الى أعضائها مساعدات قانونية في مجالات عديدة، وخاصة التي تتعلّق بمشاكل العمل والأحوال الشخصية. وقد أقامت ١٧ فرعاً في أنحاء البلاد لهذا الغرض. ومن مراجعتنا لقائمة الفروع، فان أيّاً منها لم يقم في أي تجمّع سكاني عربي.

○ النوادي والمراكز الجماهيرية: أقامت «نعمات» ٢٠٠ نادٍ للاعضاء و٦٠ مركزاً جماهيرياً. ولا تذكر مصادر الهستدروت، أو النشرات الدعائية باللغة العربية، ان أياً منها أُقيم في قرية، أو مدينة، عربية.

○ تمثيل الاعضاء العرب في هيئات «نعمات»: تتبع فروع «نعمات» لمجالس العمّال. ومن المعروف انه لا يوجد في القطاع العربي سوى أربعة مجالس عمّال. لذلك، فان الاعضاء العرب في «نعمات» يواجهن المشكلة عينها التي يواجهها العمّال، بالنسبة الى تمثيلهم في مجالس العمّال والهيئات التمثيلية الاخرى. وتذكر مصادر الهستدروت ان المرة الأولى التي تمّ فيها ادخال مندوبة عربية الى السكرتاريا القطرية للحركة كانت في أعقاب نشر نتائج لجنة هريئيل في العام ١٩٧٦. أمّا في الهيئات الأخرى، مثل مؤتمر «نعمات» والمجلس القطري، فان التمثيل فيها يتناسب ونتائج الانتخابات.

الدور الاجتماعي للهستدروت

تقدّم الهستدروت خدمات اجتماعية، وتعليمية، وثقافية، ورياضية، من خلال عدد من البرامج المخصّصة لأعضائها من شرائح العمر المختلفة. سوف نستعرض، في ما يلي، أهمّ هذه البرامج، ونوع الخدمات التي توفّرها، ونصيب الأعضاء العرب منها:

○ صنـدوق «مشعان»: يهدف صندوق مشعان الى تقديم الخدمات التالية: ١ ـ المساعدة المباشرة للعضو في الحالات الطارئة، بواسطة منحه قروضاً بشروط سهلة؛ ٢ ـ اقامة وصيانة بيوت للمسنّـين؛ ٣ ـ اقامة وصيانة مؤسسات داخلية للأولاد من العائلات الفقيرة؛ ٤ ـ منح مساعدات اجتماعية للمسنّين الذين يعيشون من مخصّصات التأمين الوطني بواسطة صندوق «دورلدور». ومن مراجعـة المصادر الهستدروتية، يظهر ان «مشعان» أقام خمس مؤسسات داخلية للأولاد وثماني مؤسسـات للمسنّـين (تحوي ٤٥٠٠) لا تخدم أي منها السكان العرب. كما ان هناك ١٠٣ نوادٍ للمتقاعدين تابعة لصندوق «نعمات»، جميعها في المناطق السكنية اليهودية. وقد بدأ الصندوق بتقديم خدمـات اجتماعية وتمريضية الى المسنّين في بيوتهم، ابتداء من نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ولكنه لم يقدّمها الى أي من التجمّعات السكنية العربية. ويذكر ان جميع نشرات الهستدروت باللغة العربية لا تذكر حتى مجرّد وجود صندوق «مشعان» والخدمات التي يقدّمها.

○ شعبـة الشباب، الشبيبة، الطلاب والرياضة: في الهستدروت شعبة خاصة مسؤوليتها تنظيم النشاطات الخاصة بالشباب والشبيبة، وخاصة البرامج الثقافية والرياضية، وتنظيم الطلاب أعضاء الهستدروت، وتقديم المنح الدراسية اليهم، كما سنبيّن ذلك على النحو التالي:

منظمة الشبيبة العاملة والمتعلّمة: ينتمي الى هذه المنظمة حوالى مئة ألف عضو عن الشبيبة، في شعبتين، تعليمية ومهنية. تهتم المنظمة بتنظيم نشاطات اجتماعية، وثقافية، وتربوية، والاستيطان، ومعالجة قضايا الاجور في أماكن العمل، وظروف عمل الشبيبة. تأسّست الشعبة الخاصة بالشبيبة العربية في العام ١٩٨٣، وينتمي اليها، حالياً، سبعة آلاف عضو، يتوزّعون على ٣٨ فرعاً، ويقوم على ارشادهم ٥٢ مرشداً[٥٣].

يلاحـظ من مراجعة التقارير حول أنواع ومجالات النشاطات للشبيبة اليهودية، والعربية، ان النشاط المخصّص للأولى هو نشاط ثقافي وتربوي ذو طابع «قومي» بشكل بارز؛ أمّا النشاط المخصّص للثانية، فهو نشاط عام، وفي معظم الأحيان أهدافه غير واضحة، سوى قضاء وقت الفراغ؛ ويبرز في كل نشاط تأكيد وجود الشعب الآخر، وخاصة في مناهج التعليم، بينما لا يبرز ذلك في المناهج والبرامج المخصّصة للشبيبة اليهودية.

لقـد أوضح بارطال ان النشاط في القطاع اليهودي يهدف الى «اقامة أطر لنواة استيطانية في الكيبوتس والموشاف»[٥٤]. وأمّا في القطاع العربي، فالنشاط «يتجاوب مع عقلية الشبيبة العربية». والقيم التي يتمّ التأكيد عليها في التعليم هي السلام، والعمل، واحترام الغير، والتعاون، والمساواة والديمقراطية[٥٥]. امّا برنامج النشاط السنوي للشبيبة العربية، فيحتوي على مخيّم عربي ـ يهودي، ومخيمـات صيفيـة، ورحـلات، وتأهيل مرشدين، والاشتراك في تظاهرات الأول من أيار (مايو)، والمهرجانات الاخرى. هذا ولا تحتوي نشرات الهستدروت أيّة تفاصيل عن كمية، ونوعية، ومستوى، النشاطات هذه، ممّا يجعل مهمة تقويمها صعبة.

النشاط الثقافي التربوي: للهستدروت ٨٥ نادياً في القرى والمدن العربية. وقد أشاعت النشرات الهستدروتية باللغة العربية، قبيل انتخابات العام ١٩٨٩، ان عدد هذه النوادي سوف يرتفع، قريباً، الى ١٤٣. ومن خلال بحثنا في نشاطات هذه النوادي، وجدنا انها تفتح بشكل موسمي، خاصة في سنوات الانتخابات، وان أكثر أنواع النشاطات الأخرى شيوعاً هي لعبة تنس الطاولة؛ وأمّا النشاطات الاخرى، فهي مرتبطة بوجود مناسبات معيّنة. وقد وجدنا ان عدد البرامج الثقافية والتربوية الدائمة في نوادي الهستدروت، في القطاع اليهودي، تصل العشرات، وليس هناك متّسع حتى لذكرها في تقريرنا هذا.

منظمة «هبوعيل»: ينتمي الى منظمة «هبوعيل» ١٢٠٠ فرع وخلية رياضية في جميع أنحاء البلاد، منها ٨٠ فرعاً في القرى والمدن العربية. في اطار المنظمة، هناك ٣١ نوعاً من النشاطات، بينما في الفروع العربية الاغلبية الساحقة من النشاطات هي في فروع كرة السلة، أو الفروع الرياضية الاخرى؛ اذ هناك ٧٠ فريق كرة قدم عربياً. تعاني جميع هذه الفرق، بدون استثناء، من مشكلة التمييز في تخصيص الميزانيات العادية لتغطية النشاطات الروتينية. وأكثر من ذلك، فانها تعاني من نقص، وأحياناً غياب، التجهيزات الحيوية الضرورية، والوسائل الاساسية لممارسة النشاط الرياضي، وخاصة الملاعب. يؤثر هذا النقص، بشكل واضح، في مدى انتشار الرياضة في التجمّعات السكانية العربية، ولكنه يؤثر، بشكل أوضح وأبرز، في مكانة الفرق الرياضية العربية في دوري كرة القدم، وهو موضوع لا نستطيع الخوض في تفاصيله هنا.

يضاف الى التمييز في الميزانيات والتجهيزات التي ذكرناها ان الهستدروت أقامت، حتى الآن، ١١ مدينة رياضية، لا توجد أي منها في القطاع العربي. كما انها بدأت، في السنوات الاخيرة، باقامة مراكز رياضية ـ ثقافية، أُقيم منها، حتى الآن، ستة مراكز. ومن مراجعة قائمة هذه المراكز، وتلك التي في مرحلة الاقامة أو التخطيط، فان أيّاً منها لم يقم، ولن يقام، في أي من القرى، أو المدن، العربية.

دائرة الطلاب: تهدف هذه الدائرة الى الاهتمام بحاجات الطلاب، وحل مشاكلهم، ومساعدتهم مادياً، وضمان أجر مقبول مقابل عملهم. في العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩، قدّمت الدائرة ١٧٨ منحة دراسية الى الطلاب العرب. وبما اننا لم نحصل على معطيات حول عدد المنح التي قدّمتها الى الطلاب عامة، فليس باستطاعتنا تقدير مدى التمييز اللاحق بالطلاب العرب، أعضاء الهستدروت.

الخلاصة

كان الهدف من هذه الدراسة البحث في مستويات، وأنواع، التمييز التي تتبعها الهستدروت في معاملة أعضائها العرب. وقد وجدنا ان بعض أنواع التمييز بارز للعيان، وبعضها الآخر مقنّع ويحتاج الى التعمّق في البحث، للكشف عنه.

ان التمييز ضد العرب في الهستدروت يمارس، بشكل ظاهر أو بشكل مقنّع، في جميع المستويات والمجالات. فقد تبيّن من دراستنا ان هناك تمييزاً في المستويات التالية: سنّ القوانين وتطبيقها، وتمثيل العرب في مؤسسات الهستدروت، وتنظيمهم في مجالس عمّال، وتوزيع موارد الهستدروت، وهو أكثر أنواع التمييز بروزاً.

لقد استعملت الهستدروت مواردها (الوظائف والمنح والخدمات) لتحقيق أهداف سياسية، وبالذات «ضبط» سلوك العرب السياسي، وتجنيد أصواتهم لصالح حزب «العمل» الاسرائيلي

في انتخابات الكنيست. وبهذا تكون الهستدروت قد عملت كذراع من أذرع السلطة، وتعاونت معها، ومع أجهزة مخابراتها، من أجل تجميد تطوّر القطاع العربي، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

كذلك عملت الهستدروت الى جانب السلطة، لاضعاف الشعور الوطني وطمس الهوية القومية للعرب في اسرائيل، من خلال أنواع ومضمون الفعاليات التي خصّصتها للشبيبة العربية والنساء العربيات في منظمة «نعمات». فمضمون هذه الفعاليات يهدف الى خلق انسان «خالٍ» من هذا الشعور، في حين كانت الفعاليات المخصّصة لليهود تهدف الى العكس تماماً، من خلال تشجيع الاستيطان، واستيعاب المهاجرين، وغير ذلك.

قد يكون أبرز أنواع التمييز التي مارستها الهستدروت، في هذا المجال، هو الاستهتار باللغة العربية، الى درجة انها قرّرت، لأول مرة، وضع لافتات ولوحات اعلانات بالعربية في مؤسساتها في القطاع العربي والمدن المختلطة فقط في بداية العام ١٩٨٩، وهو عام انتخابات.

تشير هذه النتائج الى ان التمييز الذي تمارسه الهستدروت ضد العرب انّما هو وليد سياسة مرسومة يتمّ تطبيقها بشكل منظّم ومدروس، بالاضافة الى أنواع التمييز التي يمارسها الموظفون والمؤسسات في الواقع، والتي تنتج عن الجو العام السائد في البلاد، وفي الهستدروت نفسها، وعن ماهية العلاقات القائمة بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية في البلاد.

---

(١) **هكذا تأسّست الهستدروت**، تل ـ أبيب: دائرة الثقافة والتربية في الهستدروت، آب (اغسطس) ١٩٨١، ص ٧٣.

(٢) انظر تسفي زوسمان، **الفجوة والمساواة في الهستدروت**، رمات غان: مسادا، ١٩٧٤.

(٣) انظر أ. شابيرا، **الصراع الفاشل؛ العمل العبري، ١٩٢٩ ـ ١٩٣٩**، تل ـ أبيب: الكيبوتس الموحّد وجامعة تل ـ أبيب، ١٩٧٤.

(٤) ي. ميتس، «القومية الاقتصادية وبنية قطاعات الاقتصاد اليهودي في عهد الانتداب»، **ربعون لكلكالاه**، العدد ٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨، ص ٢٢١ ـ ٢٣١.

(٥) Grenberg, S.; *Race and State in Capitalist Development; South Africa in Comparative Perspective,* New Haven, N.J.: Yale University Press, 1980.

(٦) Shalev M.; "Jewish Organized Labor and the Palestinians; A Study of State/Society Relations in Israel", in Albani B. Kimmerling (Ed.), *The Israeli State and Society; Boundaries and Frontiers,* New York: State University of N.Y. Press, 1989, 93 - 133, p. 103.

(٧) Ben-Porath, Y.; *The Arab Labor Force in Israel,* Jerusalem: Falk Institute, 1966, p. 55; Jiryis, S.; *The Arabs in Israel,* (2nd ed.), New York & London: Monthly Review Press, 1976, pp. 219 - 224.

(٨) ع. فرجون، **العمّال الفلسطينيون جيش احتياط اقتصادي**، القدس: متسبين، أيار (مايو) ١٩٧٨.

(٩) ليفي كانتور، **بدون نفاق؛ تطوّر علاقات العمل في اسرائيل**، تل ـ أبيب: ياحاد، ١٩٧٧، ص ٤٢ ـ ٤٧.

(١٠) هـ. روزين، **العلاقات بين اليهود والعرب في اسرائيل والمنظمات الشعبية التي ترعاها**، القدس: اللجنة اليهودية الاميركية ـ الاسرائيلية، ١٩٧١، ص ٧٠.

(١١) انظر **سنوات الخمسين وسنوات الستين في تنظيم عضو الهستدروت العربي**، تل ـ أبيب: دائرة دمج العامل العربي في الهستدروت، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١.

(١٢) انظر **فعاليات الهستدروت في الوسط العربي**، تل ـ أبيب: دائرة دمج العامل العربي في الهستدروت، نيسان (ابريل) ١٩٨٢.

(١٣) انظر **فعاليات الهستدروت في الوسط العربي**، تل ـ أبيب: حزب العمل الاسرائيلي ـ دائرة الاقليات، أيار (مايو) ١٩٨٣.

(١٤) Shalev, *op. cit.*

(١٥) انظر يسرائيل كيسار، **التحوّلات في شمولية الهستدروت**، تل ـ أبيب: جامعة تل ـ أبيب، اطروحة ماجستير، ١٩٧٩.

(١٦) انظر ايلي ريخيس، **فعاليات الهستدروت في الوسط العربي**، تل ـ أبيب: معهد شيلواح، حزيران (يونيو) ١٩٧٦، ص ١٠.

(١٧) Shalev, *op. cit.*, p. 112

(١٨) اهارون كوهين، **اسرائيل والعالم العربي**، مرحافيا: سفريات بوعليم، ١٩٥٥، ص ٥٣٠.

(١٩) **هآرتس**، ١٩٥٧/١٢/٢٧.

(٢٠) Shwatz, W.; *The Arabs in Israel*, London: Faber and Faber, 1958, p. 107.

(٢١) نُشرت اخبار كثيرة حول الموضوع. انظر، مثلاً، **هآرتس**، ١٩٩٠/٥/٢٨، و١٩٩٠/٩/٢٥، و١٩٩٠/١٢/١٠.

(٢٢) انظر **سيفر هفاعديم ١٩٨٩؛ المرشد المهني للجان العمّال والمديرين في اسرائيل**، تل ـ أبيب: الهستدروت، ١٩٨٩، فصل المرشد القانوني.

(٢٣) شموئيل طوليدانو، **تقرير اللجنة لفحص انحراف الشبيبة في الوسط العربي**، القدس: ١٩٨٤، ص ٢٤.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) عكيفا الدار، «عمّال أبناء ١٢ وليسوا من غزة»، **هآرتس**، ١٩٧٨/٨/٢٥.

(٢٦) طاقم المدراء للبدائل التربوية والعلاجية، **تقرير لجنة فحص التعليم العربي**، القدس: وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٥، ص ٤٦.

(٢٧) **مسح القوى البشرية**، ١٩٨٦، سلسلة نشرات خاصة، الرقم ٨٢١، القدس: دائرة الاحصاء المركزية، ١٩٨٨، ص ١٨٧.

(٢٨) **مسح القوى البشرية**، ١٩٨٥، سلسلة نشرات خاصة، الرقم ٨٠١، القدس: دائرة الاحصاء المركزية، ١٩٨٧، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٢٩) «لجنة هريئيل»، **نتائج ابحاث بشأن فعاليات الهستدروت في الوسط العربي**، تل ـ أبيب: الهستدروت، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٣٠) من تقرير قدّمه محمود يونس الى شمعون بيرس، ١٩٨٩.

(٣١) غبريئيل بارطال، **الهستدروت العامة؛ البنية والفعاليات**، تل ـ أبيب: اللجنة التنفيذية للهستدروت، ١٩٨٩، ص ٢٢٦.

(٣٢) تسفي حايك، **الاعضاء العرب والدروز في الهستدروت**، تل ـ أبيب: اللجنة التنفيذية للهستدروت، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٢٢.

(٣٣) «فعاليات الهستدروت في الوسط العربي»، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٤) **الهستدروت؛ مرشد للعضو**، تل ـ أبيب: الهستدروت ـ المركز الثقافي والتربوي، ١٩٨٢.

(٣٥) حايك، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥ ـ ٢١.

(٣٦) «سيفر هفاعديم ١٩٨٩...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠١٠ ـ ١٠١١.

(٣٧) انظر بارطال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٥.

(٣٨) ايلاة ريجيف، **الهستدروت والوسط العربي الاسرائيلي؛ السياسة المعلنة والواقع**، تل ـ أبيب: جامعة تل ـ أبيب، ١٩٨٥، اطروحة ماجستير، ص ٢٠.

(٣٩) **المصدر نفسه**.

(٤٠) **الاتحاد** (حيفا)، ١٩٩٠/٧/٣١.

(٤١) حايك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.

(٤٢) **المسار التكنولوجي في المدارس فوق الثانوية في العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨**، القدس: وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٨.

(٤٣) بارطال، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

(٤٤) «المسار التكنولوجي في المدارس فوق الثانوية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣ ـ ٤٤.

(٤٥) للمزيد من التفاصيل حول «شركة العمّال» وأذرعها المختلفة، انظر بارطال، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٤ ـ ١٢٠؛ أو **شركة العمال**، ١٩٨٧، تل ـ أبيب: الهستدروت، ١٩٨٨.

(٤٦) ورد هذا الرقم في كتاب حايك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦. أمّا بارطال، **مصدر سبق ذكره**، فقد ذكر، في الصفحة ١٧٦، ان عدد هذه الجمعيات بلغ ١٩٠ جمعية.

(٤٧) **هآرتس**، ٢/١٠/١٩٨٨.

(٤٨) حايك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦.

(٤٩) نبيل جرايسي، «الخدمات الطبية العلاجية في الوسط العربي»، **وقائع مؤتمر الصحة الاول العربي**، ١٩٨٦ (اعداد حاتم كناعنة وشحادة الحاج وسعيد رابي)، الناصرة: ١٩٨٧، .ص ١٠١ ـ ١١٨.

(٥٠) معلومات مفصّلة حول هذا الموضوع وردت في كتابنا Haider, Aziz; *Social Welfare Services for Israel's Arab Population,* Boulder, Colorado: Westview Press, 1991.

(٥١) حايك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩.

(٥٢) «سيفر هفاعديم ١٩٨٩...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٠٧.

(٥٣) حايك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

(٥٤) بارطال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣.

(٥٥) حايك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

البلديات الفلسطينية*
(من النشأة حتى العام ١٩٦٧)

د. علي الجرباوي

تُعتبر مؤسسات الحكم المحلي لبنة اساسية في البنية العامة للدول الحديثة، وركيزة رئيسة لمشاركة الشعوب السياسية. ولكن السلطات المركزية المتعاقبة على فلسطين، وكلها خارجية، احكمت سيطرتها على هذه المؤسسات منذ انشائها، ومنعتها من القيام بدور سياسي ـ اداري فاعل في مجتمعها. وبما ان الشعب الفلسطيني يقوم، في هذه المرحلة، بتجسيد اعلان الاستقلال، ووضع بنى الدولة الفلسطينية موضع التنفيذ الفعلي، يجدر بنا ايلاء الحكم المحلي كمفهوم، ومؤسساته كآليات، الكثير من الاهتمام. ولكي يكون بالمقدور الانطلاق نحو مستقبل ديمقراطي، وحكم محلي فعال ومؤثر في حياة الدولة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، يجب وضع الارث التاريخي للحكم المحلي في فلسطين في الميزان. ففهم السياق التاريخي لتطور مفهوم الحكم المحلي في فلسطين، وتفسير المنطلقات والاهداف التي دفعت الى اقامة مؤسساته، وايضاح التطورات التي رافقت مجرى حياتها، كفيل بتحسين فرص نقل هذا المستوى من الحكم من حالة الواقع المعاش الى حالة المستقبل المطلوب.

العهد العثماني

منذ أواخر القرن الثامن عشر للميلاد، عصفت رياح التغيير بالدولة العثمانية التي بدأت تعاني من عوارض الترهّل والهرم. وشعر السلاطين، ابتداء بسليم الثالث (حكم من ١٧٨٩ الى ١٨٠٧)، بأن استمرارية الدولة تعتمد، بشكل رئيس، على الشروع بادخال اصلاحات بنيوية على النظم العثمانية المختلفة، خاصة في ما يتعلق بادارة الدولة وجيشها. وازدادت رياح التغيير قوة وتأثيراً خلال القرن التاسع عشر، بفعل تجمّع، وتشابك، عوامل ضغط متعددة تعرضت لها الدولة العثمانية، من الداخل والخارج معاً.

في مواجهة التحديات الداخلية، والخارجية، وفي محاولة لاسترداد السلطة واحكام السيطرة على الدولة، شرع السلاطين العثمانيون بحملة اصلاحية، بلغت ذروتها في عهد التنظيمات (١٨٣٩ ـ ١٨٧٦). وكان الهدف الاساس للحملة استعادة زمام المبادرة للسلطان، من طريق فرض المركزية في نظام الحكم، وربط الايالات ربطاً وثيقاً ومحكماً باسطنبول. وشكّل تحديث، وتطوير، النظم

* تمّ اعداد هذا البحث ضمن «مشروع الدراسات الفلسطينية»، بالتعاون مع مركز الهندسة والتخطيط في مدينة رام الله، في الضفة الفلسطينية المحتلة.

الادارية للدولة أحد أهم المداخل الى تحقيق اختراق السلطة المركزية لمجالات السيطرة والنفوذ الخاصة للملل والزعماء المحليين والمسؤولين في الاقاليم العثمانية. وكانت احدى ركائز الاصلاح الاداري تقوم على استحداث نظام حكم محلي، تستطيع السلطة المحلية بموجبه قطع الولاءات الاقليمية، والطائفية، وربط النواحي والاقضية والايالات برباط هرمي متسلسل يشدّ وثائقها بالسلطة المركزية[١].

من هذا المنطلق، أُصدر فرمان عثماني، في العام ١٨٤٠، عالج، بالاساس، الوسائل الكفيلة باصلاح طرق جمع الضرائب، ونصّ على وجوب تشكيل مجالس ادارية للايالات واجزائها الادارية. وتبع هذا الفرمان اصدار السلطان، في اعقاب حرب القرم، لمرسوم خط همايوني في العام ١٨٥٦، والذي تضمّن اعادة تنظيم المجالس الادارية بما يسمح بتطبيق أشمل لمبدأ التمثيل[٢]. وفي العام ١٨٦٤، أُصدر «قانون الولايات»، وكان اللبنة الاساسية في عملية الاصلاح الاداري العثماني. فقد اعاد القانون تنظيم التسلسل الاداري في الدولة؛ اذ استبدلت الايالات بالولايات؛ وقسّمت كل ولاية الى مجموعة من السناجق والاقضية والنواحي؛ وكل ناحية شُكّلت من مجموعة قرى متقاربة. ونصّ القانون على ان يُشكّل التسلسل الاداري الوظيفي من الوالي، والمتصرف، والقائمقام، ومدير الناحية، بالتوالي. وبالاضافة الى منح المسؤولين الاداريين صلاحيات واسعة، خاصة الولاة، تضمّن القانون تشكيل مجالس ادارية لجميع التقسيمات الادارية المستحدثة[٣].

على الرغم من ان أول مجلس بلدي في الدولة أُنشىء في اسطنبول بموجب مرسوم خاص في العام ١٨٥٤، الّا ان المجال لاقامة مجالس بلدية أخرى لم يُفتح قانونياً سوى في العام ١٨٦٤. وفي العام ١٨٧٠، حصل الحكم المحلي على دفعة جديدة باصدار مرسوم اضافي لقانون الولاية لعام ١٨٦٤، تضمّن سحب السلطة على الشؤون البلدية من الوالي، وتحويلها الى المجالس البلدية[٤]. ومع انه تمّ الشروع بانشاء مجالس بلدية، وأُصدر «قانون ادارة الولايات» في العام ١٨٧١، الذي قضى بزيادة عددها، الّا انها بقيت، في واقع الامر، محدودة الفاعلية. واستمر الوضع على هذا الحال حتى العام ١٨٧٧، عندما أصدر البرلمان العثماني «قانون البلديات».

يعتبر «قانون البلديات» لعام ١٨٧٧ الاساس التنظيمي لتركيبة المجالس البلدية وعمل البلديات في العهد العثماني. ونصّ هذا القانون على ان يتشكل المجلس البلدي من ستة الى اثني عشر عضواً، تبعاً لحجم المدينة وعدد سكانها، على ان يتم انتخابهم بشكل مباشر، كل أربعة اعوام (المادة ٤)[٥]. واشارت المادة ذاتها الى انه فيما عدا تفرغ رئيس البلدية، فان عمل بقية الاعضاء يكون طوعياً ذا صبغة فخرية؛ ولعدم الاثقال عليهم يتمّ استبدال نصفهم مرة كل عامين. ومنح القانون البلديات صلاحيات تنفيذية متعددة الجانب، وأوكل اليها مهام خدمية واسعة، جميعها تصبّ في مجرى ترتيب حياة السكان داخل حدود منطقة البلدية (المادة ٣). ولكنه، بالمقابل، شدّد على وجوب عدم تجاوز مصروفات البلدية الذاتية عُشْر وارداتها، ممّا يؤكد ان السلطة المركزية ارادت ضمان الاكتفاء الذاتي للبلديات، واغلاق المجال أمام توقع امدادها بمساعدات مالية.

يتّضح من مراجعة مواد «قانون البلديات» العثماني انه أُصدر مستهدفاً احكام اختراق السلطة المركزية للاقاليم. ففي مقابل انشاء البلديات كآلية محلية لتقديم الخدمات الاساسية الى السكان، استخدمت هذه المؤسسات ذراعاً فعالاً لبسط سيطرة السلطة المركزية على السكان وتأمين ولائهم، من جهة، وزيادة العائدات الضريبية الواردة من الولايات الى الخزينة المركزية، من جهة أخرى.

فالعلاقة التي رسمها القانون بين المتصرف، أو القائمقام، والمجلس البلدي لم تصل مستوى علاقة المشاركة بالسلطة، وانما وقفت عند حدّ تأمين تبعية السلطة المحلية للمركزية. فعلى الرغم من ان اعضاء المجلس البلدي يختارون بطريقة الانتخاب المباشر، الاّ ان انتقاء رئيس البلدية من بين الاعضاء المنتخبين بقي من صلاحية السلطة المركزية، ممّا منح الحكومة السيطرة الفعلية على تحديد توجهات المجالس البلدية. واذا اضفنا الى ذلك، ان شروط الترشيح للانتخابات تضمّنت ان يكون المرشّح ملاّكاً دافعاً للضريبة، ومتقناً للغة التركية (المادة ١٩)، نجد ان حق الترشيح اقتصر على المتعلمين من أبناء الطبقة الموسرة والمتوافقة المصالح مع السلطة المركزية. وتصبح الصورة اكثر اكتمالاً عند معرفة ان القانون يحصر حق الانتخاب للمجلس البلدي بمن هم أكبر من الخامسة والعشرين من الرجال الملاّكين دافعي الضرائب (المادة ١٨). فالمجلس البلدي، اذاً، صُممّ ليكون مؤسسة مغلقة ومحتكرة للموسرين من الرجال، وليس لمن لا ملك له داخل حدود البلدية.

ولتأمين التبعية للسلطة المركزية، ألغى القانون الامكانات الاستقلالية للمجالس المحلية. فقد فرض على رؤساء البلديات ان «يستأذنوا من مجلس الادارة المحلي، بواسطة الحكومة المحلية، عمّا يلزم الاستئذان عنه من قرارات المجالس...» (المادة ٤٢). وأحكم القانون التسلسل الاداري الذي يربط المجالس البلدية بالحكومة المحلية، من طريق ما اسماه بالجمعية البلدية، التي تتكوّن من انضمام المجلس البلدي مع مجلس الادارة المحلي، وتجتمع مرتين في كل عام (المادة ٥٠). وأُعطيت هذه الجمعية صلاحية «... ان تجري التدقيق في احوال المجالس البلدية العمومية»، وان ترفع التقارير التقويمية عن عملها الى الوالي، كي تجرى مناقشتها، ومتابعتها، في مجلس الولاية.

من هذا المنطلق يستنتج ان تطور مسيرة الحكم المحلي في العهد العثماني لم يكن نتاج تفاعلات مجتمعية فرضت ذاتها على السلطة المركزية، وأوجدت الحاجة لاقامة مؤسسات محلية تمثيلية تعبّر عن مصالح وحاجات قطاعات عريضة من السكان، بل كانت، وعلى العكس من ذلك، وليدة حاجة السلطة المركزية التي قامت بغرس هذه المؤسسات داخل المجتمع، بعد ان شكلّتها على افضل ما يلائم خدمة مصالحها. ولكن على الرغم من ذلك، يجدر الانتباه الى ان مسار التطور في القوانين العثمانية المتعلقة بهذا المجال من السلطة سمح بارساء القواعد الاساسية الأولية للتمثيل الشعبي داخل الدولة العثمانية، وباقامة العديد من المجالس على مستويات عدة، كان من ضمنها المجالس البلدية. ونالت فلسطين، من هذا التطور، انشاء اثنين وعشرين مجلساً بلدياً قبل انقضاء العهد العثماني ووقوع البلاد تحت قبضة الاحتلال البريطاني[٦].

الانتداب البريطاني

أُخضعت فلسطين، ابتداء من كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٧، لادارة عسكرية بريطانية، عُرفت باسم «الادارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة». وبعد اقرار مؤتمر سان ريمو لدول الحلفاء، في أيار (مايو) ١٩٢٠، لتصريح بلفور وانتداب بريطانيا على فلسطين، سارعت الاخيرة باعداد صك الانتداب، واستبدلت، في تموز (يوليو) من العام عينه، الادارة العسكرية في فلسطين بأخرى مدنية، أصبحت تعرف، لاحقاً، بحكومة الانتداب. وبدأ هربرت صموئيل، الصهيوني المتحمّس لتنفيذ مشروع «الوطن القومي اليهودي» وأول مندوب سام على فلسطين، بالتطبيق العملي، والفوري، لبنود صك الانتداب، وقبل استحصال بريطانيا على تصديق دولي من عصبة الأمم لانتدابها على فلسطين[٧].

يعتبر صك الانتداب الوثيقة الدستورية الرسمية التي اعتمدت بريطانيا عليها في تحويل فلسطين الى اسرائيل، عبوراً بـ «الوطن القومي اليهودي». فقد صيغ بنصوص وعبارات كانت كفيلة باستلاب فلسطين من اهلها العرب، وهم الذين تجاهل الصك ذكرهم المباشر في جميع بنوده، مكتفياً بوصفهم «الطوائف غير اليهودية» أو «فئات الاهالي الاخرى».

كانت بنـود الصك مطبّقة بأحكام السيطرة البريطانية على أهل فلسطين الشرعيين، ومغرقة في تسهيل تنفيذ المشروع الصهيوني فيها. فمن بين اساسياته، جعل البند الثاني الدولة المنتدبة مسؤولة «... عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي»؛ وكلّفها بالعمل على «... ترقية مؤسسات الحكم الذاتي...» ليتسنّى للحركة الصهيونية خلق نواة الدولة العبرية. وامعاناً في التضييق على الشعب الفلسطيني، قضى البند الثالث بتقليص امكانية ممارسة الفلسطينيين حتى للحقوق المدنية. فبينما طلب من الدولة المنتدبة «... تشجيع الاستقلال المحلي...»، جعل هذا المجال مقيّداً ومرهوناً بـ «... قدر ما تسمح به الظروف». وبالمقابل، اعترف البند الرابع بوكالة يهودية، لها حق المشاركة في تهيئة البلاد لانشاء «الوطن القومي اليهودي». وبالطبع، فتح صك الانتـداب ابواب الهجرة اليهودية الى فلسطين واسعاً، ومنح الدولة المنتدبة حرية التصرف بموارد واراضي البلاد، لتحقيق الاغراض التي ترتأيها مناسبة (البندان ٦ و ١١)[٨].

انطلق هربرت صموئيل، في تحديده لسياسة الادارة المدنية البريطانية في فلسطين، من محور أساس استهدف توفير منافذ ووسائل تسمح لبريطانيا بحكم أهلها العرب، وفقاً لمعادلة دقيقة، تقوم على ادارة البلاد وفقاً للمبدأ البريطاني الشهير القائم على حكم المستعمرات بالطريقة «غير المباشرة»، من جهة، ولكن بالقوة الكفيلة بضمان تحقيق اهداف السياسة البريطانية من الانتداب على الرغم في المعـارضـة العربية، من جهة اخرى. فغرض صموئيل انصبّ على ان يكون الحكم البريطاني على فلسطين نافذاً ومتغلغلاً وفعالاً، ولكن بأقل قدر من الاحتكاك السلبي بين أهل البلاد والسلطة المنتدبة، كي يتمّ تمرير المشروع الصهيوني بأقل قدر من استثارة ردود فعل عربية غاضبة. لذا اهتم المندوب السامي، أولاً، بتشكيل جهاز اداري شديد المركزية للحكومة الانتدابية، وبمحاولة اشراك العرب في عملية الحكم وفقاً للشروط الانتدابية، ثانياً.

شُكِّلت الادارة البريطانية في فلسطين من جهاز كانت جميع وظائفه الرئيسة والحساسة في أيدي موظفين بريطانيين. وقد ترأس المندوب السامي الهرم الاداري؛ وكان أعلى سلطة في البلاد، غير مقيّد بسلطة تشريعية مشرفة؛ ولكنه قدّم التقارير الى وزير المستعمرات وتلقّى التوجيهات منه. وكان المساعد الأول والاهم للمندوب السامي هو السكرتير العام الذي ترأس الدائرة المركزية الرئيسة التي أشرفت على، وتابعت، عمل الدوائر الادارية المتخصصة لحكومة الانتداب، وكانت عديدة، وشاملة لمختلف مجالات وقطاعات الحياة العامة. أمّا امتداد السلطة المركزية في البلاد، فتمثل بحاكم اللواء، الذي ترأس، في لوائه، جهازاً مماثلاً من حيث الهيكل التنظيمي لجهاز الادارة العامة، ولكن بصلاحيات مقلّصة وتابعة لدائرة السكرتير العام[٩].

اختـرق الجهاز الاداري البريطاني النسيج المجتمعي للشعب الفلسطيني، ولكن بحرص على التقليل من استثارته، أو تمزيقه. وتمّ استخدام النمط المركزي في الحكم وادارة البلاد باسلوب التحكّم الكامل، ولكن من بُعد، وليس بواسطة توظيف تواجد كبير ومحسوس من قبل السكان لأذرع السلطة في المـواقـع المحليـة. بل على العكس، سعت الحكومة الانتدابية الى استيعاب السلطات والهيئات

المحلية لتكون أذرع فاعلة في خدمة اهداف السلطة المركزية. فكل تحرك محلي، مهما صغر شأنه، كان بحاجة الى استطلاع رأي السلطة المركزية، واستحصال موافقتها. وقد سجّل تقرير «لجنة بيل» الملكية اسراف حكومة الانتداب في توظيف الاسلوب المركزي في الحكم، حين اورد شهادة احتجّت بأنه يوجد «... رجوع متواصل الى الحكومة المركزية حول تافه المسائل، وتدخّل مستمر فيها يجب ان يترك أمر البتّ فيه للموظف المحلي. أمّا روح الابتكار والاقدام على الاضطلاع بالمسؤولية، فتتلاشى من يوم لآخر»[١٠]. ولحظ التقرير، في موضع آخر، «انه، على حدّ ما تعيه الذاكرة، لم يسبق لموظف من موظفي السكرتارية (الادارة المركزية في القدس) ان كان في الأولوية»[١١].

وفي ما يتعلق باشراك العرب في الحكم، ركّز صموئيل محاولاته على أربعة مستويات متتالية في الاولوية والأهمية. فقد حاول جاهداً اقناع العرب بضرورة المشاركة في مستوى التمثيل السياسي العام في البلاد، عبر المجلس التشريعي لعام ١٩٢٢، والمجلس الاستشاري، ومشروع الوكالة العربية لعام ١٩٢٣؛ ولكنه فشل تماماً. واستعاض المندوب السامي عن هذا الفشل بالتركيز على اشراك العرب في الحياة السياسية، من خلال مستوى الاشراف على شؤونها الخاصة، وبالتحديد من خلال المجلس الاسلامي الاعلى، الذي بادر الى تشكيله في العام ١٩٢١. وفي المستوى الثالث، عمل صموئيل على استقطاب العديد من ابناء العائلات الفلسطينية المتنفّذة، للعمل موظفين في الادارة البريطانية، وذلك لاستمالة هذه العائلات، من جهة، وابراز وجوه عربية للسلطة البريطانية، من جهة أخرى. واستمرت الحكومة الانتدابية بتوسيع البنية العربية للادارة البريطانية، حتى أصبحت المستويات الدنيا للادارة المركزية تُشغَل، في الثلاثينات، من قبل أغلبية عربية[١٢]. أمّا المستوى الرابع، والذي لم يمنحه صموئيل، حتى العام ١٩٢٣، الكثير من الأهمية والاهتمام، وانما اتخذه وسيلة مسلمًا بها لتنفيذ السياسة العامة، فكان مؤسسات الحكم المحلي.

كان في فلسطين، وقت وقوع الاحتلال البريطاني، اثنان وعشرون مجلساً بلدياً. وجاء في التقرير السنوي الأول لادارة صموئيل المدنية «... ان الغاية من وجود البلديات المختلفة هي ممارسة الحكم المحلي في المدن، والقيام بالخدمات العامة التي تتطلبها الجماعات التابعة لها. وهي، ايضاً، لسان حال الشعب لدى حكام الاولوية، وواسطة لتنفيذ مطالب الادارة العامة». وأضاف التقرير انه «... من الضروري، في الوقت نفسه، ان تكون اعمالها منسجمة، انسجاماً تاماً، مع اعمال ادارة الالوية. ولهذه الغاية، فان كل حاكم لواء يعتبر مسؤولاً عن عمل السلطات المحلية الواقعة في لوائه»[١٣]. وبذلك، اعتبرت الادارة المدنية البريطانية البلديات ذيل السلطة المركزية، تتبع لها، وتنفّذ سياستها، وتكون حلقة الوصل بينها وبين الاهالي.

نظراً الى انشغال صموئيل بتأمين اشراك العرب في العملية السياسية الانتدابية على المستوى التمثيلي العام، ولكونه اعتمد عملية توزيع المناصب على العرب وسيلة لتأجيج الفرقة والتنافر فيما بينهم، بقيت المجالس البلدية، طوال فترة ادارته، تُختار بالتعيين، بحجة «... عدم وجود سجلات مناسبة للناخبين»[١٤]. ولكن فشله في استدراج العرب الى الاشتراك في المشاريع المتعاقبة للتمثيل السياسي العام، أدّى به، في العام ١٩٢٣، الى تعيين لجنة، لاقتراح سياسة تتعلق بالحكم المحلي. وتوصلت اللجنة الى ضرورة تمتع أجهزة الحكم المحلي بسلطات حقيقية؛ وأوصت بأن يتمّ استحداث نظام حكم محلي متدرّج في ثلاثة مستويات، بلدة فلواء فمركزي. وقدّمت اللجنة تقريرها النهائي الى صموئيل قبيل مغادرته فلسطين، فتركه مع توصياته للمندوب الجديد[١٥].

لم يشأ المندوب السامي الجديد، اللورد بلومر، ان يعاود تجربة سلفه، الفاشلة، بصدد

اقامة مؤسسات تمثيلية عامّة في البلاد؛ كما لم يرغب في ان يبدأ باستحداث نظام حكم محلي شامل؛ بل آثر، بالمقابل، ان يُفعِّل جهاز الحكم المحلي القائم، وان يستخدمه، لاحقاً، منفذاً الى الانتقال بالمشاركة العربية الى المستوى التمثيلي العام. لذلك، باشر بالتحضير لاجراء انتخابات بلدية في البلاد. وكانت اولى خطواته اصدار مرسوم انتخابات بلدية، في العام ١٩٢٦، كفاتحة لاصدار قانون بلديات انتدابي، يحل محل القانون العثماني، ويشكل «... خطوة في سبيل التعاون بين الشعبين (العرب واليهود)، وتوطئة لا بدّ منها لتأسيس مجلس تشريعي». فالتوجه البريطاني الجديد ارتأى ان تصبح المجالس البلدية «... ميداناً للتعاون بين العنصرين و... تجربة في الحكم الذاتي تستهدف التمثيل القومي كفاية لها»[١٦].

حدّد مرسوم العام ١٩٢٦ الشروط الانتخابية للانتخاب والترشيح، وأعطى حاكم اللواء صلاحية تحديد اعضاء المجالس البلدية، وعيّن مدة خدمتها بثلاثة اعوام، ابتداء من تاريخ اجراء الانتخابات (المواد ٣ و ٤ و ٨ و ٢٠)[١٧]. ومنح هذا المرسوم المندوب السامي صلاحيات مطلقة، من ضمنها تعيين رئيس المجلس، ونائبه (او نوّابه)، من بين اعضاء المجلس المنتخبين (المادة ١٩). فأصبحت السلطة المركزية تسيطر على توجهات المجلس البلدي، ووجهته السياسية. واعطى المرسوم المندوب السامي ايضاً صلاحية تغيير، او ابطال، العديد من الانظمة الحسّاسة، والمتعلقة بتحديد نظام اعداد سجل الناخبين، وطريقة اجراء الانتخابات، وكيفية الادلاء بالاصوات، وتثبيت نتائج الانتخابات، اضافة الى الحق الاشمل بالتصديق على المرسوم، ليصبح رسمياً وساري المفعول (المادة ٣١). وبهذا الشكل سيطر المندوب السامي على مجمل عملية الانتخابات للبلديات.

أُجريت الانتخابات البلدية الأولى في فلسطين تحت الانتداب في العام ١٩٢٧[١٨]. ولكن خلافاً لما نص عليه مرسوم العام ١٩٢٦، لم تجر انتخابات بلدية في العام ١٩٣٠. فالاوضاع المتوترة في البلاد، نتيجة ثورة البراق في العام ١٩٢٩، ادّت بحكومة الانتداب الى الغاء الانتخابات، تحسّباً من امكانية توظيف المناسبة لتفجير الاضطرابات مجدداً. وبقي وضع البلديات على حاله حتى العام ١٩٣٤، حين اصدرت الحكومة الانتدابية، في كانون الثاني (يناير)، «قانون البلديات»، ليصبح المرجع الوحيد المعتمد لتنظيم عمل البلديات في البلاد[١٩]. وبموجب احكام هذا القانون، أُجريت الانتخابات لعشرين مجلساً بلدياً في ذلك العام[٢٠]، وبشروط الانتخاب والترشيح عينها المحددة في مرسوم العام ١٩٢٩، ولكن باضافة العديد من المواد المتعلقة باعداد سجل الناخبين (المواد ١٤ ـ ١٧)، وأخرى متوعّدة بالعقوبات على مخالفي تعليمات الانتخابات (المواد ٢١ ـ ٣٤).

بمراجعة قانون العام ١٩٣٤، تتّضح، بجلاء، سياسة التهميش والالحاق التي اتبعتها الحكومة الانتدابية تجاه الحكم المحلي العربي في فلسطين. فمع انها سعت الى استغلال مشاركة العرب في هذا المستوى من الحكم معبراً لاستدراج مشاركتهم المستقبلية بالمستوى التمثيلي العام، الّا ان ذلك لم يشكّل ادنى دافع لمنح العرب سلطة حقيقية على المستوى المحلي، تكون حافزاً لهم للاتجاه نحو المشاركة على الصعيد التمثيلي العام. فالقانون المذكور أحكم القيود والضوابط المركزية على سلطة البلديات المحلية، وحصر سلطات المجالس البلدية بالقيام بمهام محض تنفيذية في مجال المحدودية الخدمية للسكان، ومنعها من الاضطلاع بمسؤوليات تطويرية هامّة داخل الحدود البلدية. وباختصار، منع هذا القانون البلديات من ان تكون مؤسسات حكم محلي تحظى باستقلالية ذاتية، وتتمتع بسلطات وصلاحيات واضحة ومكفولة؛ وكرسّ، بالمقابل، دورها التابع كجهاز تنفيذي ملحق بجهاز الحكم المركزي.

تمتّع المندوب السامي، بموجب «قانون البلديات» لعام ١٩٣٤، بصلاحية استحداث، والغاء، البلديات، وتغيير حدود المناطق البلدية، واضافة، او تقليص، عدد أعضاء أي مجلس بلدي، وتعيين موعد اجراء الانتخابات البلدية، واختيار اللجان المشرفة عليها، ووضع القوانين الخاصة بطرق الترشيح، والانتخاب، واقرار النتائج النهائية لجميع الانتخابات البلدية، سواء كاملة كانت او تكميلية (المواد ٢ و٣ و ٤ و٨ و ١٨ و ٣٨). واعطى القانون المندوب السامي كذلك صلاحية تعيين رئيس البلدية، ونائبه (او نوّابه)، من بين الاعضاء المنتخبين للمجلس البلدي، وتحديد قيمة الراتب لهما، والايعاز بفصلهما (المواد ٥٠ و ٥١ و ٥٣). ولم يتوقف الامر عند هذا الحد، بل تعدّاه الى منح المندوب السامي الحق بحلّ المجلس البلدي واجراء انتخابات تعويضية، او تعيين مجلس بديل من اشخاص يعتبرهم اكفاء، او تشكيل لجنة للقيام بأعمال المجلس الى حين اجراء انتخابات جديدة (المادة ٦١).

وفيما استقطعت السلطة المركزية لنفسها احتكار الاشراف المباشر على العديد من القطاعات العامة الاساسية، كالمعارف والصحة والزراعة والجمعيات التعاونية، حصر «قانون البلديات» وظائف وسلطات المجالس البلدية بأعمال صيانة وتنظيم الشوارع والمباني والمجاري العمومية والاسواق وذبح المواشي ومناحي الصحة العامة، ومنحها صلاحية مراقبة الكلاب وتنظيم تربية الحيوانات وتوفير وسائل اطفاء الحرائق وتقنين وسائل عرض الاعلانات داخل مناطق الحدود البلدية (المادة ٩٦). وفوق اعطاء السلطة المركزية، ممثلة بحاكم اللواء، حق التدخل في الأمور الاجرائية والروتينية لاعمال المجالس البلدية (المادة ٩٧)، فوّضها القانون، أيضاً، بصلاحية الرقابة المباشرة على هذه المجالس في المجالات الادارية والمالية والقانونية.

ففي المجال الاداري، أخضع القانون تشكيل اللجان الداخلية للمجلس البلدي لموافقة حاكم اللواء، ومنحه الحق بتعيين أحد موظفي الحكومة ليكون مستشاراً لأي منها (المادة ٦٠). واشترط القانون، أيضاً، ضرورة تحصيل موافقة الحاكم على تعيينات الوظائف الرئيسة في البلدية، وتحديد رواتب الموظفين، واقرار انهاء خدمات اي منهم (المادتان ٨٥ و ٨٧). واضافة الى التقرير السنوي التفصيلي، الذي يجب تقديمه عن اعمال البلدية الى حاكم اللواء في مطلع كل عام مالي، فرض القانون على رئيس البلدية تزويده، خلال فترة زمنية «معقولة»، بأية معلومات يطلبها من البلدية (المادتان ٨٣ و٨٤). ويلاحظ، هنا، ان العلاقة الادارية بين السلطتين، المركزية والمحلية، ليست علاقة أفقية بين مستويين اداريين متكافئين، وانّما علاقة عمودية بين رئيس (حاكم اللواء) ومرؤوس (رئيس البلدية).

أمّا في المجال المالي، فالرقابة المركزية على البلديات صارمة بالدرجة ذاتها المفروضة على أية دائرة حكومية تابعة. فميزانية البلدية تخضع، في النهاية، لموافقة المندوب السامي، الذي يملك حق تعديل، او رفض، اي من بنودها (المادة ٧٧). وبعد اقرارها، لا يجوز للمجلس البلدي التحويل في بنودها، الاّ بموافقة حاكم اللواء (المادة ٦٦). ولاستثمار اموال البلدية، او اقتراض اموال لها، يجب الحصول على موافقة المندوب السامي (المادتان ٦٧ و ٨١). أمّا الايداع المصرفي لاموال البلدية، فأمره أسهل؛ اذ لا يستوجب اكثر من الحصول على موافقة حاكم اللواء، والتي تُطلب، أيضاً، لاتمام أية عملية بيع، أو رهن، أو تأجير (لمدة تزيد على الثلاثة أعوام)، لأملاك مسجلة باسم البلدية، أو فرض الضرائب على السكان، أو عقد رئيس البلدية لأية مقاولة من المقاولات (المواد ٦٥ و٩٢ و١٠٢). وبالطبع، فان جميع حسابات البلدية تخضع، دائماً، وفي أي وقت، لمراقبة فاحص الحسابات الحكومي (المادتان ٦٩ و٧٤). وبهذا التحكّم الشديد في الشؤون المالية، استلبت السلطة المركزية من مؤسسات

الحكم البلدي أية امكانية فعلية للاستقلال.

وعلاوة على التقييدات الادارية والمالية، تحكّم القانون بصلب الاختصاصات القانونية للمجالس البلدية. فقد منح المندوب السامي حق النقض (الفيتو) على أي قرار للمجلس البلدي، وصلاحية التصديق على جميع الانظمة واللوائح الداخلية الصادرة عن المجلس (المادة ٩٩). واناط القانون بحاكم اللواء مراقبة التزام البلديات في منطقته بالاحكام القانونية، ومتابعة تنفيذ المجالس البلدية للواجبات المنصوص عليها، ومحاسبتها على التقصير (المادة ٦٢).

وبالمجمل، مهّد «قانون البلديات» الارضية لبسط سيطرة السلطة المركزية على مؤسسات الحكم المحلي البلدي، وافراغ هذه المؤسسات من مبدأي الاستقلالية وديمقراطية التمثيل الانتخابي. فالمركزية الشديدة، والرقابة الصارمة على مجالات عمل المجالس البلدية كافة وخنق صلاحياتها لم يكن ليؤدي الى بلورة قيادة محلية مستقلة، تمثّل الاهالي، وتملك السلطة والموارد الكافية لمتابعة ومعالجة قضاياهم الحياتية الهامة. وفي واقع الحال، قلب القانون الانتدابي المفهوم التمثيلي ـ الحقوقي للحكم المحلي. فبدلاً من ان يكون اعضاء المجالس البلدية ممثلين للسكان لدى السلطة المركزية، أصبحوا، بموجب القانون، ممثلي السلطة المركزية ودوائرها الادارية لدى السكان المحليين. وأضحت البلديات، بحكم القانون، مجرد أذرع تنفيذية لحكومة الانتداب البريطانية.

بسبب احداث الثورة العربية في فلسطين (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، ألغى المندوب السامي الانتخابات البلدية التي كان من المفروض اجراؤها في العام ١٩٣٩. ولم تجر انتخابات بلدية عامة أخرى في فلسطين خلال الفترة الانتدابية، سوى في العام ١٩٤٦. أمّا خلال الفترة ما بين العامين ١٩٣٦ و١٩٤٥، فقد استعاض المندوب السامي عن اجراء الانتخابات البلدية بتعيين لجان لادارة شؤون البلدية، كلّما وجد ذلك مناسباً. وفي العام ١٩٣٩، كانت ثماني بلديات تدار بواسطة هذه اللجان؛ اصبحت عشرة في العام ١٩٤٥؛ منها بلديات القدس وحيفا وطبريا[٢١]. وفي ما يتعلق بأحكام «قانون البلديات»، لم تجر عليها، خلال هذه الفترة، سوى تعديلات قليلة، كان من أهمها اضافة مادة، في العام ١٩٣٨، تعطي المندوب السامي الحق بتعيين اي شخص لملء مقعد شاغر في المجلس البلدي[٢٢]. وفي العام ١٩٤٦، أصدرت حكومة الانتداب «قانون البلديات المعدّل»؛ وأدخلت، بموجبه، العديد من التعديلات على «قانون البلديات» لعام ١٩٣٤، وأضافت اليه مواد جديدة أخرى[٢٣].

وفي التقويم الاجمالي لدور البلديات الفلسطينية، خلال الفترة الانتدابية، يمكن القول انه كان محدوداً في المجال الوظيفي، والى حدّ بعيد هامشياً في المجال السياسي. ففي المجال الوظيفي، حاصرت السلطة المركزية البلديات من مختلف الجوانب، وقيّدت سلطاتها وصلاحياتها، وحدّت مجال عملها. وسجل تقرير «لجنة بيل» الملكية، في العام ١٩٣٧، محدودية مهام ونشاطات البلديات، معزياً ذلك الى سياسة الحكومة المركزية، و«... السيطرة الشديدة التي تمارسها ادارة اللواء على البلديات»[٢٤]. فالبلديات، وفقا للتقرير «... لم تأخذ على عاتقها توليد القوة الكهربائية كمشروع بلدي، وذلك بسبب السياسة التي اتبعتها الحكومة في منح الامتيازات لشركات خصوصية، وليس ثمّة أثر يدل على قيام البلديات بمشاريع تتعلق بوسائل النقل، أو غيرها من المنافع الأخرى»، مشيراً الى «... ان تحديد الموارد المالية (للبلديات) عامل خليق بالاعتبار، ولكن هذا لا ينفي الأمر الواقع، وهو ان كلاً من البلديات العربية والبلديات المختلطة لم تقم بمحاولة تذكر لتزويد السكان بأكثر من لوازمهم المادية المحضة»[٢٥]. واستخلص التقرير ان البلدية المتوسطة في فلسطين لم تكن اكثر من «... سلطة

تقوم بتخطيط الطرق، وتوريد المياه، ووقاية ما يقع ضمن نطاقها، وانشاء المسالخ، وتنظيم الأسواق؛ ولكنها لم تبلغ، بعد، مرتبة الهيئة المشتركة التي تعبّر، بما تقوم به من الخدمات، عن الشعور الاجتماعي الذي تكنّه (جماعة السكان)»[٢٦]. وكان الاستنتاج الاساسي لاعضاء «لجنة بيل» ان «... هذا التقييد المفروض على صلاحية البلديات وعلى مسؤوليتها هو العامل الاكبر في عدم اهتمام سكان المدن بأكثر المجالس البلدية... وقد كانت الانتخابات بالتزكية أمراً مألوفاً...»[٢٧]. ومن أجل «... اثارة اهتمام الجمهور، وبعث الروح المدنية فيه، في ما يتعلق بالحكم الذاتي المتمثل بالبلديات»، شدّد تقرير اللجنة على ضرورة «... ان يكون للبلدية السلطة والمركز الكافيان لاسترعاء الانتباه واثارة الطموح»[٢٨]. ولذلك، أوصت اللجنة بضرورة اصدار قانون بلديات جديد، يقوم بتصنيف البلديات الى مستويات حسب «... اتساعها واهميتها»، وتعيين خبراء في حكومة الانتداب، تكون مهمتهم الاساسية تنظيم علاقتها بمؤسسات الحكم المحلي، وخاصة البلديات[٢٩]. وعلى الرغم من ان حكومة الانتداب اعترفت، بعد مضيّ ثمانية اعوام، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٥، بضرورة تطبيق هذه التوصيات «... حينما تسمح الظروف»، الاّ ان بريطانيا خرجت من فلسطين قبل ان تحين لها تلك «الظروف»[٣٠].

وفي المجال السياسي، كان دور البلديات محدوداً، على الصعيد المحلي، وشبه غائب، على الصعيد الوطني العام، خاصة خلال عقدي العشرينات والثلاثينات. فعلى الصعيد المحلي، لم يكن للبلديات دور بارز كمؤسسات، وانّما تمحور اثرها السياسي في انتخاب (أو تعيين) المجالس البلدية؛ اذ برزت الصراعات والتنافسات العائلية حول كيفية تشكيل المجالس، وضمان رئاستها. والسياسة المحلية في فلسطين، خلال تلك الفترة، لم تكن تعبّر، أساساً، عن صراع ايديولوجي بين برامج سياسية مختلفة، وانما عن تنافس مصلحي بين العائلات المدينية المتنفذة. ولذلك، اصبحت البلديات آلية سلطة في يد العائلة (او تحالف العائلات) التي تسيطر عليها، فكانت تستغلها مركزاً لتأمين تغلغل نفوذها وضمان مصالحها.

أمّا على الصعيد الوطني العام، فكانت حلبة السياسة الفلسطينية، خلال فترة العشرينات والثلاثينات، من نصيب اللجان التنفيذية للمؤتمرات الوطنية الفلسطينية، والمجلس الاسلامي الاعلى، والاحزاب السياسية الفلسطينية، واللجان القومية، واللجنة العربية العليا. وفي حين لم يكن للبلديات دور سياسي مؤسسي فاعل على هذا الصعيد خلال تلك الفترة، نجد ان بعض رؤساء البلديات، بصفتهم الشخصية، لعب دوراً قيادياً هاماً في مجرى الحركة الوطنية الفلسطينية[٣١]. ويجدر ان لا يغيب عن البال، في هذا السياق، الدور الذي لعبته السلطات البريطانية في تأجيج الصراع الوطني التنافسي من طريق تعيينات رؤساء البلديات. وأفضل مثال على ذلك، تعيين راغب النشاشيبي خلفاً لموسى كاظم الحسيني في رئاسة بلدية القدس في العام ١٩٢٠، الامر الذي أعاد فتح باب التنافس بين العائلتين، وانتقل، سريعاً، ليشمل فلسطين بأسرها. وخلال فترة رئاسته لبلدية القدس، التي دامت حتى العام ١٩٣٤، نجح النشاشيبي بتوطيد نفوذه السياسي، من طريق ايجاد حلف قوي يضم عدداً من رؤساء البلديات.

ولكن على الرغم من انضواء العديد من رؤساء البلديات تحت الراية «المجلسية»، أو راية «المعارضة»، لم يكن للبلديات ذاتها منظمة تجمعها، وتنسّق مواقفها، وتجعل منها ادوات سياسية فاعلة. وجاءت أولى المحاولات في هذا الاتجاه إبّان الثورة العربية في فلسطين، حين عقد اجتماع سري لرؤساء البلديات في منزل رئيس بلدية رام الله، بعد ان حالت السلطات دون عقد مؤتمر عام لهم. وقرر المجتمعون مشاركة البلديات في الاضراب العام، باستثناء عمّال التنظيف والتنوير والمياه[٣٢].

لم يتمّ تكرار عقد مؤتمرات بلدية سوى في منتصف الاربعينات، حين عقد اثنان في العام ١٩٤٤، احدهما في يافا والآخر في نابلس، وعقد ثالث في غزة في العام ١٩٤٥. وعلى الرغم من ان المؤتمرات عقدت بدافع التداول بمشروع الحكومة لتعديل «قانون البلديات» لعام ١٩٣٤، الّا ان مراجعة الوقائع تدل على بداية اتخاذ رؤساء البلديات، بصفتهم المؤسساتية التمثيلية، مواقف سياسية جماعية[٣٣]. ففي مؤتمر يافا، تمّ ارسال برقية الى المندوب السامي، تطالبه بـ «... العمل على منع الهجرة، ومنع بيوع الاراضي، واقرار الحكم الذاتي، حتى يتمتع أهل البلاد بحكومة وطنية اسوة بالبلاد العربية المجاورة». وفي مؤتمر غزة، تمّ الاحتجاج على السياسات التعليمية والضريبية لحكومة الانتداب، والمطالبة باجراء انتخابات بلدية. وقد يعزى التحوّل الذي طرأ على صعيد توجّه البلديات نحو الصعيد السياسي العام، خلال منتصف الاربعينات، الى الفراغ القيادي الذي عانت منه الحركة الوطنية الفلسطينية ابّان تلك الفترة، بعد انفراط عقد اللجنة العربية العليا، وخروج المفتي والعديد من الزعماء الفلسطينيين الى خارج البلاد، وتعثّر جميع الجهود لتشكيل قيادة فلسطينية موحّدة داخل البلاد. ولكن يجب الانتباه، أيضاً، الى ان المعالجات السياسية للمؤتمرات البلدية بقيت، مع أهمية مدلوليتها السياسية، مقيّدة، ومحكومة، بحبل السلطة. فالمؤتمرات الثلاثة افتقرت للارتكاز على قاعدة جماهيرية ملموسة، ولم تتمخض عن اكثر من ارسال المذكّرات الاحتجاجية الى المندوب السامي، وعبر القنوات الرسمية للسلطة المركزية. ويمكن الاستنتاج انه لولا محدودية تأثير، وفاعلية، هذه الاجتماعات، من وجهة نظر السلطة المركزية، لحالت، اصلاً، دون امكانية عقدها. فقاعدة سيطرة السلطة الانتدابية المركزية على اجهزة السلطة المحلية العربية في فلسطين، وعلى مجريات عملها، هي التي بقيت سائدة طوال فترة الانتداب.

«الحقبة الاردنية» في الضفة الفلسطينية

منذ توقفت الحرب في فلسطين، في العام ١٩٤٨، ووقعت الضفة الفلسطينية تحت السيطرة الاردنية، بدأت خطوات عملية دمج الضفة بالاردن تتوالى تباعاً. فبعد استحصال عمّان على غطاء قانوني للضمّ بعقد «مؤتمر اريحا» الشهير، في اواخر العام ١٩٤٨، قامت بسلسلة من التدابير والاجراءات الادارية والقانونية المتلاحقة لتوحيد النظم المختلفة في ضفتي المملكة، الشرقية والغربية. وعلى الرغم من ان النصف الاول من الخمسينات شهد تحركاً واسعاً وحثيثاً بهذا الاتجاه، الّا ان عملية الدمج استمرت طوال فترة الوجود الاردني في الضفة الفلسطينية[٣٤].

ولتثبيت الضمّ واقعاً مستمراً، ارفقت عمّان اجراءاتها الادارية والقانونية بأخرى استهدفت التحكّم بالحياة السياسية في المملكة، وضمان عدم بروز معارضة فلسطينية منظّمة وفعّالة لواقع ضمّ الضفة الفلسطينية الى الاردن، من جهة، او للنظام الاردني الحاكم، من جهة اخرى. فبالاضافة الى تقنين المعارضة السياسية المنظمة واحكام السيطرة على منافذها وآلياتها، كان تفتيت الزعامة الفلسطينية، امّا باستمالتها واستيعابها بأحد المواقع الوظيفية في السلطة المركزية، وامّا باشغالها في متابعة مصالحها، من خلال العمل على مستوى مؤسسات الحكم المحلي، من أهم الوسائل التي وظفّت، اردنياً، للحفاظ على الضفة «الغربية» جزءاً متمّماً للمملكة[٣٥].

كان في الضفة الفلسطينية، عند ضمّها الى الاردن، ثماني بلديات، أصبحت خمساً وعشرين عند وقوع الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧[٣٦]. بعد اتمام عملية الضمّ، في العام ١٩٥٠، أُصدر قانون اردني أبقى على القوانين المعمول بها في كل من الضفتين سارية المفعول، لحين اصدار قوانين

شاملة موحّدة[٣٧]. وبذلك بقيت البلديات على وضعها السابق، واستمر «قانون البلديات» لعام ١٩٣٤ نافذ المفعول. وفي العام ١٩٥١، أُصدر قانون اردني معدّل لقانون البلديات الانتدابي، نصّ على استبدال جميع الاشارات الواردة في الاخير لـ «حكومة الانتداب» و«المندوب السامي في مجلسه» و«المندوب السامي» و«حاكم اللواء» باشارات تتناسب مع الوضع الجديد، هي «حكومة المملكة الاردنية الهاشمية» و«مجلس الوزراء» و «وزير الداخلية» و «المتصرف»، على التوالي[٣٨]. وتضمّن التعديل، أيضاً، تغييراً في الشروط الضريبية للانتخاب والترشيح[٣٩]. وأُجريت أول انتخابات بلدية عامة، في ظل الحكم الاردني، في صيف العام ١٩٥١.

بقيت التعديلات الاردنية على قانون البلديات الانتدابي طفيفة حتى العام ١٩٥٤، حين قامت الحكومة باصدار أول قانون بلديات اردني شامل[٤٠]. والغى القانون الجديد «... جميع القوانين والانظمة العثمانية، والاردنية، والفلسطينية، السابقة، المتعلقة بالبلديات والمجالس المحلية» في المملكة (المادة ١٠٥). وعلى الرغم من ان هذا القانون تضمّن العديد من التغييرات التي شكّلت، في حينه، قفزة نوعية عن سابقه، الانتدابي، خاصة في الجانب التمثيلي للمجالس البلدية، الّا ان المراجعة المتفحّصة لمجمل مواده وذيوله تظهر، بجلاء، ان المنطلق الاردني للحكم المحلي لم يتغيّر، في صلبه، عن الانتدابي، وبقي يستهدف تذييل السلطة البلدية (والقروية) واتباعها للسلطة المركزية. ويتّضح من احكام القانون محدودية سلطات، وصلاحيات، المجالس البلدية، وتحويل البلديات الى أذرع تنفيذية للسياسات الحكومية.

خفضّ قانون العام ١٩٥٤ السن القانونية للانتخاب والترشيح، فأصبحت ثمانية عشر عاماً للأول، وخمسة وعشرين عاماً للثاني، وثبّت الشروط الضريبية المطلوبة للأمرين على القيمة المخفضة الواردة في التعديلات الاردنية السابقة للشروط الضريبية الانتدابية (المادة السابعة، والذيل الثاني للقانون). وخلافاً للقانون الانتدابي، استحدث القانون الاردني الجديد مبدأ اساسياً لضمان مسألة التمثيل الانتخابي، نصّ على ان يتمّ انتخاب رئيس المجلس البلدي من قبل اعضاء المجلس المنتخبين (المادة ٤٧)، وانتخاب نائب رئيس البلدية (او نوّابه) من قبل المجلس البلدي (المادة ٤٨). وثبّت القانون، أيضاً، اجراء انتخابات فرعية تكميلية عند شغور مقعد في المجلس البلدي، مقيّداً بذلك حقاً للسلطة المركزية بتعيين أعضاء لملء الشواغر كان نافذاً لحكومة الانتداب منذ العام ١٩٣٨ (المادة ٤٥). وفتح القانون الجديد المجال، أيضاً، للمجالس البلدية لتعيين لجان عمومية، أو خصوصية، ومراقبة أعمالها، واقرار توصياتها، دون الحاجة الى الحصول على الموافقة المسبقة لمثل السلطة المركزية، كما كان الحال سابقاً (المادة ٥٨). وبهذه الاحكام الليبرالية المستجدة، منحت الحكومة الاردنية البلديات فرصة حيوية هامّة لتصبح هيئات حكم تمثيلية ذات صلاحية، بصورة اكثر جدية ممّا كان عليه الوضع السابق.

ولكن النزعة الاصلاحية الليبرالية للحكومة الاردنية لم تكن جذرية. فقد توقفت عند احداث هذا القدر من التغييرات في الارث القانوني المتعلق بالبلديات، ولم تطأ بقية احكام القانون الموروثة عن الحكم الانتدابي السابق، ناهيك عن منطلقاته، سوى بتعديلات طفيفة. فكما كان للمندوب السامي في قانون العام ١٩٣٤، تمتع وزير الداخلية الاردنية بصلاحيات واسعة وشبه مطلقة في مجال الحكم المحلي. فللوزير القرار باستحداث، او الغاء، اية هيئة بلدية، وتغيير حدود المناطق البلدية، وتقرير عدد اعضاء المجلس البلدي بموافقة مجلس الوزراء، وتعيين موعد اجراء الانتخابات البلدية، وتقسيم اية منطقة بلدية الى مناطق انتخابية، وتحديد عدد الاعضاء الذين يمثلون كل منطقة، ووضع

الانظمة المتعلقة بتحديد طرق الترشيح والانتخاب (المواد ٢ ـ ٥ و ٨ و ١٢ و ٢٠). واعطى القانون متصرّف اللواء صلاحية تعيين، وتغيير، اللجان المشرفة على الانتخابات (المادة ١٣). وكان لكل هذه الصلاحيات الممنوحة للسلطة المركزية أهمية قصوى في تحديد نتائج الانتخابات، خصوصاً اذا اضفنا ان القانون سمح بأن يعاون احد اعضاء اللجنة الانتخابية المنتخبين بالكتابة، في حالة كونهم أُمّيين او ذوي عاهات تمنعهم من الكتابة (الذيل الخامس، المادة ١٥). وراجت، دائماً، شكوك واتهامات في أوقات الانتخابات البلدية بأن السلطة المركزية استخدمت هذه الوسيلة غطاء لانجاح المرشحين لها[٤١]. ولتتويج سيطرة السلطة المركزية على المجالس البلدية، خوّل القانون مجلس الوزراء صلاحية إقالة رئيس البلدية، وأجاز لوزير الداخلية إقالة نائب رئيسها (المادتين ٤٧ و ٤٨).

وبينما احتفظت السلطة المركزية لنفسها باحتكار العديد من مجالات الخدمة العامة الاساسية، كالتعليم والصحة والمواصلات والاتصالات، قصر القانون الاردني لعام ١٩٥٤ واجبات وسلطات المجالس البلدية على القيام بوظائف تنفيذية روتينية ذات بعد محلي صرف. ويلاحظ من قائمة المهام التي ينيطها القانون بالبلديات غياب الجانب التنموي التطويري عن عملها، وارتكاز الوظائف البلدية فيه على ما ورد اصلاً في القانون الانتدابي من مهام (المادة ٨٧).

وبدلاً من ان ينيط القانون بالمواطنين مسؤولية الرقابة على المجالس البلدية، فتكون مهمة المحاسبة مرتبطة بمبدأي الانتخاب والتمثيل، قام، كسابقه الانتدابي، بايكال هذه المهمة للسلطة المركزية. فالمتصرف مُنح سلطة الرقابة الادارية التامّة على جهاز الحكم البلدي في منطقته (راجع المواد ٥٢ و ٧٧ ـ ٧٩ و ٨٢). وبما ان التحكّم بالمصادر المالية للمؤسسات يضمن احكام السيطرة عليها، أسهب القانون في تقييد الصلاحيات المالية للمجالس البلدية. فكما في القانون الانتدابي، أخضع مشروع الميزانية البلدية لتعديلات وزير الداخلية (المادتان ٧٠ و ٧١)، ومُنع المجلس البلدي من صرف أي مبلغ مالي، الّا اذا كان مقرراً في الميزانية (المادة ٦١)، ومن نقل مبالغ مقرّرة من بند الى آخر، الّا بموافقة المتصرف (المادة ٧٣). ولاستثمار اموال البلدية، استوجب القانون الحصول على موافقة وزير الداخلية (المادة ٦٢)، بينما جعل اقتراض البلدية مرهوناً بموافقة مجلس الوزراء (المادة ٧٤). وتمشّياً مع قانون العام ١٩٣٤، طلب القانون موافقة المتصرف على الايداع المصرفي لاموال البلدية، وعلى اقرار عمليات بيع، او رهن، او تأجير (لمدة تزيد على الثلاثة أعوام)، أملاك البلدية (المادتان ٦٠ و ٦٢). ولتكبيل الصلاحية المالية لرئيس المجلس البلدي، ومن خلالها مكانته ونفوذه، حدّد القانون قيمة المقاولات التي يستطيع ابرامها بمبلغ مئة دينار فقط، يُشترط، في حالة زيادتها، تحصيل موافقة السلطة المركزية (المادتان ٨٤ و ٨٥).

أمّا بالنسبة الى الضرائب، فبالاضافة الى ان القانون استلب، لصالح السلطة المركزية، من البلديات حق تقرير النسب الضريبية المقتطعة لها، فانه اعطى مجلس الوزراء صلاحية توزيع عوائدها بين البلديات (المواد ٩٠ ـ ٩٣). اي ان القانون جعل حصص البلديات من العوائد الضريبية، المخصصة اصلاً لها، غير ثابتة، ومتفاوتة، وخاضعة لرضى السلطة المركزية[٤٢]. وبذلك اصبحت الموارد المالية للبلديات مرهونة بيد عمّان، تُمنح وفقاً للمواقف والاتجاهات. فمن اراد زيادة الحصّة توجّب عليه الافراط في دعم السلطة. وبالطبع، فرض القانون على رئيس البلدية رفع تقرير فصلي بالحسابات الى المتصرّف، ومنح الحكومة حق اصدار انظمة، لتنظيم الشؤون المالية للمجالس البلدية، ومراجعة دفاتر حساباتها في الوقت الذي تشاء (المواد ٦٣ و ٦٤ و ٦٨).

على الرغم من جميع القيود المذكورة آنفاً، اعتبر «قانون البلديات» لعام ١٩٥٤ ليبرالياً،

لكونه تضمّن توجّهاً جديداً في ما يتعلّق بالبعد التمثيلي للمجالس البلدية. ولكن هذا التوجّه الجديد لم يُعمّر طويلاً. فبعد اصدار القانون مباشرة، يبدو ان الحكومة الاردنية تخوّفت من احتمالات نتائجه المستقبلية على استمرارية سيطرتها على مجرى الحياة السياسية المحلية في المملكة، فشرعت، فوراً، بعملية استبداله بقانون جديد، مغاير في المنطلق والتوجّه. ومع ان عدداً من رؤساء البلديات عقد اجتماعاً احتجاجياً، في نابلس، على النيّة بتغيير القانون، الاّ ان الاحتجاج لم يُعدّل في موقف الحكومة، وأُصدر قانون بلديات جديد في العام ١٩٥٥[٤٣]. وبقي هذا القانون الاساس والمرجع المعتمد لتنظيم عمل البلديات في الضفة «الغربية» طوال فترة الحكم الاردني اللاحقة.

جاء قانون العام ١٩٥٥، خلافاً لسابقه، مقتضباً. فقد احتوى خمساً وستين مادّة عوضاً عن المئة وست مواد التي اشتملها قانون العام ١٩٥٤. وكان القانون الجديد واضحاً ومباشراً في هدفه وهو الحؤول دون تطور مؤسسات الحكم المحلي البلدي لمراكز قيادات محلّية تنافس، او حتى تقاسم، الحكومة على السلطة. ولذلك اتّخذت احكام هذا القانون من مواد قانون البلديات الانتدابي نقطة ارتكاز، فجاءت مكبّلة لصلاحيات السلطة المحلية، مقلّصة لاساسها التمثيلي، ومعتبرة مؤسساتها جزءاً امتدادياً لاجهزة السلطة المركزية.

اضافة الى جميع تقييدات قانون العام ١٩٥٤ على المجالس البلدية، منح قانون العام ١٩٥٥ مجلس الوزراء صلاحية حل أي مجلس بلدي، مُثبّتاً قاعدة سلطوية بأن قرار الحل لا يخضع «لأي طريق من طرق الطعن» (المادة ٨). وألغى القانون الجديد اي ذكر للانتخابات التكميلية، مانحاً وزير الداخلية صلاحية اعتبار المجلس منحلاً في حالة نقص عدد الاعضاء عن النصاب القانوني، أو ملء الشواغر بالتعيين، او تعيين لجنة تقوم مقام المجلس للمدة المتبقية، لحين اجراء انتخابات جديدة (المادة ٨). ورفع هذا القانون سن الانتخاب الى واحد وعشرين عاماً، والشرط الضريبي لتحصيل حق الانتخاب الى دينار في العام (المادة ١٢).

ولكن اهم ما يثير في التغييرات التقييدية التي تضمّنها قانون العام ١٩٥٥ هو اعطاء السلطة المركزية، ممثلة بوزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء، صلاحية تعيين عضوين اضافيين، بعضوية كاملة الحقوق، في أي مجلس بلدي (المادة ٢٧). وبالطبع، فان المعنى الواضح لهذه الصلاحية هو منح السلطة المركزية حق التدخل المباشر في تركيبة المجالس البلدية لصالحها، من طريق تعيين مؤيديها، مقيّدة بذلك الحق التمثيلي للمنتخبين، ومحدّدة بصورة اساسية التوجهات السياسية للسلطة المحلية. ولاطباق التحكّم، أُعطي مجلس الوزراء، بناء على تنسيب وزير الداخلية، حق تعيين رئيس البلدية من بين الاعضاء المنتخبين أو المعيّنين، وتحديد راتبه، واقالته بقرار يكون «... بهذا الشأن قطعياً، غير تابع لأي طريق من طرق الطعن» (المادة ٣٤). وبهذا الشكل، استكملت السلطة المركزية حلقة سيطرتها على السلطة المحلية، بتسليط سيف نضوٍ بصورة دائمة على رئيس البلدية.

وبالابقاء على سلطات وصلاحيات المجالس البلدية محصورة بوظائف محض تنفيذية، تخلو، بمجملها، من البعد التطويري (المادة ٤١)، تمّ التشديد، من جهة أخرى، على احكام القبضة الحكومية، في مسألتي الاشراف والرقابة، على مختلف جوانب النشاطات البلدية. وكان الهدف المتوخّى من هذا الاجراء هو منع البلديات من أية امكانية للاستقلالية. فأنظمة موظفي البلديات أصبحت، بموجب القانون، انظمة عامة، يضعها وزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء وتصديق الملك، بدون أي دور فاعل للمجلس البلدي (المادة ٤٣). والمدخولات المالية للبلدية، مع محدوديتها

وسيطرة الحكومة أصلاً على تحديد وتوزيع نسبها، اصبحت هي، أيضاً، موارد عامة، يستطيع وزير الداخلية اقتطاع اي جزء منها لتمويل جهاز مركزي يشرف على عمل البلديات وفحص حساباتها، او لمساعدة المجالس القروية في تمويل مشاريعها التطويرية (المادة ٥٢). وعلاوة على ذلك، منح القانون «وزير الداخلية، وأي موظف مفوّض منه، ان يقوم، في اي وقت، بتفتيش اية بلدية، وباجراء فحص فجائي على صندوقها، والاطلاع على جميع معاملاتها المالية، والادارية، وقرارات المجالس، ومحاضر التحقيق، وتفتيش المستودعات والمكاتب واماكن العمل، والاتصال المباشر بأي موظف، واستجوابه» (المادة ٦٠). وفرض القانون «... على الرئيس (المجلس البلدي) والاعضاء وموظفي البلدية ومستخدميها ان ينفّذوا طلباته (الوزير او الموظف المفوّض منه)، ويجيبوا عن اسئلته، ويسهّلوا مهمته»، محذّراً كل من «...يرفض، او يُعوّق، او يُعارض، تنفيذ (هذه) الاجراءات... (ان يُعتبر) ممانعاً موظفي الدولة في اجراء وظائفهم الرسمية، ويعاقب بمقتضى قانون العقوبات» (المادة ٦٠). وبهذا الشكل، اوقفت البلديات عن كونها مؤسسات حكم محلي تمثيلي للسكان، وأصبحت وكأنها دوائر ادارية امتدادية لحكومة البلاد.

أتْبعت الحكومة اصدار قانون العام ١٩٥٥ باصدار سلسلة من الانظمة للبلديات[٤٤]. ومن اهم البنود التي اشتملها «نظام موظفي البلديات» ان تعيين، وعزل، الموظفين من درجة الصنف الاول يتمّ بموافقة وزير الداخلية، بينما يتكفّل المتصرف بذلك للدرجات الادنى (المواد ٨ و ٩ و ١٩ و ٢٦). وحظر هذا النظام على موظفي البلديات الانتماء السياسي، ومنع انخراطهم «... بأي شكل من الاشكال، بدعاية سياسية ضد الحكومة» (المادة ١٥). أمّا «النظام المالي للبلديات»، فتضمّن، في مئة وخمس وثمانين مادة، ادقّ تفاصيل الشؤون المالية، فنصّ على عدم جواز «... ادخال تغييرات على الطريقة الحسابية المقررة دون موافقة وزير الداخلية» (المادة ١٧٨)؛ وجعل من محاسب البلدية، وهو موظف من درجة الصنف الاول، مراقباً مشاركاً لرئيس المجلس البلدي على مجرى جميع العمليات المالية للبلدية (المادة ٤).

أُجريت أول انتخابات بلدية ضمن احكام «قانون البلديات» لعام ١٩٥٥ في ايلول (سبتمبر) من العام عينه، واعقبتها انتخابات ثانية في العام ١٩٥٩[٤٥]. وبين الانتخابين ، وتحديداً من الخامس والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٥٧ وحتى مطلع كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨، وقعت جميع ارجاء المملكة تحت طائل الاحكام العرفية، التي كان من ضمن تعليماتها منح مجلس الوزراء صلاحية حل أي مجلس بلدي وتعيين لجنة بديلة منه، وتغييرها في الوقت الذي يجد ذلك مناسباً[٤٦].

يبدو جلياً من المراجعة التاريخية للجريدة الرسمية الاردنية حصول تحوّل في مجال تطبيق السياسة الحكومية (وليس في المنطلقات والاهداف) في ما يختص بالحكم المحلي منذ مطلع الستينات، عنه في الخمسينات. ففي عقد الخمسينات المضطرب سياسياً في الاردن، انهمكت الحكومة في محاولات مختلفة لتثبيت روابط ضم الضفة الفلسطينية وتوطيد دعائم الشرعية للنظام الحاكم، كان من بينها وضع مختلف الاسس القانونية لضمان محدودية، وتبعية، السلطات المحلية للسلطة المركزية في عمّان. لذلك شهدت اعوام الخمسينات سنّ سيل من القوانين والانظمة المتعلّقة بمجال الحكم المحلي، استهدفت، بالاساس، الحؤول دون ان تصبح البلديات مراكز للعمل السياسي المنافس، ان لم يكن المناوىء، للسلطة في عمّان.

ومع مطلع الستينات، وبعد النجاح في اعادة استتباب الوضع السياسي للنظام والخروج من

فتـرة الاحكام العرفية، شعرت السلطة المركزية في عمّان بأنها تمكّنت من تجاوز مرحلة عصيبة في مسألة تثبيت شرعية وجودها، وبدأت تتصرف وفقاً لذلك. وكان انعكاس ذلك على مجال الحكم المحلي ان بدأت هذه السلطة بممارسة فعلية، وفعّالة، لصلاحياتها في التدخّل المباشر، وبشكل صارخ، في شؤون البلديات. وبالطبع، نال بلديات الضفة «الغربية»، لحين وقوعها تحت الاحتلال الاسرائيلي، العام ١٩٦٧، نصيب كبير من هذه الممارسة.

مارست السلطة المـركزية تدخّلها المباشر في شؤون البلديات من خلال مدخلين. كان احدهما الاستخدام المكثف لمجموعة القوانين والانظمة التي سُنّت في الخمسينات، للتحكّم في استمرارية وجود المجالس البلدية المنتخبة، وتحديد تركيبتها وتوجّهاتها السياسية. فمن ناحية، قامت السلطة المركزية باستخـدام صلاحيتهـا في حل العديد من المجالس البلدية وتعيين لجان بلدية، او حكومية، لتحل مكانها. ووقع مثل هذا الاجراء في الخليل وطولكرم وبيت لحم، في اوقات متقاربة من العام ١٩٦٢، وفي رام الله في العام ١٩٦٣، وبيت ساحور في العام ١٩٦٦. واستُبدلت المجالس التي تمّ حلها بلجان معيّنة، كانت اهلية في الخليل وطولكرم ورام الله، وحكومية برئاسة القائمقام ومدير القضاء في حالتي بيت لحم وبيت ساحور، على التوالي[٤٧]. وكانت السلطة المركزية تقوم، أيضاً، بتغيير اللجان المعيّنة، كما حصل، على سبيل المثال، في حالتي الخليل وبيت لحم، في العام ١٩٦٣[٤٨].

ومن ناحيـة ثانيـة، تدخّلت السلطة المـركـزيـة في تحـديد تركيبة المجالس البلدية، من طريق الاستخـدام الكثيف لصلاحيتها بتعيين عضوين اضافيين الى الكثير من المجالس البلدية. وكانت الحكومة تستخدم الاضافات بالتعيين لاحداث توازنات سياسية، او عائلية (حمائلية)، وطائفية، داخل المجالس البلدية، عندما فرضت الحاجة، او اقتضت المصلحة السياسية، ذلك. فعلى سبيل المثال، اضافت عمّان، في العام ١٩٦٠، الى مجلس بلدية عنبتا عضوين بالتعيين؛ وألحقت بمجلسي بلديتي بيت لحم ورام الله عضوين مسلمين، مكرّرة الممارسة في مجلس بلدية الاخيرة لعام ١٩٦٤[٤٩]. وبعد اجراء انتخابات بلدية في بعض مدن المملكة، في العام ١٩٦٣، عيّنت عمّان عضوين اضافيين في كل من مجالس القدس ونابلس وطولكرم والبيرة وبيت لحم والخليل؛ وعادت وغيّرت عضواً معيّناً في مجلس بلدية الاخيرة في العام ١٩٦٤[٥٠]. وفي العام ١٩٦٦، تمّ تعيين عضو في بلدية سلفيت، وآخر في عرّابة[٥١].

ومن ناحية أخيرة، استخدمت السلطة المركزية صلاحيتها بتعيين رئيس المجلس البلدي من بين الاعضـاء المنتخبـين، او المعيّنـين، لضمـان تمـريـر سياساتها على الصعيد المحلي، وتأكيد دوام استحصالها على الدعم من السلطة المحلية. ومن اجل تأمين الهدف من حق الاختيار الممنوح لها في القانون، لم تلتزم الحكومة دوماً بتعيين أعلى الحاصلين على أصوات الناخبين رئيساً للبلدية. ففي رام الله وبيت لحم ودير دبوان في العام ١٩٦٠، والقدس والبيرة وجنين وقلقيلية في العام ١٩٦٣، ودير دبوان ويَعْبَد في العام ١٩٦٤، والبيرة في العام ١٩٦٧، تخطّت الحكومة اعلى الناجحين في الانتخابات وعيّنت أحد الاعضاء الفائزين لرئاسة البلدية[٥٢]. ولم يتوقف تدخل الحكومة عند هذا الحد، بل تعدّاه الى تعيين رؤساء بلديات من ضمن الاعضاء المعيّنين وليس المنتخبين، متخطية بذلك جميع ما تعنيه الانتخـابات من بعد تمثيلي، وأهمية سياسية. وفي العديد من الحالات، عيّنت الحكومة اعضاء في المجالس البلدية، بهدف تسليمهم رئاسة البلدية. ومن بين الامثلة المعبّرة عن هذه الممارسة، تعيين مجلس الوزراء، في العام ١٩٦٠، لأحد العضوين المعيّنين في مجلس بلدية عنبتا رئيساً للبلدية[٥٣]. وفي الخليـل، في العـام ١٩٦٤، تمّ من خلال اقالة عضو معيّن اصلاً اضافة الشيخ الجعبري الى

المجلس البلدي، وتعيينه مباشرة رئيساً للبلدية، براتب وزير[٥٤]. أمّا في سلفيت، فأُصدر، في العام ١٩٦٦، قرار من مجلس الوزراء يقضي باعارة موظف في التربية والتعليم للعمل في البلدية لمدّة عامين، وبتعيينه، رأساً، عضواً في المجلس البلدي، ورئيساً للبلدية[٥٥]. وفي العام عينه، عيّن مجلس الوزراء عفيف محمد الحسن عضواً اضافياً في مجلس بلدي عرّابة، ورئيساً لبلديتها[٥٦]. وعلى الرغم من اعتراض الاعضاء المنتخبين للمتصرّف على هذا التعيين، استمر الحسن بتولّي مهام منصبه[٥٧].

أمّا المدخل الثاني لتدخل السلطة المركزية في شؤون البلديات، فكان الاستمرار في حبك الشبكة القانونية المقيّدة لها. ففي العام ١٩٦٢، أُصدر قانون مؤقت يعدّل المادة الثامنة من قانون العام ١٩٥٥، لتجيز «حل المجلس (البلدي) قبل انتهاء مدة دورته، وتعيين لجنة تقوم مقام المجلس المنحلّ لمدة لا تزيد على سنة، يجرى خلالها انتخاب المجلس الجديد... ولا يكون قرار الحل خاضعاً لأي طريق من طرق الطعن»[٥٨].

ولكن الأهم، في مجال السيطرة على السلطة المحلية، من هذا التعديل كان اصدار «نظام التشكيلات الادارية» لعام ١٩٦٢، والذي منح المحافظ (والمتصرف) صلاحيات وسلطات واسعة همّشت وضع المجالس البلدية، ورؤسائها، في المبنى السياسي العام لنظام الحكم[٥٩]. فالمحافظ، وفقاً لهذا النظام، هو رأس السلطة في المحافظة؛ وباستثناء المحاكم «... له حق الرقابة على كافة فروع الادارات الحكومية والمحلية» فيها (المادة ٦). ولقطع الطريق على الممارسة السياسية للسلطة المحلية، طالب النظام المحافظ بـ «... ان يكون على اتصال وثيق بالرأي العام في محافظته، وان يكون بمثابة صلة الوصل بين المواطنين والحكومة المركزية» (المادة ٦). ولمركزة السلطة في المحافظة، فرض النظام على جميع رؤساء الدوائر فيها أخذ اذن المحافظ قبل المغادرة الى خارج حدودها، وطالب جميع الموظفين الوافدين اليها بمهام رسمية من خارجها، بتبليغه مسبقاً، وتسليمه نسخاً عن تقاريرهم عنها (المادتان ١٦ و ١٧). واضافة الى تفويض المحافظ بمهمة «تقدّم البلديات... وادارتها ادارة حسنة، والاشراف على اعمالها ومختلف شؤونها» (المادة ١١)، فقد استقطع له النظام، أيضاً، صلاحية الاشراف على قائمة طويلة ممّا اعتبر «خدمات محلية عامّة» (المادة ٧)، هي، اصلاً، من صلب المهام الاساسية للسلطة المحلية[٦٠].

ولايجاد وسيلة مقنّنة ومقيّدة للمشاركة العامة في صنع القرار الاداري، والحدّ من اضطلاع السلطة المحلية بدور تمثيلي عام، نصّ النظام على امكانية تشكيل المحافظ لهيئة استشارية على مستوى المحافظة، هي «المجلس الاهلي الاستشاري» (المادة ١٨). ويلاحظ من قائمة الهيئات المفضل تمثيلها في هذا المجلس منزوع السلطات والصلاحيات ان البلديات لا تحظى، فيه، بنصيب يعكس اهميتها كمؤسسات تمثيلية أصلاً. فالهدف كان قطع الطريق عليها، وعدم ابراز دور فاعل لها، على صعيد الحياة السياسية العامة.

على الرغم من ان الحكومة أصدرت، في العام ١٩٦٤، نظاماً جديداً للتقسيمات الادارية في المملكة، ليحلّ محل السابق والصادر في العام ١٩٥٧[٦١]، الّا ان عمّان عادت، بعد انشاء وزارة متخصصة بالشؤون البلدية والقروية، واستقرت على اجراء تغيير جذري في هذه التقسيمات، من خلال اصدار نظام جديد لها في العام ١٩٦٥[٦٢]. وتضمّن هذا النظام تقليص عدد تقسيمات المملكة الادارية من عشرة الى ثمانية، اصبحت جميعها محافظات. واتبع هذا التغيير باصدار نظام تشكيلات ادارية جديد في العام ١٩٦٦[٦٣]، ليحل مكان السابق والصادر في العام ١٩٦٢، ويزيد تقييداته

على السلطة المحلية إحكاماً.

لم يغفل رؤساء البلديات عن محاولة السلطة المركزية تكبيل واستيعاب السلطة المحلية. فبعد لقاء تمهيدي، عقد في العام ١٩٦٥، بين وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ومسؤولي السلطة المركزية في المحافظات ورؤساء البلديات، عاد رؤساء البلديات واجتمعوا لوحدهم بالوزير في العام ١٩٦٦، مطالبين بتوسيع صلاحياتهم والحدّ من سيطرة المحافظ على مؤسسات الحكم المحلي. ومن بين العديد من الطلبات والاقتراحات المقدمة الى الوزير، تمّت، على الرغم من معارضة العديد من مسؤولي المحافظات، الاستجابة لمطلب واحد، هو السماح لرؤساء البلديات بالاتصال المباشر بالوزارة، والاكتفاء بارسال نسخ عن المراسلات الى المحافظ، أو الى المتصرف[٦٤].

في خضمّ تلاحق خطوات تسلّط الحكومة على مؤسسات الحكم المحلي، ولسماحها بوجود مقنّن ومقيّد لبعض المتنفسات السياسية العامة، كالبرلمان، لم يكن بمقدور، او بامكان، البلديات ان تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في الحياة السياسية العامة على صعيد المملكة ككل، او على مستوى الضفة الغربية تحديداً. وفيما انحصر دور البلديات الوظيفي بنشاطات خدمية اساسية، تحدّد الدور السياسي للمجلس البلدي بأن يكون مؤسسة تقنين الصراعات وايجاد التوازنات بين الحمائل والعائلات المتنفذة على الصعيد المحلي، وليس هيئة ممثلة للتعبير السياسي المحلي في الحياة السياسية العامّة للاردن. فالانتخابات البلدية شكّلت مناسبة تنافسية هامّة للزعامات التقليدية المحلية؛ والمجلس البلدي كان الموقع الضروري لضمان مصالحها محلياً، ومنطلقاً اساسياً الى تطوير علاقاتها بالسلطة المركزية. ولذلك شهدت فترات الانتخابات البلدية حملات انتخابية كثيفة، تركّزت، بمجملها، على توظيف خطوط القرابة والنسب محاور رئيسة لتجميع الاصوات الانتخابية. ولكن، بما ان عدد المنتخبين كان محدّداً بدافعي الضرائب، ولأن الحكومة دفعت باتجاه احكام السيطرة على مؤسسات الحكم المحلي، وتحديد تركيبتها «التمثيلية»، يمكن الاستنتاج، بيسر، ان المجالس البلدية، خلال الحقبة الاردنية، لم تعكس تمثيلاً سياسياً عريضاً لعامّة الجمهور، بقدر ما مثّلت توافق مصالح الزعامات التقليدية والسلطة المركزية[٦٥].

الادارة المصرية في قطاع غزة

وقع قطاع غزة، بين العامين ١٩٤٨ و ١٩٦٧، تحت السيطرة المصرية؛ ولكنه لم يضمّ الى مصر، بل اعتبر منطقة خاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين، وأُخضع لحاكمية ادارية مصرية عامّة. وعلى الرغم من ان سيطرة الحاكمية الادارية المصرية على القطاع كانت شاملة، ومطبّقة على جميع مناحي الحياة فيه، الّا ان السياسة المصرية تحددت، من البداية، على اساس تعريفه بصورة مستقلة عن السيادة المصرية، والتعامل معه من منطلق «الوصاية». لذلك، تمّ الانطلاق، في الحكم الاداري، من مبدأ الاستمرارية في تطبيق القوانين السارية والمحافظة على البنى الادارية المحدودة القائمة، وخاصة في ما يتعلق بمؤسسات الحكم المحلي، وتعديلها، او تغييرها، عندما اقتضت الحاجة، بأوامر ادارية من الحاكم العام. ويلاحظ انه عندما أُصدرت قوانين جديدة، وكانت محدودة، روعي التأكيد، في مسألة شرعيتها، انها تصدر عن الحكومة المصرية باسم الشعب الفلسطيني.

لم يكن في القطاع من مؤسسات حكم محلي بلدي عند بداية الادارة المصرية سوى بلديتين، غزة وخان يونس؛ بقيتا لوحدهما حتى وقوع الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧. وبقي «قانون البلديات» الانتدابي لعام ١٩٣٤ ساري المفعول طوال فترة الادارة المصرية؛ ولم يجر عليه سوى تعديلات

قليلة، كان من ضمنها، طبعاً، نقل سلطات وصلاحيات الحكومة الانتدابية، ممثلة في البداية بالحاكم العام والحكام الاداريين للمناطق المختلفة في القطاع، ومن ثمّ بالحاكم العام ومدير الشؤون البلدية والقروية عند استحداث الدائرة في المبنى الهيكلي للادارة المصرية في القطاع[٦٦]. وتحت مظلة أحكام القانون الانتدابي، استمرت البلديتان بتنظيم الشؤون المختلفة لنطاق عملهما، من طريق اصدار أنظمة خاصة متعددة[٦٧]. ولم يخرج نطاق العمل البلدي، خلال فترة الادارة المصرية، عن حدود النمطية الروتينية المحرّكة لنشاط البلديات في المجال الخدمي المباشر للسكان.

ان ما يثير الانتباه، في الحقيقة، ليس نمطية النشاطات الروتينية للبلديتين فحسب، بل امران اضافيان. الاول، عدم تطوير مؤسسات الحكم المحلي البلدي من طريق انشاء بلديات جديدة خلال ما يقرب من العقدين من الزمن؛ والثاني، عدم اجراء انتخابات بلدية في القطاع طوال فترة الادارة المصرية، والاستعاضة عنها بنمط تعيين اللجان، وحتى المجالس، البلدية. وكان الاثر السياسي الاهم لمثل هذه الممارسة إفراغ الحكم البلدي (والقروي) من البعد السياسي المحلي، وربطه بعجلة السلطة المصرية المركزية في القطاع. وبذلك تحوّلت كل من البلديتين من مؤسسة حكم محلي، من المفترض ان تدار من قبل مجلس بلدي منتخب وممثل للسكان، الى مؤسسة ادارة محلية امتدادية للجهاز الاداري المركزي المصري، تدار من قبل فلسطينيين مؤيدين للتوجّهات السياسية المصرية من ابناء العائلات الرئيسة في المدينة.

نظراً الى معارضتها سعي الملك عبدالله الى اقامة «سوريا الكبرى» وسياسته في فلسطين، وتأييدها المفتي وحكومة عموم فلسطين، لم تكن مصر على وطيد علاقة برشدي الشوّا، رئيس بلدية غزة ومن المحسوبين في فلسطين على «المعارضة» القريبة من عبدالله. ولكنها، مع ذلك، تركته في رئاسة البلدية، كعبدالرحمن الفرّا في رئاسة بلدية خان يونس، ربما لأنها آثرت عدم احداث تغيير سريع ومفاجيء غير معروف النتائج، على الصعيد المحلي، قبل ان تثبّت ركائزها المحلية. وعندما استقر لها الحال، استخدمت استقالة خمسة اعضاء من المجلس البلدي لغزة مدخلاً الى حل المجلس، وتعيين لجنة ثلاثية لادارة شؤون البلدية، برئاسة عبدالرزاق قليبو[٦٨]. وبعد فترة قصيرة من تعيين منير الريس عضواً بديلاً في اللجنة الثلاثية، في أيار (مايو) ١٩٥٢، وكان محسوباً على «المجلسيين» المؤيدين للسياسة المصرية، ووقوع الثورة في مصر في تموز (يوليو) من ذلك العام، استقال العضوان الآخران في آب (اغسطس) ١٩٦٩[٦٩]. وتمّ، اثر ذلك، تعيين لجنة جديدة، برئاسة المحامي عمر صوّان[٧٠]، واصبح الريّس، بعد اربعة شهور، نائباً لرئيسها[٧١].

بعد استقالة صوّان، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤، عُيّنت لجنة جديدة، كان فيها منير الريس يقوم «... بجميع مهام الرئيس لحين اشعار آخر»[٧٢]. وفي آذار (مارس) ١٩٥٦، استبدلت هذه اللجنة بمجلس بلدي، برئاسة الريّس ذاته[٧٣]. ومن المثير للانتباه ان امراً لاحقاً، أُصدر بعد اسبوعين من تشكيل المجلس، نص على تعديل «قانون البلديات» الانتدابي لعام ١٩٣٤ بزيادة عدد اعضاء مجلس بلدية غزة من اثني عشر الى ثلاثة عشر عضواً، واضافة رشاد الشوّا الى المجلس ليصبح نائباً لرئيس البلدية[٧٤]. وكان أمراً سابقاً قد قضى بزيادة عدد اعضاء مجلس بلدية خان يونس من ستة الى ثمانية اعضاء، ونصّ على تعيين اعضاء جدد في المجلس[٧٥].

كان الريّس رئيساً للبلدية عندما شنّت اسرائيل هجومها على مصر في أواخر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٦. وبعد احتلال القطاع، تمّ عزل مجلس بلدية غزة، وتعيين مجلس جديد،

برئاسة رشدي الشوّا[٧٦]. وبعد انسحاب الاسرائيليين في السابع من آذار (مارس) ١٩٥٧ ، وعودة المصريين، أُعيد أعضاء المجلس البلدي السابق لتولّي مهام مناصبهم. وأُعيد تشكيل المجلس من جديد، وبرئاسة الرئيس ذاته، في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨[٧٧]. أمّا بالنسبة الى خان يونس، فقد حُلّ المجلس البلدي في تموز (يوليو) ١٩٥٧، وعُيّنت لجنة بلدية، برئاسة سليمان زارع الاسطل[٧٨]؛ ثمّ أُعيد تعيين مجلس بلدي جديد في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام عينه، برئاسة الشيخ محمد محمد الشريف[٧٩]. وعند استقالة الشريف، في آذار (مارس) ١٩٥٨، حلّ مكانه ابراهيم ابو ستة، رئيساً للمجلس[٨٠].

كانت الحكومة المصرية أعدّت قانوناً اساسياً لقطاع غزة، يمكن اعتباره وثيقة دستورية، صدر عن ديوان الرئاسة في القاهرة، في أيار (مايو) ١٩٥٥، ولكنه لم يصدر رسمياً، في القطاع سوى في شباط (فبراير) ١٩٥٨[٨١]. حدّد القانون الاساسي مواصفات، وصلاحيات، السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبيّن العلاقات التي تربط فيما بينها.

بالنسبة الى السلطة التنفيذية، نصّ القانون الاساسي على ان يتولّاها الحاكم الاداري العام مع مجلس تنفيذي يشكّل من الحاكم العام رئيساً، وعضوية نائبه (انْ وجد) ورؤساء الدوائر الرئيسة السبع في القطاع (المادتان ٩ و١٨). وبعد استحداث دائرتين جديدتين، منهما دائرة الشؤون البلدية والقروية، تمّ، في تعديل لاحق، اضافة رئيسيهما عضوين في هذا المجلس[٨٢]. وأعطى قانون لاحق المجلس التنفيذي صلاحية رسم السياسة العامّة للحاكمية الادارية ومراقبة تنفيذها من قبل الدوائر الرئيسة (المادة ١)[٨٣]. ووفقاً لاحكام هذا القانون، أصبح اعتماد ميزانيات المجالس البلدية، والقروية، وحلّ هذه المجالس، واقرار اجراء انتخابات جديدة، أو تعيين مجالس ولجان لها، من الاختصاصات الرئيسة للمجلس التنفيذي (المادتان ٣ و ٥). أمّا السلطة التشريعية، فأولاها القانون الاساسي لعام ١٩٥٥ الى الحاكم الاداري العام مع مجلس تشريعي، يكون من ضمن اعضائه رئيس بلدية غزة وثلاثة من اعضائها، ورئيس بلدية خان يونس واثنان من اعضائها، تنتخبهم كل بلدية لمدة ثلاثة أعوام (المادتان ١٠ و ١٨). وعلى الرغم من ان القانون الاساسي نصّ بأن لا يصدر قانون الّا اذا أقرّه المجلس التشريعي، وصدّق عليه الحاكم العام (المادة ٣٨)، الّا ان السيطرة الكاملة للحاكم على عملية اختيار جميع اعضاء المجلس التشريعي جعلت منه مجلساً ذيلّا له، لا يتمتّع بأدنى سلطة، أو صلاحيات.

ومنذ العام ١٩٥٩، أُشغلت الحياة السياسية، في القطاع، بتشكيل اتحاد قومي فلسطيني. وأُجريت الانتخابات في العام ١٩٦١ للجان الاتحاد المحلية والمناطقية والمركزية، وأُتبعت، في العام ١٩٦٢، بتشكيل لجنة تنفيذية عليا جديدة، برئاسة منير الريّس ذاته[٨٤]. ولتتويج العملية السياسية، تمّ، في آذار (مارس) ١٩٦٢، اصدار نظام دستوري لقطاع غزة، ليحل مكان القانون الاساسي لعام ١٩٥٥[٨٥]. وبموجب هذا النظام، أصبح المجلس التشريعي يؤلّف بشروط عضوية جديدة، استثنيت، بموجبها، البلديتان في القطاع (والمجالس القروية) من التمثيل فيه، بصفتهما الاعتبارية[٨٦]. وبذلك حيّدت مؤسسات الحكم المحلي، حتى من المشاركة في الحياة السياسية المحدودة، والمقنّنة، في القطاع.

لم يتمّ، في الفترة اللاحقة وحتى وقوع الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧، سوى تغييرات طفيفة على صعيد الحياة البلدية في القطاع. ففي خان يونس، تمّ، في العام ١٩٦٤، وفي اعقاب تعيين ابراهيم ابو ستة مديراً لدائرة الشؤون المدنية، تعيين سليمان زارع الاسطل رئيساً للبلدية. أمّا في غزة،

فقد استقال منير الريّس من رئاسة البلدية في اعقاب تعيين السيد ابو شرخ، وهو رئيس بلدية المجدل سابقاً، مديراً لدائرة الشؤون البلدية والقروية، وبعد ان عجز الأول، في محاولاته، عن اخراج بلدية غزة من نطاق صلاحيات المديرية[٨٧]. وتمّ، في اعقاب ذلك، تعيين الحاج راغب العلمي في رئاسة البلدية.

يتّضح من العرض السابق ان الحكم المحلي في قطاع غزة، خلال فترة الادارة المصرية، كان محدود السلطات والصلاحيات، وتابعاً لرغبات وتوجهات الحاكمية الادارية المصرية. كما ويتبيّن ان الادارة المصرية لم تقم، طوال الفترة، حتى بالنزر اليسير لتطوير الحكم المحلي، مفهوماً ومؤسسات.

الخلاصة

استهدف هذا البحث درس تطور البلديات الفلسطينية، كمؤسسات حكم محلي، منذ نشأتها وحتى العام ١٩٦٧[٨٨]. ومن أهمّ النتائج المستخلصة منه، ان هذه المؤسسات لم تتمتع، طوال الفترة المدروسة، باستقلالية تمكّنها، بالفعل، من تمثيل رغبات سكان مناطقها، او العمل على تطوير هذه المناطق، الاّ من خلال علاقتها التابعية للسلطة المركزية. كما ويلاحظ ان البلديات لم توظف في أية فاعلية تذكر كمؤسسات لتنشئة سياسية مشاركة ذات اثر وقيمة في الحياة السياسية الفلسطينية العامة، خلال مجمل الفترة.

من المحتمل ان تكون الطبيعة الخارجية للسلطة المركزية على فلسطين واجزائها، حتى العام ١٩٦٧، قد لعبت دوراً اساسياً في الحؤول دون السماح باضطلاع مؤسسات الحكم المحلي بدور ايجابي في الحياة السياسية الفلسطينية. واستغلت السلطة العسكرية الاسرائيلية، بعد وقوع الاحتلال على الضفة الفلسطينية والقطاع، الارث القانوني والاداري في هذا المجال مدخلاً جزئياً ملائماً لتنفيذ مطامعها الاستيعابية. ومن الجدير الآن ان يتمّ الاهتمام، فلسطينياً، بالعمل على بلورة مشروع تحضيري متكامل لمستقبل فاعل، مشارك وايجابي، للحكم المحلي في الدولة الفلسطينية العتيدة.

---

(١) Shaw, Stanford J.; "Some Aspects of the Aims and Achievments of the Nineteenth Century Ottoman Reform", in William R. Polk and Richard L. Chambers (Eds), *Beginnings of Modernization in the Middle East; The Nineteenth Century,* Chicago: the University of Chicago Press, 1968, pp. 32 - 33.

(٢) Davison, Roderic H.; "The Advent of the Principle of Representation in the Government of the Ottoman Empire", in *Ibid,* pp. 98 - 100.

(٣) لاستيضاح قانون العام ١٨٦٤، راجع: Shaw, Stanford J. and Ezel Kural Shaw; *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey,* 2 Vols, Cambridge: Cambridge University Press, 1977, 1:89 - 90.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٥) استنـاداً الى النصّ المعـرّب والمتضمّن في عارف افنـدي رمضـان (معرّب)، **مجموعة القوانين**، بيروت: المطبعة العلمية، ١٩٢٥، ص ٣٢١ ـ ٣٤٢.

(٦) شُكّلت مجـالس بلدية في المدن الفلسطينية التالية: عكا، حيفا، شفاعمرو، صفد، الناصرة، طبريا، بيسان، جنين، طولكرم، نابلس، رام الله، القدس، اللد، الرملة، يافا، بيت جالا، بيت لحم، الخليل، بير السبع، المجدل، غزة، خان يونس.

(٧) للاطلاع على الحيثيات المتعلّقة باقرار وتطبيق، صك الانتداب، راجع جورج انطونيوس، **يقظة العرب** (ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس)، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨، ص ٣٨٥ ـ ٤٤٢؛ وواصف عيوشي، **فلسطين قبل الضياع** (ترجمة علي الجرباوي)، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٩، ص ٣٥ ـ ٤٢.

(٨) لاستعراض صك الانتداب، راجع عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، الكتاب الاول، القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٨١، ص ٥٦ ـ ٦٢.

(٩) بخصوص الجهاز الاداري البريطاني في فلسطين، راجع احمد طربين، «فلسطين في عهد الانتداب البريطاني»، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، ١٩٩٠، ص ١١١٧ ـ ١١١٨.

(١٠) الكتاب الابيض الرقم ٥٤٧٩، **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين** (لجنة بيل)، ١٩٣٧، النسخة العربية، ص ٢٠٩.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٢١١.

(١٢) في العام ١٩٣٦، وصل عدد الموظفين العرب، من أصحاب الدرجة الاولى، في فلسطين، الى ١٧٣ موظفاً مدنياً؛ قام ١٦٤ منهم بتوقيع مذكرة احتجاجية الى المندوب السامي. ويُلاحظ، من مراجعة التواقيع، البعد العائلي لهؤلاء الموظفين، وكثافة التوظيف العربي في بعض المجالات، كالمحاكم النظامية والصحة والمعارف. وأكثر ما يُلفت الانتباه ان العرب وُظّفوا في منصب القائمقام بكثافة. والمعروف ان هذا المنصب هو الطرف الادنى لحبل السلطة المركزية، وهو خط التماس مع الاهالي. للاطلاع على أسماء الموقّعين على المذكرة، راجع بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، عكا: دار الاسوار، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، ص ١٦٥ ـ ١٦٨.

(١٣) الاقتباسان منقولان عن الكتاب الابيض الرقم ٥٤٧٩، «تقرير اللجنة الملكية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٥.

(١٤) **المصدر نفسه**.

(١٥) Miller, Ylana N.; *Government and Society in Rural Palestine, 1920 - 1948*, Austin: University of Texas Press, 1985, pp. 37 - 45.

(١٦) الاقتباسان منقولان عن «الكتاب الابيض الرقم ٥٤٧٩، «تقرير اللجنة الملكية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٥.

(١٧) "Municipal Franchize Ordinance 1926", *Official Gazette of the Government of Palestine*, Jerusalem, October 11, 1926.

(١٨) يوجد اختلاف في المصادر حول تاريخ اجراء تلك الانتخابات. فبعضها ذكر انها تمّت في العام ١٩٢٦، والبعض الآخر أثبت انها أُجريت في العام ١٩٢٧. ولكن، بما ان مرسوم الانتخابات البلدية صدر عن الحكومة الانتدابية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٦، يرجّح ان الانتخابات تمّت في العام ١٩٢٧.

(١٩) **قانون البلديات الرقم ١ لسنة ١٩٣٤**، غزة: ادارة العدل، ١٩٧٢.

(٢٠) استحدث القانون مجلساً بلدياً لمدينة تل ـ أبيب، فأصبح عدد البلديات في البلاد ثلاثاً وعشرين بلدية. وفي العام ١٩٣٧، أُقيم مجلس بلدي في بيتح تكفا (ملبس)، فأصبح العدد أربعاً وعشرين بلدية، استمرت حتى انتهاء الانتداب.

(٢١) Palestine Mandate Government, *A Survey of Palestine*, Vol. 1, Jerusalem: Government Printer, 1946, p. 133.

(٢٢) Ma'oz, Moshe; *Palestinian Leadership on the West Bank*, London: Frank Cass, 1984, p. 23.

(٢٣) راجع قانون البلديات المعدّل الرقم ٥٩ في **الوقائع الفلسطينية**، الملحق الرقم ١، ١٩٤٦/١١/٢٠. وتمّ بموجب هذا التعديل الغاء قوانين البلديات (المعدّلة) الرقم ٢، لعام ١٩٣٥، والرقم ٤ لعام ١٩٣٧، والرقم ٢٨ لعام ١٩٤٠، والرقم ٤٥ لعام ١٩٤٠، والرقم ١٧ لعام ١٩٤٢، والرقم ١١ لعام ١٩٤٣.

(٢٤) الكتاب الابيض الرقم ٥٤٧٩، «تقرير اللجنة الملكية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٦.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٤٥٧.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٥٨.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٤٥٩.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٦٥.

(٣٠) "A Survey of Palestine", *op. cit.*, p. 135.

(٣١) من الملفت للانتباه ان مؤلّف بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، والذي رصدت من خلاله تطوّر الحركة الوطنية الفلسطينية، قيادة ومؤسسات، خلال فترة الانتداب البريطاني، يكاد يخلو تماماً من معالجة البلديات، كمؤسسات سياسية فاعلة خلال تلك الحقبة. وفي هذا اشارة واضحة الى ان البلديات لم تلعب، في تلك الفترة، دوراً سياسياً هامّاً.

(٣٢) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، الكتاب الثاني، القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٨١، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٣٣) وقائع المؤتمرات الثلاثة محفوظة في سجلات بلدية نابلس. للاطلاع على مراجعة وثائقية للسجلات، راجع بهجت صبري، **ملفات واوراق بلدية نابلس، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ١٩٨٦.

(٣٤) بشأن اجراءات الضمّ، راجع Mishal, Shaul; *West Bank/East Bank; The Palestinians in Jordan, 1949 - 1967*, New Haven: Yale University Press, 1978, pp. 6-7.

(٣٥) من اجل الاطلاع على دراسة جيدة حول السياسة الاردنية تجاه الضفة «الغربية»، خلال فترة الضمّ، راجع **المصدر نفسه**.

(٣٦) أنشئت، خلال الخمسينات، تسع بلديات جديدة، هي: اريحا، والبيرة، وقلقيلية، ويَعْبَد، وبيت ساحور، وعنبتا، وطوباس، وسلفيت، ودير دبوان. أمّا خلال الستينات، فتمّ انشاء ثماني بلديات أخرى، هي: حلحول، وبيرزيت، وعرّابة، وبيتونيا، وسلواد، وبني زيد، وقباطية، ودورا.

(٣٧) القانون الرقم ٢٨ لعام ١٩٥٠، **الجريدة الرسمية الاردنية (عمّان)**، العدد ١٠٣٦، ١٩٥٠/٩/١٦. وستستخدم **الجريدة الرسمية** للاشارة الى هذا المصدر عند اقتباسه لاحقاً.

(٣٨) القانون الرقم ٤٥ لعام ١٩٥١، **المصدر نفسه**، العدد ١٠٥٧، ١٩٥١/٣/١. ويجدر التنويه انه كانت شُكّلت في الضفة ثلاث متصرفيات، مراكزها القدس والخليل ونابلس.

(٣٩) غيّر القانون «ضريبة الاملاك» الى «ضرائب أو رسوم بلدية»، وجعل قيمتها السنوية لتحصيل حق الانتخاب نصف دينار، ودينار للترشيح للانتخابات.

(٤٠) القانون الرقم ١٧ لعام ١٩٥٤، **الجريدة الرسمية**، العدد ١١٨٣، ١٩٥٤/٦/٦.

(٤١) Ma'oz, *op. cit.*, p. 30 . وبهذا الصدد، تجدر مراجعة القرار الصادر عن محكمة بداية حقوق عمّان في الطعن بنتائج انتخابات بلدية الزرقاء، التي أُجريت في العام ١٩٥٥، والذي قضت فيه هيئة المحكمة، بالاجماع، فسخ الانتخابات والغاء نتائجها. نشر القرار في الملحق الرقم ٢ للعدد الرقم ١٣٠٩ من **الجريدة الرسمية**، ١٩٥٦/١٢/٨.

(٤٢) يذكر موشي ماعوز ان وزير الداخلية الاردنية قسّم ضريبتي المحروقات والمواصلات في مطلع الستينات بشكل حصلت فيه عمّان على ٢٨ بالمئة منها، بينما كانت حصة نابلس والخليل ستة بالمئة وثلاثة بالمئة، على التوالي. راجع Ma'oz, *op. cit.*, p. 34

(٤٣) راجع **الجريدة الرسمية**، العدد ١٢٢٥، ١٩٥٥/٥/١. وبشأن تحديد أعضاء المجالس البلدية، راجع الملحق الرقم ١ للعدد ١٢٣١ من **المصدر نفسه**، ١٩٥٥/٦/٢٣.

(٤٤) أصدرت الحكومة «نظام موظفي البلديات» و«نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم» و«نظام اللوازم والعطاءات والمقاولات» و«النظام المالي للبلديات». راجع **الجريدة الرسمية**، العدد ١٢٣٥، ١٩٥٥/٨/٣.

(٤٥) شاركت ١١ بلدية من الضفة «الغربية» في انتخابات العام ١٩٥٥، وتسع بلديات في انتخابات العام ١٩٥٩. راجع الملحق الرقم ١ للعدد ١٢٤٠ من **الجريدة الرسمية**، ١٩٥٥/٩/٢٠، والعدد ١٤٤١ من **المصدر نفسه**، ١٩٥٩/٩/١٦. ويُلفت النظر، أيضاً، الى ان انتخابات العام ١٩٥٩ أُتبعت باعلان فوز مجالس بلدية بالتزكية في العديد من البلديات، كان من ضمنها ثمان من الضفة. راجع **المصدر نفسه**،

العدد ١٤٧٧، ١٩٦٠/٢/٢٥.

(٤٦) بشأن الاحكام العرفية، راجع **المصدر نفسه**، الاعداد ١٣٢٧ (١٩٥٧/٤/٢٧)، و١٣٢٨ (١٩٥٧/٥/٤)، و١٣٣١ (١٩٥٧/٥/١٦)، و١٤٠٧ (كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٥٨).

(٤٧) راجع اعداد **الجريدة الرسمية** التالية: بخصوص الخليل العدد ١٦٢٢ (١٩٦٢/٦/٣٠)، والعدد ١٦٢٤ (١٩٦٢/٧/١٠)؛ وبخصوص طولكرم العدد ١٦٣١ (١٩٦٢/٨/٢٥)؛ وبخصوص بيت لحم العدد ١٦٤٦ (١٩٦٢/١٠/٢٥)؛ وبخصوص رام الله العدد ١٦٩١ (١٩٦٣/٦/١٠)؛ وبخصوص بيت ساحور العدد ١٩٣٥ (١٩٦٦/٧/١٠).

(٤٨) راجع **المصدر نفسه**، العدد ١٦٦٢، ١٩٦٣/١٢/١٠.

(٤٩) راجع اعداد **الجريدة الرسمية** التالية: بخصوص عنبتا العدد ١٤٧٩ (١٩٦٠/٣/١٠)؛ وبخصوص بيت لحم العدد ١٥١٤ (١٩٦٠/١٠/١٠)؛ وبخصوص رام الله العدد ١٥١٤ أيضاً، والعدد ١٧٧٤ (١٩٦٤/٧/١٢).

(٥٠) بالنسبة الى الاضافات، راجع **المصدر نفسه**، العدد ١٧٢١، (١٩٦٣/١١/٢٠).

(٥١) راجع عددي **الجريدة الرسمية** التاليين: بخصوص سلفيت العدد ١٩٢٣ (١٩٦٦/٥/٣٠)؛ وبخصوص عرّابة العدد ١٩٤٤ (١٩٦٦/٨/٢٥).

(٥٢) راجع **الجريدة الرسمية**: العدد ١٤٧٩ (١٩٦٠/٣/٢٠)، والعدد ١٧٢١ (١٩٦٣/١١/٢٠)، والعدد ١٧٥٠ (١٩٦٤/٣/٢٥)، والعدد ١٩٨٦ (١٩٦٧/٢/٢٠).

(٥٣) راجع **المصدر نفسه**، العدد ١٤٧٩، ١٩٦٠/٣/١٠.

(٥٤) راجع **المصدر نفسه**، العدد ١٨٠٤، ١٩٦٤/١١/١٠.

(٥٥) راجع **المصدر نفسه**، العدد ١٩٢٣، ١٩٦٦/٥/٣٠.

(٥٦) راجع **المصدر نفسه**، العدد ١٩٤٤، ١٩٦٦/٨/٢٥.

(٥٧) Ma'oz, *op. cit.*, p. 37

(٥٨) انظر **الجريدة الرسمية**، العدد ١٦٢٧، ١٩٦٢/٨/١.

(٥٩) النظام الرقم ٢٦ لعام ١٩٦٢، **المصدر نفسه**، العدد ١٦٠٧، ١٩٦٢/٤/١.

(٦٠) تضمّنت القائمة مهام عديدة، أبرزها توفير المياه الصالحة للشرب، وتنظيم المرافق العامة، وتشجيع التعليم، وتأسيس المكتبات العامة، وتوسيع الخدمات الصحية ومؤسسات الشؤون الاجتماعية، وتنظيم العمران في المدن والقرى، وتعميم الكهرباء وتأمين الخدمات البريدية فيها، واقامة الاسواق العامة، وتنظيم شؤون الدفاع المدني، ورعاية الاعمال الخيرية والرياضية والكشفية، وتنشيط انشاء الغابات، بالاضافة الى جميع المسائل التي يعتبرها مجلس الوزراء من الخدمات العامة.

(٦١) النظام الرقم ٢١ لعام ١٩٦٤، **الجريدة الرسمية**، العدد ٧٥٣، ١٩٦٤/٤/١٦.

(٦٢) انظر **المصدر نفسه**، العدد ١٨٢١، ١٩٦٥/١٢/١٤.

(٦٣) النظام الرقم ١ لعام ١٩٦٦، **المصدر نفسه**، العدد ١٨٩٤، ١٩٦٦/١/١.

(٦٤) بخصوص الاجتماعين، راجع Ma'oz, *op. cit.*, p. 40 - 43.

(٦٥) بشأن الاهمية والوظائف السياسية المحلية للمجالس البلدية، راجع **المصدر نفسه**، الفصل الثالث، ص ٤٨ ـ ٦١.

(٦٦) راجع أوامر التعديلات التالية في **الوقائع الفلسطينية؛ الجريدة الرسمية لقطاع غزة**: الامر الرقم ١٠٠ بتعديل مادة ٧٦ المتعلّقة بالميزانية، العدد ١ (١٩٤٩/١٢/٣١)؛ الامر الرقم ١٧٦ باعتبار منطقة بلدية غزة منطقة انتخابية واحدة، الملحق الرقم ٢ للعدد ٦ (١٩٥١/٦/٧)؛ الامر الرقم ٤٢٤ بزيادة عدد اعضاء مجلس بلدية خان يونس، العدد ٦١ (١٩٥٦/٣/٦)؛ الأمر الرقم ٤٣٨ بزيادة عدد اعضاء مجلس بلدية غزة، العدد ٦٢ (١٩٥٦/٣/٢٥)؛ الامر الرقم ٥١٨ بتخويل مدير الشؤون البلدية والقروية صلاحيات واختصاصات حاكم اللواء، العدد ٧٧ ـ غير اعتيادي (١٩٥٧/٧/٢٠)؛ الامر الرقم ٥٢٥ باعتبار منطقة بلدية خان يونس منطقة انتخابية واحدة، العدد ٧٨ (١٩٥٧/٨/٢٥)؛ الامران الرقم ٥٣٣ والرقم ٥٣٤ بتغيير الشروط الضريبية للانتخابات والترشيح،

العدد الرقم ٧٨ (١٩٥٧/٨/٢٥) والعدد الرقم ٧٩ (١٩٥٧/٩/١).

(٦٧) راجع فهرس الانظمة والاعلانات، باب البلديات، في الاعداد المتتالية من **المصدر نفسه**، للاطلاع على العدد الكبير الصادر من هذه الانظمة. ويلاحظ ان الانظمة اشتملت على جوانب مختلفة من تنظيم الاسواق والخدمات البلدية، حتى تخمين الضرائب.

(٦٨) الامر الرقم ١٨٣، **المصدر نفسه**، الملحق الرقم ٤ للعدد ٦، ١٩٥١/٨/٣.

(٦٩) **المصدر نفسه**، الامر الرقم ٢١٥، الملحق الرقم ٤ للعدد العاشر، ١٩٥٢/٥/١٥؛ والامر الرقم ٢٢٧، الملحق الرقم ٢ للعدد ١١، ١٩٥٢/٨/٢٧.

(٧٠) الامر الرقم ٢٢٧، **المصدر نفسه**، الملحق الرقم ٢ للعدد ١١، ١٩٥٢/٨/٢٧.

(٧١) الامر الرقم ٢٥٦، **المصدر نفسه**، العدد ١٥، ١٩٥٣/٢/١٥.

(٧٢) الامر الرقم ٣٤٥، **المصدر نفسه**، العدد ٤٢، ١٩٥٤/٧/١٥.

(٧٣) تشكّل المجلس الجديد بالتعيين، مع ان «قانون البلديات» لعام ١٩٣٤ أجاز تعيين لجان بلدية، وليس مجالس بلدية. راجع الامر الرقم ٤٢٣، **المصدر نفسه**، العدد ٦١، ١٩٥٦/٣/٦.

(٧٤) الامر الرقم ٤٣٨، **المصدر نفسه**، العدد ٦٢، (١٩٥٦/٣/٢٥).

(٧٥) الامر الرقم ٤٢٤، **المصدر نفسه**، العدد ٦١، ١٩٥٦/٣/٦.

(٧٦) مقابلة مع المحامي فرج الصرّاف، وعمل مستشاراً قانونياً لبلدية غزة خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٥. تمّت المقابلة بتاريخ ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٩١.

(٧٧) الامر الرقم ٥٨١، «الوقائع الفلسطينية... غزة»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٨٣، ١٩٥٨/١/٢٧.

(٧٨) الامر الرقم ٥١٧، **المصدر نفسه**، العدد ٧٧، ١٩٥٧/٧/٢٠.

(٧٩) الامر الرقم ٥٤٩، **المصدر نفسه**، العدد ٨٢، ١٩٥٧/١٠/٢٩.

(٨٠) من الملفت للانتباه ان ابراهيم ابو ستة لم يكن عضواً في المجلس المعيّن، وان الامر الصادر بتعيينه رئيساً للمجلس لم يتضمّن بنداً سابقاً يقضي بتعيينه عضواً فيه. أي انه أصبح رئيساً لمجلس لم يعيّن عضواً فيه. راجع الامر الرقم ٥٩٤، **المصدر نفسه**، العدد ٩٤٤، ١٩٥٨/٤/١.

(٨١) القانون الرقم ٢٥٥ لعام ١٩٥٥، **المصدر نفسه**، عدد خاص، ١٩٥٨/٢/٢٥.

(٨٢) **المصدر نفسه**، العدد ١٠٠، ١٩٥٨/٦/١.

(٨٣) القانون الرقم ١ لعام ١٩٥٨، **المصدر نفسه**، العدد ٩٥، ١٩٥٨/٤/١٥.

(٨٤) القرار الرقم ١٦ لعام ١٩٦٢، **المصدر نفسه**، العدد ٧٤٠، ١٩٦٢/٥/٣٠.

(٨٥) انظر **المصدر نفسه**، عدد غير اعتيادي، ١٩٦٢/٣/٢٩.

(٨٦) انظر **المصدر نفسه**، العدد ٧٦٢، ١٩٦٢/٦/٢١.

(٨٧) مقابلة مع المحامي فرج الصرّاف، بتاريخ ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٩١.

(٨٨) لم يتمّ التطرّق، في هذا البحث، الى مجرى الحكم المحلي، وبالتحديد الى بلديتي الناصرة وشفاعمرو، في الجزء من فلسطين الذي أقيمت عليه اسرائيل في العام ١٩٤٨.

الصحافة الفلسطينية في عهد الانتداب

جريدة «مرآة الشرق»
(١٩١٩ ـ ١٩٣٩)

د. قسطندي شوملي

عادت الصحافة الفلسطينية الى الظهور، من جديد، في العام ١٩١٩، بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى. وعاشت هذه الصحافة ظروفاً قاسية. فقد استمرت، في عهد الانتداب، مجموعة القوانين العثمانية ضد الصحافة قائمة حتى العام ١٩٣٢، حيث وضعت، بعدها، مجموعة اخرى من القوانين التي كانت اكثر تصلّباً؛ اذ زادت سلطات الانتداب في صرامة هذه القوانين بمجموعة من التعديلات التي ادخلتها، وكانت دائرة التحقيق الجنائي لسلطة الانتداب هي المخوّلة بالاشراف على الصحف. وكانت قيادة الجيش البريطاني، بعد انتدابها على البلاد، قد اصدرت صحيفتها الرسمية *The Palestine News*، التي أُصدر العدد الاول منها في القاهرة، في ١١ نيسان (ابريل) ١٩١٨. كما اصدرت ملحقاتها العبرية «حدشوت هآرتس» والعربية «جريدة فلسطين». وتختلف هذه الجريدة عن الصحيفة التي أصدرها عيسى العيسى في يافا، في العام ١٩١١، وتحمل اسم «فلسطين». فـ «جريدة فلسطين» هذه هي جريدة حكومة فلسطين الرسمية، وهي النشرة العربية للجريدة الانكليزية التي أُصدرت في القاهرة من قبل سلطات الانتداب، ووجّهت الى عرب فلسطين. واستمرت تصدر تحت هذا العنوان، حتى أصبحت تصدر باسم «الوقائع الفلسطينية» في نهاية العام ١٩٣١. وكانت تصدر مرة واحدة في كل شهر؛ وتنشر البيانات والبلاغات والقوانين والانظمة الحكومية؛ واستمرت في الصدور حتى نهاية فترة الانتداب.

واذا كانت الصحف الفلسطينية، في عهد الانتداب، لم تختلف كثيراً، في هيئتها الخارجية وطباعتها وترتيب موادها، عن الصحف التي أُصدرت قبل الحرب العالمية الاولى، الّا انها ساهمت في مجالات الحياة الفلسطينية المختلفة. وكان اهم تغيير أُجري في تلك الصحف، هو لهجتها وحريتها في ابداء آرائها في كل موضوع يتعلق بالحالة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. ولقد بدأت طلائع الصحف العربية بالصدور في النصف الثاني من العام ١٩١٩، واحتلت مدينة القدس مكانة مرموقة، فأُصدر فيها العديد من الصحف والمجلات. وكانت جريدة «سورية الجنوبية» من اوائل الصحف الجديدة التي ظهرت، وقد أُصدرت في الثامن من ايلول (سبتمبر) ١٩١٩، وكان يحررها عارف العارف، وهي سياسية ادبية، عُطّلت بعد عام واحد من اصدارها. وأُصدرت، بعدها، في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩١٩، جريدة «مرآة الشرق» لبولس شحادة، التي كانت تعتبر من اقوى الصحف الوطنية، وقد احتجبت في العام ١٩٣٩، حين اغلقتها السلطات البريطانية، لنشرها قصيدة حثّ

فيها ناظمها على الثورة والتمرّد ضد سياسة الانتداب. ثمّ أُصدرت جريدة «بيت المقدس» لبندلي الياس مشحور، في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٩، وهي سياسية أدبية مستقلة، استمرت في الصدور حتى العام ١٩٢٦.

ونشطت الحركة الصحفية في العشرينات. فأُصدر العديد من الصحف السياسية، مثل «القدس الشريف»، التي اصدرها في القدس حسن صدقي الدجاني، في ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٢٠، وجريدة «لسان العرب»، التي أصدرها في القدس ابراهيم سليم النجّار، في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٢١. وكانت هذه الجريدة هي الاولى، والوحيدة، التي تصدر يومية في فلسطين ابّان تلك الفترة. ثمّ أُصدرت جريدة «بيت لحم» لعيسى البندك ويوحنا دكرت، وكانت تحمل اخبار الوطن الى الجالية العربية في المهجر ودول اميركا اللاتينية. وأُصدرت، في العام ١٩٢٠، «مجلة دار المعلمين» لنقولا حنا، واشترك في تحريرها شريف القبّج وعبدالحميد ياسين وتوفيق عبدالرازق ورفعت الشهابي. كما ظهرت جريدة «الاقصى» لصالح عبداللطيف، ومجلة «الكلية العربية» لأحمد سامح الخالدي. وأُصدرت جريدة «الصباح» لمحمد الديري والشيخ يوسف ياسين. وعادت، في آذار (مارس) ١٩٢١، جريدة «فلسطين» الى الظهور من جديد، بعد ان احتجبت عن الظهور طوال فترة الحرب العالمية الاولى. ثمّ ظهرت جريدة «صوت الشعب» التي أصدرها، في بيت لحم، عيسى البندك، في ١١ أيار (مايو) ١٩٢٢، وكانت تدافع عن حقوق الفلسطينيين، وتسعى الى تقوية العلاقة بين الجاليات العربية في الاميركتين والوطن، وعطلتها سلطات الانتداب مرات عدة، وتوقفت عن الصدور في العام ١٩٢٨. ثمّ ظهرت «الصراط المستقيم» التي أصدرها، في يافا، الشيخ عبدالله القلقيلي، في ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٤، وكانت اسبوعية، وظلت تصدر حتى العام ١٩٤٨. كذلك «الجامعة العربية» التي أصدرها، في القدس، محمد منيف الحسيني، في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٧. وكانت جريدة «مرآة الشرق» من الصحف القليلة التي ظهرت في هذه الفترة وعمّرت طوال فترة الانتداب تقريباً.

وظهرت مجموعة من الصحف والمجلات الصغيرة التي لم يدم صدورها طويلاً؛ نذكر منها: مجلة «روضة المعارف» ومجلة «كلية القدس للشبان» و «اخبار دار الايتام الاسلامية» و«الروايات الاهلية» و«الزنبقة» و«الكرمة المصورة»، و«الاعلان» و«الحكمة» و«الميعاد» و«تراسنطة» و«سانت جورج».

ومن الصحف الدينية المسيحية، نذكر «الاخبار الكنسية» و«رقيب صهيون» و«يوم الرب» و«الانارة» و«الكرامة» و«السلام والخير» و«الارض المقدّسة».

ومن الصحف العربية التي أُصدرت، في يافا، «الاقدام» و«الاخبار» و«الاتحاد العربي» و«الجزيرة» و«صوت الحق». وأُصدرت، في حيفا، جريدة «اليرموك» و «الطبل» و«الاردن» و «النفير» و«الزهور» و«النهضة» و«الزمر» ومجلة «العمال». وكانت الصحافة في حيفا أقرب الى التأثّر بالصحافة اللبنانية، وخاصة الصحافة الهزلية منها. وكان بعض الصحف السورية واللبنانية نزح الى حيفا، هرباً من السلطات الفرنسية، مثل «الحمارة القاهرة» لصاحبيها خليل زقّوت ونجيب حنا. كما استمر اصدار العديد من الجرائد والمجلات التي ظهرت في العهد العثماني.

وتطرّق تقرير اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني الثالث، الذي عقد في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠، الى اوضاع الصحافة، فذكر «ان الصحافة الوطنية مقيّدة ومعرّضة للغرامة، وفي بعض الاحيان يسجن اصحابها لاقل فكرة تبديها، بينما جرائد اليهود تتابع حملاتها على الوطنيين، فلا تلحقها ادنى تبعة»[1]. وقد عقد المؤتمر الصحافي العربي الاول، في الثامن من حزيران

(يونيو) ١٩٢٤، وكان له اثره في تنشيط الحركة الصحفية، وتوجيهها الى خدمة المصلحة العامة، والى العناية بالمسائل الاقتصادية والزراعية، والاكثار من الكتابة فيها لتشجيع وزيادة الانتاج الزراعي. وتألفت نقابة صحافية باسم «نقابة الصحافة العربية في فلسطين». ونتيجة للخلافات السياسية التي بلغت اشدّها بين الزعماء الفلسطينيين في العام ١٩٢٧، وتعدّد الاحزاب السياسية، فقد انعكست آثار تلك الخلافات على مختلف الصحف العربية في فلسطين، وساهمت تلك الصحف في زيادة حدّة الخصومة. لكن اصحاب تلك الصحف ما لبثوا ان تنبّهوا الى خطورة تلك الخلافات على القضية الوطنية، فعقدوا مؤتمراً في مدينة يافا، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٧، حضره ممثلون عن الصحف الفلسطينية، واتخذوا القرارات التالية:

١ ـ ان يدعو رجال الصحافة الى جمع كلمة الأمة، وتسهيل عقد مؤتمر عام يمثّل آراء الأمة في قضيتها السياسية العامة، والدفاع عن مصالحها امام الحكومة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

٢ ـ تبادل الاحترام بين الصحفيين على اختلاف آرائهم، ومراعاة حقوق الزمالة وآداب الصحافة، ومقاومة كل حركة من شأنها احياء النعرات الطائفية والنزعات الدينية.

ورأى المؤتمرون وجوب مطالبة الحكومة بحقوق الصحافة؛ كما بحثوا في تأليف نقابة صحافة لهم. ولم تكن النقابة التي تقرر تشكيلها في مؤتمر الصحافة العربية الفلسطيني الاول، في حزيران (يونيو) ١٩٢٤، قد تألفت بعد؛ واستقر رأيهم على تأليف هذه النقابة من اصحاب الصحف الذين حضروا المؤتمر؛ وتمّ انتخاب عيسى البندك، صاحب جريدة «صوت الشعب»، وعبدالله القلقيلي، صاحب جريدة «الصراط المستقيم»، ممثلين للنقابة، وعهد اليهما تقديم قانون النقابة الى الحكومة وابلاغ قرارات المؤتمر اليها[٢].

وانتقل النشاط الصحفي، بعد العام ١٩٢٩، من القدس الى يافا. وتطوّرت الصحافة فيها حتى احتلت مركزاً هاماً في ميدان الصحافة العربية. كما ظهرت، اضافة الى المجلات والصحف اليومية والاسبوعية، المجلات المتخصصة، مثل مجلة «الاقتصاديات العربية» التي ظهرت في العام ١٩٣٤، وكانت أحسن نشرة عربية اقتصادية. وقد اصدرت هذه المجلة شركة المطبوعات العربية المحدودة في القدس، وكان رئيس تحريرها عادل جبر. وكانت تصدر مرتين في الشهر، وتعالج الموضوعات التجارية والاقتصادية. واستمرت بالصدور حتى النكبة. وأُصدرت، في العام ١٩٣٣، «مجلة جمعية فلسطين الشرقية» للدكتور توفيق كنعان؛ وهي تبحث في المواضيع الأثرية والتاريخية والدينية. وأُصدرت، في العام ١٩٣٧، «مجلة الاشرطة السينمائية والسينما» كان حررها ابراهيم تلحمي. وأُصدرت، في العام ١٩٤٥، «المجلة الطبية العربية الفلسطينية»، حررها محمود طاهر الدجاني، وهي تبحث في شؤون الطب والجراحة. وأُصدرت، في العام ١٩٤٥، «نشرة الغرفة التجارية»، وحرّرها فؤاد طبّاع، وهي تبحث في الموضوعات التجارية والاقتصادية. وأُصدرت «المجلة الزراعية العربية»، التي حرّرها حسني المقدادي، عن شركة الصناعات الكيميائية الامبراطورية، الموجودة في يافا.

وظهرت مجموعة من المجلات التربوية، منها «نزهة الطالب»، في العام ١٩٣٨، لمحمود سيف الدين الايراني، وهي جريدة تبحث في الشؤون العلمية والتربوية والمدرسية؛ و«مجلة المدرسة الوطنية العليا»، في العام ١٩٢٦، وحررها نصري الجوزي؛ وأصدرت مجموعة من المجلات الادبية، منها مجلة «الزهرة» لجميل البحيري، ومجلة «الشرق الاوسط»، في العام ١٩٤٥، عن جمعية الشرق الاوسط بالقدس، وكان يحررها خيري حمّاد. كما اشرفت الحكومة على انشاء مجلة ثقافية ـ اجتماعية

هي «المنتدى» (١٩٤٣ ـ ١٩٤٥)، وتولّى تحريرها عبدالرحمن بشناق؛ كما ظهرت مجلة «هنا القدس» في العام عينه.

ومن الصحف الهامة الاخرى التي أُصدرت العام ١٩٣١، في القدس، خلال فترة الانتداب، جريدة «الاتحاد» وكان يحررها داود الكردي؛ ومجلة «العرب»، في العام ١٩٣٢، وهي اسبوعية مصورة تبحث في شؤون العالم العربي والاسلامي، وكان يديرها عجاج نويهض؛ وجريدة «الجامعة العربية»، في العام ١٩٣٢، وهي لسان حال المجلس الاسلامي الاعلى، وكان صاحبها ورئيس تحريرها محمد منيف الحسيني؛ ومجلة «الشباب»، في العام ١٩٣٤، وصاحباها ورئيسا تحريرها اميل الغوري ومحمد تحسين كمال؛ وجريدة «الاوقات العربية»، في العام ١٩٣٥، وهي جريدة سياسية جامعة باللغتين العربية والانكليزية، صاحبها ورئيس تحريرها علي محيي الدين الحسيني؛ وجريدة «اللواء»، في العام ١٩٣٣، وهي جريدة يومية سياسية صاحب امتيازها جمال الحسيني رئيس الحزب الفلسطيني، وقد اشرف على تحريرها اميل الغوري، ثمّ خيري حماد؛ وجريدة «اللهب»، في العام ١٩٣٨، وكانت لسان حال الشبيبة العربية القومية، صاحب امتيازها اديب جرجس خوري، ورئيس تحريرها يوسف فرنسيس؛ وجريدة «الوحدة»، في العام ١٩٤٥، وهي جريدة سياسية ادبية اجتماعية مصوّرة، بدأت اسبوعية، ثمّ تحوّلت الى يومية، رئيس تحريرها اسحق عبدالسلام الحسيني؛ ومجلة «الهدف»، وهي اسبوعية أُصدرت مرتين في الشهر، وهي للشباب؛ و«النهضة الاجتماعية»، في العام ١٩٤٥، صاحب امتيازها ومحررها المسؤول غابي ديب؛ ومجلة «الرأي العام»، في العام ١٩٤٦، وهي اسبوعية فكاهية مستقلة، رئيس تحريرها وصاحبها احمد خليل العقاد.

كما أُصدرت، في يافا، مجموعة من الصحف الهامة، مثل «الجامعة الاسلامية» و«الدفاع»، حيث أُصدرت الاولى في العام ١٩٣٢، وهي جريدة يومية سياسية صاحبها سليمان التاجي الفاروقي، وأُصدرت الثانية في العام ١٩٣٤، وكان صاحبها ابراهيم الشنطي ورئيس تحريرها سامي السراج، وهي جريدة يومية سياسية مصورة، وكانت تنطق بلسان «حزب الاستقلال»، وقد ملأت الحياة السياسية في فلسطين، ولاقت عنتاً شديداً من سلطات الانتداب التي عطّلتها مراراً. وتأسست، في العام ١٩٣٣، جريدة «الصراط المستقيم» للشيخ عبدالله القلقيلي، وقد أُصدرت يومية في العام ١٩٢٦. وأُصدرت جريدة «الاخبار» في العام ١٩٣٣، وصاحبها بندلي غرابي، وهي يومية سياسية اقتصادية؛ وجريدة «الكفاح» في العام ١٩٣٥، وهي يومية سياسية، وكان رئيس تحريرها صليبا عريضة؛ وجريدة «الحياة»، في العام ١٩٣٨، وهي يومية اخبارية انتقادية، صاحبها جميل شلالي ومحررها عيسى اسعد؛ وجريدة «الجهاد»، في العام ١٩٣٩، وهي يومية سياسية مصوّرة، كان صاحبها محمد المسلمي. وأُصدرت، في انحاء البلاد، مجموعة من الصحف الصغيرة التي لم تعمّر طويلاً، منها «الى الامام»، و«الخميس»، و«الصرخة»، و«الكرمل الجديد»، و«آخر ساعة» و«الوطن»، و«ارادة الشعب»، و«النداء»، و«الرياض»، و«الضياء»، و«صوت العروبة»، و«الانباء العربية»، و«الحوادث»، و«الحرب»، و«العهد الجديد»، و«المطرقة».

ومن المجلات المدرسية والدينية التي ظهرت، او استمرت في الظهور منذ تأسيسها في العهد العثماني، «باكورة جبل صهيون»، و«صوت الكلية»، و«كلية تراسنطة»، و«دار الايتام الاسلامية»، و«المنبر» وهي مجلة اتحاد النوادي الارثوذكسية، و«الرابطة» و«نشرة جمعية القدس»، و«الحارس» و«البشرى»، و«الحياة الحيّة». ومن صحافة الشباب والطلبة «الكشاف» و«الغد» و«كشاف الصحراء» و«الحياة الرياضية» و«الشباب» و«الرياضة والسينما» و«النيل».

ومن الصحافة المهنية والاقتصادية «المجلة الزراعية العربية»، و«المجلة الطبية العربية»، و«نشرة غرفة يافا التجارية»، ومجلة «غرفة حيفا التجارية»، و«النشرة الاقتصادية للشرق الأوسط»، و«النشرة الزراعية»، و«القافلة»، وهي نشرة الاتحاد القروي، و«القرية العربية».

ومن الصحافة العمّالية والشيوعية «كراسة العامل»، و«صوت الحق»، و«كراسة جميعة العمّال العربية الفلسطينية»، و«نشرة دائرة العمل»، و«الاتحاد»، و«الحقوق»، و«الفجر»، و«الاخلاق»، و«صوت الرأي العام»، و«السمير»، و«الجيل»، و«الذخيرة»، و«اتحاد العمّال»، وهي لسان حال العمّال في فلسطين، وأُصدرت العام ١٩٢٥.

ومن الصحافة العربية باللغة الانكليزية، نذكر جريدة *Falastin* وجريدة *The Arab Federation* و *The Arab Times* . وأُصدرت مجموعة من النشرات الدورية باللغة الانجليزية، منها *Times of Pales-tine* ، في حيفا، في العام ١٩٣٣، وكان يحررها منير ابراهيم حداد؛ و *The Palestine Daily Mail* ، وقد أصدرها منير حدّاد في حيفا، في العام ١٩٣٤، وكان يحررها لبيب بطرس جريديني؛ و *The Pales-tine Youth* ، في القدس، العام ١٩٣٧، وكان يحررها شفيق منصور؛ و *The Palestine Trans-Jordan* عن شركة الصحافة والنشر العربية، وكان يحررها فؤاد وموسى يونس الحسيني. كما أُصدرت، في فلسطين، مجموعة كبيرة من النشرات الدورية باللغة العربية، اصحابها أجانب، منها «بريد اليوم»، و«البناء الحر»، و«بشير فلسطين»، و«حقيقة الامر»، و«صدى الناصرة»، و «الصفير»، و«صوت العثمانية»، و«القدس الجديدة»، و«كوكب الكرمل»، و«مصباح الحق»، وغيرها[٣].

وفي السنوات العشر الاخيرة من عهد الانتداب، حاولت القدس ان تستعيد قواها، فأُصدر فيها العديد من الصحف والمجلات. وكان معظم الصحف توقف بنشوب الحرب العالمية، بسبب نقص الورق، ولم تظهر، خلال الحرب العالمية الثانية، الاّ «الدفاع» و«فلسطين» و«الصراط المستقيم»، وذلك لاتباعها لهجة وطنية معتدلة وللاستسلام لاغراض الانتداب البريطاني[٤]، وأُصدرت، بعد الحرب، مجموعة من الجرائد اليومية والمجلات الاسبوعية التي وصلت الى مستوى الصحف العربية في مصر ولبنان. فأُصدرت، في العام ١٩٤٥، جريدة «المستقبل»، وهي سياسية مصوّرة اصدرها خيري حمّاد وصبحي الطاهر، واستمرت لبضعة شهور ثمّ توقفت؛ وجريدة «الحرية» التي كان يحررها حسين نجم. وفي العام ١٩٤٦، أُصدرت جريدة «الشعب»، كان مديرها ادمون روك ورئيس تحريرها كنعان يوسف؛ ومجلة «المهمان»، صاحبها منير ابراهيم حداد. وظهرت، في العام ١٩٤٧، مجلة «نداء الارض»، وهي سياسية اجتماعية مصورة، صاحبها مسعود جميل وحرّرها هاشم السبع؛ ومجلة «الشروق»، وهي لهاشم السبع، ادارها فخري الحسيني. وأُصدرت، في العام ١٩٤٨، جريدة «الميزان» لعبد الغني الكرمي، وكانت اسبوعية تبحث في السياسة والادب.

وتطوّرت الصحافة في عهد الانتداب، فأصبحت تزخر باصحاب الرؤوس المفكّرة وبالعناصر المثقّفة تثقيفاً عالياً، والتي أبت، في الماضي، النزول الى ميادينها. واصبح ارباب الاقلام يقودون الرأي العام؛ ولم يعد الاشتغال بالصحافة موضع زراية؛ بل اصبحت الصحافة ميداناً يرضي آمال ذوي الطموح. ونتيجة لتطوّر الصحافة، اتسع ميدان العمل للادباء الذين اقبلوا على الكتابة فيها، وكذلك اتسع ميدان الكتابة للكتاب البارزين، فصاروا يستخدمون الصحف لنشر افكارهم وخواطرهم. وكانت الموضوعات الهامة التي شغلت بال الصحافة، في عهد الانتداب، تشمل الحركة الوطنية الفلسطينية والنهضة العربية والحركة الثقافية. وظهرت المقالات التي تدعو الى الاصلاح الاجتماعي،

والديني، والسياسي. كما ادّى تهديد السلطات للصحف، في تلك الفترة، الى انصرافها الى البحوث اللغوية، والأدبية. ونظرة سريعة الى صحف تلك الفترة، تظهر لنا العديد من المقالات الأدبية والبحوث الكثيرة المشبعة بطابع الأدب، اضافة الى القصص والقصائد الشعرية(٥).

«مرآة الشرق»

تُعد جريدة «مرآة الشرق» من اوائل الصحف العربية الاخبارية التي أُصدرت في القدس بعد الحرب العالمية الاولى، فظهر العدد الاول في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩١٩. وكانت جريدة سياسية حرة، رأس تحريرها بولس شحادة، وكان مديرها المسؤول الدكتور نقولا شحادة، ومدير شؤون الجريدة حنّا سمعان.

كان بولس شحادة من اقدم رجال الصحافة العرب في فلسطين بعد الحرب العالمية الاولى؛ وقد ساهم في الحركة الوطنية، في مختلف ادوارها. ففي العهد العثماني، حكم عليه الاتراك بالاعدام، لخطبة القاها في احدى المناسبات الوطنية؛ ففرّ الى مصر، ومارس فيها الصحافة، كتابة وتحريراً، في «المقتطف» و«الهلال» و«الموعد» و«الزهور»، واغنى العديد من المجلات المصرية بأدبه. ولمّا أُعلن الدستور، في العام ١٩٠٨، عاد الى بلاده، وعمل في التدريس والصحافة مرة اخرى. وفي عهد الانتداب، أصدر، في القدس، جريدة «مرآة الشرق». وفضلاً عن عمله في حقلي التربية والتعليم والصحافة، شارك في النشاط الوطني، وفي الكثير من المؤتمرات العربية الفلسطينية، فكان عضواً في لجان ومؤتمرات وطنية عدّة، وأسسّ مع بعض الساسة «الحزب الوطني». وكان من اعلام الحركة الادبية؛ فقد قام بترجمة بعض القصائد الانكليزية نظماً بالعربية، منها قصيدة للشاعر وردزورث في ثمانية وعشرين بيتاً، عنوانها «نحن سبعة»، قال في مطلعها:

بنت سبع جلست عند المساء ... قرب كوخ بسرور وهناء
كلّلتها نعمة قدسية ... فبدت للعين من اهل السماء
لا فساد لا نفاق عندها ... لا خداع لا فجور ولا رياء
خلق برّ وقلب طاهر ... وذكاء ليس يحكيه ذكاء

كذلك ترجم عن الانكليزية قصيدة تروي قصة حدثت في عهد كروموبل، عنوانها «لا يدق الناقوس في ذا المساء»، في واحد وخمسين بيتاً. وله شعر، منه قصيدة عنوانها «الديمقراطية»، جعلها في ثلاثة اناشيد، هي «مصائب الدكتاتورية» و«فضائل الديمقراطية» و«صوت الامل». مطلع تلك القصيدة:

جلت بين الكواكب الزهر حراً ... وقطعت الفضاء طياً ونشراً
وتركت الارض التي انجبتني ... والليالي من الفواجع سكرى
سألتني النجوم عمّا اتى بي ... ولماذا ابكي بكاء مرّاً
أنا يا زهر شاعر جئت اشكو ... لاله السماء نكراً وفجراً

وصنّف، في العام ١٩٣٤، بالاشتراك مع الدكتور خليل طوطح، كتاب «تاريخ القدس ودليلها»؛ وكتب العديد من المقالات في الصحف والمجلات الادبية المتنوعة، والكثير من الشعر المصبوغ بالصبغة الوطنية(٦). وقد قال عنه عمر الصالح البرغوثي، في مقالة نشرها في «المؤرخ»، في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٢٨:

«ان بولس شحادة درس في مدرسة الشبان الانكليزية في القدس، وكان معلّماً في عكا وبيت

لحم. وفي سنوات الحرب العالمية الاولى، قام بمهام صيدلي في جنين. وفي ايام الاتراك، كان معروفاً ككاتب وكشاعر، وكان ينشر نتاجه في صحف سوريا ومصر. وكان يعتبر احد الخطباء من قبل الاتحاديين في حيفا. وبعد الحرب العالمية الاولى، احترف مهنة التعليم، وبدأ يصدر جريدته». وقال عنه، ايضاً، انه وطني معقول غير متطرّف. وكان بولس شحادة قصير القامة، يلبس النظارات ذات العدسات السميكة. وكان يمشي دائماً والعصا في يده، لا تفارقه. وكان عصبي المزاج، سريع الكلام، يغضب لأي امر بسيط. أمّا الدكتور نقولا شحادة، المدير المسؤول في «مراة الشرق»، فقد درس الحقوق في اميركا، واشترك في نهضة الجالية العربية هناك، وكتب في الصحف؛ جاء الى فلسطين وتولّى اعمالاً قضائية في حكومتها، وتوفى في مدينة رام الله، في العام ١٩٣٣.

لقد أُصدر العدد الاول من «مرآة الشرق» بأربع صفحات، وظهرت تحت اسم الجريدة بالعربية والانجليزية عبارة «جريدة عربية سياسية حرة، تصدر مرة في الاسبوع، مؤقتاً». وظهر في الجانب الأيمن اسم صاحب امتياز الجريدة ومحررها بولس شحادة، ومدير شؤون الجريدة حنا سمعان. وذكر، في الجانب الايسر، بدل الاشتراك: في سوريا ٧٥ قرشاً في السنة؛ وفي سائر البلاد مئة قرش او خمسة دولارات؛ وهذا للمشتركين في اميركا؛ والدفع سلفاً. وأُصدرت الجريدة بأربع صفحات، واحياناً بست او ثماني صفحات، بحجم ٤٥ سنتمتراً على ٣٠ سنتمتراً. وعرض بولس شحادة، في العدد الاول من جريدته، المبادىء العامة التي سيسير عليها في رسالته الصحفية، والسياسة التي تتبعها في مختلف المجالات. وجاء في «المقدمة» التي نشرها في العدد الاول ما يلي: «اننا ننشر، اليوم، بين قومنا جريدة باسم مرآة الشرق، ونصدرها من مدينة القدس الشريف، راجين ان نكون خير ذريعة لتذكير العاقل، وتنبيه الغافل، فتنهض الهمم الخامدة، وتستيقظ القلوب الراقدة، وما ذلك على فضل الله بكثير.

«وقصدنا الاول من هذه الجريدة لا ان نبالغ في التكهّن الى حدّ النبوء عمّا تلده حادثات الليالي من التقلّبات السياسية، ولا ان نقدّم للقارىء صوراً مجسّمة لما هو جار اليوم في عالم السياسة، بل غايتنا منها ان نبيّن له المسالك الرشيدة التي ينبغي ان يسلكها في تدبير شؤونه الاجتماعية، وندّله على المناهج القويمة التي يجب ان ينتهجها في تدارك مصالحه الاقتصادية، لكي تعيش هذه الأمة، وتلتحق بالشعوب الحيّة، وتبلغ درجات الامم الراقية. وأفضل ما نتوسل به لادراك هذه الغاية النبيلة، ان نتّخذ من سالف اغلاطنا معلّماً ومرشداً يهدينا سواء السبيل، لنأمن من ظلمة الليل الدامس، وان نربأ بأنفسنا عن الاوهام والوساوس، لنتلافى امورنا بالحكمة والرويّة، متّخذين التناصر والتعاضد دستوراً لنا في جميع اعمالنا، وسنراعي، في كل ما نقوله، توطيد العلائق واحكام الروابط الحبيبة بين هذه الأمة وسائر من حولها من الامم، ونتوخّى بيان حاجات البلاد، وتوثيق عرى الالفة بين الافراد، وتمهيد السبل لحسن التفاهم بين الهيئة الحاكمة والبيئة المحكومة، غير ناطقين في شيء من ذلك عن الهوى، ولا مائلين الى اجحاف بحقوق أحد.

«وجريدتنا هذه سترافق التاجر في تجارته، والصانع في صناعته، والمدّرس في مدرسته، والحاكم في ديوانه، والزارع في حقله وبستانه. فننشر عنهم كل ما كان جديراً بالنشر من اخبارهم، ايقافاً للأمة على الدقيق والجليل من امورها، لكي تكون، من كل الوجوه، على بيّنة من احوالها، اذ ترى نفسها، على الدوام، في مرآة صدق نقيّة، فترضى ما كان حقاً وعدلاً، وتأبى ما تراه حيفا وباطلاً.

«وسنقيم لها، في اطراف البلاد، مكاتبين مخلصين ذوي كفاية واقتدار، يوافونها بمختلف

الاخبار في اوقاتها، ويوقفونها على احوال البلاد الادارية، والاقتصادية، عاملين معها على دعوة الأمة الى النشاط في العمل، والتمسّك باذيال الامل، فان اليأس آفة التقدم، والكسل مدعاة الفقر والانحطاط؛ وجاعلين امامها هدفاً ترمي اليه، وغاية واحدة تسعى اليها، هي الجدّ بنيّة صادقة، والسير الى الامام بقدم ثابتة. ولا تدّخر الجريدة وسعاً في تتبع ادوائنا الاخلاقية، والكشف عن امراضنا الادبية، ممّا ألبسنا، حتى اليوم، ثوب الحطّة والصغار، فتصف العلاج بعبارة بسيطة، تستأنس بها العامّة، ولا تنفر عنها الخاصة، تعميقاً للفائدة، وسعياً وراء النجاح الذي يتوق اليه كل وطني غيور. وسنتّخذ في ذلك كلّه الحق والحرية شعاراً، والاخلاص للوطن منار اً. فان اصبنا، ذلك ما قصدنا، وان طاش سهمنا، فهو غير ما اردنا؛ وانما الاعمال بالنيّات. وستصدر الجريدة مرة واحدة في الاسبوع مؤقتاً، الى ان تستكمل جميع معدّاتها. وستسير، في نموها، سيراً طبيعياً، لأن الطفرة محال، متّخذة جميع الاسباب التي تجعلها من الجرائد الراقية، الوافية بحاجات البلاد. فهل نحن، من بعد هذا كله، واجدون من الأمة نصيراً؟ بلى ان امتنا النجيبة لا تضنّ علينا بمساعدتها ان شاءالله، بل تنيّلنا من اقبالها على مشروعنا، وارتياحها الى مسعانا، ما نزداد به نشاطاً واقداماً؛ والله من وراء القصد؛ وهو بالنجاح كفيل»(٧).

واعتباراً من العدد ٦١ (٢٢ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٢٠) أُصدرت الجريدة مرتين في الاسبوع. وكتب رئيس التحرير الى القراء، في هذا المجال، ما يلي:

«مـا زلنـا، منذ أخذنا على أنفسنا الدخول في عالم الصحافة، ونحن نعلّل النفس بترقية هذه الجريدة وايصالها الى الدرجة التي يصبو اليها كل وطني، فحالت دون ذلك عوائق جمّة لم يكن من السهل التغلّب عليها. وما أكثر العوائق والعقبات في هذا الشرق، الذي أخذ يفتح عينيه للنور! على اننا ممّن يعتقدون ان النجاح الحقيقي هو النجاح التدريجي الذي يسير مع الزمان، وان الطفرة محال؛ ولذلك، فقد عقدنا النيّة، منذ ظهرت هذه الصحيفة، على ان ننحو هذا النحو مخافة ان النجاح السريع يتبعه، في الغالب، فشل سريع. فضننّا بجريدتنا ان نخدم اشهراً معدودة ثمّ نفارق هذه الحياة، من دون ان نترك لها اثراً يذكر. فها نحن اليوم نصدرها مرتين في الاسبوع مؤقتاً، الى ان تتوفّر لدينا الاسباب، فنصدرها يومياً، والامور مرهونة بأوقاتها. ونحن لا نطلب في ذلك اجراً، ولا مكافأة؛ فاذا رضيت الأمة عنّا وعن خدمتنا، فذلك حسبنا»(٨).

واعتباراً من العدد ٦٢ (٢٦ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٢٠)، كرّست الجريدة صفحتها الرابعة للمقالات والاخبار باللغة الانكليزية. وفي عددها الرقم ١٢٦ (١٥ تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٢١) توقّفت الصفحة الانكليزية عن الصدور. وكانت هذه ثالث جريدة عربية حاولت ان تنشر، في احدى صفحاتها، اخبـاراً ومقـالات باللغـة الانكليزية دعاية للقراء بالانكليزية. ولقد حاولت الصحف العربية، التي أُصدرت في السنوات الاولى بعد الاحتلال البريطاني، نشر صفحة واحدة باللغة الانكليزية للدعاية العربية بين القراء الاجانب في فلسطين، وبين الموظفين البريطانيين، وبين اصدقاء الحركة العربية في بريطانيا. وكانت جريدة «القدس الشريف» و«لسان العرب»، من الجرائد التي كرّست صفحة للاخبار بالانكليزية. وكانت امنية الصحف العربية، في السنوات الاولى للانتداب، اصدار جريدة اسبوعية باللغة الانكليزية، أسوة بالجريدة الانكليزية الاسبوعية اليهودية *The Palestine Weekly*. وحين بدأت جريدة «فلسطين» صدورها، بعد الحرب العالمية الاولى في ١٩/٣/١٩٢١، نشرت، في الصفحة الرابعة، اعلاناً باللغة الانكليزية، جاء فيه ان في نيّة الادارة اصدار جريدة باللغة الانكليزية تصدر مرتين في الشهـر، تسمّى «فلسطين». الاّ ان هذا المشروع لم يتحقق الاّ في العام ١٩٢٩، حيث ظهر العدد

الاول من جريدة «فلسطين» الانكليزية الاسبوعية. وظلّت الجريدة تصدر حتى العام ١٩٣٩، حيث توقّفت على اثر نشوب الحرب العالمية الثانية ووفاة محرّرها ومديرها. وكانت الجريدة تطبع في حدود ٨٠٠ نسخة في العام ١٩٢٧، وألف نسخة في العام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠[٩].

واعتباراً من العدد ١٣٠، أصبح بولس شحادة محرّر جريدة «مرآة الشرق» ومدير شؤونها. وكانت الجريدة من أهمّ الصحف الوطنية في فلسطين. وكانت تعرف بافتتاحياتها التي كانت تقدّم تحليلاً سياسياً للظروف والاوضاع في البلاد، وكانت تنشر المقالات التي تغطّي كل جوانب الحياة. ولقد أعلن رئيس تحريرها عن مبادئها التي سارت عليها في افتتاحية السنة الثالثة في الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢١:

«... مبدأها واضح من أول عدد من اعدادها. هي مع الشعب على الحكومة اذا رأت في الحكومة انحرافاً عن جادة الحق والعدل. وهي مع الحكومة على الشعب اذا كان الشعب يريد ان يتبع الاوهام ويسير على غير هدى. شعارها: قل كلمتك وامش. غير انها لا ترمي الكلام جزافاً؛ بل هي مستعدة ان تدافع عن كل كلمة تبدر منها. هي تخضع للحق انْ كان الحق عليها؛ وتقف مع الحق انْ كان الحق لها. هي للشعب وعلى الشعب؛ هي للحكومة وعلى الحكومة. هي فلسطينية وفلسطين للفلسطينيين علمها. هي على الحركة الصهيونية التي ترمي الى جعل فلسطين يهودية؛ لا تنتمي الى حزب سوى حزب الوطنية الحقة. هي جريدة الفلاح والعامل، وكفى بذلك فخراً. وهي ديمقراطية في مبدأها تحارب الارستقراطية، لأنها تعتقد بأنه قد حان للفلاح والعامل والعامة من الناس ان يفتحوا عيونهم، ويضعوا أيديهم على قلبهم من اولئك المتنفّذين الذين سمّنوا معدهم على ظهر الفلاح والعامل»[١٠].

وحاول صاحب الجريدة، في العام ١٩٢٥، ان يدخل فيها التغييرات، فأُصدرت باثنتي عشرة صفحة. وكانت تنشر في كل عدد منها رواية قصيرة. وخصّص، في العام ١٩٢٧، صفحة خاصة للشبيبة. وعرفت الصحيفة باهتمامها بأخبار الضفة الشرقية أو امارة شرق الاردن، تحت رئاسة الامير عبدالله. وهي تمثّل في هذا المجال سجلاً صادقاً له اهميته التاريخية والسياسية، اضافة الى اهتمامها بتاريخ فلسطين وسياستها في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين. وكان لجريدة «مرآة الشرق» مشتركون في بلاد المهجر، الذين كانوا يطالعون الجرائد العربية التي كانت تصدر في هذه البلاد، ويتتبعون، باهتمام، أخبارها، وخصوصاً أخبار سكان بيت لحم وبيت جالا، لكثرة المهاجرين من تلك المناطق. ولقد درجت «مرآة الشرق» على نشر أخبار المهاجرين، واهتمت بالكتابة عن تاريخ الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية الى البلاد؛ كما اهتمت بالكتابة عن الاحزاب السياسية في فلسطين، وقوانين الصحافة، والقضية الارثوذكسية؛ وتناولت مشاكل المرأة العربية والنهضة النسائية في فلسطين. ومن جملة الموضوعات التي طرقتها: التجارة، والضرائب، والبلديات، والمعارف، والتعليم الثانوي، والعالي؛ واهتمت، بصورة خاصة، بالفلاح والقرية والمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها. واحتوت صفحات الجريدة على مقالات تناولت الحالة الاقتصادية في البلاد، ومستقبل فلسطين الاقتصادي، والحركة العمّالية في فلسطين، وسياسة الانتداب البريطاني. ونشرت صفحة أدبية استمرت سنوات عدّة، تناولت، بالعرض والتحليل، اعلام الفكر والادب في فلسطين؛ واشترك في الكتابة في هذه الصفحة العديد من الكتّاب والادباء، نذكر منهم نعمة الصبّاغ وخليل بيدس وابراهيم طوقان ووديع البستاني وسليمان سيماوي واسمى طوبي. كما تناولت هذه الصفحة موضوعات أدبية شتّى، وخاصة التمثيل في فلسطين. ولقد جرى قلم العديد من الكتّاب والادباء على صفحاتها بمقالات ثقافية وأدبية واقتصادية متنوّعة، نذكر منهم فخري النشاشيبي واحمد طهبوب وحلمي ابو

شعبان وعبدالرحيم شريف وسليمان ابو بشر واسعد الشقيري وعبدالغني الكرمي وأكرم زعيتر وخليل السكاكيني وعارف العارف وخليل طوطح ورشاد ابو غربية وسعيد الكرمي وفضيل نمر وحسن صدقي الدجاني وغيرهم. وكان العديد من المحرّرين لهذه الجريدة من كبار الشخصيات الفلسطينية، ولعبوا دوراً هامّاً في حياة القضية الفلسطينية، ومن أشهرهم احمد الشقيري، الذي اصبح رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤، بعد تكوينها، وتيودور صروف وعادل زعيتر وبولس شحادة. كما اشترك في تحريرها هاني ابي مصلح محرّر «الصباح» سابقاً، وحمدي الحسيني(١١).

وكان صاحب الجريدة ورئيس تحريرها يعمل في ظروف صعبة، لانعدام الكهرباء، وعدم وجود وسائل الاتصال، ومشاكل التوزيع، اضافة الى قوانين الرقابة الشديدة، ممّا أدّى الى بطء تطوّرها. وكان صاحبها ليس بالطموح، بل قنوعاً بما ييسّره الله، جدّ قنوع، فلا يميل الى تحسين جريدته، ولا مجاراة زملائه، معتقداً بأن المشتركين هم هم، سواء أُصدرت الجريدة يومية أو اسبوعية. وذكر يعقوب يهوشع في كتاب «الصحافة العربية الفلسطينية»: «كنت ازوره في ادارة جريدته بين السنوات ١٩٢٢ و١٩٢٤ وقد كانت في احدى العمارات القريبة من مركز البوليس بالقرب من باب الخليل. وبجانب مكتب تحرير الجريدة، كانت غرفة ثانية مظلمة قلّ ان دخلتها الشمس، كانت تستعمل كغرفة للطباعة، واشتملت على بعض صناديق لصفّ الحروف. والى جانب تلك الصناديق، وقف عامل واحد، احياناً عاملان كانا يقومان بصف الحروف ببطء وبهدوء، كأن الدنيا كلها أمامهم»(١٢). «ويظهر ان هذه المطبعة كانت من بقايا احدى المطابع التي بقيت من العهد العثماني. عاشت هذه الحروف العتيقة المكسّرة الى آخر عدد أُصدر من جريدة 'مرآة الشرق'، مع العلم بأن الجريدة عاشت سنين كثيرة طويلة»(١٣).

سياسة الجريدة

رافقت جريدة «مرآة الشرق» الحركة الوطنية من أولها، فوقفت على مدّها وجزرها. فهي تمثّل سجلاً لهذه الحركة الوطنية، يرجع اليها المؤرخون اذا ارادوا ان يعرفوا الادوار التي مرّت فيها. وكانت فلسطين، خلال العقدين اللذين أُصدرت فيهما هذه الجريدة، تمرّ بظروف تميّزت بالاضطراب والثورة والاضرابات، فعكست الجريدة، بصورة صادقة، جميع الاحداث التي وقعت خلال تلك الفترة، والتغيّرات والتطوّرات التي حصلت. وتعتبر «مرآة الشرق» من الصحف ذات الاهتمام السياسي، على الرغم من تركيزها على المعالجات الاقتصادية، والاجتماعية. فقد اهتمت الجريدة بحالة البلاد التجارية، والاقتصادية، وبحالة الفلاح، وطلبت بالحاح من الحكومة ان تساعد العرب، لأن اليهود، في فلسطين، اغنياء، وليسوا بحاجة الى مساعدة الحكومة. وعكست على صفحاتها الخلافات الوطنية التي قامت بين الاحزاب الوطنية المختلفة، التي تعدّدت اتجاهاتها، وفسّختها النعرات العائلية. وكانت الجريدة تعبّر عن آرائها بصراحة وجرأة؛ وكثيراً ما كانت هذه الصراحة سبباً في التنكيل بها. وقد جاهرت بكلمتها المشهورة «خذ وطالب»؛ ولكن شاءت الظروف ان لا تتمشّى الظروف على هذه السياسة، ممّا أدّى الى اتهامها بأنها غير وطنية، وجريدة حكومية. وردّ بولس شحادة، في افتتاحية جريدته، في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٥، على بعض هذه الاتهامات، فكتب:

«'مرآة الشرق' عربية قبل كل شيء. لها ان ترى في هذه الامة العربية ناجحة راقية. وهي لا ترى الى هذا الرقي سبيلاً الّا بالتمسّك بأسباب هذه المدنية الغربية الصحيحة، والسير وراء ما أنتجته الادمغة الغربية، من علم صحيح، وأدب راق، واقتصاد محض، وخلق متين. وكل أمة لا تتمسّك

بهذه الاسباب، فهي ميتة لا محالة، مهما حاول المصلحون ان يضعوا فيها روح الحياة. لذلك، فالمرآة تدعو دائماً الى نبذ القديم البالي، والأخذ بناضر كل جديد يقود الى الحياة؛ تدعو الى طرح الاوهام والخزعبلات والتقاليد الميتة، والسير وراء العلم الذي لا حياة للامم بدونه.

«يقولون ان ' مرآة الشرق' حكومية، لأنهم لم يصدقوا ان ' مرآة الشرق' أكثر الجرائد انتقاداً للحكومة، ولكنها، في الوقت نفسه، ترى ان السبيل الوحيد لنجاح هذه الامة العربية، هو التفاهم مع الحكومة البريطانية، والتعاون معها في كل ما لا يضرّ بقضية البلاد الاساسية وتقدّمها. فان كان هذا ما يعنونه بحكومية ' مرآة الشرق' ، فـ ' مرآة الشرق' حكومية اذن؛ و' مرآة الشرق' لن تحيد عن هذا المبدأ حتى يتبيّن لها خطأه، فلتنهش الصحف المعارضة ما شاءت؛ ولتشتم ما شاءت؛ لا نجيب على ما تكتب؛ ان لغتها ليست لغتنا، وآدابها ليست آدابنا. ان ما تستعمله من كلمات السبّ والشتم في وسع كل ساقط لئيم ان يأتي بمثله، وبأعظم منه. الصحافة الراقية أرفع من ان تكون مدرسة تتعلّم فيها الخاصة والعامة الكلمات البذيئة المنحطّة السافلة؛ وما الصحافة الّا صورة مصغّرة عن الامة التي تنطق بلسانها؛ فان نطقت بعبارة لطيفة مهذّبة راقية، كانت الأمة كذلك، والّا فلا. وكل جريدة تنطق، بالطبع، عن القوم الذين تمثّلهم، و' مرآة الشرق' لا تمثّل الّا طبقة تربأ بنفسها ان تنحطّ الى مقام الشاتمين اللاعنين. هذه هي خطتنا، وهذا هو مبدأنا»(١٤).

وتميّزت« مرآة الشرق» بمعارضتها للانتداب البريطاني، والهجرة اليهودية الى فلسطين، وبيع الاراضي لليهود، وكان صاحبها، خلال سنوات صدورها، من الفلسطينيين القلائل الذين حذّروا الشعب الفلسطيني من المؤامرة التي تحاك ضدهم. كما تميّز بواقعيته؛ وكان أول صحفي عربي ينادي بسياسة «خذ وطالب». الّا ان هذه الجريدة، في بداية عهدها، قد تميّزت بخروجها على الاتجاه الوطني في البلاد، والتعبير عن سياسة ترمي الى التعاون مع الحكومة، والذي عبّر عنه، فيما بعد، «الحزب الوطني»، الذي شُكل في فلسطين خلال العشرينات. وقد اختفى هذا الحزب بعد سنوات من ظهوره؛ لكن بقيت الصحيفة تعبّر عن ذلك الاتجاه الذي عبّرت عنه احزاب اخرى فيما بعد. وكانت الجريدة، في أيام سلطة الحاج امين الحسيني، واللجنة التنفيذية العربية والمجلس الاسلامي الاعلى، منبراً حرّاً لكل من لم يوافق على السياسة التي اتبعتها تلك المؤسسات. وكانت تعتبر لسان حال المعارضة، ولسان حال «الحزب الوطني»، لأن بولس شحادة كان من أركان «الحزب الوطني» ومؤسسيه، وجريدته من الآلات العاملة في معارضة اللجنة التنفيذية والجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، بقصد الوصول الى خطة معتدلة للتفاهم مع الحكومة(١٥).

ونتيجة لهذه السياسة التي سلكها في معالجة العديد من القضايا الوطنية، من جهة، ووقوفه بجانب الاحزاب المعارضة، من جهة أخرى، فقد اتهم، في العديد من الاحيان، بأنه يوالي الانتداب والصهيونية، ووصلت اليه رسائل تهديد بشأن المقالات التهجمية التي كانت تنشر ضد المجلس الاسلامي الاعلى. وهو كتب في هذا المجال:

«... اذا كنّا نفخر لشيء واحد هو ان ' المرآة' لم تحد عن الخطة التي رسمتها منذ صدور العدد الاول منها. قلنا، يومئذٍ، في العدد الثاني من المرآة، ان التفاهم مع الحكومة يجب ان يكون الاساس في سياسة هذه البلاد على مبدأ ' خذ وطالب' . وها قد برهنت الايام صدق نظريتنا وأخذ السواد الاعظم من أبناء هذه الامة يقولون بها ويعملون على تحقيقها، بعد ان رُمي صاحب هذا القول بكل أنواع الافتراءات. ونحن نصرّح، اليوم، بما صرّحنا به قبلاً: ان السياسة المثلى هي التفاهم

مع الحكومة والدخول الى نفس الدار، بدلاً من ان نقاتلها ونحن، خارج الدار، واقفون في البرد شتاء، و[في] الحر صيفاً»(١٦).

كما اتهمت الصحيفة بالدعوة الى ضرورة رضوخ العرب للامر الواقع، وقبول مزيد من المهاجرين اليهود، والعيش وإيّاهم «كأخوة» تحت الحماية البريطانية وانتدابها. والواقع، ان صاحب «المرآة» قد اتهم بصورة خاطئة بهذا الاتهام.

الّا ان صاحب «مرآة الشرق»، عندما انتخب الوفد الفلسطيني الاول الذي سافر الى لندن في حزيران (يونيو) ١٩٢١، أخذ يطوف في البلاد، محاولاً جمع مضابط موقّع عليها من أهل القرى، بأن الوفد لا يمثّل الأمة. كما دعت صحيفته الجماهير الى المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، في أواخر العام ١٩٢٢، على الرغم من مقاطعة العرب لها، فكانت هذه الاعمال من الامور التي ساعدت في توجيه هذه الاتهامات. الّا ان الصحيفة عادت وأدركت تصميم الجماهير على المقاطعة، فعادت وكتبت انها تؤيد الأمة. كما كانت هي الصحيفة الوحيدة التي خالفت اجماع الأمة بمقاطعة المجلس الاستشاري، الذي عرضته الحكومة على عرب فلسطين العام ١٩٢٣، بعد فشل انتخابات المجلس التشريعي سابقة الذكر. كما انتقدت الصحيفة ادارة المعارف، أواخر العام ١٩٢٢، لاعتمادها على عدد من المدرّسين السوريين والعراقيين والمصريين، واعتبرتهم غرباء عن أهل البلاد؛ كما دعت الى فصل فلسطين عن سوريا، فاتهم بأن له نظرة اقليمية ضيّقة.

ودافع بولس شحادة عن نفسه في هذا المجال، في افتتاحية سنة «المرآة» الثامنة، في ١٨/٩/١٩٢٦، فكتب: «جريدة ' مرآة الشرق ' قائمة على خدمة فلسطين أولاً؛ ثمّ سوريا؛ ثمّ البلاد العربية. وخطّتها، كما يعرف القرّاء، معتدلة. هي من الشعب والى الشعب. فاذا احسن الشعب، قالت له أحسنت؛ وان أساء، قالت له أسأت؛ واذا احتاجت الى المبضع في مداواة بعض عللنا الاجتماعية، فانها لا تتأخّر عن استعماله. نحن لا ندّعي العصمة في كل ما نكتب، لا بدّ اننا اخطأنا مراراً كثيرة؛ لكن العبرة ليست في الخطأ، بل بالعناد والتشبّث بالخطأ؛ ولذلك لم نحجم عن الاقرار بالخطأ كلّما ظهر لنا ذلك؛ وكم نسرّ من القراء الكرام اذا نبّهونا لكل غلطة تبدو لنا، لأن القصد في ما نكتب هو الخدمة العامة. فغايتنا وغايتهم، اذاً، واحدة»(١٧).

ونتيجة لهذه المواقف، فقد أخذت قيادة الحركة الوطنية موقفاً واضحاً، ومحدّداً، من جريدة «مرآة الشرق». وقرّرت اللجنة التنفيذية، في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٣، مقاطعتها. وعندما شعر بولس شحادة بخطأ سياسته ومواقفه في أواخر العام ١٩٢٤، كتب مقالة في صحيفته يلوم فيها نفسه على هذه المواقف، فكتب: «والله وانْ كان هناك هالة سوداء أمام عيني، انْ كان هناك ما يكبت ضميري ويجعلني أنام على شوك من القتاد، هو تلك الصحائف السوداء التي سطّرت في مرآة ' الشرق ' منذ زمن بعيد، في الطعن بفلان والحط من كرامة فلان. تلك الصحائف التي الجأتنا اليها السياسة الغاشمة، وبئست تلك السياسة التي لا تجد لها برهاناً تؤيد فيه نظرياتها، الّا الطعن والقدح والذم في الناس. فان كنت أذكر الصحافة في هذه المقالة، فلست أنسى ' مرآة الشرق ' ، ولا أنسى ما لها من الخطيئات التي كلّما ذكرتها أقرع سنّ الندم، وأقول لا حول ولا قوة الّا بالله، فلا تحمل علينا اذن صحف فلسطين، ولا تقل قد صدق فيه قول الشاعر، انه يعلّم غيره وينسى نفسه. فأنا الوم نفسي اللوم العنيف، أولاً، على كل بادرة بدرت منها في حق أي وطني، وانْ كان ممّن لا يرون رأيي في سياستي»(١٨).

ولقد امتازت «المرآة»، في الفترة الاخيرة من حياتها، بالجرأة والصراحة في القول والثبات على

المبدأ الذي اختطته لنفسها منذ أُصدرت. فقد دلّت على ذلك المقالات المتعددة التي لم تراع فيها احداً، بل كانت تقول الحق ولو على نفسها. وكتب بولس شحادة في هذا المجال: «ونحن نحسب ان من واجب الصحفي في البلاد التي لا تزال محكومة، والتي تتحفّز للوثوب الى الأمام، ان تكون صريحة جريئة، لا تخشى في الحق لومة لائم، لكي تدل الأمة على كل من يدفعها الى الأمام في سبيل الرقي والنجاح، من دون مواربة ولا رياء، ويكون مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يستعمل المبضع في المكان الذي يجب ان يستعمل المبضع، والمورفين حيث يجب ان يعطى المورفين...»(١٩).

وحول خطة «المرآة»، كتب: «للمرآة خطة معلومة ومبدأ لم تحد عنه منذ وجدت؛ هي للأمة تصرّح بما تعتقده، وانْ كان في ذلك ما يهدّد حياتها؛ الحق عندها حق، والاستقامة استقامة، والمبدأء مبدأ، والابيض أبيض، والاسود أسود. لا تحاول ان تقنع الناس بصدق مبدأها بالقوة، بل بالحجة والبرهان. هي ليست بالمشعوذة؛ قد تصيب وقد تخطىء. فان أخطأت، فمن لا يخطىء، وهي لا ترى خطيئة في الرجوع عن الخطأ، بل الرجوع عن الخطأ فضيلة، وللمجتهد اجران»(٢٠).

ومن جهة أخرى، كانت «مرآة الشرق» جريدة تدعو الشبيبة الى ثورة فكرية. فقد كتب بولس شحادة، في افتتاحية الجريدة في ١٩/٩/١٩٣٦: «... والمرآة قد رافقت التطوّر الذي طرأ على عقلية الأمة، وهي معجبة اليوم بهذا التطوّر. فللشباب نفسية وعقلية غير العقلية التي كنّا نعرفها قبلاً. هم، اليوم، عنصر الأمة الحي، وقلبها النابض، ولسانها المتحرّك، ويدها العاملة. الشباب، اليوم، يعرفون ما هي واجباتهم نحو هذا الوطن البائس. ولذلك تراهم على رؤوس الجبال، يدافعون عن هذه القضية المقدّسة المباركة»(٢١).

ونرى، في نهاية هذه الدراسة، ان جريدة «مرآة الشرق» كانت من الصحف الاولى التي أُصدرت في عهد الانتداب؛ ومن الصحف التي عمّرت فترة طويلة من الزمن؛ فاستطاعت ان تغطّي فترة هامّة من فترات حياة فلسطين الحافلة بالصراع السياسي، والتغيّرات الاجتماعية، والاقتصادية، ونمت وتطوّرت في ظروف نضال وطني معاد للصهيونية والاستعمار الاجنبي، وفي ظل أنظمة وقوانين مقيِّدة لنشاطها وحرياتها. ولقد حاولت «مرآة الشرق» ان تؤدّي دورها في زيادة الوعي لدى المواطنين بحقيقة الصهيونية، وطبيعة العلاقة التي تربط بينها وبين الاستعمار؛ كما ساندت الحركة الوطنية في البلاد، على الرغم من مواقفها المعتدلة أحياناً، والمعارضة للاتجاه الوطني العام احياناً أخرى. ولقد استفاد رئيس تحريرها من الخبرة الصحفية في البلدان العربية المجاورة.

---

(١) **اللجنة المركزية للمؤتمر الثالث؛ تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، الكتاب الابيض**، القدس، ١٩٣٧، الوثيقة الرقم ٥٤٧٩، ص ٢٩.

(٢) **السياسة الاسبوعية** (القاهرة)، العدد ٨٩، ١٩/١١/١٩٢٧، ص ١٨.

(٣) انظر يوسف خوري، **الصحافة العربية في فلسطين**، ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦.

(٤) انظر قسطندي شوملي، **الصحافة العربية في فلسطين؛ فهرس النصوص الادبية في جريدة فلسطين**، الجزء الاول، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٩٠، ص ١٧ ـ ٤٧.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) انظر عرفان سعيد هوّاري، **اعلام من ارض السلام**، حيفا: شركة الابحاث العلمية والعملية، ١٩٧٩، ص ١١١ ـ ١١٢.

(٧) مرآة الشرق (القدس)، ٨/١١/١٩٢١.

(٨) «الى حضرات القرّاء»، المصدر نفسه، ٢٣/١١/١٩٢٠.

(٩) انظر شوملي، مصدر سبق ذكره، ص ٥١ ـ ٨٣.

(١٠) مرآة الشرق، ٨/١١/١٩٢١.

(١١) يعقوب يهوشع، تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، ١٩١٩ ـ ١٩٢٩، حيفا: شركة الابحاث العلمية والعملية، ١٩٨١، ص ١٥١.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٤) مرآة الشرق، ٢٦/٩/١٩٢٥.

(١٥) يهوشع، مصدر سبق ذكره.

(١٦) مرآة الشرق، ٢٠/٩/١٩٢٨.

(١٧) المصدر نفسه، ١٨/٩/١٩٢٦.

(١٨) المصدر نفسه، ٢٦/١١/١٩٢٤.

(١٩) المصدر نفسه، ٢٠/٩/١٩٣٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ١٣/١٠/١٩٣٤.

(٢١) المصدر نفسه، ١٩/٩/١٩٣٦.

«الوطن القومي اليهودي» وشرق الاردن

د. محسن يوسف

يدّعي الكثير من الاسرائيليين والصهيونيين السياسيين والأكاديميين بأن الانتداب البريطاني على فلسطين كان يضمّ جميع المنطقة التي تعرف، اليوم، باسمي «فلسطين» و«الاردن». وبما ان بريطانيا وعدت اليهود بانشاء «وطن قومي يهودي» لهم في فلسطين، فان هذا الوطن، حسب رأيهم، يجب ان يضمّ جميع فلسطين والاردن. ويدّعون كذلك بأن بريطانيا خانتهم في العام ١٩٢١، عندما أقامت حكومة عربية في شرق الأردن، بقيادة الأمير عبدالله بن الشريف حسين. وهذا يعني، بالنسبة اليهم، ان العرب والفلسطينيين قد «اغتصبوا»، بطريقة أو بأخرى، أكثر من ٨٠ بالمئة من مساحة «الوطن القومي اليهودي»، في العام ١٩٤٨، وبقوا «يغتصبون» أكثر من ٧٥ بالمئة منه حتى بعد احتلال اسرائيل للضفة الفلسطينية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧[١].

من المعروف ان الحكومات والأحزاب الاسرائيلية الرئيسة ترفض ان تعلن عن الحدود النهائية التي تعترف بها لدولة اسرائيل، وذلك لكي لا تلتزم بها فيما بعد. فالحدود، بالنسبة اليهما، هي أقصى حدّ يصل اليه الجيش الاسرائيلي. فالأحزاب اليمينية التي تسيطر على الحكومة الاسرائيلية اليوم، والتي تساوي نسبة أعضائها في الكنيست أكثر من ٥٤ بالمئة، لا تقبل بحدود ١٩٤٨ كحدود لاسرائيل، بل انها لا تقبل بنهر الأردن كحدّ لهذه الدولة، وما زالت تصرّ على ان «أرض اسرائيل» تقع الى الغرب، والى الشرق، من نهر الأردن. حتى أحزاب الوسط الاسرائيلية، مثل حزب «العمل» وحزب «التغيير»، تعتبر الأردن جزءاً من «أرض ـ اسرائيل» من ناحية تاريخية، ودينية، وقانونية. الّا ان هذه الاحزاب تدّعي بأنها مستعدة للتنازل عن هذه المنطقة وبعض المناطق كثيفة السكان في الضفة والقطاع، في سبيل التوصل للسلام مع العرب والفلسطينيين.

على الرغم من ان الغالبية العظمى من الصهيونيين قد وافقت على قرار تقسيم فلسطين، في العام ١٩٤٧، الّا ان هؤلاء الصهيونيين سرعان ما تجاهلوا هذا القرار في العام ١٩٤٨، بعد ان تخطّى جيشهم الحدود المرسومة لهم. وعندما يجرى الحديث، اليوم، في هيئة الامم المتحدة، أو غيرها من المحافل الدولية، عن ضرورة تقسيم فلسطين بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وعن ضرورة انشاء دولة للفلسطينيين في فلسطين، يسارع عدد كبير من الساسة والأكاديميين الاسرائيليين، وفي مقدّمهم الوزير الاسرائيلي اريئيل شارون، الى الادعاء بأن فلسطين قد قسمت بين الفلسطينيين والاسرائيليين في العام ١٩٢١، وأن الفلسطينيين قد حصلوا على دولتهم، التي أسموها الأردن، والتي تساوي مساحتها أكثر من ثلاثة أرباع فلسطين الأصلية، في حين أقيم «الوطن القومي اليهودي» على أقل من ربع مساحتها.

ان الموقف السياسي الاسرائيلي الذي يعتمد على قراءة مغلوطة للتاريخ، بقصد أو بغير قصد، يصبح خطِراً جداً، في ضوء الوضع الحالي الذي يسود في منطقة الشرق الأوسط، والمتمثل في

الأمور التالية:

١ ـ القدرة العسكرية الهائلة المتوفّرة لدى حكام اسرائيل الذين يجابهون عالماً عربياً ضعيفاً ومشتّت القوى، ويعاني من خلافات داخلية كثيرة، وكبيرة.

٢ ـ الهجرة اليهودية الجماعية الحالية الى اسرائيل، والتي من شأنها ان تخلق مشاكل اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، كثيرة لاسرائيل، ولجيرانها العرب.

٣ ـ ان الأردن، الذي يدعي الصهيونيون بأنه كان جزءاً من «وطنهم القومي»، هو الأضعف بين الدول العربية المجاورة لاسرائيل، من النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية.

في مثل هذه الظروف، فانه من المتوقع ان تُقدم اسرائيل على ضم الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بشكل فعلي، وقد تُقدم، انْ عاجلاً أم آجلاً، على افتعال الحرب مع الأردن، وتحاول احتلاله، لاعتقادها بأن هذه الحرب ستؤدي الى حل كثير من المشاكل، مبرّرين ذلك بمبرّرات دينية، وأمنية، واستراتيجية، وقانونية.

من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التي تعالج البعد التاريخي لهذه المشكلة، وتتفحص مدى صحة الادعاء الصهيوني بأن الأردن كان جزءاً من «الوطن القومي اليهودي».

المطالب الصهيونية

في خضمّ النظام الاستعماري الذي ساد في العالم، وفي ضوء نشوء الدول القومية في أوروبا، في نهاية القرن التاسع عشر، نشأت الحركة الصهيونية التي أرادت ان تشارك في النظام الاستعماري، وان تقيم «دولة قومية» يهودية في فلسطين. والمتتبع لتاريخ الحركة الصهيونية، ولنشاطها، يجد انها حاولت، جاهدة، اقناع الدول الاوروبية الاستعمارية بأنها حركة استعمارية، وأهدافها ليس فقط لا تتعارض مع مصالحهم، وانما تصبّ في هذه المصالح، وتخدمها. واليوم، وبعد أكثر من تسعة عقود على تأسيس هذه الحركة، فان القائمين عليها ما زالوا يستعملون السياسة ذاتها، مع تغيير طفيف في التعابير والمصطلحات، وذلك للحصول على التأييد الاوروبي، والأميركي، لاسرائيل.

حاول الصهيونيون، في بداية القرن الحالي، الاتصال بغالبية الدول الاستعمارية الأوروبية الرئيسة، في سبيل اقناعها بتبنّي مشروعهم الاستطياني في فلسطين؛ الاّ ان هذه الدول، على الرغم من تعاطفها المبدئي مع الأهداف الصهيونية، لم تتبنّ المشروع في حينه، لعدم توفّر الظروف المناسبة. ولكن سرعان ما تبدّلت الظروف في أعقاب نشوب الحرب العالمية الأولى، فعمد قادة الصهيونية الى الاتصال بكلا الطرفين المتحاربين، المانيا وبريطانيا، ونجحوا في جعل الطرفين يتنافسان على تبنّي مشروعهم الاستيطاني، املاً في كسب يهود اوروبا وأميركا، كل الى جانبه. فعندما علمت بريطانيا بأن المانيا على وشك تبنّي أجزاء هامّة من المشروع الصهيوني في فلسطين، وبسبب الحثّ المستمر من حاييم وايزمان وباقي القادة الصهيونين، سارعت بريطانيا الى الاعلان عن «وعد بلفور». ولكن هذا الاعلان لم يمنع المانيا من الاستمرار في مخططها الذي تمخّض عن «مشروع كرسو» (Karasso Scheme)، الذي جاء شبيهاً بوعد بلفور الى حد بعيد[٢].

كان الصهيونيون، منذ البداية، يطمحون الى اقامة دولة لهم في فلسطين. ولكن الظروف السائدة، في ذلك الوقت، منعتهم من التصريح بذلك بشكل واضح في مراسلاتهم ومداولاتهم الرسمية

مع الأطراف ذات الاهتمام. ولهذا استعملوا اصطلاحاً أقل وضوحاً: «وطن قومي لليهود». وهو الاصطلاح ذاته الذي نجده في «وعد بلفور» و«مشروع كرسو». ولم يكن استعمال هذا الاصطلاح في «وعد بلفور» مستهجناً، لأن مسودة هذا «الوعد» لم تكن من تأليف آرثر بلفور، أو الحكومة البريطانية، وانما كانت من تأليف الصهيونيين أنفسهم. وما كان على الحكومة البريطانية، التي وافقت عليها، سوى اجراء بعض التغييرات الطفيفة في النص[٣].

عمل الصهيونيون، بعد حصولهم على «وعد بلفور»، على ان تكون بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين، لكي تطبق «الوعد» الذي أخذته على نفسها، وعلى ان يضمّ «الوطن القومي اليهودي» جميع المناطق التي اعتبروها مهمة بالنسبة اليهم، من النواحي الدينية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية؛ في حين كانت عملية تعيين عصبة الأمم لبريطانيا دولة منتدبة على فلسطين سهلة وبدون مفاجآت، جاءت نتائج حملة الحصول على حدود واسعة لـ «الوطن القومي» مخيّبة لآمال القائمين على الحركة، وذلك على الرغم من المجهود الكبير الذي بذلوه في هذا المجال. وسنركز، في هذا البحث، على الحدود الشرقية لفلسطين، وذلك لاتصالها المباشر بموضوع البحث.

لقد كتب عدد كبير من المسؤولين، والسياسيين، والمؤرخين، الصهيونيين في موضوع حدود «الوطن القومي» الذي أرادوه. وجاءت اقتراحاتهم متباينة جداً. وما يهمّنا منها اقتراحان: الأول كان من اعداد الحركة الصهيونية، والثاني كان من اعداد الكولونيل منرز اخن، وذلك لأن هذين الأقتراحين أخذا صبغة رسمية، وتمّت مناقشتهما من قبل المسؤولين في الحكومة البريطانية.

يعتبر الاقتراح الذي أعدته الحركة الصهيونية أكثر أهمية من الأقتراح الذي أعده الكولونيل منرز اخن، لاسباب عدة، هي ان هذا الأقتراح كان بمثابة ملحق بمذكرة الحركة الصهيونية المقدّمة الى المجلس الأعلى (مجلس العشرة) في مؤتمر الصلح، بتاريخ الثاني من شباط (فبراير) ١٩١٩، والتي أُقرّت من قبل الحركة الصهيونية، وحملت تواقيع جميع قادة الصهيونية آنذاك، أمثال حاييم وايزمان وناحوم سوكولوف وستيفن وايز وجيكوب دي هس[٤]. وفي الحقيقة، كان الأقتراح هو الأقتراح الرسمي الوحيد المتعلق بأمر الحدود الذي تقدّمت به الحركة الصهيونية، في حين لم تقر الحركة الصهيونية، في اجتماع رسمي، اقتراح منرز اخن، على الرغم من نيله موافقة عدد كبير من أعضائها. وجاءت الحدود التي طلبتها الحركة الصهيونية كالآتي: تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط، بالقرب من مدينة صيدا؛ ومن هناك تتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل جسر القرعون؛ وتتجه، من هناك، الى البيرة، متبّعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرعون ووادي التيم، حتى تصل قمم جبل الشيخ؛ وتسير، من هناك، في خط باتجاه الجنوب، حوالى ١٢ ميلاً الى الغرب من مدينة دمشق، حتى تصل قرى صنمين والشيخ مسكين ومدينة درعا؛ وتمتد من درعا شمالاً الى معان جنوباً بمحاذاة، ولكن الى الغرب من سكة حديد الحجاز؛ ومن معان الى نقطة على البحر الأحمر الى الشرق من مدينة العقبة. أمّا الحدود مع مصر، فقد وافق الصهيونيون على الحدود الدولية التي كانت موجودة بين مصر والدولة العثمانية، ولكنهم كانوا يأملون في ان يوسّعوا الحدود الى مدينة العريش، وذلك بالاتفاق مع الحكومة المصرية. وبالنسبة الى الحدود الغربية، فهي البحر الأبيض المتوسط، من رفح، أو العريش، جنوباً، وحتى صيدا، شمالاً[٥].

ان هذه الحدود، في نظر الصهيونين، تجعل «الوطن القومي اليهودي» يحتوي على المنطقة التي تعتبر يهودية، تاريخياً ودينياً، وتزوّده بجميع مصادر المياه التي تجري اليه، خاصة تلك

المنابع الموجودة اليوم في جنوب لبنان، وفي سوريا، وفي غرب الأردن، وتزوّده، أيضاً، بأراضٍ زراعية خصبة وواسعة، مثل السهل الساحلي ومرج ابن عامر والجولان وحوران وغيرها. الى جانب ذلك، فانها تزوّده بمنافذ تجارية جيدة مع أوروبا وأميركا والغرب عبر البحر الأبيض المتوسط، ومع استراليا واليابان والصين والهند وشرق افريقيا عبر البحر الأحمر. كذلك، فان هذه الحدود تمنحه العمق العسكري، والاستراتيجي، الذي يريدوه الصهيونيون لأنفسهم، والذي سيخدم، أيضاً، مصالح حلفائهم الأوروبيين، خصوصاً وان هذه الحدود تمنع أي اتصال برّي مباشر بين عرب ومسلمي آسيا وعرب ومسلمي أفريقيا[٦].

يظهر من الحدود المقترحة ان الحركة الصهيونية قد طلبت، في العام ١٩١٩، ان لا تتعدّى حدود «الوطن القومي اليهودي»، من الناحية الشرقية، سكة حديد الحجاز، لأن هذه الحدود تزوّد «الوطن القومي» بجميع مقوّمات الدولة، من الناحية الاقتصادية، والعسكرية، وتشبع رغبات الصهيونيين الدينية، والتاريخية، وفي الوقت عينه، تترك للعرب والمسلمين سكة حديد الحجاز الهامّة، خصوصاً وان هذه السكة أُنشئت بأموال المتبرّعين المسلمين من جميع أنحاء العالم وأموال الأوقاف الأسلامية[٧]. علاوة على ذلك، فان هذه الحدود تمنع انشاء دولة عربية اسلامية قوية الى الشرق، لأن المنطقة صحراوية، ولا تتوفّر فيها أسباب العيش لاعداد كبيرة من السكان.

وعندما لم تتبنّ الحكومتان المعنيّتان، فرنسا وبريطانيا، الأقتراح الصهيوني، عمد الكولونيل الصهيوني منرز اخن، الذي كان يخدم في الجيش البريطاني، والذي كان يشغل منصب الضابط السياسي الرئيس في فلسطين بعد احتلالها من قبل بريطانيا، الى اقتراح حدود جديدة في نهاية العام ١٩١٩. وجاءت هذه الحدود، في المنطقة الشمالية والغربية ومع مصر، مطابقة للحدود التي اقترحتها الحركة الصهيونية، ولكنها تختلف معها بعض الشيء في الجهة الشرقية. فهذه الحدود، حسب اقتراح منرز اخن، تقع حوالى ٢٥ ـ ٣٠ كيلومتراً الى الغرب من سكة حديد الحجاز حتى نقطة معيّنة في وادي عربة، الى الجنوب من البحر الميت؛ ومن هناك تمتد، وسط الوادي، حتى البحر الأحمر الى الشرق من مدينة العقبة. فهذه الحدود تمنح «الوطن القومي اليهودي» منابع المياه وأراضي خصبة والمرتفعات الشرقية من غور الأردن ذات الأهمية العسكرية والاستراتيجية؛ وفي الوقت عينه، تضم هذه الحدود، حسب رأي منرز اخن، جميع القرى والمدن المسيحية وقبائل عربية موالية ومؤيدة لبريطانيا في شرق الأردن. وممّا أكسب هذا الأقتراح أهمية تاريخية أنه نال موافقة عدد كبير من، انْ لم يكن جميع، القادة، ونال، أيضاً، اهتمام بعض المسؤولين البريطانيين[٨].

يتّضح ممّا تقدّم ان أقصى ما طالب به الصهيونيون، رسمياً، من شرق الأردن لم يزد على ٢٠ بالمئة من مساحة الأردن الحالي، وخفّضوا ذلك بموافقتهم على اقتراح منرز اخن الى أقل من ثمانية بالمئة. وبعد ذلك، لم يعترضوا على الحدود التي اقترحها المندوب السامي الأول، هربرت صموئيل، الذي كان صهيونياً، والتي جعلت نهر الأردن ووادي عربة الحدّ الفاصل بين فلسطين («الوطن القومي») وشرق الأردن؛ تلك الحدود التي نالت موافقة بريطانيا وعصبة الأمم، وأصبحت الحدود الرسمية والمعترف بها دولياً.

ترتيبات ما قبل احتلال بريطانيا للمنطقة

عندما أيقنت بريطانيا ان الدولة العثمانية ستحارب ضدها في منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى، أقدمت على عقد الاتفاقيات واعطاء الوعود المختلفة، والمتناقضة في بعض

الأحيان، بهدف تجنيد أكبر عدد من الناس والشعوب لنصرتها ضد دول المحور، وبهدف الترتيب لمستقبل هذه المنطقة. وأكثر ما يهمّنا في هذا المجال مراسلات الشريف حسين مع السير هنري مكماهون، واتفاقية سايكس ـ بيكو، ووعد بلفور.

تشير مراسلات الشريف حسين مع السير هنري مكماهون الى ان منطقة شرق الأردن كان ينبغي ان تكون جزءاً من المملكة العربية، التي وعدت بريطانيا بالمساعدة في انشائها، بقيادة الشريف حسين، الذي كان يمثّل القوميين العرب، والذي طلب ان تكون حدود مملكته: الحدود التركية في الشمال، وايران والخليج العربي في الشرق، والمحيط الهندي في الجنوب، والبحر الأحمر والبحر المتوسط في الغرب؛ فكان رد بريطانيا، على هذا الطلب، الموافقة المبدئية، مع ابداء التحفظات بشأن بعض المناطق. والتحفظات التي لها علاقة بموضوع البحث جاءت، في رسالة مكماهون الثانية الى الشريف حسين، والمؤرخة ٢٤/١٠/١٩١٥، على النحو التالي: «ان ولايتي مرسين واسكندرونه وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماه وحلب، لا يمكن ان يقال انها محض عربية؛ وعليه، يجب ان تستثنى من الحدود المطلوبة». فرد الشريف حسين عليه بمذكرته الثالثة، والمؤرخة ٥/١١/١٩١٥، معترضاً على هذا الاستثناء: «نترك الالحاح في ادخال ولايتي مرسين وأضنه في أقسام المملكة العربية؛ وأمّا ولايتا حلب وبيروت وسواحلهما، فهي ولايات محض عربية، ولا فرق بين العربي المسيحي والعربي المسلم»[٩].

تظهر هذه المراسلات، بوضوح، ان شرق الأردن كان جزءاً من الدولة العربية، لأن هذه المنطقة كانت جزءاً من ولاية دمشق وتقع الى الجنوب من مدينة دمشق، وليس الى الغرب منها. وكان هذا رأي المسؤولين البريطانيين آنذاك، وفي الفترات اللاحقة. ليس هذا وحسب، وانما كان هناك عدد من الساسة، بعضهم من البريطانيين الذين اعتقدوا بأن الاستثناء البريطاني في مذكرة مكماهون ليس فقط لم يستثن شرق الأردن، بل انه لم يستثن، أيضاً، فلسطين. ولم يحدث آنذاك أي جدل حول امكان شمول، أو عدم شمول، شرق الأردن بالاستثناء، وذلك لأن الجميع كانوا يعرفون ان هذه المنطقة كانت مشمولة في المملكة العربية، وذلك حسب مطالب الشريف حسين ورسائل مكماهون أيضاً[١٠].

وجاءت اتفاقية سايكس ـ بيكو، في العام ١٩١٦، بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية لتؤكد ما جاء في مراسلات حسين ومكماهون بشأن شرق الأردن. فحسب هذه الاتفاقية، تمّ تقسيم منطقة الهلال الخصيب الى خمسة أقسام:

١ ـ منطقة الساحل، الممتد من عكا في الجنوب، وحتى أقصى الساحل في الشمال، وتكون من نصيب فرنسا، لتحكمها بصورة مباشرة.

٢ ـ منطقة جنوب العراق، وتكون من نصيب بريطانيا، لتحكمها بصورة مباشرة.

٣ ـ فلسطين، الممتدة من عكا حتى الخليل ومن البحر حتى النهر، تكون دولية.

٤ ـ الجزء الشمالي والداخلي من بلاد الشام والعراق، ويمتد من الموصل حتى دمشق، يكون من نصيب العرب، ولكن تراعى فيه المصالح الفرنسية.

٥ ـ المنطقة الداخلية، الواقعة الى الجنوب من المنطقة الرابعة، وتمتد من كركوك حتى رفح، تكون من نصيب العرب، ولكن تراعى فيها المصالح البريطانية[١١].

وما يهمّنا من هذه الاتفاقية هو موقع شرق الأردن من هذه المناطق الخمس، والحد الفاصل

بينهـا وبـين فلسـطين. لقد وقع شرق الأردن ضمن المنطقة الخامسة، أي ضمن المنطقة العربية الجنوبية التي يجب ان تراعى فيها المصالح البريطانية. والحدّ الفاصل بينها وبين فلسطين هو نهر الأردن، من بحيرة طبريا وحتى البحر الميت، وخط مستقيم بين البحر الميت ومدينة غزة[١٢]. وبقي موقف بريطانيا، المتعلق بمصير شرق الأردن، ثابتاً، ولم يتغير حتى بعد ان تغيرت الظروف في السنوات اللاحقة[١٣].

في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧، أصدرت بريطانيا «وعد بلفور»، الذي وعدت فيه بانشاء «وطن قومي يهودي» في فلسطين؛ ولكنها لم ترسم حدوداً لهذا «الوطن». والمشكلة في هذا الأمر أنه لم يكن لفلسطين، آنذاك، حدود معترف بها، لأنها لم تكن وحدة سياسية مستقلة، أو حتى شبه مستقلة. ولكن لا بد ان البريطانيين، عندما أصدروا «وعد بلفور»، كانوا يتكلمون عن فلسطين ذات حدود معروفة، أو شبه محددة. وهذه الحدود هي التي نجدها في اتفاقية سايكس ـ بيكو التي شاركوا في وضعها سنة ونصف السنة قبل اصدار «وعد بلفور». وهذه الحدود تمتد من صفد شمالاً، حتى الخليل جنوباً؛ ويحدّها من الشرق نهر الأردن؛ ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط، من رأس الناقورة شمالاً حتى غزة جنوباً[١٤]. وهناك دلائل كثيرة تشير الى ان المسؤولين البريطانيين، والفرنسيين، وحتى الصهيونيين، كانوا يعتبرون فلسطين، التي تحدّث عنها «وعد بلفور»، هي فلسطين ذاتها التي نجدها في معاهدة سايكس ـ بيكو. وعندما حاول رئيس الوزراء البريطاني، لويد جورج، في الفترة من ١٩١٩ ـ ١٩٢٠، توسيع حدود فلسطين لتشمل جميع الأماكن المقدسة، ادّعى، أمام الفرنسيين، بأن حدود فلسطين التاريخية هي من دان (بانياس) في الشمال، الى بئر السبع في الجنوب، ولم يطالب بتوسيع الحدود الى الشمال والشرق والجنوب، كما أرادت الحركة الصهيونية. كذلك، فان الوثائق البريطانية الرسمية تشير الى ان المنطقة الواقعة الى الشرق من نهر الأردن كانت تعتبر خارج حدود فلسطين، وأن فلسطين هي المنطقة الواقعة الى الغرب من النهر[١٥].

ويتضح من الوعود والمعاهدات الثلاثة، سالفة الذكر، ان مصير شرق الأردن كان مرتبطاً بالدولة العربية، بزعامة الشريف حسين، ومنفصل عن مستقبل فلسطين، وأن الحدّ الفاصل بين المنطقتين هو نهر الأردن.

اجراءات ما بعد الاحتلال

تُظهر الأحداث، التي تلت الاحتلال مباشرة، ان مستقبل شرق الأردن السياسي كان منفصلاً عن مستقبل فلسطين، وان مستقبل شرق الأردن كان مرتبطاً بالدولة العربية «المستقلة». فجاء أول هذه الاجراءات في نهاية العام ١٩١٨، أي عند الانتهاء من احتلال بريطانيا لبلاد الشام. فقد قام الجنرال البريطاني، اللنبي، الذي احتل البلاد من العثمانيين، بتقسيم بلاد الشام الى ثلاثة أقسام ادارية كالآتي: ١ ـ ادارة منطقة العدو المحتلة ـ جنوب، ووضعت تحت ادارة بريطانية؛ ٢ ـ ادارة منطقة العدو المحتلة ـ شمال، ووضعت تحت ادارة فرنسية؛ ٣ ـ ادارة منطقة العدو المحتلة ـ شرق، ووضعت تحت ادارة عربية[١٦]. وممّا يسترعي الانتباه في هذا التقسيم انه جاء مشابها للتقسيمات العثمانية عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، ويكاد يكون مطابقاً للتقسيمات التي نجدها في اتفاقية سايكس ـ بيكـو. فمنـطقة العدو المحتلة ـ جنوب، هي فلسطين؛ ومنطقة العدو المحتلة ـ شمال، هي لبنان والساحل السوري، ومنطقة العدو المحتلة ـ شرق، هي المنطقة العربية. وقد جاء نهر الأردن، حسب تقسيم اللنبي، الحدّ الفاصل بين فلسطين والمنطقة العربية، واعتبر شرق الأردن جزءاً من المنطقة العربية.

كان الحاكم الاداري العربي لـ «منطقة العدو المحتلة ـ شرق» هو فيصل بن الشريف حسين، الذي قاد الثوار والقوميين العرب في ثورتهم ضد الدولة العثمانية، ونجح بحملته العسكرية في احتلال الحجاز وشرق الأردن وباقي المنطقة الداخلية من بلاد الشام، في حين احتل حلفاؤه البريطانيون المناطق الساحلية من فلسطين جنوباً وحتى جبل العلويين شمالاً. ومع نهاية الحرب، أعلن المجتمعون العرب في المؤتمر السوري العام، الذي عقد في دمشق، في تموز (يوليو) ١٩١٩، والذين مثّلوا جميع مناطق بلاد الشام، وبضمنها لبنان وفلسطين وشرق الأردن، عن تعيين فيصل ملكاً عليهم. ونجحت حكومة فيصل، خلال فترة حكمها التي امتدت سنة ونصف السنة تقريباً، ببسط سيادتها، من العاصمة دمشق، على جميع «منطقة العدو المحتلة ـ شرق»[١٧].

وممّا زاد في ارتباط شرق الأردن بحكومة دمشق العربية، وفصلها سياسياً وعسكرياً عن فلسطين، ان الجنرال اللنبي سحب العدد القليل من جنوده وضباطه الذين كانوا موجودين في المنطقة العربية، وبضمنها شرق الأردن، عندما سحب قواته من المناطق الفرنسية في الشمال، في نهاية العام ١٩١٩. وبهذا العمل يكون فيصل قد استقل، بشكل كبير، عن بريطانيا في نواح عدة، منها النواحي السياسية والعسكرية. ومما يؤكد هذا المزيد من الاستقلال البرقية التي بعثت وزارة الحرب البريطانية بها الى القائد اللنبي، بتاريخ ١٩/١١/١٩١٩، حيث جاء فيها: «رغم انه لا توجد حاجة الى ان نبادر نحن بالبحث، فان الجنود العرب، في منطقة ادارة أراضي العدو المحتلة ـ شرق، جنوب الخط الجديد (أي الحد الفاصل بين المنطقة العربية في الشمال، وهي سوريا، والمنطقة العربية في الجنوب، وهي شرق الأردن، وهو الحد ذاته الذي نجده في معاهدة سايكس ـ بيكو) لا يخضعون لأوامرك. والّا فان الفرنسيين سيدّعون بأن العرب في منطقة ادارة العدو المحتلة ـ شرق، شمال ذلك الخط، يجب ان يكونوا تحت امرتهم»[١٨].

كان وضع مملكة فيصل غريباً؛ الّا انه لم يكن فريداً في نوعه. فقد كان من المفروض تقسيم مملكته الى قسمين رئيسين: القسم الشمالي، وكانت حدوده شبيهة بحدود دولة سوريا الحالية؛ والقسم الجنوبي، وكانت حدوده شبيهة بحدود شرق الأردن. واذ ذاك كان على هذه الحكومة ان تراعي مصالح فرنسا في القسم الشمالي، ومصالح بريطانيا في القسم الجنوبي. وهذا يعني ان تلتزم الحكومة العربية بمنع أي دولة، سوى فرنسا، من انشاء مشاريع اقتصادية، وثقافية؛ وان لا تشتري السلاح الّا من فرنسا؛ وان لا تستعين الّا بضباط فرنسيين في تدريب جنودها في القسم الشمالي؛ وان تلتزم بالأمور ذاتها لبريطانيا في القسم الجنوبي. ان مثل هذا الترتيب كان معروفاً، آنذاك، في بعض مناطق العالم، فتمّ تقسيم ايران، في العام ١٩٠٧، بالأسلوب ذاته بين بريطانيا وروسيا القيصرية، وبقي معمولاً بهذا النظام، هناك، حتى نشوب الثورة الشيوعية في روسيا[١٩].

شرق الأردن بين «مؤتمر سان ريمو» و«مؤتمر القاهرة»

يعتبر الصهيونيون «مؤتمر سان ريمو»، الذي عقد في نيسان (ابريل) ١٩٢٠، حاسماً بشأن وحدة شرق الأردن وفلسطين، من الناحية القانونية. انهم يدعون بأن عصبة الأمم قد منحت، في هذا المؤتمر، انتداب فلسطين، وبضمنها شرق الأردن، وانتداب العراق لبريطانيا، وانتداب سوريا لفرنسا. وتبريراً لادعائهم بأن شرق الأردن كان مضموماً الى فلسطين، ان عصبة الأمم لم تفرد انتداباً خاصاً لشرق الأردن. ويدّعون بأنه لا يمكن ان يكون شرق الأردن جزءاً من العراق، لوقوع صحراء واسعة بين المنطقتين. وحسب رأيهم، ان البند ٢٥ من صك الأنتداب ينص على فصل شرق الأردن

عن فلسطين، ممّا يعني ان هاتين المنطقتين كانتا متّحدتين في انتداب واحد. وهذا يفسّر ادعاء الصهيونيين بأن مساحة فلسطين أو «الوطن القومي اليهودي» كانت، قبل «تقسيمها»، حوالى ١١٨٠٠٠ كيلومتر مربع[٢٠]، أي مجموع مساحة شرق الأردن وفلسطين، وليس مساحة المنطقة التي طالبت بها الحركة الصهيونية في العام ١٩١٩، والتي كانت تساوي أقل من ٤٠ بالمئة من مساحة شرق الأردن وفلسطين.

تؤكد الحقائق التاريخية عدم صحة الأدعاء الصهيوني الوارد أعلاه. ان هذا الادعاء مبني على نص وحيد، هو البند ٢٥ من صك الانتداب، الذي أجبرت بريطانيا على صوغه بشكله المعروف، بحكم الظروف. فـ «مؤتمر سان ريمو» لم يضع حدوداً لفلسطين، أو لغيرها من دول الانتداب الأخرى[٢١]؛ ومن الخطأ الجزم بأن شرق الأردن كان مضموماً الى فلسطين؛ بل على العكس من ذلك، فان الوثائق والأحداث السياسية، والعسكرية، التي سادت في المنطقة، بعد المؤتمر المذكور، تشير الى أن حدود فلسطين لم تتعدّ حدودها الموجودة في اتفاقية سايكس ـ بيكو، وعلى أكثر تعديل حدود المنطقة التي كان يطلق عليها، في حينه، «ادارة أراضي العدو المحتلة ـ جنوب»، والتي امتدت من بانياس في الشمال، الى بئر السبع في الجنوب، ومن البحر المتوسط في الغرب، الى نهر الأردن في الشرق.

تعطي الوثائق التي بحوزتنا انطباعاً قوياً بأن شرق الأردن والمنطقة الداخلية من سوريا والعراق، أي المنطقة التي خطط لها ان تكون مملكة عربية مستقلة حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو، لم تخضع لنظام الانتداب الذي مُنح لبريطانيا وفرنسا في «مؤتمر سان ريمو». والسبب في ذلك اعتبار هذه المنطقة دولة مستقلة، بالضبط كما كان عليه الوضع في الحجاز. فالحجاز كانت تخضع للامبراطورية العثمانية قبل الحرب، واعتبرت مستقلة بعد طرد العثمانيين منها، ولم يطبق عليها نظام الانتداب. ويظهر ان نظام الانتداب الذي قُرّر في سان ريمو لم يشمل سوى جنوب العراق والساحل السوري ـ اللبناني وفلسطين، أي المناطق التي كان يجب ان تخضع لحكم بريطانيا وفرنسا المباشر وفلسطين الدولية، حسب ما جاء في اتفاقية سايكس ـ بيكو. فقد كتب هوبرت يونغ، الذي كان موظفاً كبيراً في وزارة الخارجية البريطانية، في مذكرة أعدّها بعد انعقاد «مؤتمر سان ريمو» بثلاثة أسابيع: «ان مستقبل سوريا [الدولة العربية المستقلة] يجب ان يبقى مهمّاً لحكومة جلالته، خصوصاً ذلك القسم الذي يقع عبر نهر الأردن الى الشرق من فلسطين [الأردن]... وفي حال استثناء المنطقة التي تقع الى الشرق من فلسطين من منطقة السيطرة الفرنسية، تصبح هناك ثلاث امكانيات: امّا ان تصبح جزءاً من الحجاز، وامّا ان تصبح منطقة انتداب بريطانية، وامّا ان تصبح جزءاً من مملكة فيصل اذا لم تطالب بها (بالمملكة) فرنسا»[٢٢].

وفي نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠، كتب ايرل كورزون، الذي كان وزيراً للخارجية في الحكومة البريطانية: «على الرغم من انه تمّ التفكير بوضع كل المنطقة الواقعة بين فلسطين والعراق تحت الأنتداب البريطاني، الاّ أنه من غير المحبّذ مدّ احداها عميقاً في الصحراء. هذه المنطقة الفاصلة هي المنطقة ب في اتفاقية سايكس ـ بيكو، والتي كان من المفروض ان تكون جزءاً من الدولة العربية. في الحقيقة، لقد أصبحت حكومة جلالته تعامل شرق الأردن كمنطقة منفصلة عن حكومة دمشق [بعد ان اطاحت فرنسا بحكومة فيصل المستقلة] وتتجنّب، في الوقت عينه، أي علاقة أكيدة بينها وبين فلسطين، ممّا يفسح في المجال لانشاء حكومة عربية هناك... وذلك بالتنسيق مع الملك حسين، أو مع رؤساء عرب آخرين»[٢٣].

وكتب السير جون تلي، أحد الموظفين الكبار في وزارة الخارجية البريطانية، في الثامن من

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠، في احدى المذكرات، يقترح ان يتمّ تحديد حدود فلسطين والعراق المشتركة مع سوريا الفرنسية، وترك الحدود بين العراق وفلسطين حتى يحين الوقت المناسب. واضاف: «انه اذا فشلت المحادثات مع الفرنسيين والملك حسين، فيجب علينا ان نتخذ قراراً بشأن مستقبل المنطقة الواقعة بين فلسطين والعراق، وفيما اذا أردنا ان نعتبرها، أو لا نعتبرها، جزءاً من مناطق الأنتداب التابعة لنا»(٢٤).

لقد تغير الوضع بشكل دراماتيكي عندما احتلت فرنسا دمشق، في تموز (يوليو) ١٩٢٠، وقضت على حكومة فيصل العربية هناك. ونتيجة لهذا الحدث العدواني، أصبح شرق الأردن دون حكومة ترعى مصالح سكانه، وفتح المجال للسياسيين المختلفين للتأثير في مستقبل هذه المنطقة. وكانت المنظمة الصهيونية من بين الجهات التي اهتمت، بشكل كبير، بالموضوع. فاعتبر القائمون على هذه المنظمة ان انهيار حكومة فيصل يوفّر لهم فرصة ذهبية لضمّ شرق الأردن الى «وطنهم القومي»، فبذلوا مجهوداً جبّاراً لاقناع بريطانيا بضمّ المنطقة الى فلسطين. ومن أبرز الشخصيات التي لعبت دوراً رئيساً في هذه الحملة كان حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية، وهربرت صموئيل الذي عيّن أول مندوب سامي بريطاني على فلسطين.

في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٢٠، بعث وايزمان برسالة الى هربرت صموئيل يحثّه فيها على اعادة النظر بموضوع حدود فلسطين الشرقية، ويشجّعه على تبنّي خط منرز اخن مع بعض التعديلات، خاصة تلك الحدود التي تمرّ في وسط وادي عربة، وطالبه بأن تكون الى الشرق من هذا الوادي، لكي يتسنّى لهم، في المستقبل، حفر قناة في وسط الوادي بين البحر الأحمر والبحر الميت. وأعلمه بأن توسيع حدود فلسطين شرقاً ليضم هضبة شرق الأردن الخصبة أمر حيوي جداً لمستقبل فلسطين، خاصة في ضوء عدم ضمّ فلسطين مصادر المياه في المنطقة الشمالية. وأخبره بأن أصدقاءهم في الولايات المتحدة الاميركية يؤيدون رأيه ويؤكدون أهمية، وحيوية، هضبة شرق الأردن لمستقبل فلسطين(٢٥). في الوقت عينه، طلب وايزمان من صهيونيي الدول المختلفة الضغط على حكوماتهم لتتدخل لدى الحكومة البريطانية، من أجل حصول فلسطين على حدود أفضل اقتصادياً، واستراتيجياً، في الشرق والشمال. ونتيجة لهذا المجهود، قام بعض الحكومات، مثل حكومات كندا والولايات المتحدة الاميركية وجنوب افريقيا، بالاتصال بالحكومة البريطانية، لمناقشة الموضوع. وبعث صهيونيو دول عديدة برسائل مباشرة الى وزارة الخارجية البريطانية تحثّها على قبول المطالب الصهيونية(٢٦).

أمّا الضغط المباشر، فجاء من هربرت صموئيل، الذي استعمل وسائل عديدة وأسباباً متنّوعة، لحمل الحكومة البريطانية على احتلال شرق الأردن. ومن جملة الأسباب التي ساقها في حملته:

١ ـ ان منطقة شرق الأردن تشكّل خطراً على أمن فلسطين، خصوصاً في غياب حكومة مركزية قوية ومسؤولة.

٢ ـ حيوية شرق الأردن لاقتصاد فلسطين، وعدم ضمّ شرق الأردن ومصادر المياه في المنطقة الشمالية الى فلسطين يضع المشروع الصهيوني في خطر، من الناحية الاقتصادية.

٣ ـ رغبة شيوخ القبائل العربية، التي تقطن عبر النهر، والذين يأتون اليه (الى صموئيل) يومياً، مطالبين بفرض الادارة البريطانية على مناطقهم.

٤ ـ عدم وجود معارضة حقيقية للفكر الصهيوني في شرق الأردن.

٥ ـ احتمال أن تمدّ فرنسا نفوذها من دمشق الى شرق الأردن، خصوصاً انها كانت تابعة لدمشق في فترة حكم فيصل. وادّعى صموئيل بأنه توجد اشاعات مفادها ان هناك عملاء فرنسيين يجوبون المنطقة لاقناع سكانها بطلب بسط الادارة الفرنسية على مناطقهم.

٦ ـ ان عملية احتلال شرق الأردن ستكون سهلة، وقصيرة، وغير مكلفة، لأنه بالامكان القيام بها بواسطة القوات الموجودة في فلسطين، وسيتم تمويلها من ميزانية فلسطين.

٧ ـ ان فرنسا تفضّل، بل وتشجع، بريطانيا على احتلال شرق الأردن، لكي تضمن عدم مهاجمة العرب لها من هذه المنطقة.

٨ ـ ان بريطانيا لم تُقدم على احتلال شرق الأردن من قبل، بسبب خوفها من ان تحذو فرنسا حذوها وتحتل سوريا. وبما ان فرنسا قد احتلت سوريا، وقضت على الحكومة العربية هناك، فلم يعد أي مبرر لعدم احتلال بريطانيا لشرق الأردن.

علاوة على ذلك، أقنع صموئيل بعض القادة العسكريين البريطانيين، في فلسطين ومصر، بأهمية احتلال شرق الأردن. وحاول هؤلاء القادة اقناع حكومتهم بضرورة السيطرة على هذه المنطقة، وبأن عملية الاحتلال ستكون سهلة، وقصيرة، وغير مكلفة(٢٧).

كان رأي وزارة الخارجية البريطانية مخالفاً لرأي صموئيل، لأنها اعتقدت بأن اقامة حكومة عربية قوية في شرق الأردن تحت النفوذ البريطاني تفي بالغرض وتحل غالبية المشاكل التي كان يتكلّم عنها. فحكومة من هذا النوع ستمنع الفرنسيين من بسط نفوذهم على المنطقة، وستفرض النظام والأمن هناك، وستمنع الأعمال العدائية ضد الفرنسيين وفلسطين. وقالت ان شيوخ شرق الأردن يطالبون بادارة بريطانية لخوفهم من بسط الفرنسيين نفوذهم عليهم؛ أمّا اذا عرفوا بأن بريطانيا لن تسمح لفرنسا باحتلال بلادهم، فانهم سيفضّلون ان يكونوا مستقلّين. لهذا بعثت وزارة الخارجية الى صموئيل تطالبه بأن لا يُقدم على أي عمل عسكري ضد شرق الأردن؛ وبعثت وزارة الحرب الى القيادة العامّة في مصر، والتي كانت ما زالت مسؤولة عن الأوضاع العسكرية في فلسطين، تخبرها بأنه يجب ان لا تتورّط في أي عمل عسكري في شرق الأردن، وان الأوامر بهذا الشأن يجب ان تأتي من وزارة الحرب وحدها(٢٨).

لقد أربك الاحتلال الفرنسي لدمشق وانهيار الحكومة العربية هناك الساسة البريطانيين في ما يتعلق بمستقبل شرق الأردن. فراودت بعضهم فكرة منح شرق الأردن لفرنسا، التي أصبحت تسيطر على الدولة العربية الواقعة الى الشمال من خط سايكس ـ بيكو، لقاء بعض التنازلات الفرنسية لبريطانيا، في ما يتعلق بحدود فلسطين الشمالية، وفي منطقة الموصل، أو حتى في أوروبا. الّا ان الحكومة البريطانية رفضت، في النهاية، هذه الفكرة، لأن السيطرة الفرنسية على هذه المنطقة تعني انه سيصبح لها حدود مشتركة مع الحجاز وشبه الجزيرة العربية، ممّا سيسهّل عليها التدخل في شؤون هذه المنطقة ومنافسة بريطانيا فيها. كذلك الحال، فان سيطرة فرنسية على شرق الأردن تعني انقطاع الاتصال المباشر بين المناطق البريطانية، في العراق وفلسطين، وعبور الطرق والسكك الحديد وخطوط النفط بين المنطقتين من داخل المنطقة الفرنسية، الأمر الذي أرادت بريطانيا ان تتحاشاه(٢٩).

وكان هناك عدد من الساسة الذين اقترحوا ضمّ شرق الأردن الى الحجاز، أو الى العراق، أو الى فلسطين(٣٠). ولكن الرأي الأقوى، والذي تبنّاه وزير الخارجية، كورزون، وغالبية أعضاء

الحكومة البريطانية، كان انشاء حكومة عربية مستقلة؛ فكان موقف وزارة الخارجية، في نهاية تموز (يوليو) أي بعد الاجتياح الفرنسي لدمشق مباشرة، اعتبار شرق الأردن منطقة عربية مستقلة ضمن دائرة النفوذ البريطاني. واذا اختارت حكومة هذه المنطقة الاعتراف بالحكومة الجديدة في دمشق، فان على بريطانيا ان تتعامل مع دمشق بشكل مباشر، بكل ما يتعلق، ويؤثر، بشرق الأردن[٣١]. وبعد هذا التاريخ باسبوع، بعث كورزون الى صموئيل ببرقية، يخبره فيها بأن فكرة احتلال السلط والكرك مرفوضة، وانه غير مرغوب في بسط السلطة الفرنسية على المنطقة الواقعة الى الجنوب من خط سايكس ـ بيكو، وان سياسة بريطانيا هي انشاء دولة مستقلة هناك، وان يجرى الاتفاق على الحدود بينها وبين فلسطين بواسطة المحادثات بين السلطات البريطانية والسلطات المحلية التي ستقوم هناك[٣٢].

بدأت بريطانيا الاهتمام بنوعية الحكم، والأشخاص الذين سيؤلفون الحكومة، في شرق الأردن، بعد الاجتياح الفرنسي لدمشق بفترة وجيزة. فقد سأل كورزون صموئيل، في البرقية المذكورة أعلاه، والمؤرخة ١٩٢٠/٨/٦، عن مكان وجود الأمير زيد، أصغر أبناء الشريف حسين، وعن امكان قبوله أميراً على المنطقة. فجاء جواب صموئيل، في اليوم التالي، بأن الأمير زيد موجود مع أخيه فيصل في مدينة حيفا، وانهما يحضّران لسفرهما الى اوروبا. وعن امكان قبول زيد أميراً على المنطقة، أجاب صموئيل بأن زيداً ضعيف الشخصية، ولا يصلح لأن يكون أميراً، وبأن السكان المحليين يرفضون ان يعيّن عليهم أحد من عائلة الشريف حسين[٣٣]. ويظهر ان رأي صموئيل هذا قد أثر في كورزون، لأنه لم يبد أي اهتمام بالأمير زيد بعد هذا التاريخ، وطلب من صموئيل، بتاريخ ١٩٢٠/١٢/٢٣، ان لا يشجع الأمير فيصل، اذا أبدى أي اهتمام بحكم شرق الأردن[٣٤].

عند مفترق الطرق هذا، قرر كورزون ان سياسة بريطانيا، بشأن شرق الأردن، يجب ان تكون تشجيع انشاء حكم عربي محلي، بحيث يتمّ ارسال عدد قليل من الضباط السياسيين البريطانيين الى المدن الرئيسة، مثل السلط والكرك، ليساعدوا السكان في انشاء مؤسسات بلدية وحكومات محلية. وبعث ببرقية الى صموئيل بهذا الشأن، بتاريخ ١٩٢٠/٨/١١، وطلب منه ان ينفّذ هذه السياسة، بشرط ان لا يستوجب ذلك بريطانيين، حتى لحماية الضباط السياسيين. وأعلمه بأنه اذا لم يتوفّر لديه الضباط الملائمون، فانه سيعيّن ضباطاً أكفاء لتنفيذ المهمة. وأخبره، أيضاً، بأنه اذا أرادت بريطانيا ان تمدّ ادارتها الى هذه المنطقة، فيتوجّب عليها اقناع السكان والسلطات المحلية بأنهم سيكونون المستفيدين من هذه الادارة، وذلك بواسطة أفعالها الجيدة، التي تخدم مصالحهم[٣٥]. وتمشياً مع هذه السياسة، قام صموئيل بارسال عدد من الضباط السياسيين الى المدن الرئيسة هناك؛ وقام، بتاريخ ١٩٢٠/٨/٢٠، بزيارة شرق الأردن والاجتماع برؤساء القبائل ووجهاء المنطقة في مدينة السلط، وأخبرهم بسياسة الحكومة البريطانية المتعلقة بمنطقتهم، والمتمثلة بانشاء ادارة بريطانية معتمدة على حكم عربي محلي. وعندما علم كورزون بفحوى خطاب صموئيل في السلط، اعترض على ما قاله بشأن ان الحكومة البريطانية تريد انشاء ادارة بريطانية في شرق الأردن، فبعث اليه ببرقية، بتاريخ ١٩٢٠/٨/٢٦، أعلمه فيها بـ «ان حكومة جلالته لا ترغب في توسيع مسؤوليتها على المناطق العربية، ويجب عليك ان تؤكد ان المساعدة التي نقدر على تقديمها الى الادارة المحلية في شرق الأردن محدودة جداً»[٣٦].

ان المتتبع لسياسة كورزون هذه، يجدها غير شاملة، وأكثر ما يميّزها انها كانت سياسة مؤقتة. فعلى الرغم من ان الضباط السياسيين البريطانيين والقوّاد المحليين قد نجحوا في انشاء نواة لمؤسسات حكم محلية في المدن الرئيسة، ونواة لميليشيات محلية، وانه بُدىء بجمع بعض الضرائب، الّا ان

سيادة، وهيبة، هذه المؤسسات اقتصرت على المدن الرئيسة والمناطق القريبة منها. وتشير الوثائق الى ان هذه السياسة لم تكن ترمي الى ايجاد حكم مركزي، حيث كان يتمّ انشاء ثلاثة مراكز حكم منفصلة بعضها عن بعض: في عجلون، في الشمال؛ والسلط، في الوسط؛ والكرك في الجنوب. وكل ما طالب به كورزون، في موضوع مركزية الحكم، خلال تلك الفترة، كان تعيين أحد الضباط ليكون حلقة الوصل بين مراكز الحكم المختلفة في شرق الأردن وبين صموئيل؛ الّا ان هذا الاجراء لم يخلق حكومة مركزية قوية، قادرة على فرض هيبتها على كل المنطقة(٣٧).

استقلال شرق الأردن، بقيادة الأمير عبدالله

في نهاية العام ١٩٢٠، وصل الأمير عبدالله مدينة معان، على رأس جيش حجازي، بهدف مهاجمة الفرنسيين في سوريا، لينتقم منهم، وليعيد الحكم في دمشق الى أخيه فيصل. وكان رد صموئيل على هذا الوجود ان أعاد المطالبة باحتلال بريطانيا لشرق الأردن، لأن الأمير عبدالله سيورّط بريطانيا، حسب رأيه، في حرب ضد فرنسا، ولأن وجوده في هذه المنطقة يشكّل خطراً على أمن فلسطين والمشروع الصهيوني فيها. أمّا رأي الحكومة البريطانية، والذي تمثّل بوزارة الخارجية ووزارة المستعمرات التي كانت برئاسة ونستون تشرشل، والتي حلّت محل وزارة الخارجية في تسيير امور فلسطين وغيرها من المناطق التابعة لبريطانيا، فكان مختلفاً، لأنها كانت تهدف الى اقامة حكومة عربية. وبما ان الأمير عبدالله كان موجوداً مع جيشه في المنطقة، وقد التفّ من حوله رؤساء القبائل والوجهاء، وكان من الصعب طرده بدون استعمال قوة كبيرة ضده، تقرر الاتصال به ومحاولة تعيينه أميراً على المنطقة، بشرط ان يوافق على ألّا يتدخل في شؤون فلسطين وتنفيذ المشروع الصهيوني فيها(٣٨). وكان رأي كورزون، على سبيل المثال، في آذار (مارس) ١٩٢١: «بما ان الأمير موجود في المنطقة، وربما كان من الصعب التخلّص منه، واذا اراده سكان شرق الأردن، فاني لا أرى سبباً يمنع اعطاءهم اياه»(٣٩).

وأخيراً، تمّ تبنّي فكرة تعيين الأمير عبدالله على شرق الأردن في «مؤتمر القاهرة»، الذي عقد برئاسة وزير المستعمرات نفسه، في آذار (مارس) ١٩٢١، وحضره جميع الضباط والسياسيين البريطانيين الهامّين الموجودين في المنطقة وخبراء في الشؤون العربية. وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر تنظيم السياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، وسحب أكبر عدد ممكن من الجنود البريطانيين، والتقليل من نفقات الحكومة البريطانية بشكل كبير. واتخذ المؤتمرون عدداً من القرارات الهامّة، منها: تعيين الأمير عبدالله أميراً على شرق الأردن، وأخيه فيصل ملكاً على العراق، ودفع مساعدات سنوية لكل من الأمير عبدالله والشريف حسين، ملك الحجاز، وعبدالعزيز بن سعود، سلطان نجد وملحقاتها، لمساعدتهم في ادارة شؤون بلادهم، بشرط ان يحافظوا على الأمن، وان لا يعتدوا على جيرانهم، وعلى بعضهم البعض(٤٠).

بعد الانتهاء من «مؤتمر القاهرة»، زار تشرشل فلسطين، بهدف الاطلاع على أوضاعها، والالتقاء بالأمير عبدالله، والاتفاق معه على شروط تعيينه أميراً على شرق الأردن، والأسس التي يجب ان تقوم عليها ادارته لهذه المنطقة. وكان توماس لورانس زار الأمير في السلط، ومهّد الطريق لاجتماعه مع تشرشل في القدس. وبدأ تشرشل الحديث، حيث أظهر مساندة بريطانيا للعرب، بقيادة عائلة الشريف حسين، وقال ان يدي حكومته مكبّلتان بشأن مصير سوريا وفلسطين، ولكنها عازمة العقد على انشاء دولة في شرق الأردن تحت قيادته، فيما اذا وافق على عدم المطالبة بسوريا وفلسطين. فرد الأمير عبدالله عليه بأنه يفضّل ان يكون أميراً على شرق الأردن وفلسطين. ولكن تشرشل رفض طلبه، وأعلمه بأنه

اذا وافق على شروط بريطانيا، فانه سيمنع استيطان اليهود عبر النهر. فوافق الأمير على هذه الشروط، وأصبح أميراً على شرق الأردن منذ ذلك الوقت[٤١]. علاوة على ذلك، تمّ الاتفاق على ان يستعين الأمير بضباط بريطانيين لتدريب، وقيادة، جيشه، وان يحصل على مساعدات بريطانية لكي يتسنّى له انشاء جيش تابع له، وان يحكم شرق الأردن «بمساعدة» ممثل بريطاني رئيس. وكان أول ممثل بريطاني رئيس في شرق الأردن هو «فلبّي»، الذي كان من أشهر الخبراء البريطانيين بالشؤون العربية[٤٢].

بعد حلّ المشكلة السياسية، كان لا بدّ من تحديد الحدود الفاصلة بين شرق الأردن وفلسطين بشكل نهائي، خصوصاً وان عصبة الأمم كانت على وشك الانتهاء من مناقشة موضوع الانتدابات، والمصادقة عليها. فأبرق تشرشل الى صموئيل، بتاريخ ١٩٢٢/٨/٢٦، يطلب منه ان يحدّد هذه الحدود بالسرعة الممكنة، لأنه يريد ان يضمّن هذه المعلومات في رسالته التي سيبعث بها الى عصبة الأمم. فرد عليه صموئيل، في اليوم التالي، واقترح ان «تبدأ الحدود من نقطة على خليج العقبة، وان تمرّ في وسط وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن...» الّا ان تشرشل وجد هذا الوصف مقتضباً، فطلب منه مزيداً من التفاصيل. وبعد ان زوّده بالتفاصيل المطلوبة، وافق تشرشل عليها، وبعث اليه ببرقية مؤرخة بـ ١٩٢٢/٨/٣٠، يخبره فيها بالصيغة النهائية للحدود، والتي أصبحت تعتمدها وزارة المستعمرات، فكتب: «ان شرق الأردن يتكوّن من المنطقة الواقعة الى الشرق من خط يبتدىء من نقطة على خليج العقبة، ميلين الى الغرب من مدينة العقبة... مارّاً في وسط وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن حتى التقاء نهر اليرموك بنهر الأردن، ومن ثمّ في وسط نهر اليرموك حتى الحدود السورية[٤٣].

وجاء التأكيد الأخير على عدم وحدة شرق الأردن وفلسطين في وثيقة صك الانتداب على فلسطين. فقد جاء في المادة ٢٥ من صك الانتداب، الذي صادقت عليه عصبة الأمم بتاريخ ١٩٢٢/٧/٢٤، ووضعته موضع التنفيذ في ١٩٢٣/٩/٢٩: «يحق للدولة المنتدبة، بموافقة مجلس عصبة الأمم، ان ترجىء، أو توقف، تطبيق ما تراه من هذه النصوص... على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحدّ الشرقي لفلسطين، كما سيعيّن فيما بعد... وان تتّخذ ما تراه ملائماً من التدابير لادارة تلك المنطقة وفقاً لاحوالها المحلية...»[٤٤] وبالفعل، لم تطبق نصوص الانتداب على فلسطين على شرق الأردن، خاصة تلك النصوص التي لها علاقة بموضوع «الوطن القومي اليهودي».

ان المادة ٢٥ من صك الانتداب على فلسطين تذكّر، وبشكل مفاجىء، ان حدود فلسطين الشرقية تضمّ شرق الأردن. وهذا النص هو النص الصريح الوحيد الذي كان بامكان الصهيونيين استعماله لاثبات وجهة نظرهم بأن شرق الأردن كان جزءاً من «الوطن القومي اليهودي». ان الصهيونيين استغلوا هذا النص الى أبعد الحدود، حتى انهم استعملوه بأثر رجعي، حيث قالوا انه يثبت ان انتداب فلسطين، الذي تقرر في سان ريمو، كان يضمّ، أيضاً، شرق الأردن. ولكننا أثبتنا، في الصفحات السابقة، وسقنا الأدلّة من وثائق وممارسات، ان مصير شرق الأردن كان منفصلاً عن مصير فلسطين في مؤتمر سان ريمو، وبعده. وزيادة على الاثباتات التي ذكرت أعلاه، لا بدّ من ذكر وثيقة أخرى، وذلك لصراحتها، وأهميتها، وأهمية التاريخ الذي أُعدّت فيه. فهي عبارة عن وقائع لأحد اجتماعات الحكومة البريطانية، في نيسان (ابريل) ١٩٢١، أي بعد انعقاد «مؤتمر القاهرة» مباشرة وقبل اعداد مشروع صك الانتداب بفترة قصيرة. وقد جاء في هذه الوقائع: «ان الحكومة تعترف بأنها سوف لن تكون بدون أي مسؤولية، فيما اذا حدث هجوم على الفرنسيين في سوريا من شرق الأردن. صحيح ان شرق الأردن ليس جزءاً من المناطق المنتدبة، الّا انه جزء من المنطقة الخاضعة للتأثير البريطاني، حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو»[٤٥]. فهذه الوثيقة، كغيرها من الوثائق، تُثبت ان شرق الأردن لم يكن جزءاً

من فلسطين، وانه كان خارج نظام الانتداب.

ان رغبة بريطانيا في ايجاد مخرج، وطريقة ملائمة، لفرض هيمنتها على شرق الأردن هي التي أدّت بها الى صوغ المادة ٢٥ من صك الانتداب بهذا الشكل. فشرق الأردن كان يجب ان يكون جزءاً من الدولة العربية المستقلة، التي لم تخضع، أصلاً، لنظام الانتداب. ولكن انهيار الحكومة العربية اثر الاحتلال الفرنسي، واصرار فرنسا على فرض انتدابها على سوريا بكاملها، وليس على ساحلها فقط، شجّع بريطانيا على اخضاع شرق الأردن لانتدابها. وما المادة المذكورة الّا غطاء قانونياً لهذه الرغبة. ان فحوى هذه المادة، وفهم بريطانيا لها، ووضعها موضع التطبيق، تشير الى اعتبار شرق الأردن امارة شبه مستقلة منفصلة تمام الانفصال عن فلسطين وغيرها من الدول المجاورة وجعل المندوب السامي البريطاني في فلسطين حلقة الوصل بينها وبين لندن. والسبب في عدم افراد انتداب خاص بها، أو عدم انشاء ادارة بريطانية مركزية فيها تتعامل مع لندن بشكل مباشر، كان عدم أهمية هذه الامارة آنذاك، وذلك لصغر حجمها النسبي، وطبيعتها الصحراوية، وقلّة عدد سكانها، والرغبة البريطانية الشديدة في توفير الأموال. وكان من الطبيعي ربطها بالادارة البريطانية في فلسطين وليس بالادارة البريطانية في العراق، أو بأي بلد آخر، وذلك لاسباب عديدة، منها الأسباب الجغرافية والتاريخية. باختصار، ان المادة ٢٥ من صك الانتداب لم تفصل شرق الأردن عن فلسطين، كما يدّعي الصهيونيون، لأن المنطقتين كانتا منفصلتين أصلاً، وانما كان الهدف منها اخضاع شرق الأردن للسيطرة البريطانية، وادارتها بواسطة الممثل البريطاني في القدس.

الخاتمة

تثبت الحقائق التاريخية، ولا تدع مجالاً للشك في، ان شرق الأردن وفلسطين لم يكونا، بين العامين ١٩١٧ و١٩٢٣، موحّدين قط، لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الادارية. ولم يكن في نيّة بريطانيا، أو فرنسا، أو عصبة الأمم، توحيدهما في اطار «الوطن القومي اليهودي». لقد كان شرق الأردن، عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، تابعاً لولاية دمشق؛ بينما كانت فلسطين تابعة لولاية بيروت ومتصرّفية القدس، المستقلة عن هاتين الولايتين، والتي كانت تابعة للحكومة العثمانية في اسطنبول، بصورة مباشرة. وفي فترة الحرب، قام الأمير فيصل باحتلال شرق الأردن وطرد العثمانيين منها، بينما تمّ احتلال فلسطين بواسطة القوات البريطانية. وعند تقسيم بلاد الشام الى مناطق احتلال ادارية، جاء شرق الأردن تابعاً للمملكة العربية التي اتخذت من دمشق عاصمة لها، في حين وضعت فلسطين تحت ادارة بريطانية مباشرة. وان بريطانيا لم تفرض سيطرتها، وسيادتها، على شرق الأردن، حتى بعد ان أصبحت هذه المنطقة خالية من أي سلطة، أو سيادة، في أعقاب الاحتلال الفرنسي لدمشق. وفي النهاية، تمّ انشاء امارة عربية شبه مستقلة في هذه المنطقة، بقيادة الأمير عبدالله، في حين فُرض الانتداب البريطاني والمخطط الصهيوني على فلسطين.

هذا من الناحية العملية. أمّا من ناحية الرغبة والارادة، فقد طالب العرب بتوحيد فلسطين وشرق الأردن في نطاق الدولة العربية الشاملة، وطالب الصهيونيون بتوحيد جزء من شرق الأردن مع فلسطين في اطار «الوطن القومي اليهودي». ولكن رغبة الجهات التي فرضت سلطتها وسيادتها على منطقة بلاد الشام، والمتمثلة ببريطانيا وفرنسا وعصبة الأمم، كانت مخالفة لهذه الرغبات. فمراسلات حسين ـ مكماهون تثبت ان بريطانيا اعتبرت شرق الأردن جزءاً من الدولة العربية، ومعاهدة سايكس ـ بيكو تثبت ان بريطانيا وفرنسا اعتبرتا فلسطين وشرق الأردن منطقتين منفصلتين، وان النقب وساحل

قطاع غزة كانا تابعين لشرق الأردن، وليس لفلسطين. أمّا «وعد بلفور» والانتداب الذي أقرّته عصبة الأمم في «سان ريمو»، فلم يتطرقا الى موضوع الحدود بتاتاً، والاحتمال الأكبر انهما اعتبرا المنطقة المسمّاة فلسطين تلك المنطقة الواقعة الى الغرب من نهر الأردن والممتدة من صفد شمالاً وحتى الخليل جنوباً. وفي النهاية، جاء صك الانتداب على فلسطين الذي أقرّته عصبة الأمم ليؤكد فصل شرق الأردن عن فلسطين سياسياً، بشكل نهائي.

ان الكتابات الصهيونية، المتعلقة بعلاقة شرق الأردن بفلسطين سياسياً، بين السنين ١٩٢٠ و١٩٢٢، لا ترمي الى معرفة الحقائق التاريخية، وانما هي مثل صارخ لتزييف وتحريف الحقائق، ووضعها في خدمة الرغبة السياسية، والعسكرية، الاسرائيليتين. ان هذا الاسلوب ليس غريباً على الصهيونيين. فقد استعملوه في السابق؛ وعلى أساسه نجحوا باقناع الدول الاوروبية الاستعمارية بأن لليهود «حقاً» تاريخياً في فلسطين. ان الادعاء الصهيوني بوحدة شرق الأردن وفلسطين، في اطار «الوطن القومي اليهودي»، لن يكون السبب الرئيس لاحتلال اسرائيل لشرق الأردن، ولكن القادة الاسرائيليين سيستعملونه في أي محادثات سلام بينهم وبين العرب، وعند نشوب أي صراع بينهم وبين الأردن. لذلك، يجب التنبّه الى زيف هذا الادعاء ومعرفة عدم صحّته.

N., Mordechai; "The Middle East between History and Reality", *Middle East Focus,* Vol. 8, No. 6, 1986, p. 20; Riebenfeld, Paul S.; "The Integrity of Palestine", *Midstream,* Vol. 21, No. 7, 1975, p. 8; Ziff, William B.; *The Rape of Palestine,* New York: Longmans Green & Co., 1938, pp. 98 - 99; Peters, Joan; *From Time Immemorial,* New York: Harper and Row, 1984, p. 239.

(١) عبدالوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة التاسعة، ١٩٨٥، ص ٧٨ ـ ٨٠؛ Peretz, Don; *The Middle East Today,* New York: Holt Rinchart and Winston, Third Editon, 1978, pp. 100 - 101.

(٢) Ingram, Doreen; *Palestine Papers, 1917 - 1922; Seeds of Conflict,* New York: George Braziller, 1973, p. 9; Ellis, Harry B.; *Israel and the Middle East,* New York: The Ronald Press Company, 1957, p. 68; Friedman, Isaiah; *The Question of Palestine, 1914 - 1918; British - Jewish - Arab Relations,* New York: Schocken Books, 1973, pp. 254 - 255.

(٣) Kishtainy, Khalid; *Whither Israel? A Study of Zionist Expansionism,* Beirut: Palestine Research Center - PLO, 1970, pp. 34 - 35.

(٤) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، بيروت: وزارة الدفاع الوطني ـ الجيش اللبناني ـ الاركان العامة ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، ص ٧٦؛ Hurewitz, J.C. (Ed); *Middle East and North Africa in World Politics; A Documentary Record,* New Haven: Yale University Press, Second Edition, 1979, Vol. 2, pp. 138 - 140; Alsberg, Avraham P.; "Delimitation of the Eastern Borders of Palestine", *Zionism,* Vol. 2, No. 1, 1981, p. 88; Gilbert, Martin; *Atlas of Arab-Israeli Conflict,* New York: Macmillan Publishing Co. Inc., 1974, p. 11; Kishtainy, *op. cit.,* pp. 32-35؛ يورام افراتي (اعداد)، يوميات اهارون اهرنسون، ١٩١٦ ـ ١٩١٩ (بالعبرية)، تل ـ أبيب: ١٩٧٠، ص ٤٩٤ ـ ٤٩٧.

(٥) «يوميات اهارون اهرنسون»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٤ ـ ٤٩٧.

(٦) Weizman, Haim; *The Letters and Papers of Haim Weizman,* (Edited by Meyer W. Weisga), Jerusalem: Israel University Press, 1977, Vol. 9, p. 266; Shimoni, Yaacov; *Political Dictionary of the Arab World,* New York: Macmillan Publishing Company, 1987, p. 208.

(٧)

(٨) *Documents on British Foreign Policy, 1919 - 1939,* (Edited by Rohan Butler and J.P.T. Bury), London: His Majesty's Stationary Office, 1958, First Series, Vol. 4, pp. 534 - 5; McTague, John J.; "Anglo-French Negotiations over the Boundaries of Palestine, 1919 - 1920", *Journal of Palestine Studies,* Vol. 11, No. 2, 1982, p. 104, Alsberg, op. cit., p. 90; وثائق وزارة الخارجية البريطانية ؛ *E 11698/4164/44 1920, E6224/2/44 1920.*

(٩) Laqueur, Walter, and Barry Rubin (Eds), *The Israel-Arab Reader; A Documentary History of the Middle East Conflict,* New York: Penguin Books, Forth Edition, 1984, p. 16 ؛ الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣ ـ ٧٦، ٣٢٤ ـ ٣٢٥، ٣٢٧.

(١٠) Gilbert, Martin; *Winston S. Churchill,* Vol. 4, 1916 - 12922, Boston: Houghton Mifflin Company, 1975, p. 538; Laqueur, *op. cit.,* p. 48 ؛ وانظر وثائق وزارة الخارجية البريطانية *E8883/582/65 1922.*

(١١) Hurewitz, *op. cit.,* pp. 60 - 63; Laqueur, *op. cit.,* pp. 12 - 15.

(١٢) انظر الخرائط في وثائق وزارة الخارجية البريطانية *WE44A/165674/2117, 1919* ؛ والكيالي، مصدر سبق ذكره؛ و«القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني»، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

(١٣) انظر، على سبيل المثال، Hurewitz, *op. cit.,* pp. 162-3.

(١٤) وثائق وزارة الخارجية البريطانية *WE44A/165674/2117, 1919.*

(١٥) Alsberg, *op. cit.,* p. 90; McTaque, *op. cit.,* p. 102.

(١٦) *Ibid.,* pp. 87, 98; *Ibid.,* p. 103.

(١٧) Glubb, John B.; *The Story of the Arab Legion,* London: Hodder & Stoughton, 1950, p. 57; Patai, Raphael; *The Kingdom of Jordan,* Princeton: Princeton University Press, 1985, p. 34; Hurewitz, *op. cit.,* p. 111 ؛ جلال يحيى، العالم العربي الحديث، الجزء الاول، الاسكندرية: دار المعارف، ١٩٧٩، ص ٥٣١؛ وثائق وزارة الخارجية البريطانية، *WE44A/150920/2117, 1919.*

(١٨) وثائق وزارة الخارجية البريطانية Alsberg, **op. cit.,** p. 90 ؛ *WE44A/153265, 1919*

(١٩) Armajani, Yahya and Thomas M. Richs; *Middle East; Past and Present,* Inglewood Cliffs: Prentice-Hall Inc., Second Edtion, 1986, p. 219.

(٢٠) يحيى، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٨؛ الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٢.

(٢١) Alsberg, *op. cit.,* p. 90

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٢٣) *E11698/4164/44, 1920,* p. 351

(٢٤) Alsberg, *op. cit.,* pp. 93 - 94

(٢٥) Weizman, *op. cit.,* pp. 4 -5

(٢٦) *E13240/4164/44, 1920; E13614/ 4164/44, 1920.*

(٢٧) المصدر نفسه؛ و *E9471/85/44, 1920* و E9077/85/44, *1920; E9455/85/44, 1920; E9542/85/44, 1920; E11698/4164/44, 1920,* pp. 343, 357

(٢٨) *E9471/85/44, 1920; E9456/85/44, 1920; E9524/85/44, 1920;* Alsberg, *op. cit.,* p. 92.

(٢٩) *Documents B.F.P., Series 1, Vol. 4,* pp. 584 - 5; *Vol. 13,* p. 331, Alsberg, *op. cit.,* p. 91.

(٣٠) Alsberg, *Ibid.,* pp. 90, 93 ؛ وانظر، *E9542/85/44, 1920.*

(٣١) *E9032/4164/44, 1920*

(٣٢) المصدر نفسه؛ و *E9524/85/44, 1920*

(٣٣) المصدر نفسه؛ و *E9524/85/44, 1920*

(٣٤) المصدر نفسه؛ و *E16035/4164/44, 1920;* Alsberg, *op. cit.,* p. 95.

(٣٥) *E9599/85/44, 1920; Documents B.F.P. Series 1, Vol. 13,* pp. 337 - 8.

(٣٦) *Documents B.F.P. Series 1, Vol. 13,* pp. 342 - 343; Alsberg, *op. cit.,* p. 93.

Government of Palestine, *Minutes* (٣٧)
of the Advisory Council Meetings, 1920 - 1923, Jerusalem: Government of Palestine, 1923, p. 2; *E244/31/88, 1921; E13504/85/44, 1920.*

E2559/31/88, 1921; E2587/31/88, (٣٨)
1921; E723/31/88, 1921; Documents B.F.P. Series 1, Vol. 13, p. 413.

E3816/3816/16, 1921 (٣٩)

Mansfield, Peter; *The* :المصدر نفسه (٤٠)
Othman Empire and its Successors, New York, St Martin's Press, 1973, p. 56; Gilbert, Martin; *Winston S. Churchill,* Vol. 4, pp. 552-4;

E3830/533/65, *1921.*

Gilbert, "Winston S. Churchill", *op.* (٤١)
cit., pp. 560 - 562.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٥٧٦ ـ ٥٧٧؛
E12985/31/88, 1921.

E8709/582/62, 1922; E8709/582/65, (٤٣)
1922; E8788/582/65, 1922.

(٤٤) المصدر نفسه؛ *E3651/37/88, 1922*
E8208/582/65, 1922 ؛ الكيالي؛ مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٢.

E3830/533/65, 1921 (٤٥)

سيرة كفاح ضد الصهيونية

هاني مندس، **الصهيونية في الاتحاد السوفياتي**، بيروت: كومبيونشر، الطبعة الاولى، ١٩٩١، ١٩٠ صفحة.

في كتابه «الصهيونية في الاتحاد السوفياتي» قدّم هاني مندس الينا سيرة كفاح مناضل هو يفغيني يفسييف، مع آراء ومواقف لرجل عرفناه وخبرناه على مدار عقود في بقاع شتّى من عالمنا العربي، وعرفته قضية العرب الاولى والمركزية، قضية فلسطين، كواحد من اكثر السوفيات حماساً لها، واكثرهم استعداداً للدفاع عنها، الى درجة الموت من اجلها. هكذا كان يفغيني يفسييف؛ وهكذا قدّمه الينا الكاتب بحماس وصدق يبلغان درجة الايمان.

يتألف الكتاب من خمسة فصول تتناول جوانب مختلفة من حياة وكفاح الراحل السوفياتي، بالاضافة الى جوانب وتطورات تتعلق بقضية يفسييف التي نذر نفسه لها، وهي مواجهة الصهيونية، وفضحها، وتعريتها، ليس في الاتحاد السوفياتي فحسب، بل وفي العالم كله.

في الفصل الاول «يفغيني يفسييف في المواجهة ضد الصهيونية» (ص ٧ ـ ٢٨) قدّم الينا الكاتب حادثة اغتيال يفسييف، في العاشرة من شباط (فبراير) ١٩٩٠، في موسكو، وما احاط بها من تطورات اتخذت منحيين مختلفين: اولهما هو المنحى الذي عمل به اصدقاء يفسييف ومريدوه من افراد وهيئات اجتماعية ونقابية كانت تعرف ماذا يمثّل يفسييف في مواقفه، وتعلم، عن حق، انه سيكون هدفاً للاجرام الصهيوني، ولنشاط عملاء الصهيونية العالمية في موسكو، وان حياته ستكون في خطر يصل درجة القتل، وهذا ما كان؛ ثم هناك المنحى الذي انضوى تحت لوائه اعداء يفسييف، من فعاليات واجهزة اعلامية، حاولت التخفيف من آثار الجريمة، جريمة الاغتيال، الى درجة نفي حصولها، بل وحتى، في حال الاعتراف بحصول الحادثة، كانوا يحاولون الايحاء بأنها لم تكن، قط، لأسباب سياسية، ولم تكن اغتيالاً ! ونقل الكاتب بعضاً ممّا اوردته وسائل الاعلام المختلفة عن الحملة الصهيونية العالمية التي سبقت اغتيال يفسييف، سواء داخل الاتحاد السوفياتي او في دول الغرب واسرائيل؛ وهي حملة ركّزت على وصفه بأنه «قومي شوفيني روسي» و «معاد للسامية»، وفي احيان اخرى نفت الحملة هذه وجود الرجل نفسه! (ص ١١ ـ ١٣)، وذلك في اطار مواجهة المواقف الشجاعة التي اخذت تصدر بشكل متزايد عن الرجل في فضحه للصهيونية وانشطتها المتصاعدة في الاتحاد السوفياتي، واعلان تأييده للقضية الفلسطينية، الذي من ابرزه موقف يفسييف في اعلان «موقفه ضد الاعتراف بالكيان الصهيوني»، الذي اعلنه، صراحة، في موسكو، في مؤتمر صحافي، اواخر العام ١٩٨٧. ثمّ اضاف اليه، لاحقاً، في مقابلة صحافية، اعلانه بأن قرار تقسيم فلسطين، الذي اتخذته الامم المتحدة في العام ١٩٤٧، انما كان قراراً خاطئاً، وهو اعلان لم يصدر عن اي جهة سوفياتية في وقت سابق (ص ١٧). ويعود السبب في تبنّي يفسييف خط الدفاع عن القضية العربية الى سببين رئيسين: الأول عملية ارهاب صهيوني تعرّضت لها ممتلكات شخصية له، حيث حطموا مكتبه واتلفوا اوراقه في براغ ابّان عمله في مجلة «السلم والاشتراكية» في العام ١٩٦٨، وقبلها لمس الصدق والحرارة في مواقف الجماهير العربية من الاتحاد السوفياتي والصداقة مع شعوبه ابّان زيارة نيكيتا خروتشوف للقاهرة، في العام ١٩٦٤، ولقائه مع الرئيس جمال عبد الناصر، من اجل تدشين العمل في مشروع السد العالي (ص ١٨).

ونقل المؤلف عن يفسييف «اسباب تزايد النشاط الصهيوني» في الاتحاد السوفياتي، التي تعود، في

جوهرها، الى التحولات التي ترافقت مع «البيريسترويكا» و«الغلاسنوست» و«الديمقراطية» والتي رفعتها موسكو، واستغلها الصهيونيون على نحو واسع داخل الاتحاد السوفياتي، وخارجه، مدعومين من الحركة الصهيونية العالمية وتحالفاتها الغربية، ليجسّدوا نفوذاً صهيونياً يعبّر عن نفسه «بطريقتين: بشكل علني ومباشر، عبر تشكيل جمعيات ومؤسسات وحركات ذات طابع يهودي صرف؛ ثمّ بممارسة نفوذ خفيّ غير مباشر، من خلال التغلغل والتواجد في معظم مؤسسات واجهزة الحزب والدولة والاعلام» (ص ٢٨).

لقد مهّد الكاتب بما تقدم، من اجل الانتقال الى الفصل الثاني من كتابه «تصاعد النشاط الصهيوني»، والذي وانْ كان قائماً بشكل خفي قبل العام ١٩٨٥، فانه، بعد ذلك التاريخ، اتخذ طابعاً علنياً، «حيث سمح بتأسيس مراكز ثقافية وجمعيات واتحادات لليهود الصهيونيين في معظم المدن التي يتواجدون فيها». وفي هذا الصدد تمّ انشاء اكثر من مئتي مركز ثقافي يهودي، كانت مقدمة للانتقال من النشاط الثقافي الى السياسي، الذي من ابرزه تشكيل «اتحاد الصهيونيين» في آب (اغسطس) ١٩٨٩ (ص ٣٢)، ثمّ «مؤتمر المنظمات اليهودية الصهيونية» الذي عقد في موسكو، في أواخر العام ١٩٨٩ (ص ٣٦). وترافق هذا التطور مع تنشيط الوجود الصهيوني في اجهزة الاعلام السوفياتية، من صحافة وتلفزيون.

وانتقالاً الى محور آخر في الفصل الثاني، تناول المؤلف النشاط المعادي للصهيونية في الاتحاد السوفياتي والهيئات والمنظمات النشطة في هذا المضمار؛ وأبرزها تسع منظمات، منها «منظمة الذاكرة» و «منظمة الوطن» و«اللجنة الاجتماعية السوفياتية المناهضة لاعادة العلاقات مع الدولة الصهيونية»، والاخيرة اسسها المفكّر السوفياتي الراحل يفسييف في العام ١٩٨٨ (ص ٤٣). ومن اجل توسيع المعرفة بالتيار المناهض للصهيونية، استعرض المؤلف آراء بعض المفكرين والكتاب السوفيات الذين يساهمون في المنظمات المعادية للصهيونية في الاتحاد السوفياتي، ومنهم الكسندر رومانينكو، رئيس «منظمة الوطن» وصاحب التقرير الشهير عن النشاط الصهيوني في الاتحاد السوفياتي (ص ٤٥ ـ ٥٢)، وديمتري فاسيلييف رئيس «منظمة الذاكرة»، احدى انشط المنظمات المعادية للصهيونية (ص ٥٢ ـ ٦٢).

أمّا الفصل الثالث، فقد خصّصه المؤلف للدخول تفصيلاً في «ابرز مفاهيم وآراء يفسييف» من خلال مؤلفات الاخير. وهكذا مضى الكاتب في تناول آراء يفسييف، مؤكداً ان اهمية تلك الآراء انما تكمن في ان صاحبها «تجاوز النمط السائد في التفكير السياسي» السوفياتي. وبدأ من مقولة يفسييف ان الصهيونية والفاشية توأمان (ص ٧١)، مبرزاً، من خلال معطيات معروفة على نطاق واسع، العلاقة التي تربط بين الصهيونية والفاشية. وانتقل، بعدها، الى رأي يفسييف في «التشابه المشؤوم» بين الصهيونية والنازية، والذي ظهر جلياً واضحاً في اعقاب العدوان الاسرائيلي على لبنان في العام ١٩٨٢. وتناول بالمقارنة اقوال زعيم النازية ادولف هتلر، والمتشابهة مع اقوال صهيونيين مثل احاد هعام وناحوم سوكولوف ودافيد بن ـ غوريون وآخرين، الامر الذي يكشف عنصرية الصهيونيين، ويفسّر جوانب من العلاقات الوثيقة بين الصهيونيين وجنوب افريقيا (ص ٧٨).

وانتقل من تناول آراء يفسييف السياسية الى استعراض الآراء النظرية، ومنها «الصهيونية والخرافات» و«رجعية المفاهيم الفلسفية الصهيونية» ومقولة «امّة يهودية» وموضوع «الاندماج» بما يعنيه من موت للفكرة الصهيونية و «معاداة السامية» و «الدين اليهودي في نظام الصهيونية» و «الجوهر الرجعي للديانة اليهودية».

ومضى المؤلف، في الفصل الرابع، على غرار الفصل السابق، في استعراض آراء يفسييف في موضوعات الصهيونية واسرائيل وقضايا الصراع معهما، ولكن في جانب آخر، هو جانب معلوماتي ـ تحليلي وضعه تحت بند «اذرع الاخطبوط الصهيوني»، وهو عنوان الفصل، وتحته أشار الى «شبكة المنظمات الصهيونية» التي يغطي نشاطها ثمانين بلداً في العالم، تعمل فيها منظمات وهيئات مختلفة الاسماء والاهتمامات واللافتات، ولكنها مشدودة دائماً، بقوة، الى مركز هو «المنظمة الصهيونية العالمية»، ومقر قيادتها القدس المحتلة، ويمثّل صهيونيو تل ـ ابيب مركز الثقل فيه، اذ لهم اربعون بالمئة من الاعضاء القياديين في المنظمة العالمية (ص ١١٥).

وتناول الكتاب نقطة اخرى في جانب معلومات يفسييف عن الصهيونية، هي «الجهاز الدعائي

الصهيوني» الذي قال يفسييف عنه: «ان الصهيونية تملك امكانات كبيرة لشن حروب دون طلقات، بالرغم من ان النظام الحاكم في اسرائيل يقوم بشن حروب صريحة». وأورد ارقاماً تفيد بأن الصهيونية تملك رسمياً ١٠٣٨ مجلة دورية تصدر حاملة اسم الصهيونية (ص ١٢١).

وثمّة جانب معلوماتي آخر هام للغاية تناوله الكتاب، هو «اشكال الدعم الصهيوني والغربي للكيان»، ونقل معلومات وتحليلات يفسييف في هذا الصدد والمدلولات التي تحملها، مبرزاً الدعم المادي، وفيه ان تبرّعات الصهيونيين الاميركيين زادت على مليار دولار في العام ١٩٨٢، اضيفت اليها «عشرات الملايين التي وصلت دعماً للعدوان على لبنان»، وذلك في واحدة فقط من قنوات الدعم المادي الكثيرة. ثمّ هناك «دعم الصناعة الحربية الصهيونية» التي، بفعل الدعم الغربي والاميركي خاصة، تمكّنت من انشاء ترسانة اسلحة تقليدية، وأسلحة نووية، طبقاً لما تضمّنته كتابات يفسييف، التي اضافت معلومات ومعطيات تتعلق بـ «التأثير الصهيوني في الكونغرس الاميركي»، وهو امر معروف على نطاق واسع، ومنها ان الرأسماليين اليهود في الولايات المتحدة الاميركية يساهمون بنسبة ٤٠ بالمئة من نفقات الانتخابات للحزب الجمهوري و ٦٥ بالمئة للحزب الديمقراطي، اللذين ينتمي اليهما اغلب اعضاء الكونغرس الاميركي (ص ١٣٧).

الفصل الخامس، وهو آخر فصول الكتاب، خُصّص لعرض «آراء ومواقف متفرقة» للكاتب الراحل. وفي اطار هذا الفصل تناول الجوانب التاريخية («الصهيونية في روسيا القيصرية») مع الجوانب النظرية («الاممية والقومية») ثمّ السياسية («القضية الفلسطينية وعنصرية الصهيونية»)، واخيراً المعلوماتية وهي «مشاركة الولايات المتحدة الاميركية في العدوان على لبنان».

وطبقاً لما اشار اليه الكاتب، فان يفسييف «يعتبر، بحق، اول من اولى اهتماماً كبيراً» لدراسة تاريخ الصهيونية في روسيا، بالكشف، من خلال المعطيات والوقائع والارقام، عن الانشطة التي قام بها الصهيونيون الاوائل، ونظّموا، وحاكوا كثيراً، من المؤامرات لدفع جماهير اليهود الى خارج اجواء الاندماج في اطار روسيا، ومن اجل استثارة الهمم اليهودية للهجرة الى فلسطين. ومن اجل ذلك، تمّ تشكيل احزاب وتنظيمات صهيونية كثيرة في روسيا القيصرية، حيث ولدت اكبر التنظيمات الصهيونية، قبل ان تأتي الى فلسطين (ص ١٤٩ ـ ١٦٠).

وتناول المؤلف رأي يفسييف في «الاممية والقومية» من خلال حوار أُجري مع العالم السوفياتي قبيل اغتياله باسبوع، مؤكداً ان رأيه في الموضوع لا يختلف عن الرأي السائد في اوساط الشعوب السوفياتية، وهو انه ليس هناك ما يمنع الانسان من الاعتزاز بقوميته واممميته في آن، دون ان يوصف بأنه شوفيني. ونقل عنه قوله ان «الشوفينية ليست حب الوطن والقومية، بل هي كراهية الشعوب الاخرى والعداء لها»، وهذا ما يفعله الصهيونيون (ص ١٦٢).

وبصدد القضية الفلسطينية وعنصرية الصهيونية، نقل الكاتب تأكيد يفسييف لاهمية قرار الامم المتحدة الرقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ الذي يصنّف الصهيونية بالعنصرية، وهو ما تؤكده الممارسات والسياسات الصهيونية، اضافة الى الايديولوجيا الصهيونية، في تعاملها مع العالم والعرب والفلسطينيين خصوصاً. ونقل عنه رأيه بصدد مستقبل القضية الفلسطينية وخلاصته: «اخذوا منكم كل شيء بالقوة، فلا تتوقعوا منهم ان يعيدوا اليكم شيئاً، مهما كان بسيطاً، الاّ بالقوة. ليس هناك طريق آخر...» (ص ١٦٧).

ملاحظات عامة

سجّل كتاب هاني مندس اهمية خاصة، من حيث موضوعه. ولكن هذه الاهمية لا تلبث ان تصاب بوهن واضح، حيث تمّ التعامل مع الموضوع من جانب واحد، هو النشاط المناهض للصهيونية، وبخاصة نشاط يفسييف؛ وكلاهما امر هام للغاية، ولكنهما لا يعوّضان عن غياب النقطة الاولى، او عن عدم وضوحها واكتمال لوحتها، وهي نشاط الحركة الصهيونية في الاتحاد السوفياتي، والوجود اليهودي هناك، وهو امر سجّل غياباً كلياً عن مادة الكتاب.

وفي التقدير، على الرغم من ان من حق المؤلف اختيار نهج ما في تأليفه وكتابته، فان السبب الاساس لهذا الارتباك ناتج عن غياب منهج واضح اصلاً للكتاب ـ الدراسة، يتضمّن رصداً تاريخياً ـ تحليلياً لتطوّر الظاهرة الصهيونية في الاتحاد السوفياتي، وهو الامر الذي جعل العديد من رجال الفكر السوفيات، حتى قبل يفسييف، امثال يوري ايفانوف وغاليتا نيكيتا وغيرهما، يقفون في وقت مبكر ضد الصهيونية ونشاطاتها شبه السرية في الاتحاد السوفياتي.

وأدّى غياب منهج عام تنتظم فيه مادة الكتاب الى بروز ملاحظات اخرى على الكتاب، منها تداخل الموضوعات، وهو امر يلازم عمومية المادة في مختلف فصول الكتاب، حيث لم يتمّ التركيز، في فصل واحد، على موضوع واحد بعينه؛ اذ تكرر الحديث، مثلاً، عن قرار تقسيم فلسطين، وعن موضوع الاعتراف بالكيان الصهيوني في الفصلين، الاول والخامس، وهذا يعني ان تفاصيل قد تكررت في اكثر من فصل ومكان في الكتاب.

وهناك ملاحظة اخرى تتصل بموضوع المنهج، وهو تقسيم فصول الكتاب، التي جاءت فصوله الثلاثة الاخيرة على الاقل، تحت عنوان فصل واحد هو الفصل الثالث. ومع ذلك، فقد تمّ تقسيمها الى ثلاثة فصول. ولا يبدو هناك اي مبرر منطقي لهذا التقسيم، على الرغم من ان المؤلف لو أراد لاستطاع ان يضع تقسيماً اكثر تناسباً للفصول الثلاثة الاخيرة، وكان من الممكن ان يقوده ذلك نحو تغيير عنوان الكتاب من «الصهيونية في الاتحاد السوفياتي» الى ما هو اقرب الى العنوان الفرعي «يفغيني يفسييف؛ دوره الفكري والسياسي في المواجهة» مثلاً، وهو عنوان، وان بدا اقل اثارة للاهتمام، فهو اكثر تناسباً مع مادة الكتاب. والرجل يستحق منا نحن العرب اكثر من كتاب، ويستحق ان يكتب عنه بحماس، كما كتب هاني مندس. وهذه فضيلة من فضائل الكتاب الهامة. كتاب تناول سيرة كفاح رجل من هذا الزمان، وقف الى جانب الحق والعدل، ودعا الى اعادة العدل الى ميزان العدالة، ولو بالقوة؛ ودفع حياته ثمناً لهذا الموقف.

فايز ساره

نشاطات ما قبل «الحسم»

تشهد الساحة الفلسطينية نشاطاً سياسياً مكثّفاً حول مسألة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام، المزمع عقده في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل. وثمّة آراء ومواقف مختلفة ومتباينة؛ انما الموقف الرسمي الفلسطيني بخصوص شكل المشاركة، لم يحسم بعد. ولذلك، لا تزال الاطراف الفلسطينية منهمكة في عملية سياسية تستهدف اثبات كل طرف لصحة موقفه واستقطاب الدعم له.

وفي هذا السياق، أيضاً، بدأت القيادة الفلسطينية بتشكيل اللجنة التحضيرية المصغّرة لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، وهدفها التوصّل الى جوامع مشتركة ما بين الطروحات السياسية المتباينة والاعلان عن الموقف الرسمي الفلسطيني ازاء المشاركة، من حيث شكلها ومضمونها وتبعاتها.

دورة جديدة للمجلس الوطني

عقدت اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني دورة اجتماعاتها، في تونس، ما بين ١٥ و١٧/٧/١٩٩١، برئاسة رئيس المجلس الشيخ عبدالحميد السايح، وذلك لوضع الترتيبات اللازمة لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني. وقد اتخذت اللجنة الاجراءات التالية: ١ ـ ضرورة العمل على توطيد الوحدة الفلسطينية، من أجل مشاركة الجميع في دورة المجلس الوطني الجديدة؛ ٢ ـ العمل على عقد دورة المجلس الوطني الجديدة خلال ثلاثة شهور من تاريخه في موعد يحدد من اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس على الأسس والمبادىء التي تقتضيها مصلحة قضيتنا وشعبنا الفلسطيني ونضاله ومستقبله وتأمين حقوقه؛ ٣ ـ اتخاذ الاجراءات العاجلة لتحقيق ذلك (**وفا**، تونس، ١٨/٧/١٩٩١).

وعلى اثر ذلك، كثّفت القيادة الفلسطينية اتصالاتها مع بعض الفصائل الفلسطينية المقيمة في دمشق، والتي لا تشارك في اجتماعات الأطر الشرعية للمنظمة، وكذلك مع «حماس». الّا ان تلك الاتصالات لم تسفر، حتى الآن، عن نتائج ملموسة، الأمر الذي من شأنه ان يرجّح كفّة عقد دورة استثنائية للمجلس الوطني لحسم مسألة التمثيل الفلسطيني وآفاقه، في حال وصول الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني الى طريق مسدود. من جهة أخرى، أكد بعض فصائل م.ت.ف. ضرورة استئناف الحوار الداخلي، بغية تشكيل المجلس الوطني، ذلك ان المجلس الحالي، حسب هذا البعض، «تقادم عليه الزمن وتجاوز عمره كثيراً؛ والمطلوب مجلس وطني فلسطيني جديد، يعبّر، فعلاً، عن نسبة القوى والتيارات في صفوف الشعب، وتتمثّل فيه الفعاليات كافة. ونحن، حتى الآن، لم نبدأ سوى بداية صغيرة جداً على هذا الطريق» (من مقابلة مع نايف حواتمة، **الصباح**، تونس، ١٦/٨/١٩٩١).

وفي السياق ذاته، دعا المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى ضرورة «اعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وانعقاده في أسرع وقت ممكن»، على اعتبار ان ذلك يشكّل المدخل الرئيس لصون م.ت.ف. «وان يكون ممثلاً حقيقياً وبشكل عادل لكل القوى السياسية، والاجتماعية الفلسطينية، ليحدث النقلة المطلوبة في هذه الآونة، على أرضية مراجعة سياسية شجاعة» (**الهدف**، دمشق، ٢١/٧/١٩٩١).

ودعت الاوساط تلك الى فتح الحوار الشامل بين جميع الفصائل والقوى، ذلك «اننا نعيش ظروفاً صعبة ومعقّدة تستوجب وحدة الجميع في اطار م.ت.ف. وعلى أساس برنامج سياسي واضح ملموس تجاه مؤتمر السلام». وأضافت «ان الدول العربية لا تستطيع الذهاب الى مؤتمر السلام بدون غطاء فلسطيني، لأنها لن تجد أمامها ما تبحثه بدون مشاركة فلسطينية سوى تطبيع العلاقات مع

اسرائيل، وفتح الاسواق أمامها» (من مقابلة مع حواتمة، مصدر سبق ذكره).

السلام الاميركي

أنهى وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بتاريخ الخامس من آب (اغسطس) الماضي، جولته المكوكية السادسة على منطقة الشرق الاوسط بعد حرب الخليج، واعداً بجولة أخرى خلال أيلول (سبتمبر) الحالي، مخلّفاً وراءه أسئلة عديدة، أبرزها ما يتعلّق بالتمثيل الفلسطيني، وتاركاً لفريق عمل من المستشارين الاميركيين مهمة متابعة ذلك، وترتيب «مذكرات التفاهم» بين الادارة الاميركية وأطراف المفاوضات.

أثارت جولة بيكر، تلك، المزيد من طرح الاسئلة حول مسألة التمثيل، وأبعاده، وآفاقه، على بساط البحث السياسي الفلسطيني؛ ذلك ان تلك المسألة باتت في أولويات الدبلوماسية الاميركية، من جهة، وفي الملعب الفلسطيني، من جهة أخرى. ورأت أوساط فلسطينية ان الحوار الدائر، حالياً، بين المؤيدين والمعارضين داخل الساحة الفلسطينية لمسألة الاشتراك في مؤتمر السلام هو جدل مشروع وعلى غاية من الاهمية، وذلك لثلاثة أسباب رئيسة: الاول ان لكلا الطرفين، المؤيد والمعارض، حججاً قوية يدعم كل منهما بها موقفه، وان هذه الحجج بحاجة الى الكثير من التوضيح والتطوير والبلورة؛ والنقاش الدائر حالياً كفيل بتحقيق ذلك. والثاني، ان المسألة قيد البحث مسألة مصيرية يتوقف عليها المستقبل الفلسطيني؛ ولذلك، فان النقاش حولها ضروري ومطلوب. والثالث، ان الحوار والنقاشات الدائرة حالياً على الساحة الفلسطينية هي الطريق السوي، والوحيد، للخروج، في نهاية المطاف، بموقف مدروس، ومتأنٍ، ودقيق، يحفظ الحقوق الوطنية الفلسطينية، ويحظى بتأييد أغلبية عريضة على الساحة الفلسطينية. وأوضحت تلك الاوساط ان المؤيدين لمبدأ المشاركة يصرّون على عدم تفويت الفرصة. فالمعادلة العالمية الجديدة، وفقاً لرؤيتهم، تستهدف تحقيق تسوية شرق أوسطية على حساب احقاق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. ولذلك، يتمّ التركيز، ضمن هذه المعادلة، على دفع مسار التسوية بين الدول العربية واسرائيل، مقابل محاولة جادة لتهميش مسار التسوية على الصعيد الفلسطيني ـ الاسرائيلي. ويرى المؤيدون، أيضاً، ان الرفض الذاتي لمبدأ المشاركة يصبّ أصلاً في مسرب تحقيق غاية مستهدفي الشعب الفلسطيني، ويرفع العتب واللوم عنهم، ويحقق لاسرائيل ولحلفائها تغييب القضية الفلسطينية بأبعادها الكاملة والمتكاملة على مسرح عمليات المؤتمر، خاصة وان المؤيدين هؤلاء يعتقدون بأن هذا المؤتمر سيعقد بمشاركة الفلسطينيين، أو بعدمها. ولهذا السبب يسعى هؤلاء الى عدم قطع الطريق على الحضور الفلسطيني الفاعل في المؤتمر، وهو هدف يتمنّاه، برأيهم، الكثيرون. ولذلك ينخرط المؤيدون، حالياً، في تحرّكات دؤوبة هدفها تذليل العقبات الاجرائية أمام مسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر، مقابل الاستحصال على أكبر قدر من الضمانات الاميركية والسوفياتية والاوروبية، على أساس ان هذه المشاركة، انْ تحقّقت، ستؤدي، بالضرورة، الى تحقيق ثمارها المضمونة لاحقاً (د. علي الجرباوي، **الحياة**، لندن، ٢٦/٨/١٩٩١)؛ في حين ترى أوساط سياسية فلسطينية ان الادارة الاميركية تقف مع حكومة اسحق شامير عند اللاءات والاملاءات الشهيرة: لا لتقرير المصير؛ لا للقدس قضية وتمثيلاً في مؤتمر السلام الاقليمي؛ لا للحرية والاستقلال، بل «ادارة ذاتية» تحت الاحتلال؛ لا لتدويل أزمة الشرق الاوسط، بل لأقلمتها وشطب دور الامم المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين، وبمراقب أخرس عن الامين العام للامم المتحدة، وآخر عن رئاسة المجموعة الاوروبية (**الحرية**، بيروت، ١٨/٨/١٩٩١). وتذهب أوساط أخرى الى أبعد من ذلك، فترى «ان كل المعطيات والدلائل تشير، وبما لا يدع مجالاً للشك، الى ان لا مكان لـ م.ت.ف. ولا مكان كذلك للحقوق الوطنية الفلسطينية في قاموس مبادرة بوش الحالية لحل أزمة المنطقة، المستعصية على الحل منذ عقود خلت». وعليه، فلا مصلحة البتّة ترتجى للشعب الفلسطيني ولقضيته من وراء تقدّم المبادرة الاميركية على أرض الواقع. من هنا تقول هذه الاوساط انه يتحتّم على منظمة التحرير الفلسطينية «عرقلة المبادرة الاميركية على طريق تعطيلها وليس تسهيل حركتها» (**الهدف**، دمشق، ٤/٨/١٩٩١).

وأيّاً تكن صعوبات صياغة الموقف الفلسطيني،

ورسم صورة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي، الآن، فانه بات من الواضح، كما أكد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، «انه لا يمكن لأي فلسطيني ان يشارك في مؤتمر السلام من دون موافقة م.ت.ف.» (**السفير**، بيروت، ١٩٩١/٨/٩)، موضحاً، في الوقت عينه، ان المنظمة تريد ضمانات من أجل انجاح عملية السلام.

وفي رسالته الى الشعب الفلسطيني، بمناسبة بدء الشهر الخامس والاربعين للانتفاضة، حدّد عرفات الضمانات المطلوبة، بالنقاط التالية:

○ ان يكون هدف المؤتمر تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي التي نصّت على الانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، ومن بينها القدس الشرقية، وضرورة الاعتراف بالحقوق السياسية الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، طبقاً للشرعية الدولية وفي مقدّمها حقه في تقرير المصير.

○ ان تحدّد م.ت.ف. شكل المشاركة الفلسطينية في المؤتمر بدون أي تدخّل خارجي.

○ ان القدس ومقدّساتها، الاسلامية والمسيحية، هي احدى خطوطنا الحمراء، وان أي «فيتو» على القدس هو «فيتو» على السلام. فالقدس يجب ان تكون حاضرة، موضوعاً وتمثيلاً، في كل مراحل السلام.

○ هناك ضرورة حتميّة للايقاف الفوري لجميع أعمال الاستيطان في جميع الاراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧، ومن بينها القدس الشرقية.

○ ضرورة، وأهمية، الحماية الدولية لشعبنا وجماهيرنا وأرضنا ومقدساتنا (**الدستور**، عمّان، ١٩٩١/٨/١١).

س. ش.

مسار التسوية السياسية
ماذا بعد الخطوة السورية؟

بدأت حلقة أخرى في مسلسل التسوية في الشرق الاوسط، بعد ان أعلنت سوريا عن قبولها بالخطة الاميركية لتلك التسوية. وقالت مصادر دبلوماسية ان الرئيس السوري، حافظ الاسد، أبلغ، في الاسبوع الثاني من تموز (يوليو) الماضي، الى أعضاء الجبهة الوطنية التقدّمية الحاكمة في سوريا ان الرسالة التي كان تسلّمها من الرئيس الاميركي، جورج بوش، شملت الآتي: «الالتزام بقراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨؛ وهما اللذان يجسّدان مبدأ مقايضة الارض بالسلام؛ رفض ضمّ اسرائيل لمرتفعات الجولان السورية؛ عقد مؤتمر سلام تحت اشراف الولايات المتحدة [الاميركية] والاتحاد السوفياتي مع اشتراك أوروبي، وفي وجود ممثل عن الامم المتحدة؛ التمثيل المشترك لفلسطينيين واردنيين في وفد قد يشمل زعماء من الاراضي المحتلة؛ احتمال عقد المؤتمر لدراسة مدى التقدّم الذي يتمّ احرازه في مباحثات ثنائية بين الاسرائيليين والعرب، بعد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر» (**الدستور**، عمّان، ١٦/٧/١٩٩١).

وعلّق دبلوماسي عربي بأن موافقة سوريا أُعدّت اعداداً جيداً. فقد «عمل المصريون والسوريون والاردنيون عن كثب معاً... [و] ان منظمة التحرير الفلسطينية استشيرت أيضاً» (**المصدر نفسه**). وقال محلّلون سياسيون «ان الردّ السوري يعكس، على ما يبدو، تنازلاً مهماً من جانب دمشق، وهو قبول اجراء محادثات مباشرة مع اسرائيل، الامر الذي يرفضه معظم العرب منذ وقت طويل... [و] انه [أي الجانب السوري] مستعد لقبول الاشتراك في مؤتمر ليس تحت اشراف الامم المتحدة مباشرة؛ وانه مستعدّ للتخلّي عن مطالب عربية باشتراك منظمة التحرير بصورة مباشرة» (**المصدر نفسه**).

واعتبرت صحيفة «تشرين» السورية، في افتتاحيتها، في ١٦/٧/١٩٩١، «ان الردّ السوري الايجابي والمبدئي قد وضع اسرائيل في موقف حرج، ووضع الولايات المتحدة [الاميركية] أمام مسؤولياتها» (**الشعب**، الجزائر، ١٧/٧/١٩٩١).

وبعد قبول سوريا بالخطة الاميركية، قال الرئيس المصري، حسني مبارك: «ان الدور، الآن، قد جاء على اسرائيل، لكي تعمل على تقدّم مسار السلام في الشرق الاوسط، مادام الردّ السوري على المقترحات الاميركية ايجابياً... [حيث] ان الكرة الآن في منطقة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير» (**السلام**، الجزائر، ١٧/٧/١٩٩١). وقال وزير خارجية مصر، عمرو موسى: «ان التحرّكات المكثّفة التي تجرى الآن، بعد الردّ السوري الايجابي على المقترحات الاميركية، تهيىء الجوّ لبدء عملية التفاوض في اطار مؤتمر السلام على أساس قراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨»، مؤكداً ان العرب «على استعداد للتفاوض على هذا الأساس، اذا ردّت اسرائيل بالايجاب على ذلك» (**الشعب**، ٢١/٧/١٩٩١). وفي كلمته بمناسبة ذكرى ثورة ٢٣ تموز (يوليو)، قال الرئيس المصري، مبارك: «أمامنا عمل كبير في تعزيز الاستقرار في المنطقة والقضاء على أسباب التوتّر والعنف واليأس؛ وهو ما يقتضي منّا ان نضاعف الجهود التي نبذلها لاستئناف مسيرة السلام وبدء المفاوضات في المؤتمر، بهدف التوصّل الى تسوية مقبولة للصراع العربي ـ الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية، على أساس مبادىء الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة المعنيّة. والآن وقد اتخذت الاطراف العربية كلها موقفاً ايجابياً بنّاء بفتح الطريق الى المفاوضات، بقي ان تحزم اسرائيل

أمرها وتؤدي مسؤوليتها بقبول الاساس الذي ارتضاه المجتمع الدولي للتسوية السلمية الشاملة، والامتناع عن الاعمال التي تتعارض مع مسيرة السلام وتعوق التقدّم على طريقها، وفي مقدّمها النشاط الاستيطاني في كافة الاراضي العربية المحتلة» (من خطاب الرئيس مبارك، **الاهرام**، القاهرة، ٢٣/٧/١٩٩١، ص ٣).

وفي ضوء الردّ الايجابي السوري على الخطة الاميركية، قرّر الرئيس الاميركي، جورج بوش، ايفاد وزير خارجيته، جيمس بيكر، في جولة جديدة على دول منطقة الشرق الاوسط، حيث صرّح هذا الاخير بأن «أمام اسرائيل فرصة تاريخية للسلام مع العرب، لأن العرب وافقوا، لأول مرة منذ قيام اسرائيل، على المفاوضات المباشرة معها» (**المصدر نفسه**، ٢٣/٧/١٩٩١).

النوايا الطيبة

خلال جولة الوزير الاميركي، بيكر، وكبادرة حسن نيّة عربية، أعلن الرئيس المصري، مبارك، عن اقتراح «يتضمّن رفع الحظر الاقتصادي العربي عن اسرائيل، مقابل اقدام هذه الاخيرة على ايقاف زرع المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة» (**السلام**، ٢١/٧/١٩٩١). وبعد محادثاته مع بيكر في القاهرة، قال بيكر للصحافيين: «أعتقد، وأظن، بأنه اذا استطاعت اسرائيل الغاء زرع مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة، فحينئذٍ يمكن للدول العربية ان تخطو خطوة برفع الحظر الاقتصادي المفروض على اسرائيل» (**المصدر نفسه**). وأوضح مبارك اقتراحه، في كلمته بمناسبة ذكرى ثورة ٢٣ تموز (يوليو)، بالقول: «المقاطعة العربية مش عايز أتكلم عنها، وهيّ سارية فعلاً ولاّ مش سارية، مش عايز أتكلم عنها، لكن أنتم عارفين ان الارض المحتلة اتبنى مستوطنات على كام في المية منها، ٦٥٪ من الارض المحتلة، وعندهم ٢٤٠ ألف واحد يهودي دلوقت موجود حيبنوله كمان؛ يعني نستنى سنتين جميع الارض المحتلة حتكون تغطت بالمستوطنات؛ حيصبح ليس هناك أرض علشان نعمل مباحثات عليها» (من خطاب مبارك، **مصدر سبق ذكره**). كما أعلن مبارك، عشية زيارته لبريطانيا، التي ترافقت مع ذكرى الثورة المصرية، في حديثه الى صحيفة «الانديبندانت» اللندنية، عن «استعداده للاجتماع مع اسحق شامير، رئيس وزراء اسرائيل، اذا أعلن شامير استعداده لتجميد المستوطنات في الضفة الغربية» (**الاهرام**، ٢٣/٧/١٩٩١).

وقد أعربت المملكة العربية السعودية، بعد زيارة بيكر لها، عن استعدادها «لوضع حدّ للمقاطعة الاقتصادية المفروضة على اسرائيل، في مقابل تعليق اقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة... كمساهمة منها في الجهود المبذولة حالياً للتوصّل الى السلام في الشرق الاوسط» (**الشعب**، ٢٢/٧/١٩٩١).

كما وافقت المملكة الاردنية، أيضاً، بعد زيارة بيكر لها، «على الاقتراحات المصرية بالغاء الحظر الاقتصادي المفروض على اسرائيل، مقابل تعليق اقامة المستوطنات... اذ أكد العاهل الاردني، الملك حسين، قبول هذا الاقتراح، وعن استعداد الاردن للمشاركة في مؤتمر اسرائيلي ـ عربي ينظر في السلام في الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**).

لكن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت الاقتراح المصري؛ اذ أعلن الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في حديثه الى صحيفة «الانديبندانت»، رفضه «المقترحات المصرية ـ السعودية الداعية الى رفع المقاطعة العربية لاسرائيل، اذا ما وافقت الاخيرة على ايقاف سياستها الاستيطانية؛ مشيراً الى ان مثل هذه الاقتراحات كانت دائماً تُحفّز اسرائيل على التعنّت أكثر» (**السلام**، ٢٤/٧/١٩٩١).

وكان وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية، بيكر، علّق على الاقتراح المصري بالقول ان «من شأنه ان يخلق ' جوّاً ايجابياً للمفاوضات' ... [فـ] رفع الحظر الاقتصادي سيكون بمثابة ' دليل على رغبة الدول العربية للتصالح مع اسرائيل، واعطاء دفع جديد للمفاوضات المباشرة، التي نأمل [في] ان يتبعها مؤتمر دولي للسلام' » (**المصدر نفسه**، ٢١/٧/١٩٩١). لكنه قال، أيضاً: «ان المستوطنات موضوع منفصل وبعيد من المسعى الذي نقوم به في عملية السلام» (**الاهرام**، ٢٣/٧/١٩٩١). الاّ ان الرئيس الاميركي، بوش، قال: «ان موافقة اسرائيل على وقف بناء المستوطنات ستكون بادرة مهمة لتحقيق النجاح المطلوب... [و] ان الموقف الاميركي

من المستوطنات لن يتغيّر» (المصدر نفسه).

أي تسوية؟

حاول المسؤولون السوريون، كل على طريقته، ايضاح ان موافقة سوريا على الخطة الاميركية انما جاءت لتخدم التسوية الشاملة لمشكلات الشرق الاوسط. فقد قال نائب الرئيس السوري، محمد زهير مشارقة: «ان تجاوب بلاده مع الجهود الاميركية للسعي الى السلام عبر قرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية لن تنطوي على أي تفريط بأي أرض، سواء الجولان أو غيرها من الاراضي العربية... [فـ] مؤتمر السلام، الذي تحدثت عنه المبادرة الاميركية، بطبيعة تكوينه وتشكيله والمهام الموكله اليه، هو مؤتمر دولي، ولن تُغيّر من حقائق هذه الامور أية محاولات للالتفاف على التسميات» (السلام، ١٩٩١/٧/٢٧). وأكد وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، في الاتجاه نفسه، «ضرورة تحقيق تسوية شاملة وعادلة لأزمة الشرق الاوسط... [حيث] بدون تحقيق هذه التسوية لا يمكن لهذه المنطقة ان تعرف الاستقرار؛ كما انه لا يمكن اقامة نظام عالمي جديد... [و] ان سوريا لن تذهب، أبداً، منفردة الى مفاوضات مباشرة مع اسرائيل... [لأنها] مع تسوية شاملة وعادلة» (المصدر نفسه، ١٩٩١/٨/٤). وأوضح الشرع «ان الرئيس الاميركي، بوش، أعطى دمشق تأكيدات بأن اسرائيل سوف يتعيّن عليها ان تنسحب [من] على جميع الجبهات، في مقابل السلام مع العرب» (المصدر نفسه، ١٩٩١/٧/٢٧). لكن الرئيس السوري، الاسد، قال «ان الولايات المتحدة [الاميركية] لم تقدّم الى بلاده ضمانات سرية فيما يتعلّق بعملية احلال السلام في منطقة الشرق الاوسط» (المصدر نفسه، ١٩٩١/٧/٢٩)، لكنها «أكدت احترامها لقرارات الامم المتحدة»، وهذا يكفي، حسب قول الرئيس السوري (الشعب، ١٩٩١/٧/٢٩)، حيث ان مؤتمر السلام العتيد «سوف يبحث حلاً شاملاً لجميع الاراضي العربية المحتلة، وان القدس جزء لا يتجزأ من هذه الاراضي التي احتلتها اسرائيل... [فـ] ما ينطبق على القدس ينطبق على الجولان وغيرها بموجب القرار [الرقم] ٢٤٢»، حسب قول وزير خارجية سوريا (السلام، ١٩٩١/٨/١٢).

وقد استبعد الرئيس الفلسطيني، عرفات، قبول دمشق بسلام جزئي مع اسرائيل، حيث قال، في حديث الى صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية: «ان سوريا غير متحمّسة لسلام منفصل مع اسرائيل تتمّ اقامته خارج اطار حقوق الفلسطينيين، على شاكلة ما وقّع في كامب ديفيد، لأن السلام لن يعرف طريقه الى الشرق الاوسط دون استتبابه في فلسطين، ولن يتمّ ذلك الّا بتطبيق قرارات الشرعية الدولية... واشراك الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن الدولي، وجميع الاطراف الاخرى، على قدم المساواة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» (الشعب، ١٩٩١/٨/١٢). لكن الولايات المتحدة الاميركية، كما قال عرفات، «لا تسعى الى احلال السلام في منطقة الشرق الاوسط، وانما الى تطبيع العلاقات بين اسرائيل والعرب وفرض كامب ديفيد أخرى... [فـ] واشنطن ترفض حق تقرير المصير للفلسطينيين، في حين انه حق مقدّس في جميع انحاء العالم... [مع اننا] كنّا على درجة كبيرة من المرونة والانفتاح على المبادرات الاميركية، ورغم هذه الارادة الطيبة ترفض واشنطن التعامل مع منظمة التحرير [الفلسطينية]» (السلام، ١٩٩١/٧/٢٧). وقال، في حديث الى صحيفة «الانديبندانت»، ان «ادارة بوش [ما] لم تتحاور مع منظمة التحرير الفلسطينية، فان حظوظ اقرار سلام حقيقي تكون ضئيلة... [و] انه متشائم من مبادرة سلام البيت الابيض» (المصدر نفسه، ١٩٩١/٧/٢٤)، وذلك لأن الولايات المتحدة الاميركية «أقصت منظمة التحرير [الفلسطينية] ولا تتعامل معها؛ بل انها تبنّت كل الاطروحات الاسرائيلية؛ وهو ما اتضح خلال الجولة الخامسة لبيكر في الشرق الاوسط، الذي أكد ابعاد سكان القدس الشرقية من مفاوضات السلام، تنازلاً عند رغبة اسرائيل»، والحديث، أيضاً، للرئيس عرفات (الشعب، ١٩٩١/٧/٢٥)؛ فمنظمة التحرير الفلسطينية، كما قال الرئيس عرفات، قالت «نعم لمبادرة الرئيس الاميركي، جورج بوش، التي تقوم على مبادلة الارض بالسلام، وتنفيذ قرارات الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨، والانسحاب الاسرائيلي من [على] كل الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة، واستعادة الحقوق المشروعة الوطنية والسياسية

للشعب الفلسطيني طبقاً للشرعية الدولية» (السلام، ١٩٩١/٨/٥). وعلى ذلك، حسب قول الرئيس عرفات في حديثه الى وكالة «رويتر»، فان م.ت.ف. «أعطت موافقتها المبدئية لعقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط، لكنها طالبت، في مقابل ذلك، بضمانات حول تطبيق الشرعية الدولية، وهي... ١ ـ ان يكون الهدف من عقد مؤتمر للسلام تطبيق قرارات الامم المتحدة التي تنصّ على انسحاب اسرائيل من [على] الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره؛ ٢ ـ شكل التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام تحدّده م.ت.ف. دون أي تدخّل خارجي؛ ٣ ـ اعتبار القدس المحتلة والأماكن المقدّسة للمسلمين والمسيحيين خطوطاً حمراء... حيث يستوجب حضور القدس شكلاً ومضموناً في كل مراحل المفاوضات؛ ٤ ـ ضرورة التوقّف عن اقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس العربية؛ ٥ ـ ضرورة ضمان حماية دولية للشعب الفلسطيني والاراضي [الفلسطينية] والأماكن المقدسة» (**الشعب**، ١٩٩١/٨/١١)؛ والنقاط آنفة الذكر تضمّنتها مذكرة قدّمها وفد الشخصيات الوطنية الفلسطينية خلال محادثاته مع وزير الخارجية الاميركية، بيكر، خلال جولته الخامسة على منطقة الشرق الاوسط (**السلام**، ١٩٩١/٨/١١). وكانت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أوضحت، في بيان لها، «انه على رأس الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، ورفض تغييب القدس، وان تكون المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام طبقاً لما تقرّره م.ت.ف. مع رفض أي تدخّل خارجي في هذا المجال، وضرورة الوقف الفوري للاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة، بما فيها القدس» (**الشعب**، ١٩٩١/٨/١٠)، حيث «لن يكون هناك سلام بدون ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية»، كما قال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (**السلام**، ١٩٩١/٨/١٣).

والاردن أوضح، على لسان رئيس وزرائه، «ان العرب لن يذهبوا الى مؤتمر السلام في الشرق الاوسط من أجل التوقيع على أي شيء، وانما للمطالبة بالحقوق العربية، وفي مقدّمها حق الشعب الفلسطيني في أرضه وتقرير مصيره... [حيث] انه اذا لم يتمّ حل القضية الفلسطينية، فلن يتحقّق أي حل للمشاكل الاخرى... [اذ] لا يمكن ' الوصول الى حلول منفردة، لا من الاردن ولا من سوريا، لأن العرب مقتنعون بضرورة الحل الشامل لكل الأبعاد، وفي مقدمها البعد الفلسطيني ' » (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٨/١٤). وأكد وزير خارجية الاردن، عبدالله النسور، «ان بلاده لا تقبل المشاركة في مؤتمر السلام بشكل منفرد... [و] تطالب بالسلام مقابل الارض، وتطبيق قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٨/١٧). وشدّد النسور على ضرورة «مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مثل هذا المؤتمر... [حيث] لا سلام الاّ بالحل الشامل والكامل للقضية الفلسطينية وبمشاركة جميع الاطراف المعنيّة بالتسوية» (**الشعب**، ١٩٩١/٨/١٩).

غير ان الرئيس المصري، مبارك، أوضح، في سياق تصوّره لسير عملية التسوية، «ان موضوع القدس لا يجب ان يكون عقبة في سبيل عقد مؤتمر دولي للسلام، مؤكداً ان على اسرائيل ان تتفهّم ان القدس، بمكانتها، تهمّ العالم الاسلامي كله... [كما] لا بدّ ان نعلم ان منظمة التحرير الفلسطينية لن تكون بعيدة من أطراف التفاوض، لأنه يجب ان يوضع في الحسبان ان احداً في الضفة الغربية لن يتمكّن من التباحث، أو التفاوض، بعيداً من المنظمة» (**السلام**، ١٩٩١/٨/١٠). وقال وزير خارجية مصر، عمرو موسى، «ان بلاده لن تسلّم بالوضع القائم في الاراضي المحتلة، ولا باستيلاء اسرائيل على القدس» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٨/٢٥). ونصح الرئيس مبارك، في حديثه الى مجلة «المصور» القاهرية، «الفلسطينيين بالحرص على حضور مؤتمر السلام المقترح... وان يتركوا لاسحق شامير، رئيس الوزراء الاسرائيلي، مهمة الرفض... [فـ] منذ أربعين عاماً ونحن نرفض ونرفض... رفضنا التقسيم، ورفضنا عروضاً أخرى... الآن جاء الدور على الاسرائيليين ليقولوا لا... فلندع لهم هذه المهمة في عالم جديد يسعى الى حل شامل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي... [فـ] ان احداً في العالم العربي، أو العالم الاسلامي،

لا يستطيع الموافقة على المطلب الاسرائيلي المتعلّق باسقاط القدس من جدول المفاوضات، بذريعة انها عاصمة اسرائيل؛ فالقدس جزء من الاراضي المحتلة، وليس من حق اسرائيل ان تقرّر مصيرها على نحو منفرد... [كما] ان أيّاً من فلسطينيي الخارج او الداخل لن يساهم في مفاوضات السلام من دون اذن واضح وصريح من المنظمة؛ هذه حقيقة يعرفها العالم كله، وليس في وسع اسرائيل تجاهلها» (**وكالة الانباء الجزائرية**، الجزائر، ٢١/٨/١٩٩١).

وقوّم عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربّه، المستجدات بالقول: «ان القضية الفلسطينية دخلت المرحلة الأصعب... [حيث] ليس أمام الفلسطينيين الآن خيارات كثيرة؛ بل هناك خيار واحد، وهو مشاركة الشعب الفلسطيني من خلال وفد من الداخل والخارج، بما في ذلك القدس، في مؤتمر السلام... [و] ان الفلسطينيين طلبوا ضمانات سياسية من الولايات المتحدة [الاميركية] والاتحاد السوفياتي بخصوص الانسحاب الاسرائيلي الكامل من [على] الاراضي المحتلة... [وان] ردّ منظمة التحرير [الفلسطينية] على المشاركة، أو [على] عدمها، سيبقى معلّقاً في انتظار ما ستسفر عنه الاتصالات الجارية بخصوص التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام المنتظر» (**الشعب**، ١٣/٨/١٩٩١).

الدور المفقود

أوضح الرئيس الفلسطيني، عرفات، «ان خطة وزير الخارجية الاميركية تسير وفق خطين متوازيين. الاول، يهدف الى تطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية؛ والثاني، منح حكم ذاتي للفلسطينيين، في أحسن الحالات». وعبّر عن أسفه «لخضوع الولايات المتحدة [الاميركية] الكامل للشروط الاسرائيلية» (**السلام**، ١٢/٨/١٩٩١). وكان عرفات وجّه «نداء الى رؤساء الدول العربية يدعوهم فيه الى عقد اجتماع يهدف الى تأكيد تمسّكهم بتطبيق الشرعية الدولية... [حيث] ما نريده نحن هو السلام الحقيقي الشامل في الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ٣٠/٧/١٩٩١). في حين ان ما تريده الولايات المتحدة الاميركية، حسب قول عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، جمال الصوراني، هو البحث «في كيفية القضاء على القضية الفلسطينية وتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تحقيق مصيره» (**الشعب**، ٣٠/٧/١٩٩١). وطالبت افتتاحية مجلة «فلسطين الثورة» الدول العربية بـ «ان تستشرف أهداف عقد المؤتمر وفق هذه التوصيفات وتمحورها حول هدف رئيس هو تطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية». وأشارت المجلة الى انه «اذا كانت هنالك دول عربية قد غرقت في وحل التورّط مع المخطط الاميركي، فانه يظل الرهان على موقف الدول العربية غير المعنيّة مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتي نثق بأنها لن تنجرّ الى الهدف الاميركي... [الرهان] بأن يشكّل رافعة لموقف الدول المتورّطة، وان ينقذها من أوحال الموافقة على التطبيع وفق ما يريده هذا المؤتمر لحساب اسرائيل، وعلى حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة والمشروعة» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٨٥٦، ١١/٨/١٩٩١، ص ٥).

لكن الدول العربية «غير المتورطة»، حسب تعبير المجلة، ترى ان ما باليد حيلة. ففي ختام جولة شملت لبنان والاردن ومصر وسوريا، قال وزير خارجية الجزائر، الاخضر الابراهيمي: «ان سوريا وافقت، والعرب موافقون منذ زمان، على حل سلمي للصراع العربي ـ الاسرائيلي، في انتظار الموقف الاسرائيلي الرافض دائماً لأي حضور أو مسعى لمنظمة التحرير الفلسطينية... [كما] ان العرب مختلفون اختلافات أساسية حول القضية الفلسطينية، التي تُعد احدى ضحايا هذا الشرخ... والمشكلة ان هناك طرفاً عربياً فلسطينياً ضعيفاً يطالب بتطبيق الشرعية الدولية، وهناك مساع دولية تُبذل الآن في هذا الاطار لايجاد حل لأزمة الشرق الاوسط» (**الشعب**، ١٨/٧/١٩٩١). وفي اطار هذه المساعي الدولية، قال رئيس الوزراء العراقي، د. سعدون حمادي: «لا نعتقد بأن الكيان الصهيوني يمكن ان يتنازل عن شيء، الّا اذا أُجبر على ذلك؛ والجانب العربي ضعيف؛ والتوازن غير موجود... وما يجرى هو محاولة الاستفادة من الفرصة، ووضع العراق، في الوضع الحالي، يساعد على ذلك... وما يجرى هو استثمار للفرصة السانحة لاسرائيل؛ فليس هناك نتائج جيدة بالنسبة [الى] العرب، وليست لصالح الشعب الفلسطيني» (من مقابلة

مع حمّادي، **السلام**، ٢٠/٨/١٩٩١، ص ٦).

ولا تبدو في الأفق ملامح لامكانية تحقيق تنسيق فيما بين الاطراف العربية المعنيّة بالتسوية، حتى في الحدود الدنيا، وذلك حسب ما كشف من الاتصالات الجارية، حتى الآن. فقد «استبعدت مصادر دبلوماسية عربية في القاهرة امكانية عقد قمّة عربية في أيلول (سبتمبر) [١٩٩١] لتنسيق المواقف قبل مؤتمر السلام في الشرق الاوسط... [اذ] ان أي قمّة عربية، في الوقت الحالي، ستؤدي الى تفجّر الخلافات بين الدول العربية» (**الشعب**، ١٨/٨/١٩٩١). كما ان احتمال عقد قمّة خماسية تضمّ دول المواجهة العربية، اضافة الى م.ت.ف. مستبعدة، لأن «هذا الاجتماع الذي ترغب في عقده منظمة التحرير الفلسطينية والاردن لم يلق ترحيباً كبيراً من مصر... [حيث] قال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية المصرية ان القاهرة لا تريد اتخاذ ارتباطات تضع قيوداً على عملها» (**السلام**، ١٧/٨/١٩٩١). ولم تكلل مساعي الاردن مع سوريا، في هذا الاتجاه، بالنجاح، على ما يبدو. فقد زار الملك الاردني، حسين، دمشق في ١٩/٨/١٩٩١ لهذا الغرض. وقال وزير الاوقاف الاردنية، رائف نجم: «ان المشاورات بين الدول العربية حول الصيغة الموحّدة للدخول في مفاوضات مع اسرائيل لم تُسفر عن أي اتفاق بين الدول العربية، خاصة دول المواجهة... [فـ] زيارة الملك حسين الاخيرة لسوريا كانت تهدف الى اقناع سوريا بسحب موافقتها على حضور مؤتمر السلام لحين تقديم الولايات المتحدة ضمانات خطية لاعادة الحقوق العربية المسلوبة منذ العام ١٩٦٧... [حيث] ان الاردن متمسّك بهذه الضمانات الاميركية للاعلان رسمياً عن حضور المؤتمر» (**الشعب**، ٢٥/٨/١٩٩١). وربط وزير خارجية الاردن، عبدالله النسور، بين عقد اجتماع قمّة للتنسيق بين دول المواجهة، واقرار «مسألة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام في الشرق الاوسط... [حيث] انه من المتوقّع، بعد ان يوضح الفلسطينيون موقفهم، ان يُعقد اجتماع يشارك فيه الاردن وسوريا وم.ت.ف. ولبنان ومصر... [و] ان محادثات الدول العربية يمكن ان تبدأ بين وزراء الخارجية وان تنتهي على مستويات القمة» (**وكالة الانباء الجزائرية**، ٢٢/٨/١٩٩١). لكن الجانب الفلسطيني لن يقبل بالمشاركة في مؤتمر السلام ما لم يتلق الضمانات التي يطالب بها، حسب قول عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربّه، الذي رافق الرئيس عرفات في زيارته الاخيرة للاردن (٢٥/٨/١٩٩١)، والتي انتهت باعلان بيان رسمي اردني، جاء فيه: «ان الجانبين، الاردني والفلسطيني، اتفقا على مواصلة التشاور وتبادل الرأي من منطلق ايجابي مع عملية السلام، وبما يوفّر لمؤتمر السلام المقترح شروط انجاحه، للتوصّل الى تسوية عادلة ودائمة على أساس الشرعية الدولية وقراراتها، وفي مقدّمها القرار ٢٤٢؛ كما تمّ الاتفاق بين عرفات والملك حسين على تشكيل لجنة عمل مشتركة فلسطينية ـ اردنية لمتابعة الموقف... والحصول على ضمانات قبل انعقاد مؤتمر السلام، خاصة وان الايام والاسابيع القادمة ستكون حاسمة بشأن المسيرة السياسية» (**الشعب**، ٢٧/٨/١٩٩١).

فأين وصلت عملية التسوية بعد الخطوة السورية؟ قال الرئيس المصري، مبارك: «ان الخطوة القادمة فيما يتعلّق بمسيرة السلام تتوقّف على ما سيحدث الآن... [و] اننا نتابع ما ستفعله الادارة الاميركية؛ وبناء على ما يحدث، سنفكّر في الخطوة القادمة» (**الاهرام**، ٢٣/٧/١٩٩١).

وما هو حظ مؤتمر السلام العتيد في الانعقاد؟ قال الرئيس مبارك، بعد لقائه الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، في باريس، في ٢٦/٧/١٩٩١: «انه متفائل بنسبة خمسين بالمئة، ومتحفّظ بمثلها... وأعرب عن أمله في ان يُعقد مؤتمر السلام حول الشرق الاوسط في أقرب وقت ممكن... [لكن] ما يخشاه هو ان يتمّ تعقيد الأمور وتأجيل مؤتمر السلام [الى ما بعد كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١]، حيث ستجرى بعدها الانتخابات الاميركية، والاسرائيلية، ويتمّ التأجيل الى وقت غير محدود» (**السلام**، ٢٨/٧/١٩٩١).

أحمد شاهين

الاستحقاق المزدوج

لم يقتصر التحرّك الاميركي، في الشهرين المنصرمين، على التحضير لعقد مؤتمر السلام في الشرق الاوسط، بل ان جزءاً منه تناول الأسس التي سيبنى عليها الحل السلمي، والضمانات التي تجعل المؤتمر يتمخّض عن نتائج ايجابية، في سياق الطموح الاميركي الهادف الى اعادة بناء النظام الاقليمي الجديد في المنطقة.

وقد لا يكون من باب المصادفة ان المشروع الاميركي للحل تضمّن مبادىء عامّة ونقاطاً حرصت الادارة الاميركية على ان تكون «متوازنة» لتحظى بقبول الطرفين، العربي والاسرائيلي؛ ومن ثمّ الاتفاق على التفاصيل عند الدخول فيها. فالقول، مثلاً، باعتماد قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً للتفاوض، قد يكون أساساً مقبولاً لدى الاطراف المتنازعة، لكن الخلاف قد يقع على تفسير نصوص هذين القرارين. فهل الارض العربية المحتلة يجب الانسحاب منها كلها أم من جزء منها؟ والمفاوضات، وانْ اتخذت طابعاً شمولياً أو ثنائياً، هل تنتهي الى حلول منفردة مع كل طرف ولكل قضية بمفردها، فتكون صورة طبق الاصل عن اتفاقيتي كامب ديفيد مقسّطة أو بالجملة، وبغطاء الامم المتحدة، أم ان الحلول المنفردة مرفوضة أيّاً يكن شكل التفاوض، ولا بدّ من حلول شاملة لكل القضايا التي تشكّل النزاع العربي ـ الاسرائيلي؟ ماذا عن عقدة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام، التي تمّ التعامل معها، اميركياً، بعدم وضوح منذ بداية تحرّك وزير الخارجية، جيمس بيكر، في آذار (مارس) الماضي؟ ثمّ ماذا عن دور الاتحاد السوفياتي في عملية السلام، خصوصاً بعد فشل الانقلاب؟ وهل تعامل الولايات المتحدة الاميركية العهد الجديد للرئيس ميخائيل غورباتشيوف بقدر أكبر من الكرامة، فتعطيه دوراً أكبر في صنع السلام في الشرق الاوسط، أم تستفيد من هذا الفشل لتخضع حكم الرئيس السوفياتي لمزيد من الضغوط، كي يبقى دوره دور التابع، لا الشريك الكامل في القرارات التي تصنع السلام في المنطقة؟

المعلومات المتوفّرة عند المصادر الدبلوماسية في المنطقة، وخارجها، تشير الى ان النظام الاقليمي الجديد، الذي تسعى الولايات المتحدة الاميركية الى احلاله محل النظام القديم، تعترضه عقبة أساسية وكأداء في آن، هي أزمة الشرق الاوسط واستمرارها عصيّة على الحل. وتعتقد، أيضاً، بأن حرب الخليج والنتائج المباشرة التي أسفرت عنها والنتائج غير المباشرة التي لا بدّ ان تظهر في المديين، القريب والمنظور، سوف توفّر الاساس الكافي لقيامه (**نيويورك تايمز**، ١٩٩١/٧/٩). في هذا السياق، تجدر ملاحظة ما قاله الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان بلاده تودّ الافادة من الصدقية التي اكتسبتها في حرب الخليج للعب دور في تحقيق السلام في الشرق الاوسط، وان الامر المثالي، بالنسبة الى واشنطن، هو الوصول الى اتصالات مباشرة بين الاطراف المتنازعة (**الحياة**، لندن، ١٩٩١/٧/١١).

وظاهر الامر، كما ذكرت المصادر الدبلوماسية نفسها، ان واشنطن باتت تتصرّف على أساس وجود روزنامة عمل، وضعت بالاشتراك مع موسكو، وان المطلوب اكمال الاستعدادات ليصار، خلالها، الدعوة الى عقد مؤتمر السلام، بعد الاتفاق المسبق على مكانه (**نيويورك تايمز**، ١٩٩١/٧/٩). امّا روزنامة العمل، فقد أوضحها وزير الخارجية الاميركية، حين أكد ان مساعيه ترمي الى تحقيق ثلاثة أمور: «ايجاد مفاوضات مباشرة بين الاطراف المتنازعة؛ وايجاد مسيرة تعتمد على توجّه أوضحت اسرائيل، دائماً، انه مقبول لديها؛ وايجاد، أو محاولة ايجاد، مناخ يساعد في انجاح هذه المفاوضات» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩١/٧/٢٣).

غير ان المشروع الاميركي للحل لا يزال يكتسي قدراً لا بأس به من الضبابية؛ ولم يجر، بعد،

تحديده بشكل قاطع. من هنا، مثلاً، اكتفى الوزير بيكر، خلال مرحلة التحرّك الخاص بالاجراءات، بتدوين الموقف الاميركي العام القائم على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ «الارض في مقابل السلام» المنبثق عنهما، فكان تأكيد هذا الموقف مرضياً للاطراف العربية. كما استطاع ارضاء الطرف الاسرائيلي باشارات متكررة الى وجود اختلاف في تفسير القرارين ومتطلباتهما (ديفيد ماكوفسكي، **جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٩٩١/٧/٢٧، ص ١ و٤).

حدود التجاوب الاسرائيلي

طبعاً، يستدرك بعض الاوساط الدبلوماسية المطلعة القول ان اسرائيل تدرك، تحديداً، الاندفاع الاميركي في عملية السلام في الشرق الاوسط، وتعرف ان مقاومته ليست سهلة على الاطلاق. ولذلك، فانها وإنْ أعطت جواباً ايجابياً ليسهل عقد المؤتمر، لكن الايجابية والتجاوب لن يعنيا، أبداً، ان المؤتمر سينجح، أو ان اسرائيل ستوفّر له امكانات النجاح، أو انها اصبحت، فعلاً، جاهزة للسلام (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٠ ـ ١٩٩١/٧/٢١). واستنتجت تلك الاوساط ان الادارة الاميركية تتعامل مع اسرائيل تعامل مَنْ يعرف الآخر تماماً، اسلوباً وأهدافاً، وتعرف ان قصة الوقت، هذه المرة، سيحاول الاسرائيليون اعتمادها عبر اطالة التوقّف عند الفواصل في الجمل المفيدة التي وضعت، بهدف الوصول الى نهاية العام الجاري، عندما تُطلق اشارة البدء بالحملة الانتخابية الرئاسية الاميركية المحدّدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، وما يعنيه ذلك من انشغال واشنطن بتفاصيلها ونتائجها، وبطبيعة الحال تراجع الاهتمام بالقضايا الخارجية. وتضيف الاوساط الدبلوماسية نفسها ان واشنطن تريد جرّ تل ـ أبيب الى المفاوضات في الوقت الذي تراه مناسباً؛ اذ ان هامش المناورة، بعد الجلوس الى الطاولة، يضيق أكثر ممّا لو بقي الامر في اطار التحضير لهذا الجلوس (**المصدر نفسه**).

لقد ظهرت مؤشرات الموقف الاميركي هذا في تكرار طلب الرئيس بوش من اسرائيل تجميد بناء المستوطنات، مشيراً، في الوقت عينه، الى ان بلاده لا تمارس ضغوطاً على الاطراف المعنيّة، فـ «المشكلة»، حسب رأيه، «ليست في ممارسة ضغط، بل في التفكير بتعقّل» (**الحياة**، ١٩٩١/٧/٢٢)، وكأنه يردّ بهذه العبارة على موقف اسرائيل التي تعتمد منطق مغاير، ليظل السلام شارداً في المنطقة.

وبغية تحديد المواقف، بصورة قاطعة، أُعدّت لهذه الغاية الخطوط العريضة لمذكرة تفاهم اميركية ـ اسرائيلية، ذُكر ان اتفاقاً تمّ في شأنها في اجتماع عمل بين طاقمي الجانبين. وضمّ الطاقمان مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، دنيس روس، والمسؤول عن قسم الشرق الاوسط في الوزارة، جون كيلي، والسفير الاميركي في تل ـ أبيب، وعن الجانب الاسرائيلي المدير العام لرئاسة الوزراء، يوسي بن ـ اهارون، وسكرتير الحكومة، الياكيم روبنشتاين، وسفير اسرائيل في واشنطن، زلمان شوفال.

وتنصّ الخطوط العريضة تلك على ان الممثّلين الفلسطينيين، في الوفد المشترك مع الاردن لحضور المؤتمر، يجب ان يكونوا مسجّلين في سجل السكان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، مع استبعاد فلسطينيين من الشتات اضافة الى القدس، وان يقبل هؤلاء الممثلون بمبدأ المفاوضات ثنائية المسار، وباجراء مفاوضات على مراحل، ويعلنون التزامهم العيش بسلام مع اسرائيل. وتنصّ المذكرة، كذلك، على انه لن يفرض على أي طرف التفاوض مع أي طرف آخر. وفسّر مراقبون ذلك بأن لاسرائيل الحق في رفض مشاركة فلسطينيين من القدس الشرقية في المرحلة الثانية في المفاوضات، بعد ثلاث سنوات من بدء الحكم الذاتي في الارض المحتلة. كما تنصّ، في احدى نقاطها، على ان المفاوضات الثنائية بين اسرائيل وبين كل واحد من الوفود العربية ستكون مباشرة، ومن دون حضور وسطاء أجانب، وتبدأ، على أبعد تقدير، بعد يومين من افتتاح المؤتمر، مثل مراقبة التسلّح والاقتصاد والمياه. وضمّت احدى النقاط تعهّد الادارة الاميركية تأييد موقف اسرائيل بالنسبة الى توفير احتياجاتها الامنية في هضبة الجولان، استناداً الى رسالة الرئيس الاميركي الاسبق، جيرالد فورد، في العام ١٩٧٥ (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٩٩١/٨/١٠، ص ١).

واذا ما كانت الادارة الاميركية تعتقد بأن مذكرة التفاهم هذه سوف تسهم في تحقيق تقدّم

فعلي، على صعيد دفع جهود السلام، فان السؤال الواجب طرحه هو: هل تحاول اسرائيل، مرة أخرى، «المماحكة»، اذا صحّ التعبير، لابقاء الوضع الراهن في المنطقة على حاله؟

يعتقد معظم المراقبين بأن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، قد يلجأ الى التلويح بخطر الانقسام في الائتلاف الذي يحكم اسرائيل منذ حزيران (يونيو) ١٩٩٠، بما يعنيه ذلك من احتمال سقوط ذلك الائتلاف في حال اعتزام الادارة الاميركية ادخال أي تعديل على مذكرة التفاهم بينهما. ولذلك يسود التخوّف بين هؤلاء المراقبين من ان يتأثّر حماس وزير الخارجية الاميركية. ومصدر التخوّف هو ان ينحو بيكر الى الحذر عوضاً عن التصميم في تعامله مع الموقف الاسرائيلي بدافع من تجربته السلبية في الماضي، عندما أصرّ على تلقّي جواب محدّد من الحكومة السابقة، في أوائل العام ١٩٩٠، عن سؤال يتعلّق بأسلوب تشكيل الوفد الفلسطيني للحوار مع اسرائيل، الامر الذي عطّل جهود السلام عاماً كاملاً (**الواشنطن بوست**، ١٠ ـ ١٩٩١/٨/١١).

ولاحظ المراقبون هؤلاء ان تعطّل هذه الجهود، مرة أخرى، اذا ما سقطت الحكومة الاسرائيلية الحالية، قد يستمر لفترة أطول، بسبب ضيق الوقت المتاح للادارة الاميركية للتحرّك قبل ان تنشغل بحملة الانتخابات الرئاسية المقبلة، التي سيبدأ سباقها التمهيدي في شباط (فبراير) المقبل. ويختلف الوضع السياسي الراهن في اسرائيل، كما قال المطلعون على تفاصيله، عمّا كان عليه في آذار (مارس) ١٩٩٠، الأمر الذي لا يدفع الى ترجيح احتمال سقوط الحكومة، في حال حدوث خلاف داخلها على عملية السلام. وتتوقّع مصادر سياسية ان يكون الوزير بيكر درس جيداً هذا الوضع، بما يساعده في الردّ على التلويح بهذا الاحتمال. ويستند هذا التوقّع، في جانب منه، الى ان ادخال تعديل على موقف الحكومة الاسرائيلية تجاه قضيتي دور الامم المتحدة وتكرار عقد المؤتمر، لم يؤد الى استقطاب حاد في الكنيست (**المصدر نفسه**).

عقدة التمثيل الفلسطيني

يتساءل المراقبون عن مغزى ارجاء وزير الخارجية الاميركية عقدة التمثيل الفلسطيني طوال الشهور الماضية، منذ ان بدأ تحرّكه في آذار (مارس) الماضي، ومحاولته اعطاء انطباع بأنها ليست موضع خلاف، خصوصاً عندما عرض، في جولته الرابعة، النقاط الخمس التي اتفق عليها، ومن بينها الاتفاق على ان الفلسطينيين سيمثّلون في المؤتمر عبر قيادات من الارض الفلسطينية المحتلة، تقبل بالعملية المرتكزة على الخطين المتوازيين، وبالتوجّه المرحلي للمفاوضات، وبالعيش في سلام مع اسرائيل (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩١/٨/٥).

ويرى المراقبون ان بيكر قصّر في معالجة هذه العقدة، وتعامل معها، منذ البداية، بقدر لا بأس به من عدم الوضوح؛ ويبدو، أيضاً، انه أعطى انطباعات مختلفة في شأنها، عندما كانت تثار، عرضاً، خلال جولته الخامسة. في هذا السياق، لفت المراقبون هؤلاء الانتباه الى ما ذكره الوزير الاميركي عن التمثيل الفلسطيني في المؤتمر، حين قال ان النقاشات تتواصل للبحث في امكان تشكيل وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، لكنه لم يستبعد، في الوقت عينه، امكان عقد مؤتمر من دون مشاركة فلسطينية؛ وأوضح «ان المقترحات الاميركية التي قبلتها الحكومات العربية تتحدّث عن مؤتمر تليه مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وجيرانها العرب، من جهة، واسرائيل والفلسطينيين، من جهة أخرى... انها مسيرة ذات توجّه مشترك» (**الحياة**، ١٩٩١/٧/٢٣).

الّا ان أوساطاً سياسية أخرى لا ترى في هذا الطرح ما يستوجب الاستنتاج ان عقدة التمثيل الفلسطيني قد وجدت حلاً لها، لأن الحكومة الاسرائيلية ستجد نفسها «محرجة» اذا ما سلّمت بما هو مطلوب منها التسليم به (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩١/٧/٢٤). من هنا، شدّد وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، على ان اسرائيل تنتظر ان يقدّم نظيره الاميركي قائمة كاملة «بأعضاء مقبولين في الوفد الفلسطيني، قبل ان توافق على المشاركة في المؤتمر» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩١/٧/٢٦).

وفي اعتقاد العديد من المراقبين المتابعين لتطوّرات عملية السلام في المنطقة، فان التحرّك الاميركي يواجه خطر تحوّل هذه العقدة

الى «صخرة» قد تتحطّم عليها جهود بذلت على مدى أكثر من خمسة شهور، اذا لم يتمّ التغلّب على التشدّد الاسرائيلي المبالغ فيه تجاهها. في هذا السياق، أكد مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، برنت سكوكروفت، ان عقدة التمثيل الفلسطيني هي أكبر عائق في وجه عقد المؤتمر. وأعرب عن اعتقاده بأن ما يوفّر المرونة هو ان يكون التمثيل ضمن وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، بينما اذا كان الفلسطينيون مستقلين، «فان ذلك يخلق مشاكل. وهذه احدى الوسائل الكفيلة للتغلّب على اختلاف الآراء بين الاطراف في شأن مَنْ يجب ان يشارك، ومَنْ يجب ألاّ يشارك». ورأى ان عقدة التمثيل الفلسطيني، هي «أصعب حالة وأكثرها حساسية، باتفاق الجميع» (**الحياة**، ١٩٩١/٧/٣١).

واذا كان الامر كذلك، فانه يوجد ميْل، في هذا المجال، الى ايجاد صيغة وسط تتسم بقدر من التوازن، أطلق على تسميتها «ازدواجية العنوان» التي سبق ان طرحت في أواخر العام ١٩٨٩، بمعنى اشراك شخصيات تقيم في القدس الآن، لكنها تنتمي، أصلاً، الى مدن، أو قرى، أخرى في الضفة الفلسطينية، أو لديها محل اقامة ثانٍ، أو العكس (**نيويورك تايمز**، ١٧ ـ ١٩٩١/٨/١٨).

بيْد ان مصادر دبلوماسية مطلعة في العاصمة الاميركية كشفت عن ان واشنطن اقترحت صيغتين لحل معضلة اشتراك فلسطينيين من القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني، أو في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. تقترح الاولى تغييب أي ممثلين عن القدس عن الوفد الى المؤتمر، مع منح الجانب الفلسطيني ضماناً خطياً بأن ذلك لا يعني تغييراً في موقف واشنطن من السيادة على المدينة. امّا الصيغة الثانية، فتقترح اشراك فلسطينيين من القدس في المؤتمر، مع منح ضمان خطي للاسرائيليين بأن موضوع القدس لن يطرح في المرحلة الحالية على طاولة المفاوضات (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩١/٧/٢٩).

ويبدو ان المحاولة الاميركية الحالية تعتمد مدخلاً الى التعامل مع عقدة التمثيل الفلسطيني العلاقة بين الشكل (حضور ممثلين عن القدس الشرقية في المفاوضات) والمضمون (طرح مستقبل القدس في المرحلة الاخيرة من المفاوضات)، وليس العلاقة بين القدس والضفة الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

روح الشراكة الجديدة

ربما استطاعت الادارة الاميركية طيّ ملف عقدة التمثيل الفلسطيني، ولو مؤقتاً؛ لكنها، في المقابل، ظلت متمسّكة، على نحو ما، بـ «روح الشراكة الجديدة» مع خصم الأمس. فقد أفصحت القمة السوفياتية ـ الاميركية، التي عقدت في موسكو، أواخر تموز (يوليو) الماضي، عن أسلوب جديد في التعامل «بدّد نصف قرن من الشكوك»، وأكد «ثقة تمهّد لسلام عالمي دائم»، كما قال الرئيس بوش، واعتُبر «بداية لازالة البنية التحتية للخوف الذي سيطر على العالم»، كما وصفه الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٧/٣١).

وكُرِّس هذا الاسلوب الجديد في التعامل بين العملاقين، بشكل أكبر، في معالجتهما لازمة الشرق الاوسط. فقد تضمّن البيان الاميركي ـ السوفياتي المشترك، الذي أُصدر في أعقاب المحادثات بين الرئيسين، الاميركي والسوفياتي، عزم البلدين، بصفة كونهما الرئيسين المشاركين لمؤتمر السلام، عقد المؤتمر في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، لبدء مفاوضات ثنائية ومتعدّدة الطرف، تستهدف تحقيق السلام في المنطقة (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٨/١).

في هذا الصدد، قال الرئيس الاميركي، ان الدعوة ستوجّه الى الاطراف المشاركة فيه قبل موعد عقده بعشرة أيام على الاقل. وأكد سعي موسكو وواشنطن الى المساعدة في المصالحة بين الدول العربية واسرائيل والفلسطينيين. واعتبر ان «ثمة فرصة تاريخية لبدء عملية سلام يمكن ان تؤدي الى تسوية شاملة»، مضيفاً انه يجب عدم اضاعة هذه الفرصة. وأكد ان موسكو وواشنطن تتعهّدان بذل أقصى جهودهما لدعم عملية السلام (**المصدر نفسه**).

ومهما تكن النتائج التي سوف ينطوي عليها البيان الاميركي ـ السوفياتي المشترك، وأيّاً يكن الشكل الذي ستتخذه الترتيبات لعقد المؤتمر، فان ثمّة من المراقبين مَنْ يعتقد ببدء العدّ التنازلي

لمسار تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل. واستند المراقبون هؤلاء، في اعتقادهم هذا، الى ما أعلنه وزير الخارجية السوفياتية السابق، الكسندر بيسميرتنيخ، فيما بدا تشجيعاً لاسرائيل على الردّ ايجاباً على المقترحات الاميركية، ان اعادة العلاقة الدبلوماسية الكاملة بين الطرفين، «يمكن ان تكون قريبة جداً». لكنه أشار الى انها تتوقّف على «التقدّم في مسألة مؤتمر السلام... لدينا علاقات جيدة مع اسرائيل، وان عودتها تسير تلقائياً مع أعمال مؤتمر السلام» (**النهار**، بيروت، ١٩٩١/٧/٣١).

من جهة أخرى، تعتقد أوساط مطلعة على مسيرة الدبلوماسية السوفياتية، بأن موسكو لا تعدم وسائل التأثير في تل ـ أبيب. ولا تقتصر هذه الوسائل على الوعد باستئناف العلاقات الدبلوماسية كاملة، بل يمكن لموسكو، مثلاً، اتخاذ قرار بفتح الابواب لتعاون اقتصادي شامل وواسع بين البلدين، حتى من دون استئناف العلاقات الدبلوماسية (**الواشنطن بوست**، ١٩٩١/٧/٢٩).

لكن ما هو تأثير الانقلاب السوفياتي الفاشل في الاتحاد السوفياتي في مفاوضات السلام في المنطقة؟ جاءت الاجابة، هذه المرة، على لسان الرئيس الاميركي، الذي قال: «أمّا وقد انتهى هذا الاضطراب بما يبعث على الامل لكون الاتحاد السوفياتي عنصراً هامّاً في هذا الامر، فانني أرى تحسّن فرص المفاوضات» الجارية لعقد المؤتمر (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩١/٨/٢٣)؛ فيما علّق مسؤول اميركي رفيع المستوى، بعد الانقلاب الفاشل، على امكان عقد المؤتمر في موعده، بقوله: «من غير الممكن تأكيد ذلك، الآن، لأنه ينبغي ان ننتظر، أولاً، لنرى ما ستنتهي اليه الامور، والتطوّرات في الاتحاد السوفياتي، ومتى يمكن معاودة الجهود التي بدأت بالنسبة الى السلام في الشرق الاوسط». وأضاف: «قد يمكننا عقده في موعده؛ وقد لا يمكننا ذلك»؛ لأن ثمّة شيئاً من عدم الوضوح، «ولا أعلم متى سنشهد أوضاعاً مرتّبة في موسكو». الاّ انه أكد ان الحكومة السوفياتية، التي كانت وافقت على المشاركة في الاشراف على المؤتمر مع واشنطن، «ستكون حريصة للغاية على التحرّك، كما كانت من قبل» (**المصدر نفسه**).

على أي حال، ان هذا الكلام لا يشير، بالضرورة، الى ان عقد المؤتمر سيكون محور التحرّك، وان الايام المقبلة ستبيّن في أي اتجاه ستسير واشنطن، علماً بأن لا شيء يمنع تحرّكاً على خطين في مرحلة لم تعد تتحمّل التردّد.

د. نبيل حيدري

بدايات الانتفاضة المسلّحة

شهدت الساحة الفلسطينية تطوّرات ذات أهمية بالغة، في الشهرين قيد المراجعة (من ١٩٩١/٦/١٦ الى ١٩٩١/٨/١٥)، سيكون لها أثر بالغ في المجابهة العسكرية، والشعبية، ضد الاحتلال الاسرائيلي. تمثّل الحدث الاول، في هذه التطوّرات، بازالة المعاقل العسكرية الفلسطينية الكائنة حول مدينتي صيدا وصور في جنوب لبنان، اثر عملية مزدوجة، قوامها تراجع طوعي فلسطيني استغل من قبل السلطة اللبنانية بهجوم للجيش اللبناني. أمّا التطوّر الهامّ الآخر، فهو اشتداد المظاهر المسلّحة للانتفاضة الشعبية في الارض المحتلة؛ اذ ارتفعت وتيرتها بقوة، وتنوّعت، من حيث السلاح والشكل. وترافقت هذه التطوّرات مع تشديد اسرائيلي مقابل، في المجال الامني وفي جنوب لبنان، حيث ازدادت الضغوط على اسرائيل لحملها على الانسحاب من الشريط الحدودي.

عودة الى المخيّمات

كانت قضية انسحاب القوات الفلسطينية من مواقعها في اقليم التفاح وشرق صيدا موضع المباحثات بين الوفود الفلسطينية والوسطاء وبعض المسؤولين العسكريين اللبنانيين منذ شهور عدّة. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية تعلن، باستمرار، عن استعدادها لاخلاء مواقعها لصالح انتشار وحدات من الجيش اللبناني، مطالبة، في الوقت عينه، الحكومة اللبنانية باستقبال وفد فلسطيني رسمي للتباحث في العلاقات والاوضاع المدنية للسكان الفلسطينيين في لبنان. غير ان هذه الاتصالات والطلبات لم تحمل الحكومة على الردّ بحوار رسمي؛ بل اكتفت بالاعلان، فجأة، في أواخر حزيران (يونيو)، عن نيّتها تنفيذ خطة انتشار الجيش في موعدها الاصلي، أي الاول من تموز (يوليو)، دون تحاور أو تشاور، الأمر الذي دفع احد مسؤولي «فتح» في لبنان، زيد وهبه، الى التصريح بأنه لن يحصل «انتشار بلا حوار» (**الحياة**، لندن، ١٩٩١/٦/٣٠).

وعلى الرغم من المحاولات الاخيرة، انطلق الجيش اللبناني لتنفيذ خطة انتشاره من طرف واحد، عند السابعة من صباح الاول من تموز (يوليو). وقد حصل تبادل نار خفيف عند قرية كفر جرّة، ممّا شجّع الجيش على فتح النار بشكل شامل وتحويل تحرّكه الى هجوم عنيف. وسرعان ما تراجعت «قوات بدر» التابعة لتنظيم اسلامي لبناني محلي، قوامها ٣٥٠ مقاتلاً، الى داخل صيدا، ومعها مقاتلو «حزب الله»، وفعل مثلهم مقاتلو الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، و«فتح ـ المجلس الثوري» (جماعة ابو نضال)، وبذلك تمكّن الجيش من السيطرة على محور تلة شرحبيل والصالحية وعبرا، ثمّ استكمل السيطرة على كفر جرّة وكرخا وعين المير ولبعة، بعد ان حاولت «فتح» دعمها بالنجدات خلال النهار (**المصدر نفسه**، ٢ و٤ و١٩٩١/٧/٧). وكان حوالى ثلاثة آلاف جندي لبناني، بينهم مئات عدّة من المغاوير، شاركوا في القتال على هذا المحور، تدعمهم كتيبة دبابات وثلاث كتائب مدفعية وناقلات جنود وغير ذلك.

أتاحت هذه النجاحات للجيش اللبناني مواصلة تقدّمه في اليوم التالي؛ فانطلقت وحداته من مواقعها الجديدة في المحور الشمالي ومن ثكنتها ومواقعها في تلة مار الياس ومن مغدوشة جنوباً، لتحاصر ٤٠٠ من مقاتلي «فتح». وقد انتهت المعارك المتقطعة مساء، بعد الانسحاب الفلسطيني من قرى بيصور وجنسنايا والقريّة وعين الدلب. هذا، واستمرت المعارك، في الثالث من تموز (يوليو)، في بعض النقاط؛ اذ سعى الجيش اللبناني الى تثبيت مواقعه في بلدة الميّه وميّه ومشارف عين الحلوة، وأحرز نجاحات جزئية. وحين استقر وقف اطلاق النار، في الرابع من الشهر، كانت حصيلة المواجهة بلغت قتيلين في صفوف الجيش و١٥ في صفوف القوات الفلسطينية، الى جانب ١٢ جريحاً و١٥

جريحاً على التوالي، وعدد مشابه من الخسائر المدنية الفلسطينية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩١/٧/٤).

غير ان الوضع لم يستقر؛ اذ طالب الجيش اللبناني بتسليمه آخر المواقع الفلسطينية الكائنة خارج المخيمات، وأنذر بضرورة تسليمه جميع الاسلحة الثقيلة والمتوسطة خلال يومين. وقد أنجزت قيادة م.ت.ف. الخطوة الاولى في الخامس من تموز (يوليو)، اذ تراجع مقاتلوها عن مناطق سيروب وجبل الحليب وغيرها، لينكفئوا الى داخل الميّه وميّه وعين الحلوة تماماً، بينما تمّ تسليم بعض الاسلحة في السادس من الشهر. غير ان صعوبات فنيّة ولوجستية منعت استكمال التسليم في الموعد المحدّد، حسب تأكيد المسؤول وهبه، فلم يتمّ الاّ في الثامن من الشهر، وسط حديث لبناني عن اجراء ترتيبات لترحيل المقاتلين الفلسطينيين القادمين، أصلاً، من خارج لبنان (**الحياة**، ٦ و٧ و١٩٩١/٧/٩).

الاّ ان قضية المقاتلين، والأهمّ منها مسألة الاسلحة، ظلّت معلّقة وموضع جدال. وظهر ذلك بقوة حين انتقلت الجهود الى مخيّمات صور، حيث أعلنت م.ت.ف. عن سحب جميع أسلحتها الثقيلة من الرشيدية والبصّ والبرج الشمالي وعدد آخر من المخيمات الصغيرة، نقلتها بواسطة ست شاحنات (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩١/٧/١٢). غير ان الجيش اللبناني رفض ذلك، مشيراً الى وجود المزيد من الاسلحة التي لم يتمّ تسليمها، ولجأ الى فرض الحصار على مخيمات صور، تاركاً مدخلاً واحداً لكل مخيم أقام عليه حاجزاً لتفتيش السيارات (**المصدر نفسه**، ١٣ ـ ١٩٩١/٧/١٤). وفي غضون ذلك، صرّح وزير الدفاع اللبناني، ميشال المرّ، بأن نصف الاسلحة فقط قد خرج من المخيمات، على عكس تأكيدات المسؤولين الفلسطينيين.

تناقض تصريح الوزير المرّ مع تصريح آخر أدلى به وزير الدولة أحد قادة حزب «البعث» في لبنان، عبدالله الامين، في ١٤ تموز (يوليو)؛ اذ أكد الوزير الامين ان م.ت.ف. قد سلّمت ٩٥ بالمئة من اسلحتها الثقيلة والمتوسطة في منطقة صور، بعد حصار دام ثلاثة أيام، فرضه ثلاثة آلاف جندي، ضمنهم ٥٠٠ من المغاوير (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٧/١٥). الاّ انه عاد، بعد يوم، ليغيّر موقفه، قائلاً انه تمّ تسليم ٩٥ بالمئة من الاسلحة في مخيمات صيدا، بينما لم تسلّم مخيمات صور سوى ثُلث ما لديها (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٧/١٧). ثمّ رفع الوزير المرّ ذلك التقدير الى النصف، على الرغم من اصرار م.ت.ف. على انها استكملت العملية تماماً، وهدّد المرّ باستمرار محاصرة المخيمات حتى تسليم جميع الاسلحة المطلوبة (**الحياة**، ١٩٩١/٧/١٧). وقد حُسم الامر حين اتضح ان هناك سوء فهم حول تعريف الاسلحة الثقيلة والمتوسطة؛ اذ قصد الجيش اللبناني كافة أنواع الاسلحة التي تشغلها الطواقم، مثل مدافع الهاون والرشاشات، والتي اعتبرتها م.ت.ف. اسلحة فردية. وعلى ذلك الاساس أرسل الجيش اللبناني شاحنتين لنقل الاسلحة المعنيّة من مخيم الرشيدية، وشاحنتين الى البصّ والبرج الشمالي. وقد استلم من المخيم الاول ٣٥ مدفع هاون و٤٧ رشاشاً (**القدس العربي**، ١٨/٧/١٩٩١).

استقر الموقف بعد ذلك، على الرغم من تراشق عابر حول مخيمي البص والبرج الشمالي في ١٨ تموز (يوليو)، لتبقى مجموعة من القضايا موضع خلاف. وكان موضوع مصير الاسلحة الثقيلة والمتوسطة يثير الجدال؛ اذ طرحت الحكومة اللبنانية اصلاً فكرة نقلها الى سهل البقاع، ثمّ عادت م.ت.ف. واعتبرتها، رسمياً، هدية الى الجيش اللبناني. أمّا المشكلة العالقة الاخرى، فهي مصير الأسرى الفلسطينيين. وكان الجنود اللبنانيون اعتقلوا حوالى ٥٧٤ فلسطينياً خلال اشتباكات صيدا، والعديد منهم ليسوا عسكريين، بل هم عمّال وموظفون وطلاب ولاجئون تمّ احتجازهم عند حواجز الجيش (**الحياة**، ١٩٩١/٧/١٠؛ و**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩١/٨/٣٠). وقد أطلق سراح حوالى ١٢٢ بعد اسبوع من أسرهم، وحوالى مئة آخرين خلال الاسبوعين التاليين، منهم ٢٦ تمّ تسليمهم لـ «جبهة الانقاذ» الفلسطينية في ٢٦ تموز (يوليو) (**القدس العربي**، ١٩٩١/٧/٢٧). وقد أعلن أحد مسؤولي «فتح» العسكريين، المقدّم كمال مدحت، عن امتعاضه لاستمرار احتجاز المئات من الفلسطينيين، في منتصف الشهر (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٧/١٦).

على أي حال، ان البعد الأهمّ لما حدث هو اعادة توجيه الانظار تجاه الاحتلال الاسرائيلي المستمر للشريط الحدودي، بعد غياب الحجّة السابقة لوجوده، والمتمثّلة بحماية اسرائيل من الوجود الفلسطيني المسلّح في جنوب لبنان. لكن سرعان ما اتضح الموقف الاسرائيلي السلبي؛ اذ أكد، فوراً، منسّق الاعمال الاسرائيلي في الجنوب المحتل، أوري لوبراني، رفض فكرة الانسحاب وتنفيذ القرار الدولي الرقم ٤٢٥ بشأن ذلك (**الحياة**، ١٩٩١/٧/٦). وأوضح وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، بعد يومين، ان الاحتلال لن يزول طالما وُجدت أية قوات أجنبية أخرى في أي مكان في لبنان (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩١/٧/٩). وتلاه وزير الدفاع، موشي ارنس، موضحاً انه لن يتمّ أي انسحاب اسرائيلي حتى بعد تسليم الاسلحة الفلسطينية من المخيمات، نظراً الى استمرار الوجود السوري، ممّا شجّع قائد «جيش لبنان الجنوبي» العميل، انطوان لحد، على التأكيد انه سيقاوم كل محاولات الحكومة اللبنانية بسط سيطرتها على منطقة جزّين، وانه يثق بدعم اسرائيل الكامل له (**القدس العربي**، ١٧ و١٩/٧/١٩٩١). وفي ضوء تلك المواقف الخطرة، استبعد ناطق رسمي باسم قوات الطوارىء الدولية ان يحصل انتشار للجيش اللبناني الى جانب الدوليين في الجنوب (**المصدر نفسه**، ٢٧ ـ ٢٨/٧/١٩٩١).

انعكس الموقف الاسرائيلي السلبي بتصعيد عسكري خطر في الجنوب اللبناني. ونفّذ الطيران غارة جوية على مواقع للمقاومة الوطنية الاسلامية في جبل صافي وفي جنوب البقاع بتاريخ ١٧ تموز (يوليو)؛ ثمّ أغار على قاعدتين سابقتين خاليتين للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة قرب بلدة الدامور جنوب بيروت، في ٢٤ من الشهر عينه. وجدير بالذكر ان الاخيرة كانت الغارة السادسة عشر منذ مطلع السنة، استهدفت ١٣ منها القواعد الفلسطينية، وأودت بحياة ٣٢ شخصاً وجرحت ١٤١ كمجموع عام (**الحياة**، ١٩٩١/٧/١٨). وترافقت الهجمات الجوية مع قصف مدفعي متكرّر للقرى اللبنانية، وشهدت تراشقاً مع المقاومة الوطنية الاسلامية تارة وحتى مع الجيش اللبناني تارة أخرى. وبالمقابل، نفّذت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عملية قرب قرية شبعا، في الشريط الحدودي، ليلة الثالث من تموز (يوليو)، فقتلت جندياً، وخسرت شهيدين، بينما أدّت عمليات المقاومة اللبنانية الى مقتل ثلاثة جنود لحديين آخرين وجندي وضابطين اسرائيليين، في ١٦ و١٧ و٢٩ تموز (يوليو) والسادس من آب (اغسطس).

نحو الانتفاضة المسلّحة

تمثّل التطوّر الأبرز في الارض المحتلة، في الفترة قيد المراجعة، بالارتفاع المثير لعدد الهجمات المسلّحة على الاهداف الاسرائيلية، خصوصاً العسكرية منها. وقد شملت تلك الهجمات القاء القنابل الحارقة (مولوتوف)، واستخدام الاسلحة الرشاشة والمسدّسات والقنابل اليدوية والعبوات الناسفة والمحلية الصنع، الى جانب العديد من الهجمات بالسكاكين والأدوات الحادّة. وبلغ المجموع ما يزيد على ٥٥ هجوماً بين منتصف حزيران (يونيو) ومنتصف آب (اغسطس)، منها ١٤ حالة استخدام سكاكين أو فؤوس أو قضبان بهجمات فردية، و١٥ حالة اطلاق نار، و٢٢ حالة زرع عبوات ناسفة أو القاء قنابل يدوية، وحالتا دهس جنود بسيارات. الى ذلك، وقع عدد مماثل من الهجمات بواسطة قنابل «مولوتوف»، علماً بأن بعض الاحصاءات أشار الى حدوث عمليات القاء قنابل بمعدّل ٢ ـ ٣ يومياً.

تجدر الاشارة الى تركيز العديد من العمليات على مناطق جغرافية محدّدة، تميّزت بوتيرة نشاط مرتفعة، خاصة على نابلس وجنين وجوارهما في شمال الضفة الفلسطينية، وخان يونس وجباليا وغزة وبعض القرى والمخيمات الاخرى في القطاع، علماً بأن العمليات شملت مناطق وبلدات فلسطينية أخرى. وتجدر الاشارة، أيضاً، الى سقوط جندي قتيل وثلاثة مدنيين قتلى، والى جرح عشرة جنود وعشرة مدنيين، بينهم عدد من المستوطنين المسلّحين. فقد أُصيب مزارع اسرائيلي بطعنات بيد مواطن من المناطق المحتلة العام ١٩٤٨ في سيدي تريموت، في ١٦ حزيران (يونيو)؛ ثمّ جرح جندي بانفجار قنبلة يدوية عند مركز شرطة رام الله، في ١٩ منه؛ بينما تعرّض مستوطن من كريات أربع للطعن في ٢٦ منه؛ وقد عثر على جثة اسرائيلي مطعون

في ماسوا، في ٢٩ منه؛ وجرح جندي بالرصاص في مخيم البريج، في الاول من تموز (يوليو)، ومثله مستوطن في رفح في السابع من الشهر، بينما أُصيب ثلاثة أشخاص، منهم سائحة فرنسية، في ١٥ الشهر، حين هاجمهم فلسطيني بفأس. ثمّ جرح ثلاثة جنود اثر القاء قنبلة يدوية على دورية لـ «حرس الحدود» في خان يونس، في ١٨ الشهر؛ وقُتل آخر دهساً، بعد ان قام مواطن بصدم سيارة تقل عدداً من الجنود في كريات غات (الارض المحتلة العام ١٩٤٨) بعد يوم؛ فيما قتل صاحب مصنع اسرائيلي في بيتح تكفا، بعد ان طعنه اثنان من عمّاله الفلسطينيين. وتعرّض مستوطن للضرب بقضيب حديد في جنين، وقذف سكين على حارس مبنى قيادة الجيش في غزة، في ٢٣ الشهر، وجرح مستوطن في الخليل والاستيلاء على بندقيته، في ٣٠ منه.

واستمر المسلسل مع جرح مدني اسرائيلي عند باب العمود في القدس، في الخامس من آب (اغسطس)، وجرح ثلاثة من «حرس الحدود» بالقاء قنبلة «مولوتوف» في نابلس، في اليوم التالي، علماً بأن قنبلة محلية الصنع أصابت امرأة وولدها داخل سيارة قرب بيت لحم، في السابع من الشهر. وسقط مهاجر يهودي سوفياتي قتيلاً بعد طعنه، في العاشر من الشهر. واخيراً، أُصيب جنديان ضمن دورية في رفح، في ١٥ منه. ولا تشمل القائمة العديد من الجنود الذين جُرحوا خلال الاصطدام بالمتظاهرين، مثل ثلاثة أُصيبوا بعد انقلاب سيارتهم في اثناء مطاردة في عنبتا، في ١٢ الشهر، أو غيرهم ممّن أُصيبوا بالحجارة والأدوات الاخرى.

يجب ملاحظة الروح الهجومية الفلسطينية في جوانب أخرى، كذلك. فقد حصلت حالات عدة لقيام المواطنين بمهاجمة الجنود والضباط بعد اعتقالهم، مثلما حصل حين حاول عدد من الشبان خنق قائد دورية اسرائيلية، في التاسع من آب (اغسطس). والملفت للانتباه، أيضاً، وقوع هجومين على الاقل: دهس وقتل جندي في ١٩ تموز (يوليو)، ومحاولة طعن جندي في رام الله في ٢٠ الشهر، بدافع تبرئة موقف المهاجمين شعبياً ونفي الشائعات بأنهما من المتعاونين مع الاحتلال (**القدس العربي**، ٢٢ و٢٣/٧/١٩٩١). وفي مجال آخر، تعرّضت سيارة قائد «حرس الحدود» للرشق بالحجارة في القدس، في السادس من آب (اغسطس)، ممّا أدّى الى فرض عقوبات جماعية وحظر تجوّل. كما وقعت حادثة ملفتة، حين ألقى مواطن قنبلة مسيلة للدموع في اثناء حفل عسكري عند حائط المبكى في القدس، في ١٤ من الشهر عينه. هذا، وحصلت حادثة اطلاق رصاص عبر نهر الاردن على دورية اسرائيلية جنوب بحيرة طبريا، في ١١ تموز (يوليو)؛ بينما سجّلت المنطقة ذاتها تقريباً (مستوطنة غيشر) نجاح ثلاثة مواطنين مسلّحين بالهرب عبر النهر، وصولاً الى الضفة الشرقية، في ١٦ الشهر، بعد ان سيطروا على سيارة مدنية، فاقتادهم سائقها من طريق طولكرم ـ طبريا.

الى جانب هذه العمليات، قام الناشطون السريّون في الارض المحتلة بالمزيد من الهجمات على المشتبه بتعاونهم مع سلطات الاحتلال وأجهزتها الامنية، فقتلوا ١٦، وجرحوا، أو اختطفوا، أربعة (**الحياة**، ٢٩/٦/١٩٩١).

بالمقابل، قضى عميل برصاص أخيه من طريق الخطأ، في ٢٨ تموز (يوليو)، في اثناء اشتراكهما في هجوم ليلي على قرية بلعة (**القدس العربي**، ٢٩/٧/١٩٩١). انما يبقى الدليل الأوضح على مستوى نشاط القوات الضاربة الفلسطينية هو الاحصاء الذي نشرته المصادر الامنية الاسرائيلية عن العمليات خلال الشهر الممتد بين منتصف أيار (مايو) ومنتصف حزيران (يونيو)؛ اذ أكدت وقوع ٢٤ عملية «ساخنة»، أي بالرصاص والعبوات والقنابل، من أصل ٢٩٠ عملية (بالحجارة وغيرها)، ممّا أدّى الى مقتل ثلاثة اسرائيليين وجرح ٤٩ (**هآرتس**، ١٩/٦/١٩٩١).

وقد دفع المواطنون، الرازحون تحت الاحتلال، ثمناً بالدماء من أجل المقاومة؛ اذ سقط منهم ١٩ شهيداً خلال الشهرين قيد المراجعة، ممّا رفع الاجمالي العام، منذ بدء الانتفاضة، الى ١٠٥٠ شهيداً. ويذكر ان ثلاثة مواطنين سقطوا شهداء على يد «فرق الموت» السرية، أي الجنود الاسرائيليين المتنكّرين بلباس مدني والمتجوّلين بسيارات عربية، وذلك في ارطاس وطولكرم ومخيم الشاطىء، في ٦ و٢٦ تموز (يوليو) والخامس من آب (اغسطس)، على التوالي، بينما استشهد مواطنان دهساً، احدهما بفعل مستوطن، في ١٤ تموز (يوليو)، والآخر

ومعه ثلاثة جرحى بفعل سائق شاحنة في طلّوزة، في ١٣ آب (اغسطس). وسبق ان أُصيب طفل فلسطيني عندما صدمه «جيب» عسكري في مخيم جباليا، في ٢٤ تموز (يوليو)؛ وأُصيب مواطن آخر بالطريقة ذاتها وباليوم عينه، عند حاجز ناحال عوز في القطاع.

كذلك دلّت مجموعة احصاءات، أُصدرت في الفترة الاخيرة، على حجم الخسائر والمقاومة. مثلاً، لقد سجّلت المصادر الفلسطينية سقوط عشرة شهداء و٩٦٩ جريحاً واعتقال ٥١٩ مواطناً، خلال حزيران (يونيو)، فيما تمّ غلق ١٤ منزلاً ومصادرة أكثر من ألفي دونم، وأُصدر ٢٥٤ حكماً بالسجن، منها ١٦ حكماً مؤبداً و٤٨ حالة اعتقال اداري (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩١/٧/٢١). بالمقابل، أُصيب ٢٣ اسرائيلياً بجراح، بينهم ١٣ جندياً، نتيجة ٢٨٦ هجوماً «عادياً» و٧٨ عملية القاء قنابل «مولوتوف» وعمليتين مسلّحتين. أمّا الاحصاء الآخر، فأوضح سقوط ٤٧ مواطناً بأيدي «فرق الموت»، منذ مطلع العام ١٩٨٩، جميعهم من غير المسلّحين أو كتبة الشعارات على الجدران، وذلك ضمن ٨٠٦ شهداء برصاص الجيش، عدا مقتل ٦٦ اسرائيلياً وخمسة سيّاح أجانب و٣٦٠ متعاوناً مع الاحتلال (**القدس العربي**، ١٩٩١/٦/٢٧).

أمام هذا الهجوم المتواصل، سعت سلطات الاحتلال الى تقويض روح المقاومة. ومن ضمن ما فعلته المحاكم اصدار الاحكام بالسجن المؤبد على عشرة مواطنين بتهم قتل عملاء واسرائيليين، ومعظم المحكومين من «فتح». كما تواصلت الاعتقالات وأعمال اكتشاف الخلايا المسلّحة، وذلك على الرغم من الافراج عن ٣٥٠ سجيناً بمناسبة عيد الاضحى، في أواخر حزيران (يونيو)؛ اذ تمّ، في الفترة عينها، اعتقال خلية تابعة لـ «فتح» (الفهود السود) في رفح، ومعها اسلحة فردية وقنابل، وهي متهمة بقتل ١٣ عميلاً. تبع ذلك اكتشاف أمر خلية من «الشرطة الشعبية» في مخيم طولكرم، في الرابع من تموز (يوليو)، وخلية من «فتح» في مخيم بلاطة، في ١٩ الشهر، وأربع خلايا لـ «فتح»، في اليوم التالي، في مخيم الامعري والبيرة وبيتونيا وبيت كاحل والخليل. واعتقل عشرات الاشخاص في مدينة جنين ومخيمها، في الثاني من آب (اغسطس)، فيما تمّ اكتشاف أمر شبكة مؤلفة من ١٤ عضواً في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في رام الله، في الثامن من الشهر، ممّا رفع المجموع العام، خلال الاسابيع الاخيرة، الى حوالى مئة معتقل (**القدس العربي**، ١٠ ـ ١٩٩١/٨/١١).

وقد لجأ الاحتلال، كذلك، الى مصادرة حوالى ثلاثة آلاف دونم، واقتلاع ٤٧٠ شجرة، وهدم، أو غلق، ١٣ منزلاً، وانذار ٢٣٤ عائلة في حي الانصاري في غزة بوجوب ترك منازلها، خلال الفترة ايّاها. غير ان جهد السلطات الاساس انصبّ على درس سبل مواجهة التصاعد الحادّ في العمليات الفلسطينية المسلّحة. فتمثّلت خطوتها الاولى بعرض فيلم تلفزيوني عن نشاط «فرق الموت»، في ٢١ حزيران (يونيو)، عقب قائد «حرس الحدود»، مشولام اميت، عليه، مدّعياً بأن ثمّة «فرقة موت» تابعة لوحدته، الى جانب الفرق الاخرى التابعة للجيش (**الحياة**، ١٩٩١/٦/٣٠). وأضاف رئيس الاركان الاسرائيلية الجديد، ايهود براك، صوته الى النقاش الدائر، مصرّحاً بأن الانتفاضة قد «غيّرت لباسها ولم تختف»، وانه يترتّب على الجيش تغيير أساليبه والعمل خارج محاور الطرق الرئيسة (**هآرتس**، ١٩٩١/٧/١٠). ثمّ عاد، في نهاية الشهر، ليقول ان الجيش يعدّ، فعلاً، أساليب عمل «أقل وضوحاً»، لمواجهة تصاعد الهجمات المسلّحة، دون الخوض في التفاصيل (**الحياة**، ١٩٩١/٨/١). وأُشيع، لاحقاً، ان السلطات تدرس امكانية احلال وحدات «حرس الحدود» مكان الجيش في أنحاء الارض المحتلة، نظراً الى كون تدرّبها وتسلّحها «أكثر ملاءمة» لمواجهة المقاومة المدنية والشعبية، علماً بأن التبديل ليس متوقّعاً قريباً (**القدس العربي**، ١٠ ـ ١٩٩١/٨/١١).

الّا ان التغييرات الفعلية شملت انشاء وحدتي شرطة جديدتين للحلول مكان الجيش في بعض أعمال «حفظ الامن» واجراء التحقيقات مع قاذفي الحجارة، فيما حلّ العقيد موشي يالون (بعد ترقيته الى لواء) مكان اللواء يعقوب أور، قائداً للمنطقة الوسطى (الضفة الفلسطينية)، والعقيد يومتوف سامعه مكان اللواء شموئيل تسوكر، قائداً للمنطقة الجنوبية (قطاع غزة)، وذلك ضمن جملة التعيينات الجديدة في هيئة أركان الجيش (**الحياة**،

١٥/٨/١٩٩١).

غير ان السلطات الاسرائيلية لم تستقر على رأي، على ما يبدو. فقد صرّح ناطق باسم وزارة الدفاع، في ١٧ تموز (يوليو)، بأن وزير الدفاع، ارنس، قد فرض أنظمة وقيوداً على مدى حرية ضباط الجيش بفرض العقوبات الجماعية ضد الفلسطينيين. وأعطى مثلاً حظر التجول، الذي صار لازماً تحديد مدته مسبقاً، وذلك فقط بإذن مسبق من وزير الدفاع؛ ومثلاً آخر هو نسف المنازل واقتلاع الاشجار، حيث لن يتمّا، من الآن فصاعداً، الّا بإذن مسبق من منسق الانشطة الاسرائيلية في الارض المحتلة (**القدس العربي**، ١٨/٧/١٩٩١). كذلك ظلّ الجيش يلجأ الى بعض أساليب القمع المعهودة، على الرغم من التحدّث عن تقليص ظهوره. وأفضل مثال على ذلك عملية الدهم الكبرى لحيّ القصبة في نابلس، في ١٣ تموز (يوليو)، التي اشترك فيها حوالى ١٥٠٠ جندي اسرائيلي ومئة عربة من الجيش و«حرس الحدود» والشرطة، وأدّت الى اعتقال ٥٥ شخصاً، واكتشاف بعض الاسلحة (**المصدر نفسه**، ١٥/٧/١٩٩١؛ **وميدل ايست انترناشونال**، ٢٦/٧/١٩٩١).

في هذه الاثناء، تعرّضت سمعة الجيش والسلطات الى نكسات جديدة، خاصة بعد ان اقرّ القاضي عيزر كاما، المسؤول عن لجنة التحقيق بمذبحة المسجد الاقصى في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، بأن الشرطة تتحمّل مسؤولية اندلاع الاشتباكات وسفك الدماء (**القدس العربي**، ١٩/٧/١٩٩١). كما اضطرت المحاكم العسكرية الى النظر في قضايا سرقة وابتزاز وفرض خوّة مارسها الجنود ضد الاهالي والتجّار، مثلاً في غزة وبطّا (**هآرتس**، ٢٢/٧/١٩٩١). واضطر الجيش، كذلك، الى اعتقال مستوطن قتل فلسطينيّن قبل عدة شهور، في ١٩ حزيران (يونيو)، والى التحقيق بحادثة صدم اثنين آخرين بسيارة مستوطنين في الظاهرية، في ٢٥ الشهر، وبحادثة طعن شاب بأيدي ثلاثة اسرائيليين، في القدس، في ٢٩ تموز (يوليو)، وبالهجوم المسلّح على الخليل بعد طعن مستوطن في ٣٠ الشهر.

د. يزيد صايغ

استجابة محكومة بـ «تفاهم» مسبق

في منتصف تموز (يوليو) الماضي، عاد الزخم، مجدّداً، الى العملية السياسية التي تقودها الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط، والهادفة الى عقد مؤتمر اقليمي للسلام، يشكّل افتتاحاً للمفاوضات المباشرة والثنائية بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة، وبينها وبين الفلسطينيين، من جهة أخرى، على ان تتمّ مشاركتهم في المؤتمر في اطار الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. وكانت العملية السياسية شهدت مرحلة من الفتور بعد اخفاق المحادثات التي أجراها الوزير الاميركي، جيمس بيكر، في جولته الرابعة على دول المنطقة، حيث فشل في تسويق مقترحات اميركية، شكّلت، على حدّ تعبير مصادر مقرّبة من الادارة الاميركية، «حلاً وسطاً لائقاً» بين مواقف اسرائيل والاطراف العربية (تحديداً سوريا) من شروط عقد المؤتمر الاقليمي للسلام في الشرق الاوسط، وفي مقدّمها مسألتا اشتراك الامم المتحدة في المؤتمر ودورها فيه، واستمرارية المؤتمر وصلاحياته (**يديعوت احرونوت**، ١٧/٧/١٩٩١).

وكان الانطباع السائد في أوساط بعض المراقبين والمعلّقين السياسيين في اسرائيل، عقب ما انتهت اليه جولة بيكر الرابعة على دول المنطقة، ان «العملية السياسية» التي قادتها الولايات المتحدة الاميركية، بعد انتهاء الحرب في الخليج، اعتقاداً منها بأن «نافذة فرص» قد فتحت بعد تلك الحرب، «أصبحت في طريقها الى الاحتضار» (فولص، **هآرتس**، ٧/٦/١٩٩١). والسبب في ذلك، كما حدّده المعلّق الصحفي الرئيس في صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، فولص، هو «ان الصورة التي ارتسمت في نظر المراقبين السياسيين أشارت الى وجود عائق غير قابل للاختراق من التعنّت المزدوج. فاذا واصلت سوريا واسرائيل التمسّك كل بموقفها [من المقترحات الاميركية]، فلن يبقى للقيادة الاميركية سوى ان تختار واحداً من امكانين: امّا ان يعلن الرئيس الاميركي ايقاف المبادرة، أو ان يوجّه دعوات الى الاطراف في المنطقة لحضور المؤتمر، من خلال الافتراض ان أيّاً منها لن يجازف بالردّ، سلباً، وعدم تلبية الدعوة» (**المصدر نفسه**).

لكن الرئيس الاميركي لم يأخذ بأي من الامكانين السابقين، بل قرّر، بعد مشاورات مع مساعديه، ان يلقي بثقله السياسي لصالح العملية السياسية، لانقاذها من الاحتضار ولاعادة الزخم، وانْ ببطء، اليها. وتجسّد ذلك في ارسال رسائل شخصية منه، مطلع حزيران (يونيو) الماضي، الى زعماء المنطقة، ذكرت تقارير صحفية انه حثّهم فيها على ان يضعوا جانباً الخلافات حول الجوانب الاجرائية، وان يستجيبوا لاحقاً للدعوات لحضور المؤتمر التي سترسل الى كل منهم من جانب رئيسي الدولتين العظميين، على أساس اقتراحات الحل الوسط الاخيرة التي طرحها الوزير بيكر خلال زيارته الاخيرة للمنطقة، في أيار (مايو) الماضي (**دافار**، ٤/٦/١٩٩١).

ومع انه لم يكشف النقاب، في حينه، عن اقتراحات الحل الوسط التي دعا الرئيس بوش زعماء المنطقة الى قبولها، الّا انه يتّضح ان تلك المقترحات تتعلّق بمسألتي مشاركة الامم المتحدة في المؤتمر، ودورها فيه، ومسألة استمرارية المؤتمر (**هآرتس**، ٤/٦/١٩٩١).

ورأت مصادر اميركية ان مضمون الرسائل التي بعث بها الرئيس بوش الى زعماء المنطقة، كان تعبيراً عن «التزام الرئيس الشخصي بعملية السلام» (**دافار**، ٤/٦/١٩٩١). وجاء ردّ رئيس الحكومة الاسرائيلية على رسالة الرئيس بوش بعد أيام قليلة من استلام شامير للرسالة. وكما كان متوقّعاً، فان شامير لم يردّ بالايجاب على المقترحات الاميركية التي تضمّنتها رسالة الرئيس الاميركي (**هآرتس**، ٧/٦/١٩٩١). لكن مصادر في واشنطن قالت ان

ردّ شامير على رسالة بوش، وانْ لم يتضمّن استعداداً للقبول بالمقترحات الاميركية لعقد المؤتمر، الّا انه لم يتضمّن، أيضاً، «لا» قاطعة وواضحة لتلك المقترحات (المصدر نفسه). فقد «حرص شامير» ـ حسب المعلّق الصحفي حامي شاليف ـ «عند ارسال ردّه السلبي على رسالة الرئيس بوش، على عدم اغلاق الباب تماماً». وأوضح شامير، في رسالته الجوابية، أسباب معارضة اسرائيل لمشاركة الامم المتحدة في عملية السلام ولاستمرارية المؤتمر، «لكنه تجنّب القول، بشكل لا يقبل التأويل، ان اسرائيل ترفض المقترحات الاميركية في هذا الشأن. فالعكس هو الصحيح. فالوزير بيكر، على الاقل، يعتقد بأن في يديه وعداً صلباً من شامير بأن يبتلع المقترحات الاميركية، بما فيها من مرارة، اذا قبلت سوريا بها. ففي الزيارة الاخيرة للوزير بيكر الى المنطقة، قال شامير للوزير الاميركي: 'اولاً احضر العرب. بعد ذلك عد الينا، وستتحقق من اننا لسنا الرافضين'» (دافار، ١٦/٧/١٩٩١).

في ضوء ما تقدّم، لا بدّ من طرح السؤال التالي: هل ان رفض شامير الردّ بالايجاب على المقترحات الاميركية، كان من باب حرصه على ألّا يكون أول القابلين، خشية ان يؤدي ذلك الى ازدياد شهية العرب ومطالبتهم بالمزيد من «التنازلات»، أم ان قوله للوزير بيكر «أولاً، احضر العرب» كان مجرّد مناورة، أساسها «تقديره (أو توقّعه!) ان السوريين سوف يسحبون البساط من تحت أقدام الاميركيين؟» (عكيفا ايلدار، هآرتس، ٢٣/٧/١٩٩١).

المعلّق الصحفي حامي شاليف رجّح الاحتمال الثاني، فكتب: «هذه الكوميديا [المقصود سخرية أوساط شامير من الانباء التي كانت تتحدّث عن احتمال صدور ردّ سوري ايجابي على المقترحات الاميركية] كان يفترض ان تنتهي نهاية سعيدة، على شكل ردّ سوري سلبي، أو، على الاقل، لا ردّ بتاتاً، وبعد ذلك كانت اسرائيل سترتسم كمنارة للأغيار، وكمحبّة للسلام، وفي بناء صهيون ستجد العزاء في عون الربّ والضمانات الاميركية بالطبع» (دافار، ١٦/٧/١٩٩١). وأضاف شاليف: «ولكن، بدلاً من هذه النهاية السعيدة المتوقّعة، كانت نهاية مأساوية، وضعت اسرائيل في ضائقة سياسية من أصعب ما عرفته حتى الآن» (المصدر نفسه).

عودة الزخم

مع ان الردّ السوري الايجابي على رسالة الرئيس بوش ومقترحاته لعقد المؤتمر الاقليمي للسلام لم يكن يحظى بنسبة عالية من الترجيح في تقديرات الأوساط المقرّبة من رئيس الحكومة الاسرائيلية، وربما لديه أيضاً، الّا انه لا يجب ان ينظر اليه كمفاجأة غير متوقّعة. فعلى امتداد الاسابيع الفاصلة بين ارسال بوش لرسائله الى زعماء المنطقة، والى حين الاعلان عن استلام الردّ السوري، ووصفه بأنه «ايجابي» من قبل المسؤولين الاميركيين، كان هناك الكثير من المؤشرات الى احتمال صدور ردّ سوري ايجابي على رسالة الرئيس الاميركي. فعلى حدّ قول مصادر سياسية في القدس، فان السفير الاميركي في دمشق، ادوارد جيرجيان، كان شريكاً نشطاً، على امتداد الاسابيع الستة الاخيرة، في صياغة ردّ الرئيس حافظ الأسد على رسالة الرئيس الاميركي، بهدف ان يمكّن ذلك الردّ الرئيس بوش من مواصلة العملية السياسية في الشرق الاوسط. وأضافت تلك المصادر ان مضمون الردّ السوري الايجابي على المقترحات الاميركية تمّت بلورته، عملياً، بعد مباركة سورية من حيث المبدأ، خلال الاتصالات الهادئة التي قامت بها واشنطن قبل ارسال الرئيس بوش رسائله الى زعماء المنطقة (هآرتس، ١٥/٧/١٩٩١). من ناحية أخرى، كانت هناك مؤشرات الى احتمال حصول تغيّر في الموقف السوري قبل الاعلان، رسمياً، عن وصول ذلك الردّ الى واشنطن. فوزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، قال انه تولّد لديه انطباع من محادثاته مع مسؤولين اوروبيين ان تغيّراً وشيكاً سوف يطرأ على الموقف السوري، وان هناك توجّهاً للردّ بالايجاب على رسالة الرئيس بوش والمقترحات التي تضمّنتها (المصدر نفسه، ٧/٦/١٩٩١).

وكانت أوساط اسرائيلية أعربت عن اعتقادها، قبيل قيام شامير بالردّ على رسالة الرئيس بوش، بأن مصير المبادرة الاميركية والعملية السياسية في الشرق الاوسط، أصبح يتوقّف على ردّ كل من سوريا واسرائيل على رسالة الرئيس الاميركي ومقترحاته للتقدّم في اتجاه عقد المؤتمر الاقليمي للسلام (دافار، ٤/٦/١٩٩١). واذا كان ردّ شامير السلبي قد

رجّح التقديرات السابقة بأن العملية السياسية في طريقها الى الاحتضار، فان الردّ السوري «الايجابي» على المقترحات الاميركية، كما وصفه المسؤولون الاميركيون، أعاد الزخم الى تلك العملية. فوزير الخارجية الاميركية، بيكر، قال ان رسالة الرئيس الاسد الجوابية «ايجابية»، ولا تتضمّن أي شروط، وانها تشكّل تقدّماً في الموقف السوري، يتجاوز المواقف السورية المعروفة، بالنسبة الى عملية السلام في المنطقة. وأضاف بيكر: «تصفحت الرسالة بسرعة لأنها طويلة جداً، ولكن يبدو لي انه من اللائق وصفها بأنها ايجابية» (**هآرتس**، ١٥/٧/١٩٩١). أمّا الرئيس بوش نفسه، فوصف الردّ السوري بأنه يشكّل «انطلاقة في عملية السلام»، بينما غمز مستشاره لشؤون الأمن القومي، برنت سكوكروفت، من قناة شامير، قائلاً: ان اسرائيل هي الطرف الوحيد الذي ردّ بالسلب على رسالة الرئيس بوش (**معاريف**، ١٩/٧/١٩٩١).

كيف استقبلت اسرائيل الردّ السوري «الايجابي» على المقترحات الاميركية، والاشادة الاميركية بذلك الردّ، كما جاءت في تعقيبات المسؤولين الاميركيين؟

بادىء ذي بدء، كتب المعلّق الصحفي دان افيدان، ان الردّ السوري الايجابي على رسالة الرئيس الاميركي، بوش، التي وجّهها الى الرئيس السوري، الاسد، في مطلع حزيران (يونيو) الماضي، فاجأ الكثير من المراقبين، الذين لم يصدّقوا، لسبب ما، ان الرئيس الأسد مؤهل لابداء مرونة في أي موضوع سياسي له صلة بالنزاع الاسرائيلي ـ العربي (**دافار**، ١٦/٧/١٩٩١).

وأضاف افيدان: «ويبدو ان هذه المفاجأة لن تكون الاخيرة. فالرئيس الأسد سوف يواصل البرهنة على قدر كبير من المناورة. سيتوجب على حكومة شامير مواجهته. ويبدو ان الرئيس الاسد عقد ' صفقة رزمة ' مع الرئيس بوش. فمن ناحية، تنازل للاميركيين في موضوع استمرارية المؤتمر الاقليمي ودور الامم المتحدة فيه؛ ومن ناحية أخرى، وعده الاميركيون بتأييد مطالبته بضرورة انسحاب الجيش الاسرائيلي من المناطق [المحتلة]» (**المصدر نفسه**).

وختم افيدان تحليله للردّ السوري، فكتب: «في هذه المرحلة، لم يبق لنا سوى انتظار ردّ حكومة شامير على الخطوة السورية ـ الاميركية. فمثل هذه الخطوة تحمل في ثناياها أملاً في التوصّل الى تسوية بين اسرائيل والعرب، على أساس السلام مقابل المناطق» (**المصدر نفسه**).

أمّا افتتاحية صحيفة «عل همشمار» (١٨/٧/١٩٩١)، فرأت انه من الصعب على رئيس الحكومة، شامير، ان يتأقلم مع حقيقة ان سوريا ردّت بالايجاب على مقترحات الرئيس بوش. ففي هذه اللحظة بدأ يفتش عن طريق للتهرّب من المفاوضات التي بدأت بمبادرة منه. وأضافت الافتتاحية ان شامير، على ما يبدو، لم يكن يتصوّر، عندما ترك انطباعاً خلال المحادثات مع الوزير بيكر في المرّات السابقة، انه سوف يبدي مرونة في موضوع اشراك ممثّل عن الامم المتحدة في المؤتمر كمراقب، وانه لن يضع عراقيل على طريق عقد المؤتمر مرة ثانية بعد ستة شهور، انه سيضطر الى الوفاء بكل ذلك اعتماداً منه على الرفض السوري، أو الفلسطيني. وتابعت الافتتاحية: «ويتّضح... ان رئيس الحكومة يتلهّى بالوهم بأنه سيصل الى المؤتمر الدولي، بناء على دعوة بوش، كمناورة فقط من أجل الحصول على الضمانات لقروض استيعاب الهجرة بقيمة عشرة مليارات دولار. ولكن، فوراً بعد الانتهاء بيوم ينسف المؤتمر بسبب عدم اعترافه بالممثلين الفلسطينيين الذين سيدعون الى المشاركة في المؤتمر».

على الصعيد الرسمي، كانت ردود الفعل مشوبة بالحذر الذي يشي بالارتباك. فرئيس الحكومة، شامير، امتنع شخصياً عن التعقيب على الردّ السوري. كذلك طلب من وزرائه والمقرّبين منه عدم الردّ على التصريحات الاميركية المتعلّقة بالردّ السوري، «لأن الامر الاخير الذي يبغيه شامير الآن هو الصدام مع واشنطن» (**معاريف**، ١٩/٧/١٩٩١). وبناء عليه، عقّب مكتب شامير على التطوّرات الاخيرة بحذر. ففي بيان صدر عن المكتب، جاء ما يلي: «اذا كان الردّ السوري يمكّن من بدء مفاوضات مباشرة، وثنائية، ودون تدخّل أي طرف خارجي، فاننا سوف نرحّب بذلك، لأن اسرائيل سعت، دائماً وأبداً، الى التفاوض مع الدول العربية» (**دافار**، ١٦/٧/١٩٩١). الى ذلك، لم يخل البيان من التأكيد ان اسرائيل سوف «تتمسّك، بحزم،

بكل مبادئها ومواقفها كما وجدت تعبيراً عنها في رسالة رئيس الحكومة الجوابية الى الرئيس بوش» (**المصدر نفسه**).

وجاءت ردود فعل وزيري الخارجية والدفاع في اسرائيل (دافيد ليفي وموشي ارنس) معبّرة عن الشك في مضمون الردّ السوري. فالوزير ليفي قال، في سياق استعراضه لأعمال وزارته في الكنيست، ان التأخير الذي حصل في عملية السلام سببه العقبات التي وضعتها سوريا والتريّث الذي مارسته في الردّ على رسالة الرئيس بوش. وأضاف ليفي: «اذا اتضح، فعلاً، انه حصل تحوّل ايجابي في مواقف سوريا، فاننا سنرحّب بذلك» (**المصدر نفسه**). وحذا حذوه وزير الدفاع، ارنس، الذي أبدى استعداداً للردّ بالايجاب، اذا كانت ردود الرئيس السوري على مبادرة السلام الاميركية ايجابية فعلاً، وان الرئيس الأسد على استعداد للدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. مع ذلك، دعا ارنس الى عدم المبالغة في التفاؤل من مضمون الردّ السوري: «لا يجوز ان يكون لدينا توقّعات مبالغ فيها بالنسبة الى عملية السلام. فالعملية ستكون بطيئة جداً» (**المصدر نفسه**).

من ناحيته، قال المدير العام لمكتب رئيس الحكومة، يوسي بن ـ اهرون، ان لا أساس من الصحة للتقديرات بأن الردّ السوري على الرئيس بوش والتثمين الاميركي الايجابي لذلك الردّ قد حشرا اسرائيل في الزاوية. وأضاف بن ـ اهرون انه، بغض النظر عن جوهر ومضمون الرد السوري، فالاميركيون، ومن خلال رغبتهم في قذف الكرة الى الملعب الاسرائيلي، على استعداد لاعتبار ذلك الردّ ايجابياً (**يديعوت احرونوت**، ١٧/٧/١٩٩١). وانتقد بن ـ اهرون بيان قمّة الدول السبع الغنية، الذي ربط بين ايقاف الاستيطان والغاء المقاطعة العربية الاقتصادية لاسرائيل، فأشار ملمّحاً الى الرئيس الاميركي دون ان يسميه: «هناك أطراف، أصبح كابوس الاستيطان هو الذي يدفعها لكي تحثّ الآخرين على اتخاذ قرارات من هذا النوع» (**المصدر نفسه**، ٢٣/٧/١٩٩١).

أمّا على صعيد المعارضة البرلمانية، فقد دعا زعيم حزب «العمل» الاسرائيلي، شمعون بيرس، رئيس الحكومة، شامير، الى الردّ بايجاب على المقترحات الاميركية، وان يبدأ المفاوضات مع سوريا، «لأن ردّاً اسرائيلياً سلبياً سوف يجنّد الرأي العام ضدّنا، وسوف يعرضنا كرافضين للسلام» (**دافار**، ١٦/٧/١٩٩١). وقال عضو الكنيست، يوسي ساريد، في اثناء مناقشة الكنيست للوضع السياسي، عقب الردّ السوري الايجابي على المقترحات الاميركية: «ان الرئيس الاسد قام بعمل غير رفاقي وغير ودّي ازاء اسحق شامير. فبدون اشعار مسبق، حطّم الحلف معه، حلف جبهة الرفض المشتركة، فبقي شامير الرافض الاخير في المنطقة» (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، ألقى زعيم حزب «العمل» اللوم على رئيس الحكومة، «لأنه، بعناده واصراره على اشراك السوريين في العملية السياسية، نصب لنفسه فخّاً. وعلى الرغم من ان ليس لديه ما يقدّمه الى الرئيس الاسد، فلن يكون أمامه مناص سوى الاستجابة للمبادرة الاميركية» (**المصدر نفسه**).

وتوقّعت مصادر صحفية اسرائيلية ان يلجأ بيكر الى ممارسة الضغوط على اسرائيل لتقديم «تنازلات» تمكّن من عقد المؤتمر الاقليمي في أسرع وقت ممكن، وتحديداً في الموضوعين اللذين ما زالا موضع خلاف، وهما مشاركة مراقب «صامت» عن الامم المتحدة في المؤتمر، ومسألة استمرارية المؤتمر. وأضافت تلك المصادر ان المؤشّر الاول الى تلك الضغوط المتوقّعة هو قول مستشار الرئيس بوش لشؤون الامن القومي، برنت سكوكروفت، في مقابلة مع التلفزة الاميركية: «حتى الآن، كان ردّ الاسرائيليين سلبياً على مقترحات الرئيس بوش. نحن نأمل في ان يعيدوا النظر في موقفهم، في ضوء الردّ السوري» (**المصدر نفسه**).

وكتب المعلّق الصحفي عكيفا ايلدار ان «البشرى في شأن استجابة سوريا للمقترحات الاميركية استقبلت، هنا، بأجواء حزينة وبحداد قومي تقريباً. والسؤال المطروح ليس كيف يمكن استغلال ذلك لغرض التقدّم في عملية السلام مع العرب، بل كيف يمكن التهرّب، الآن، من المواجهة مع الاميركيين؟» (**هآرتس**، ٢١/٧/١٩٩١). وأضاف ايلدار ان نظرة شامير الى الردّ السوري الايجابي على المقترحات الاميركية تنطلق، في أحسن الاحوال، من ان السوريين قد ضلّلوا الرئيس

الاميركي، وفي أسوأ الاحوال، من ان الرئيس الاسد والرئيس بوش قد تحالفا ضد اسرائيل. ويتّضح من أحاديث خاصة تناول فيها شامير هذا الامر انه يميل الى ترجيح الاحتمال الثاني (**المصدر نفسه**).

عودة بيكر

بعد الترحيب الاميركي بالردّ السوري على رسالة الرئيس بوش، ووصف ذلك الردّ بأنه كان «ايجابياً أكثر ممّا توقّعناه»، أصبحت عودة الوزير بيكر الى المنطقة، في جولة خامسة لاعادة الزخم الى العملية السياسية والمبادرة الاميركية، أمراً مرجّحاً ومسألة وقت فقط. وبالفعل، فقد تلقّت الخارجية الاسرائيلية برقية من السفارة في واشنطن، أبلغت اليها فيها ان الوزير بيكر سوف يصل اسرائيل بعد ظهر يوم الأحد (١٩٩١/٧/٢١)، بعد زيارات سيقوم بها الى كل من سوريا والاردن، وربما، أيضاً، الى مصر والسعودية (**دافار**، ١٩٩١/٧/١٦). وذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان زيارة بيكر القصيرة الى اسرائيل تتمّ في ظل احساس بالضيق في مكتب رئيس الحكومة، شامير، من ان الولايات المتحدة الاميركية تحاول ممارسة الضغط على اسرائيل، ولا تشركها في تحرّكاتها كما وعدت (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٧/٢١). وقال مصدر سياسي رفيع المستوى ان استعداد اسرائيل لأن تخطو خطوة أخرى، يرتبط، في نهاية المطاف، ليس بصياغات الرئيس الاسد، بل بمدى ثقة اسرائيل بالولايات المتحدة الاميركية. وأضاف المصدر: «في الاسابيع الاخيرة، لحق ضرر جسيم بهذه الثقة» (**المصدر نفسه**).

ووفقاً للتقديرات التي سادت في اسرائيل عشية قدوم بيكر، فان الوزير الاميركي سوف يعرض الامور المتفاهم عليها بين الولايات المتحدة الاميركية وسوريا، وسوف يطلب من شامير ان يبلغ اليه، خلال بضعة أيام، اذا كانت اسرائيل على استعداد لتبنّي تلك الامور والاستجابة للدعوة التي يفكر الرئيس بوش في ارسالها الى الاطراف لحضور المؤتمر الذي سيعقد في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل (**هآرتس**، ١٩٩١/٧/٢١). ونسبت مصادر صحفية اسرائيلية الى مصادر مطلعة في واشنطن قولها ان الوزير بيكر سوف يطالب شامير بالموافقة على ثلاثة أمور أساسية، خلال زيارته الخاطفة لاسرائيل. وهذه الامور هي:

- ان يعرب عن موافقته على صيغة المؤتمر الاقليمي المقترحة في رسالة الرئيس بوش، والتي قُبلت ـ كما يزعم الاميركيون ـ بدون شروط من جانب سوريا.
- ان يستمع الى الضمانات والوعود التي تطالب اسرائيل بها، قبل موافقتها على الدخول في مفاوضات مع سوريا والاردن والفلسطينيين.
- البدء باعداد اقتراحات «خلّاقة»، استعداداً للمفاوضات مع سوريا، بالنسبة الى مستقبل هضبة الجولان والترتيبات الامنية بين الجانبين (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩١/٧/١٧).

من ناحية أخرى، أكدت المصادر المطلعة عينها ان الوزير بيكر سوف يؤكد لرئيس الوزراء الاسرائيلي ان الصيغة التي اقترحها الرئيس بوش في شأن المؤتمر الاقليمي ليست موضع نقاش، ولا يمكن ادخال تعديلات عليها، لأنها «تشكّل حلاً وسطاً لائقاً بين مواقف كل الاطراف». كذلك سيوضح الوزير بيكر ان ادارته عازمة على توجيه دعوات لحضور المؤتمر الاقليمي في كل الاحوال، حتى لو لم توافق اسرائيل على الصيغة المقترحة (**المصدر نفسه**).

ورأت افتتاحية صحيفة «هآرتس» (١٩٩١/٧/٢١) ان زيارة الوزير بيكر الخامسة لاسرائيل تضع الحكومة تجاه ضرورة الحسم في موضوع مشاركة اسرائيل في مؤتمر سلام وفقاً للاطار الاميركي الذي حظي بموافقة سوريا بعد جهود كبيرة. لكن وزير الدفاع الاسرائيلي شكّك في امكان ان يغادر بيكر اسرائيل ومعه اتفاق مقبول من كل الاطراف، يتيح عقد اللقاء المعنيّ هو بعقده (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩١/٧/١٩). لكن المعلّق الصحفي حامي شاليف توقّع ألّا ترفض اسرائيل دعوة اميركية الى المشاركة في مؤتمر سلام. فشامير، على حدّ قوله، «لن يقود اسرائيل الى عزلة دولية لا مثيل لها؛ اضافة الى تعريض المعونات لاستيعاب الهجرة للخطر. فهو سيفتش عن طريق آخر للمماطلة والتريّث. واذا وجد انه لا بدّ من الردّ، فانه سوف يتظاهر بالقبول» (**دافار**، ١٩٩١/٧/١٦). وكتب

المعلّق الصحفي، فولص، ان زيارة بيكر لاسرائيل خطط لها ان تكون قصيرة جداً. وأضاف: «ان الاعتقاد السائد هو ان بيكر سوف يطلب، في هذه المرة، ردّاً غير قابل للتأويل: هل ستحضر اسرائيل مؤتمراً للسلام في الشرق الاوسط، اذا دعيت اليه من جانب الرئيسين، الاميركي والسوفياتي، سوياً مع بقية الاطراف الاقليمية، أم انها ستحاول اشتراط استجابتها للدعوة بشروط مماثلة للشروط التي حدّدها شامير في رسالته الجوابية الى الرئيس بوش؟» (هآرتس، ١٩/٧/١٩٩١).

ومع انه كان من المقرّر ان يلتقي الوزير بيكر بالترويكا الاسرائيلية (شامير وارنس وليفي) عشية وصوله اسرائيل، الّا ان الوزير الاميركي قرّر اطالة اقامته هناك لليوم التالي، لكي يتمكّن، أولاً، من عقد لقاء على انفراد مع شامير، ومن ثمّ (في صباح اليوم التالي) مع المسؤولين الثلاثة. وذكرت مصادر صحفية ان شامير كان راضياً عن المحادثات التي أجراها مع بيكر على انفراد، بناء على طلب الاخير. وقال مستشار شامير لشؤون الاتصالات، آفي بازنر، عقب اللقاء، ان الوزير بيكر استعرض، بالتفصيل، مضمون الرسالة السورية الجوابية مع رئيس الحكومة، وانه لم يخصّص وقتاً محدّداً لتلقّي الردّ الاسرائيلي (المصدر نفسه، ٢٢/٧/١٩٩١).

من ناحية أخرى، قالت مصادر مقرّبة من شامير، عقب المحادثات بينه وبين الوزير بيكر، ان شامير يميل الى الردّ بالايجاب على مقترحات الولايات المتحدة الاميركية في موضوع مشاركة الامم المتحدة في مؤتمر السلام وعقد المؤتمر من حين لآخر، وذلك في مقابل حصول اسرائيل على ضمانات اميركية مناسبة، لناحية عدم تدخّل أي طرف خارجي في المفاوضات المباشرة، والثنائية، بين اسرائيل وكل طرف عربي، على حدة. الى ذلك، ذكرت المصادر ذاتها ان موضوع التمثيل الفلسطيني، الذي لم يبحث فيه بشكل مفصّل خلال المحادثات بين شامير وبيكر، لا يزال يشكّل حجر عثرة في وجه تقدّم العملية السياسية، وقد يؤدي الى افشال الجهود المبذولة لعقد مؤتمر السلام (دافار، ٢٢/٧/١٩٩١).

ووفقاً لما رشح من أجواء جولة المحادثات الثانية بين الوزير بيكر والمسؤولين الاسرائيليين الثلاثة، فقد اخفق الوزير بيكر في تحقيق مهمّته المركزية، وهي الحصول على «نعم» من شامير للمقترحات الاميركية. فمسألة التمثيل الفلسطيني في عملية السلام بقيت حجر العثرة الاساس الذي حال دون الـ «نعم» الاسرائيلية في جولة المحادثات الثانية. وقالت مصادر سياسية في اسرائيل ان حكومة شامير سترّد بالايجاب على الحل الوسط الاميركي، فقط بعد ان يتمّ التوصّل الى اتفاق بالنسبة الى تشكيل الوفد الفلسطيني (معاريف، ٢٣/٧/١٩٩١).

وقال مصدر سياسي رفيع المستوى في القدس انه، في محادثات بيكر ـ شامير، تمّ، عملياً، الاتفاق تقريباً على كل التفاصيل المتعلّقة بعقد المؤتمر في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، ومن المحتمل ان ترسل الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي الدعوات خلال اسبوع، أو عشرة أيام. ووفقاً لما تمّ الاتفاق عليه، فالمؤتمر سيعقد على مستوى رؤساء الدول، أو وزراء الخارجيات. ومن المقرّر ان ترسل الدعوات الى كل من مصر والاردن وسوريا ولبنان واسرائيل (المصدر نفسه).

وذكرت مصادر اسرائيلية ان شامير رفض الاقتراح الاميركي بايقاف بناء المستوطنات، في مقابل رفع المقاطعة الاقتصادية العربية. ووصف بيكر هذه المسألة بأنها أحد البنود التي بقيت موضع خلاف (المصدر نفسه).

وبهدف طمأنة حلفائه في الائتلاف، من كتل اليمين الصغيرة، وكذلك المتشدّدين داخل الليكود، أكد شامير، في جلسة الحكومة التي تلت المحادثات مع بيكر، التزام حكومته بكامل «أرض ـ اسرائيل»، وبعدم اجراء مفاوضات حول القدس وهضبة الجولان والاستمرار في سياسة الاستيطان. مع ذلك، أعرب شامير عن تفاؤل معيّن بالنسبة الى فرص السلام، مشيراً الى ان لدى الاميركيين انطباعاً ايجابياً من التغيّر المثير الذي طرأ على موقف الرئيس الاسد (هآرتس، ٢٣/٧/١٩٩١).

ونسبت مصادر صحفية اسرائيلية الى الوزير بيكر قوله: «لقد تقبّل الرئيس الاسد كل المواقف التي اتفقنا عليها سوياً. والآن، ليس هناك مجال للتبريرات. فاذا كنتم راغبين في الانضمام الى العملية، فعليكم ان تعترفوا بأن ما حصل هو تغيّر ثوري؛ واذا لم تكونوا راغبين، فلتقولوا لنا ان ما بذل من جهود كان عبثاً» (معاريف، ٢٣/٧/١٩٩١).

في المقابل، قال مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، سكوكروفت، «ان الرئيس يود الحصول على ردّ اسرائيل على اقتراحاته في شأن عقد مؤتمر السلام قبل مطلع الاسبوع المقبل. ولا اعتقد بأن لدينا استعداداً للانتظار الى ما لا نهاية. اعتقد بأن الرئيس كان يودّ حل المشكلة قبل مغادرته الى موسكو يوم الاثنين» (هآرتس، ١٩٩١/٧/٢٣).

وكتب المعلّق الصحفي موشي زاك، ان رئيس الحكومة استمد التشجيع، خلال محادثاته مع الوزير الاميركي، ممّا جاء في رسالة الرئيس بوش الجوابية اليه ردّاً على برقية التهنئة التي أرسلها شامير الى الرئيس الاميركي بمناسبة عيد الاستقلال الاميركي. وأضاف زاك ان رسالة الرئيس الاميركي تضمّنت ثلاثة تأكيدات: أولها، ان الرئيس بوش يعلّق أهمية فوق العادة لمجرّد عقد المؤتمر كبداية للمفاوضات الاسرائيلية ـ العربية؛ وثانيها ان الرئيس الاسد مستعد لمفاوضات مباشرة مع اسرائيل دون أي تحفّظات؛ وآخرها ان الولايات المتحدة الاميركية ما زالت متمسّكة بوعد الرئيس الاميركي، جيرالد فورد، بالنسبة الى هضبة الجولان (معاريف، ١٩٩١/٧/٢٣).

وأضاف زاك ان هذه التأكيدات الاميركية سهّلت على شامير المراهنة على الاستجابة للوزير بيكر، بعد ان حصّن استجابته بضمانات للحؤول دون الخسارة في النهاية. «ولذا، فبدلاً من ان يقول ' لا' للوزير بيكر، قال ' نعم' ، ولكن نقل نقطة الاختبار من موضوع دور المراقب التابع للامم المتحدة الى موضوع التمثيل الفلسطيني، لأن من الأسهل الايضاح للرأي العام العالمي معارضة اسرائيل لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولاشراك فلسطينيين من خارج ' يهودا والسامرة وغزة' في المفاوضات، ممّا هو الامر بالنسبة الى معارضتها لموضوع المراقب من الامم المتحدة» (المصدر نفسه).

وذكرت صحيفة «هآرتس» (١٩٩١/٧/٢٣) في مقالتها الافتتاحية، غداة اختتام المحادثات بين شامير والوزير بيكر، ان الاخير غادر اسرائيل دون ان يحصل على وعد ملزم من رئيس الحكومة بأن اسرائيل ستردّ بالايجاب اذا دُعيت من جانب رئيسي الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي للمشاركة في مؤتمر السلام، «ولكن يمكن الاستنتاج ممّا قاله بيكر في المؤتمر الصحفي الذي عقده قبل مغادرته، ان هناك أساساً لأمله في ان يصل الردّ الاسرائيلي الايجابي بعد وقت قصير».

من ناحية أخرى، رأى المعلّق الصحفي عكيفا ايلدار ان المحادثات بين شامير والوزير بيكر قرّبت ما سمّاه «لحظة الحقيقة»: «اذا كان هناك مكان لوصف مرحلة ما في عملية السلام بصفة ' لحظة الحقيقة' ، فاننا على عتبة هذه المرحلة. فالوزير بيكر لم يأت، في هذه المرة، للمساومة والتماحك حول دور مراقب الامم المتحدة، أو عدد جلسات المؤتمر. فقد أوضح انه لم يعد قادراً على ابتزاز تنازلات أخرى من السوريين. واسرائيل لا يمكنها، بعد، ان تتهرّب من القرار، اذا كانت تفضّل تبنّي الاقتراح بالنسبة الى اجراءات المحادثات، وفقاً لصيغته المطروحة الآن، أو المخاطرة بكل الابعاد والانعكاسات السياسية، والاقتصادية، وربما، أيضاً، الامنية، التي ستترتب على الردّ السلبي على ذلك الاقتراح» (هآرتس، ١٩٩١/٧/٢٣).

«نعم» ولكن!

في سياق ردّه على سؤال عن احتمال لجوء اسرائيل الى المماطلة وكسب الوقت في الردّ على المقترحات الاميركية، قال مستشار الرئيس بوش للأمن القومي، سكوكروفت: «لقد استخدمت هذا التكتيك في الماضي، ولكن لا يمكننا ان نعرف اذا كانت ستلجأ اليه في هذه المرة أيضاً» (المصدر نفسه). واشارة «احتمال اللجوء الى المماطلة» وردت واضحة في أقوال شامير، عقب محادثاته مع الوزير بيكر، حيث جاء: «بعد ان نتلقّى التوضيحات، سوف نجري مشاورات، ثمّ نقرّر ونرسل ردّنا». وأضاف شامير: «ان موعد الردّ الاسرائيلي على اسئلة بيكر يتعلّق بالوقت الذي سيمر الى حين تلقّينا تلك التوضيحات» (المصدر نفسه).

لقد كان واضحاً ان عودة الوزير بيكر الى اسرائيل والمنطقة للمرة السادسة تتوقف، هذه المرة، على استعداد شامير لقول «نعم» للمقترحات الاميركية. مع ذلك، كان واضحاً، أيضاً، ان

الادارة الاميركية معنيّة جداً بتسلّم الردّ الاسرائيلي قبل موعد القمة الاميركية ـ السوفياتية في موسكو. وعقّب المدير العام لمكتب رئيس الحكومة، يوسي بن ـ اهرون على ذلك، بالقول: «ان التسرّع، الى هذا الحد، ضرب من الجنون»، مضيفاً ان السلام لا يجب ان يكون مرتبطاً بمؤتمر القمة، ولذا «طلبنا من الاميركيين ألّا ينفعلوا كثيراً». وعاد بن ـ اهرون فكرّر «اللاءات» الاسرائيلية الثلاث: «لا» لمبدأ الارض مقابل السلام، و«لا» للمفاوضات مع فلسطينيين من شرق القدس [المحتلة]، و«لا» لايقاف الاستيطان اليهودي (دافار، ٢٥/٧/١٩٩١).

وقالت مصادر في واشنطن، ان قائمة الشروط التي طرحتها الحكومة الاسرائيلية خلال الاتصالات مع موظفي الخارجية الاميركية، في شأن مشاركتها في مؤتمر السلام، سوف تعرقل عقد هذا المؤتمر. وأعرب الموظفون هؤلاء عن اعتقادهم بأن اسرائيل لن تتقدّم بردّ نهائي، وقاطع، على اقتراحات الحل الوسط الاميركية، بالنسبة الى العملية السياسية، قبل عقد القمة الاميركية ـ السوفياتية في موسكو (هآرتس، ٢٨/٧/١٩٩١).

في هذه الاثناء، واصل المسؤولون الاميركيون حثّ اسرائيل على الردّ وبايجاب بوسائل مختلفة. فالرئيس بوش أعرب عن أمله في ان تستجيب اسرائيل لاقتراحاته وتوافق على المشاركة في المؤتمر. أمّا مستشاره لشؤون الامن القومي، فقال ان فكرة ارسال دعوات لحضور المؤتمر، حتى لو لم يتوصّل الاطراف الى اتفاق بالنسبة الى شروط عقد المؤتمر، هي امكان حقيقي وقائم، لكنه غير مفضّل في نظر الادارة، «لأن هناك ابعاداً سلبية لمسألة توجيه الدعوات بشكل استفزازي» (المصدر نفسه).

وتوقّعت مصادر سياسية اميركية ان يعود الوزير بيكر الى اسرائيل بعد انتهاء القمة في موسكو، في طريق عودته الى واشنطن. وسوف يطالب بيكر الحكومة الاسرائيلية بتقديم ردّ رسمي وايجابي على اقتراح الرئيس بوش، على الرغم من ان موضوع التمثيل الفلسطيني لم يجد حلّاً له بعد (المصدر نفسه، ٣٠/٧/١٩٩١).

وقالت مصادر اسرائيلية ان الوزير بيكر أجرى ثلاث مكالمات هاتفية مع رئيس الحكومة شامير قبل عودته اليها في مطلع آب (اغسطس) الماضي. وأضافت تلك المصادر ان الاعتقاد السائد هو ان بيكر قد حصل من شامير، خلال تلك المكالمات الهاتفية، على وعد بالرد بالايجاب على مقترحات الرئيس الاميركي بوش (يوسف حاريف، **معاريف**، ٢/٨/١٩٩١).

والواقع، لقد أثمرت مكالمات بيكر الهاتفية في اقناع شامير بالردّ بالايجاب على مقترحات الرئيس بوش. فقد ذكرت مصادر صحفية عشية قدوم بيكر الى اسرائيل ان شامير أبلغ الى زعماء الادارة الاميركية ان اسرائيل سوف تستجيب للدعوة للمشاركة في مؤتمر السلام في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، وان استجابتها هذه سوف تكون محكومة بنصوص «مذكرة التفاهم» التي سيتمّ الاتفاق عليها بين واشنطن والقدس في المحادثات التي سيجريها الوزير بيكر مع شامير (هآرتس، ١/٨/١٩٩١).

وقال مقرّبون من رئيس الحكومة انه اذا وافق بيكر على المطالب الاسرائيلية الأساسية، مثل ان يشارك في الوفد الفلسطيني شخصيات من «يهودا والسامرة وقطاع غزة»، شرط ان يكونوا مقيمين في تلك المناطق، وان لا تستمر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أكثر من ٢٤ ـ ٣٦ ساعة، وان تجرى المحادثات الثنائية في لجان منفصلة، وان تصادق الولايات المتحدة الاميركية، مجدداً، على المذكرات الموقّعة بين حكومات اسرائيل والادارات السابقة، فان شامير سوف يبلغ اليه انه على استعداد للاستجابة من حيث المبدأ الى دعوة زعيمي الدولتين العظميين، ولكن عليه، أولاً، ان يطرح الموضوع للمناقشة ولاتخاذ قرار في جلسة الحكومة الاسبوعية التي ستعقد بعد مغادرة بيكر لاسرائيل (المصدر نفسه).

وقالت مصادر صحفية اسرائيلية ان مسألة التمثيل الفلسطيني لم تبحث في خلال اللقاء بين بيكر والمسؤولين الاسرائيليين، ولا مسألة الضمانات التي تطلبها اسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية. فقد تمّ الاتفاق فقط على مواصلة البحث في هذه الامور بين طاقمين على مستوى الموظفين، بعد مغادرة بيكر لاسرائيل، بهدف التوصّل الى «مذكرة تفاهم» خطّية (المصدر نفسه، ٢/٨/١٩٩١).

وكمـا يبدو، فان موافقة شامير على المقترحات الاميركية، التي رفضها قبل عشرة أيام فقط، تعكس، حسب ما ذكرت مصادر اسرائيلية، مدى احساسه بتصميم الادارة الاميركية على المضيّ قدماً في العملية السيـاسيـة، ومدى الضغط «اللطيف»، ولكن «غير المنقطع» الذي مارسه الوزير الاميركي، بيكر، عليه (**دافار**، ٢/٨/١٩٩١).

وفي المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده كل من شامـير وبيكـر، بعـد انتهـاء المحادثات، أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية عن ان حكومته «تعرب عن استعـدادهـا للدخـول في مفاوضات، بناء على اقتـراح الولايـات المتحـدة الامـيركية، مع مراعاة التوصّل الى حل مرضٍ لمسألة التمثيل الفلسطيني في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك». وأضاف شامير، انه سوف يوصي حكومته بالمصادقة على قول «نـعـم» للمـقـتـرحـات الامـيركيـة (**هـآرتس**، ٢/٨/١٩٩١). أمّا الوزير بيكر، فأعرب عن سعادته لما انتهت اليه المحادثات قائلاً: «هذه هي الـ 'نعم' التي كنّا ننتظرها من اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

الهجرة اليهودية بعد «انقلاب موسكو»

ثلاثة أيام هزّت الاتحاد السوفياتي، ومعه العالم بأسره، وما زالت آثارها تتفاعل في مختلف ارجاء المعمورة وتثير اسئلة مقلقة أكثر ممّا تقدّم أجوبة مطمئنة عن العديد من القضايا. وكان من الطبيعي ان تتأثر منطقة الشرق الاوسط ونزاعاتها المزمنة بمحاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في موسكو، والتي استهدفت الاطاحة بالرئيس ميخائيل غورباتشيوف، والتخلّي عن سياسة «الانفتاح» نحو الغرب والعودة الى خط التشدّد في معالجة القضايا الداخلية، ومواجهة متطلبات التوازن العالمي، على صعيد السياسة الخارجية.

ومنذ ساعات الانقلاب الأولى استنفرت اسرائيل مختلف اجهزتها الحكومية الرسمية، وأجهزة الوكالة اليهودية في اسرائيل والاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية، بالاضافة الى يهود الولايات المتحدة الاميركية، من أجل متابعة تطوّرات الاحداث وانعكاساتها على نشاطات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي أساساً، ومجمل العلاقات الاسرائيلية ـ السوفياتية بشكل عام. وتوالت تصريحات المسؤولين الاسرائيليين بشأن الاحداث في الاتحاد السوفياتي لتعكس القلق العميق والتوقّعات المتضاربة لما قد يحدثه التغيير في السلطة السوفياتية الحاكمة من تأثير في مجمل قضايا الشرق الاوسط.

ترقّب وحذر وتقديرات متضاربة

شكّلت احداث الاتحاد السوفياتي، التي وقعت في ١٩/٨/١٩٩١، مفاجأة تامّة للمسؤولين الاسرائيليين، كما لغيرهم في الشرق والغرب، وسارعت الاوساط الرسمية الاسرائيلية الى الاتصال بوزارة الخارجية الاميركية، للاطلاع على آخر التطوّرات، والتنسيق مع واشنطن بشأن الاوضاع في الشرق الاوسط. وتوقّعت التقديرات الاسرائيلية الاولية ان يؤدي تغيير السلطة في الاتحاد السوفياتي الى تأجيل محادثات السلام المرتقبة، وتصلّب بعض الاطراف العربية (سوريا والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية) الى حدّ رفض المشاركة في المؤتمر الاقليمي المقترح ضمن اطاره الحالي، وتعليق تنفيذ بعض الوعود السوفياتية لاسرائيل في مجال استئناف العلاقات الدبلوماسية والرحلات الجوية المباشرة وتسهيل مغادرة اليهود الراغبين في الهجرة الى اسرائيل. وذكر وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، ان اسرائيل تلاحق، بحذر وقلق، الاحداث الجارية في الاتحاد السوفياتي، معرباً عن أمله في ألّا تؤدي هذه الاحداث الى عودة العالم الى الحرب الباردة، وفي ان يحافظ الاتحاد السوفياتي على بوّاباته مفتوحة لليهود الراغبين في الهجرة الى اسرائيل. وفي ما يتعلّق بعملية السلام في الشرق الاوسط، قال الوزير ليفي ان اسرائيل وافقت على الرعاية السوفياتية للمؤتمر، الى جانب الولايات المتحدة الاميركية، وانه يأمل في ألّا تؤدي الاحداث المتلاحقة الى عرقلة مسار السلام، أو الى افشاله (**عل همشمار**، ٢٠/٨/١٩٩١).

امّا رئيس الحكومة، اسحق شامير، فقد التزم الصمت تماماً في اليوم الاول من الانقلاب في موسكو، مكتفياً بمتابعة التقارير المتلاحقة من مختلف المصادر، واجراء المشاورات مع كبار مستشاريه ومعاونيه، وتلقّي المعلومات مباشرة بواسطة الخط المباشر المفتوح ما بين وزارة الخارجية الاسرائيلية وقنصل عام اسرائيل في موسكو، ارييه لفين. كما اهتم شامير بالاتصال بوزير المواصلات الاسرائيلية، موشي كتساف، الذي كان في زيارة رسمية للاتحاد السوفياتي. وقد ذكر كتساف، في حديث هاتفي مع شامير، ان نائب وزير المواصلات السوفياتية أكد له ان بلاده سوف تحترم جميع الاتفاقيات التي تمّ توقيعها خلال زيارة كتساف لموسكو، ومن بينها اتفاقية لانشاء شركة طيران مشتركة، تساهم فيها «العال» الاسرائيلية

و«ايروفلوت» السوفياتية، بهدف نقل اليهود السوفيات مباشرة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل. الاّ ان كتساف حذّر من التسرّع في الحكم على مستوى العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية، حيث ان القيادة الجديدة في موسكو تضمّ افراداً معروفين بتوجّهاتهم المؤيدة للعرب (**يديعوت احرونوت**، ٢٠/٨/١٩٩١).

وفي داخل اسرائيل، حاول عدد من الوزراء وكبار المسؤولين في الوكالة اليهودية التأكيد ان العلاقات الاسرائيلية ـ السوفياتية لن تتأثر بالانقلاب في موسكو. فقد جاء على لسان وزير العلوم والتكنولوجيا والطاقة، يوفال نئمان، ان «اتفاقيات التعاون العلمي بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي قد تمّ توقيعها مع الاكاديمية الوطنية للعلوم، وهي قائمة وسارية المفعول، وسيتمّ تطويرها في المستقبل». وأضاف ان السوفيات مهتمون للغاية في الحصول على تعاون دولي، وهذا يشمل اسرائيل أيضاً. وأشار نئمان الى علاقاته الوديّة مع احد المشاركين في الانقلاب، وهو رئيس الحكومة السوفياتية، فالنتين بافلوف، قائلاً: «التقيت مع بافلوف مرات عدّة. وكانت لقاءاتنا جيدة للغاية» (**معاريف**، ٢٠/٨/١٩٩١).

امّا نائب وزير الخارجية الاسرائيلية، بنيامين نتنياهو، فقد كان أكثر وضوحاً في تعبيره عن القلق الاسرائيلي من احداث موسكو، حيث قال: «ان اسرائيل تأمل في الاّ تتأثّر الهجرة اليهودية الى اسرائيل بالانقلاب الحاصل في الاتحاد السوفياتي». وتابع نتنياهو، في حضور عدد من أعضاء الجباية اليهودية الموحّدة في القدس، قائلاً ان حرية الهجرة لليهود من الاتحاد السوفياتي هي بمثابة بارومتر لعلاقة الاتحاد السوفياتي مع الغرب بأكمله، «ولا يخامرني أدنى شك في ان أي حكومة تقوم هناك سترغب في المحافظة على هذا الاطار الطيّب للعلاقات مع الغرب» (**المصدر نفسه**).

وشارك وزير الزراعة الاسرائيلية، رفائيل ايتان، في التعليق على أحداث موسكو، مشيراً الى اتفاقية تعاون زراعي ينتظر التوقيع عليها بين الجانبين، الاّ انه توقّع «تجميد كل شيء الآن، مع ضرورة انتظار مبادرة من جانب السلطة الحاكمة الجديدة في موسكو، من أجل تجديد الاتصالات معنا». وكان ايتان عاد من موسكو في ٢٣/٧/١٩٩١، مختتماً زيارة رسمية له للاتحاد السوفياتي، التقى خلالها بغينادي ينايف، نائب ميخائيل غورباتشيوف آنذاك، ورئيس الاتحاد السوفياتي خلال فترة الانقلاب في موسكو. وأشاد ايتان بهذه اللقاءات مع ينايف، الذي أعلمه بأن غياب العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي «هو وضع ليس صحيحاً، ولا طبيعياً». ويبدو ان ايتان، الذي لم يخف اعجابه بشخصية ينايف، استمع، خلال تلك الزيارة، لاشارات منه عن تغييرات مرتقبة داخل الاتحاد السوفياتي، وذلك بقوله: «اننا نعيش في فترة مصيرية بالنسبة الى الشعب السوفياتي؛ وسنعرف، قريباً، ماذا سيحصل في نهاية هذه الفترة» (**المصدر نفسه**).

ويمكن تلخيص المواقف الاسرائيلية الاولية من احداث موسكو بالنقاط التالية:

- سوف يمرّ الوضع في داخل الاتحاد السوفياتي بحالة من عدم الاستقرار، لا يمكن تحديد مدتها بالضبط.
- مؤتمر السلام في الشرق الاوسط، الذي يفترض ان يشارك فيه الاتحاد السوفياتي الى جانب الولايات المتحدة الاميركية، في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، سوف يؤجل، على الأرجح. وعلى الرغم من ان الاوساط الرسمية في اسرائيل توقّعت ان يحافظ الانقلابيون في موسكو على التعهّدات السوفياتية تجاه اسرائيل، في مجالات الهجرة وتبادل التمثيل الدبلوماسي الى مستوى السفراء، الاّ ان هذه الاوساط استبعدت ان توافق الادارة الاميركية على مشاركة الانقلابيين السوفيات في عملية السلام في الشرق الاوسط.
- سوف تحرص موسكو على ابقاء بوّابات الهجرة اليهودية مفتوحة على اسرائيل، خلال المرحلة الاولى من الانقلاب على الاقل، طمعاً في استمرار المساعدات الغربية للاتحاد السوفياتي.
- أعربت المصادر الامنية الاسرائيلية عن تخوّفها من ان يؤدي انقلاب موسكو الى تسريع سباق التسلّح في الشرق الاوسط، وبالتالي

يتوجّب على اسرائيل مراقبة الاحداث بحذر وتروٍ «مع ضرورة المحافظة على حجم الميزانية الامنية وعدم تقليصها في هذه الفترة بالذات». وأضافت هذه المصادر الامنية ان على اسرائيل «الاستعداد للأسوأ. ويجب ان نجري حسابات واعادة نظر في ميزانية الأمن والطلبات المتعلقة بزيادتها، لكي نستطيع تطوير الاسلحة والتزوّد بأكثرها تطوّراً، بحيث نقدّم الرد المضاد على أي تهديد نواجهه الآن، أو في المستقبل».

○ أبدت الصناعة الجوية الاسرائيلية، أيضاً، تخوّفها من الابطاء في تنفيذ المشاريع المشتركة مع المصانع السوفياتية. والمقصود، بالتحديد، مشروع الطائرة المشتركة السوفياتية ـ الاميركية ـ الاسرائيلية من طراز «إليوشن ـ ٩٦»، والطائرة النفاثة الخاصة بمدراء الاعمال من طراز «استرا ـ ٤». وكان المليادير الاميركي شاؤول ايزنبرغ نجح، مؤخراً، في اقناع السوفيات بامكانية ملاءمة الطائرة «إليوشن ـ ٩٦» للحاجات المحلية في الاتحاد السوفياتي. أمّا الطائرة «استرا ـ ٤»، فقد نصّ الاتفاق بشأنها على ان يتمّ بناؤها بالتعاون ما بين الصناعة الجوية الاسرائيلية ومصانع «ميكويان» التابعة لوزارة التخطيط السوفياتية، والتي تولّت، حتى الآن، بناء طائرات الميغ، على اختلاف أنواعها (**يديعوت احرونوت**، ٢٠/٨/١٩٩١).

استنفار اليهود الاميركيين

سارعت الوكالة اليهودية، لدى ورود الانباء عن انقلاب موسكو، الى استنفار مكاتبها داخل اسرائيل، وخارجها، لمواجهة التطوّرات في الاتحاد السوفياتي. ومن خلال غرفة العمليات، التي أُقيمت لهذه الغاية خصّيصى، حافظت الوكالة اليهودية على اتصال مباشر ودائم مع حوالى ثمانين مبعوثاً لها في مختلف أنحاء الاتحاد السوفياتي، بالاضافة الى استنفار المنظمات اليهودية المختلفة في الولايات المتحدة الاميركية، لحشد دعمها لصالح هجرة اليهود السوفيات، وتركيز الضغط على الادارة الاميركية لاتخاذ موقف حازم، بهذا الشأن، تجاه الانقلابيين في موسكو. وصرّح رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، سيمحا دينيتس، في أعقاب جلسة عمل بهذا الخصوص، بأنه يأمل في، ويعتقد، ان الهجرة الى اسرائيل لن تتأثّر بسبب التغيّرات الحاصلة في الاتحاد السوفياتي. وأضاف، ان المحافظة على بوّابات الهجرة مفتوحة هي جزء من سياسة الانفتاح الشامل التي ينتهجها الاتحاد السوفياتي تجاه الغرب، وأي محاولة لتغيير هذا الواقع سيكون لها انعكاسات خطرة على العلاقات معه. وأكد دينيتس ان الوكالة اليهودية على استعداد لاستيعاب اعداد ضخمة من يهود الاتحاد السوفياتي، في حال حدوث هجرة جماعية من هناك (**عل همشمار**، ٢٠/٨/١٩٩١). والمعروف ان عدد اليهود، حالياً، يقدر بنحو ١,٥ مليون شخص، بينهم حوالى مئة ألف حصلوا على تأشيرات خروج، وقد استكمل حوالى ٦٥ ألفاً منهم جميع الاجراءات المطلوبة للمغادرة.

وتحسّباً لأي تطوّرات مفاجئة في أوضاع يهود الاتحاد السوفياتي، تأهّبت معسكرات العبور التابعة للوكالة اليهودية في اوروبا الشرقية لاستقبال عشرات الآلاف من المهاجرين، الذين قد يقرّرون مغادرة الاتحاد السوفياتي فوراً.

واعتبر رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية، اوري غوردون، ان أحد الاحتمالات الممكنة لأوضاع اليهود السوفيات هو حالة هروب جماعي، تخوّفاً من عودة سياسة الستار الحديدي. وشاركه في الرأي رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيست، ميخائيل كلاينر، الذي دعا «الى الاستعداد خلال أيام قليلة لخروج اليهود من الاتحاد السوفياتي بكل وسيلة ممكنة، قبل ان يهبط الستار الحديدي مجدّداً». وقال: «سنكون شهوداً على طوفان بشري لم يسبق له مثيل، يصل تعداده حوالى نصف مليون شخص خلال بضعة شهور» (**معاريف**، ٢٠/٨/١٩٩١).

وانضمّ مدير عام المؤتمر اليهودي العالمي في اسرائيل، آفي بيكر، الى أصوات المحذّرين من تطوّرات الاوضاع في الاتحاد السوفياتي، قائلاً: «انّني آمل في ان يدرك المسؤولون هناك ان من غير المجدي، بالنسبة اليهم، تحويل النضال من أجل الهجرة الى موضوع للخلاف بين الاتحاد السوفياتي والعالم. وثمّة مجال للافتراض انهم

سيكونون حذرين للغاية في المجال اليهودي». وأوضح انه تحادث هاتفياً مع مدير عام المؤتمر اليهودي العالمي في الولايات المتحدة الاميركية، يسرائيل زينغر، بشأن ما يستطيع ان يقدّمه يهود الولايات المتحدة الاميركية لدعم الهجرة من الاتحاد السوفياتي (دافار، ٢٠/٨/١٩٩١).

وألمح سكرتير عام حزب «العمل» الاسرائيلي عضو الكنيست ميخا حريش، الى امكانية تحريك الاشتراكية الدولية، التي يشارك فيها حزبه، من أجل ضمان أمن وسلامة اليهود السوفيات وحرية خروجهم من الاتحاد السوفياتي، معرباً، في الوقت عينه، عن أمله في ألّا تؤدي الاحداث الاخيرة هناك الى تقييد حرية هجرة اليهود (عل همشمار، ٢٠/٨/١٩٩١). وتجدر الاشارة، هنا، الى ان الولايات المتحدة الاميركية تقدّم تسهيلات ائتمانية الى الاتحاد السوفياتي، لشراء مواد تموينية، وخاصة القمح، بقيمة مليار دولار، بالاضافة الى المساعدات غير المباشرة التي تقدّمها مؤسسات ومصارف اميركية مختلفة؛ كما تقدّم المجموعة الاوروبية مساعدات الى الاتحاد السوفياتي بقيمة ١,٥ مليار دولار (دافار، ٢١/٨/١٩٩١).

وقد سارع وزير الاسكان والبناء الاسرائيلي، اريئيل شارون، الى الربط ما بين الاحداث في موسكو والتطوّرات المحتملة في عملية السلام في الشرق الاوسط، قائلاً: «ان ما حصل في الاتحاد السوفياتي يجب ان ينبّهنا جميعاً الى ما يمكن ان يحدث في عالمنا، في حال قيامنا باجراء مفاوضات مع دول غير ديمقراطية. فاذا كان الرئيس [الاميركي جورج] بوش يخشى، عن حق، من العلاقات مع الاتحاد السوفياتي [بعد الانقلاب]، فانه من الواجب ان نبدي، نحن أيضاً، الحذر الشديد، عندما يكون المقصود أنظمة حكم دموية في الشرق الاوسط» (معاريف، ٢١/٨/١٩٩١).

وبعد مرور الساعات الاربع والعشرين الاولى على الانقلاب في موسكو، بدأت الاوساط الرسمية في اسرائيل تضفي شيئاً من التفاؤل الحذر على تصريحاتها، خاصة بعد التطمينات الاميركية التي نقلتها رسالة وزير الخارجية، جيمس بيكر، الى رئيس الحكومة شامير. وجاء في تلك الرسالة، التي نقلها السفير الاميركي لدى اسرائيل، وليام براون، ان الولايات المتحدة الاميركية تطالب زعماء الحكم الجديد في موسكو بمواصلة السماح بحرية الهجرة لليهود الراغبين في مغادرة الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل، أو الى أي مكان آخر يرغبون في التوجّه اليه. وأضاف بيكر، في رسالته، ان واشنطن ستواصل العمل من أجل عقد مؤتمر السلام في تشرين الاول (اكتوبر)، على الرغم من جميع التطوّرات الاخرى في الاتحاد السوفياتي. الّا ان التقديرات التي سادت في اسرائيل آنذاك، بشأن المسار السياسي في الشرق الاوسط، أشارت الى اقتناع المسؤولين الاسرائيليين بأن السلطة الجديدة في موسكو «لا رأس لها» لكي يتولّى معالجة هذه الامور، وان الاهتمام الاساس هناك سيكون موجّهاً الى المشاكل الداخلية. ومن جهة أخرى، أشارت التقارير الواردة من واشنطن الى ان زعماء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية يجرون اتصالات حثيثة مع رجال الادارة الاميركية، بهدف دفعهم الى الاعلان، صراحة، عن قلقهم تجاه استمرار حرية الهجرة من الاتحاد السوفياتي، باعتباره احد المؤشرات الى النهج الذي سيتّبعه حكام موسكو الجدد (يديعوت احرونوت، ٢١/٨/١٩٩١).

ولم تقتصر المؤشرات المطمئنة لدى المسؤولين الاسرائيليين على الرسائل الرسمية والتقارير الواردة من واشنطن، بل ان الوزير كتساف، العائد من موسكو، حمل معه المزيد من المؤشرات الايجابية بشأن موقف الانقلابيين في موسكو تجاه اسرائيل. ففي المؤتمر الصحافي الذي عقده، لدى وصوله مطار بن ـ غوريون، أكد كتساف ان التعاون بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي سوف يستمر، ويتعزّز، وان الرحلات الجويّة المباشرة لنقل المهاجرين اليهود السوفيات سوف تبدأ خلال أيلول (سبتمبر)، بمجرّد الانتهاء من انشاء شركة طيران مشتركة تضمّ ممثلين عن «العال» الاسرائيلية و«ايروفلوت» السوفياتية. وأوضح كتساف ان اتصالاته مع المسؤولين السوفيات، قبل الانقلاب، وبعده، أكدت اهتمام الاتحاد السوفياتي باستمرار التعاون مع اسرائيل، وانه لا عودة عن قرار استئناف

العلاقات الدبلوماسية الكاملة. وأشار الى مشروع الطائرة السوفياتية ـ الاميركية ـ الاسرائيلية المشتركة، فقال ان اهتماماً كبيراً بهذه الطائرة أبدته كل من الصين والهند، وان التخطيط القائم يهدف الى انتاج ٤٠٠ طائرة خلال ١٥ سنة. وأوضح ان هناك ١٤٤ شركة، اسرائيلية وسوفياتية، تتعاون في مختلف المجالات. وردّاً على سؤال بشأن المسار السياسي في الشرق الاوسط، قال الوزير كتساف: «اذا استمر الاتحاد السوفياتي فعلاً في توسيع اطار تعاونه مع اسرائيل في مختلف المجالات، وأقيمت علاقات دبلوماسية كاملة، لا أرى أي مانع لمشاركة الاتحاد السوفياتي في عملية السلام» (**دافار، ومعاريف**، ١٩٩١/٨/٢١).

وقد التقى الوزير كتساف رئيس الحكومة شامير فور عودته من موسكو، وأطلعه على آخر التطوّرات في الاتحاد السوفياتي. وعلى الرغم من ان شامير كان، حتى ذلك الحين، محتفظاً بالصمت ازاء الاحداث في الاتحاد السوفياتي، الّا ان الانطباع الذي بدأ يتكوّن في اسرائيل أشار الى شيء من الارتياح، الامر الذي دفع مدير مكتب رئيس الحكومة، يوسي احيمئير، الى تكذيب أية أنباء عن، أو اشارات الى، ان رئيس الحكومة، شامير، راض، تماماً، عن ابعاد الرئيس غورباتشيوف عن الحكم (**معاريف**، ١٩٩١/٨/٢١). والمعروف ان شامير لم يكن من كبار المتحمّسين لعملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط، أو للمشاركة السوفياتية فيها على قدم المساواة مع واشنطن.

شامير يخرج عن صمته

بعد انتهاء شامير من القاء خطاب في حضور وفد الجباية اليهودية الموحّدة في القدس، وجّه اليه أحد الصحافيين السؤال التالي: «لقد التزمت الصمت في اثناء الانقلاب. والآن، بعد انهياره، هل تستطيع ان تقدّم تحليلاً لتأثير ذلك الانقلاب في مسار السلام؟» فأجاب شامير: «اولاً، اني مسرور لأني التزمت الصمت. والآن، يمكن القول اننا نأمل في ان تتطوّر الامور بصورة ايجابية». وأعرب، في الوقت عينه، عن الشك في امكانية عقد مؤتمر السلام في موعده المحدّد، في تشرين الاول (اكتوبر)، بسبب المشاكل الساخنة التي يواجهها، الآن، النظام الحاكم في الاتحاد السوفياتي، بعد فشل الانقلاب، وقال: «اننا نثق بأن حكومة الاتحاد السوفياتي سوف تحترم التزاماتها الدولية، بما في ذلك دورها الهامّ في عملية السلام واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل». وأوضح شامير ان اهتمام اسرائيل في الايام الاخيرة كان منصبّاً على موضوع الهجرة من الاتحاد السوفياتي، مؤكداً ان اسرائيل على استعداد لاستيعاب موجات جديدة من المهاجرين، مهما كان عددهم (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩١/٨/٢٢).

واذا كانت الاعتبارات السياسية فرضت على شامير شيئاً من الحذر والتحفّظ في مواقفه المعلنة، فان وزير البناء والاسكان، شارون، كان أكثر وضوحاً في تصريحاته المتعلّقة بأحداث الاتحاد السوفياتي، حيث قال: «ان كل ما ذكر عن نظام عالمي جديد تهاوى أمام أعيننا في ليلة واحدة. ان درس الانقلاب في الاتحاد السوفياتي يفرض علينا، جميعاً، استخلاص العبر الضرورية». وأولى هذه العبر، بالنسبة الى الوزير شارون، هي ضرورة ايقاف المسار السياسي في المرحلة الراهنة، واعادة النظر في الوضع القائم (**المصدر نفسه**). والى جانب ذلك، وبعد انعقاد جلسة طارئة للهيئة الوزارية لشؤون الهجرة، التي يرأسها شارون، أطلق هذا الأخير نداء ملحّاً الى يهود الاتحاد السوفياتي للمغادرة فوراً، والتوجّه الى اسرائيل، «المكان الوحيد الآمن لليهود في العالم»، حسب تعبيره (**معاريف**، ١٩٩١/٨/٢٢).

لقد كاد الحذر الشديد الذي قارب التذبذب في المواقف الاسرائيلية المعلنة، خلال المرحلة الاولى من الانقلاب في موسكو، ان يتسبّب في أزمة دبلوماسية بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي، بعد ان تردّد ان القنصل السوفياتي في اسرائيل، الكسي تشستياكوف، انتقد صمت شامير ازاء الانقلاب في موسكو، وأعرب عن استيائه الشديد من تصريحات شامير بأنه «مسرور» لالتزامه الصمت. الّا ان القنصل السوفياتي سارع الى تكذيب هذه المعلومات، مؤكداً ان موسكو تتفهم الاسباب

التي دفعت اسرائيل الى اتخاذ هذا الموقف، والتي تعود، أساساً، الى القلق الاسرائيلي على أوضاع اليهود السوفيات، وحرص تل ـ أبيب على استمرار الهجرة اليهودية الى اسرائيل (**دافار**، ١٩٩١/٨/٢٣).

ومع انقشاع ضباب الانقلاب الفاشل في موسكو، انطلقت موجة من النداءات الدرامية، من مختلف الشخصيات والمؤسسات الحكومية والعامة داخل اسرائيل، تدعو يهود الاتحاد السوفياتي الى الهجرة فوراً، قبل فوات الأوان. فبالاضافة الى نداء شارون، وجّه حزب «العمل» الاسرائيلي دعوة «حارّة» الى جميع يهود الاتحاد السوفياتي بالهجرة فوراً، «على الرغم من خلافاتنا مع الحكومة بشأن سياستها الخارجية، والامنية، وعلى الرغم من انتقاداتنا لفشل الحكومة في مجال استيعاب الهجرة» (**دافار**، ١٩٩١/٨/٢٢).

ووجّه رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، اوري غوردون، رسالة مفتوحة الى يهود الاتحاد السوفياتي، دعاهم فيها، أيضاً، الى الهجرة فوراً الى اسرائيل، على الرغم من المعلومات المتداولة بينهم عن أزمة الاسكان والتعليم والبطالة ومشاكل الاستيعاب والاندماج الاجتماعي، والتي تصلهم من طريق رسائل الاقارب والاصدقاء في اسرائيل (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٨/٢٥).

الّا ان فورة النداءات الحماسية هذه، من داخل اسرائيل، لم تقابل، على ما يبدو، باندفاع مماثل من جانب اليهود السوفيات لمغادرة بلادهم. بل ان التقارير الواردة من مبعوثي الوكالة اليهودية في الاتحاد السوفياتي أشارت الى تزايد الرغبة في أوساط اليهود السوفيات في البقاء هناك، والمشاركة في بناء التجربة الديمقراطية الجديدة في عهد غورباتشيوف، بعد فشل الانقلاب. وقد نقل هذه الاجواء، بوضوح، رئيس وحدة الاتحاد السوفياتي في الوكالة اليهودية، د. باروخ غور، المقيم في موسكو، في حديث هاتفي الى صحيفة «معاريف» (١٩٩١/٨/٢٥). قال غور: «ان القلق الذي ساد في أوساط يهود الاتحاد السوفياتي قد تلاشى مع فشل الانقلاب. ان اليهود، ومعظمهم من الاوساط الليبرالية في الاتحاد السوفياتي، اعتقدوا بأنهم سوف يضطرون الى الهرب من هنا، ولكنهم تراجعوا الآن عن ذلك». وأوضح غور انه لا يتوقع «طوفاناً من المهاجرين الى اسرائيل في المستقبل القريب»، مضيفاً ان اسرائيل، في أعقاب الازمة الداخلية الحادّة في الاتحاد السوفياتي، ستواجه اختباراً حقيقياً لزيادة الهجرة بشكل كبير. وأضاف: «جميع المعطيات، الآن، في صالحنا. ان الوضع في الاتحاد السوفياتي لم يستقر بعد، ومن المتوقع ان يكون الشتاء قاسياً للغاية... اليهود، هنا، يفكرون فعلاً في المغادرة، ولكنهم يبحثون عن خيارات أخرى. ولو كانت بوّابات الولايات المتحدة الاميركية مفتوحة، لتوجّه الى هناك فوراً نحو نصف مليون يهودي». وحذّر غور من ان الهجرة الى اسرائيل هي، بالنسبة الى يهود الاتحاد السوفياتي، بمثابة «الخيار الاخير»، وان الرسائل التي تصل اليهم من اسرائيل لا تشجّع على الاستقرار هناك. ودعا المسؤولين الاسرائيليين الى العمل على خلق «عشرات الآلاف من فرص العمل» لجذب اليهود السوفيات.

وقدّم رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيست، ميخائيل كلاينر، توقّعات سلبية مماثلة لاحتمالات هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، وقال: «اننا لا نستطيع، الآن، الاعتماد على قوة الاحداث هناك لتدفع اليهود الى الخروج. ان احداً لن يقوم بالمهمة نيابة عنّا. يجب ان نبذل كل جهد ممكن لكي تتحوّل اسرائيل الى مركز جذب، يأتي اليه اليهود بارادتهم». وأضاف: «اخشى ان يرغب العديد من اليهود، الآن، في البقاء في روسيا والمساهمة في بناء الحياة الديمقراطية هناك. ان ردّنا الوحيد يجب ان يكون خلق فرص عمل جديدة لهم هنا» (**المصدر نفسه**).

ومع انقضاء شهر تقريباً على فشل الانقلاب في موسكو، يبدو ان الامور عادت الى وتيرتها الطبيعية في اسرائيل، التي ما زالت تواجه أزمات حادّة في مجال استيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفياتي واثيوبيا، وصلت حدّ الاشتباكات الدموية (**دافار**، ١٩٩١/٨/٢٧). وما زالت تأمل في وصول مئات الآلاف من المهاجرين الجدد خلال السنوات القليلة المقبلة، وهي مستمرة في زرع المستوطنات الجديدة في المناطق العربية المحتلة، ورئيس حكومتها يضع العراقيل أمام مسيرة السلام المتعثّرة في

المنطقة. ولعلّ أحد المؤشرات الهامّة الى حقيقة الموقف الاسرائيلي تضمّنه مشروع الميزانية الجديدة الذي قرّرته الحكومة الاسرائيلية مع زيادة هامّة في المخصّصات الامنية بحوالى ٤٠٠ مليون شيكل (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٩/٤)، والطلب الذي تقدّم به، في اليوم عينه، السفير الاسرائيلي في واشنطن، زلمان شوفال، للحصول على ضمانات اميركية لقروض بقيمة مليار دولار، من اجل استيعاب المهاجرين السوفيات في اسرائيل. ويبدو، حسب المعلّق السياسي افينوعام بار ـ يوسف، ان المسؤولين الاسرائيليين باتوا مقتنعين تماماً، الآن، بأن النظام العالمي الجديد، الذي دعا اليه الرئيس الاميركي، جورج بوش، مع بداية أزمة الخليج، اسقطه الانقلاب الفاشل في موسكو، بعد أقل من عام واحد (**معاريف**، ١٩٩١/٨/٢٢).

مها بسطامي

«نعم» مشروطة باتفاق خطّي

عندما غادر وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، القدس بعد جولة محادثات مع المسؤولين الاسرائيليين، من جهة، وعدد من الشخصيات الفلسطينية، من الجهة أخرى، ترك الانطباع لدى المراقبين بأن جولته الخامسة أحرزت تقدّماً ملموساً، قياساً بجولاته الأربع السابقة. غير ان الفلسطينيين الذين التقوا بيكر، وحادثوه، أبدوا حذراً ازاء الاقرار بهذا الانطباع وتأكيده. فقد ساد في أوساطهم تخوّف من تبخّر نتائج الجولات الخمس التي استهدفت فتح طريقين للحوار، ينتهيان عند بوّابة مؤتمر السلام: طريق الحوار مع الشخصيات الفلسطينية للتعرّف، أكثر، على مطالبها الوطنية، وهذا ما أطلقت عليه مصادر صحافية غربية الخط الاميركي ـ الفلسطيني؛ وطريق التحاور الاميركي ـ الاسرائيلي، بهدف اقناع اسرائيل بالتجاوب مع التحرّك الاميركي بصورة عامة. ورأت شخصيات فلسطينية ان التخوّف هذا عائد، في حقيقته، الى تعطّل أحد الطريقين واستمراره في حالة عجز، وعدم قدرة على العمل، بسبب استمرار المواقف الاسرائيلية المتعنّتة، وعدم استخدام واشنطن نفوذها عبر الخط الاميركي ـ الاسرائيلي هذا، لتليين السياسة الاسرائيلية، وحمل تل ـ أبيب على تغيير مواقفها. وانتهت شخصيات فلسطينية الى استخلاص ان تحرّكات بيكر، وبضمنها محادثاته في خلال جولته الخامسة، لا تزال قاصرة عن حل الكثير من الموضوعات التي يتوجّب التوصّل الى حل لها قبل بدء عقد مؤتمر السلام، وعلى الأخص مسألة تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر، التي لا تزال تشكّل العقدة الرئيسة (**ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٤٠٥، ١٩٩١/٧/٢٦، ص ٦).

قبيل وصوله الى القدس لبدء جولة سادسة من الحوار (خلالها تمّ الاجتماع الخامس مع الوفد الفلسطيني)، ارتفعت وتيرة المساومة حول مسألة التمثيل الفلسطيني. وشدّد الفلسطينيون على رفضهم أي تدخّل من أي جانب في تسمية الوفد الفلسطيني المشارك في مؤتمر السلام. وقالوا، في تصريحات عدّة، انهم لن يحضروا الى المؤتمر ما لم تتولّى منظمة التحرير الفلسطينية تسمية أعضاء الوفد، الذي ينبغي ان يضمّ أعضاء يمثّلون مدينة القدس. وأوضحت د. حنان عشراوي، وهي احدى الشخصيات المشاركة في الحوار مع بيكر، ان الفلسطينيين «لن يساوموا أبعد من ذلك»؛ في حين رفض فيصل الحسيني، الذي قاد الوفد الفلسطيني في جلسات التحاور مع بيكر، عرضاً تقدّم به رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، نصّ على ان يمثّل القدس الشرقية، في المؤتمر، مسؤول اردني من مواليد القدس، يكون في عداد وفد الاردن. وفي هذا الصدد، شدّد مصدر حكومي اسرائيلي على ان اقتراح شامير هذا هو «المساومة التي نقبل بها». وأثار التشديد الاسرائيلي حفيظة الحسيني، الذي أعلن، من جانبه، عن ان «أحداً لا يستطيع ارغامنا [نحن الفلسطينيين] على هذه الصيغة». وقال مخاطباً المعنيّين، من اسرائيليين وأميركيين، انه «اذا كنتم تسمحون لي باختيار الوفد الاميركي، ولسوريا باختيار الوفد الاسرائيلي، فربما سمحنا [كفلسطينيين] لاسرائيل بأن تختار وفدنا» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩١/٨/٢). ونبّهت مصادر فلسطينية أخرى من ان شامير يستخدم مسألة التمثيل الفلسطيني عذراً لتخريب محادثات السلام (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٧/٢٩). وتابعت الشخصيات الفلسطينية رفضها لأي مسّ بقضية تمثيل القدس، فأكدت ان «لا محادثات يمكن ان تعقد بدون مشاركة فلسطينيين من القدس الشرقية». وقال الحسيني ان الفلسطينيين، بذلك، يطالبون بحقوق أساسية، ولا يضعون شروطاً مسبقة. وطالب آخرون بتوفّر اعتراف اميركي بالفلسطينيين باعتبارهم شعباً له حقه في تقرير مصيره. ونوّهوا الى ان واشنطن «لم تقم بمثل

هذا الاعتراف أبداً؛ وان الامكانية متوفّرة لقيامها بذلك، حيث بدأت العملية السلمية تنتقل بصورة حاسمة في الخط الاول لتحرّك بيكر، أي في الخط الاميركي ـ الفلسطيني («ميدل ايست انترناشونال»، **مصدر سبق ذكره**).

على أعتاب الجولة السادسة لبيكر، أيضاً، بذل الفلسطينيون الثلاثة، الموالون لـ م.ت.ف. والمشاركون في الحوار مع بيكر، وهم الى جانب الحسيني وعشراوي نقيب الأطباء في غزة زكريا الآغا، جهوداً حثيثة لتحقيق تقدّم ملموس، ولقطع الطريق على بعض الاطراف الفلسطينية المعارضة لاستمرار اللقاء مع الوزير الاميركي، والتي أطلقت تحذيرات الى المحاورين الثلاثة بالتوقّف عن متابعة مهمتهم. وقد أشار الحسيني، صراحة، في مقابلة أجرتها معه مجلة «تايم» الاميركية، الى ان المتطرّفين الاسرائيليين، وكذلك الراديكاليين العرب، سوف يتعرّضون اليه بقوة، اذا لم يحصل، بنتيجة محادثاته مع بيكر، على أشياء ملموسة تمكّن من متابعة العملية السلمية (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩١/٨/٦). يشار، في هذا الصدد، الى ان بعض الاوساط الفلسطينية، المعارضة، أصلاً، للقاء مع بيكر، عبّرت عن نفاد صبر ملحوظ؛ وحاولت ممارسة ضغوط على المحاورين الفلسطينيين، فدانت كل من «حماس» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الدبلوماسية الاميركية، وقالت مصادرهما ان «وفد الحسيني لا يمثّل الفلسطينيين». وعلّق الحسيني على هذا الاتهام بقوله «انها لكارثة» ان يفكّر الفلسطينيون بهذه الطريقة («ميدل ايست انترناشونال»، **مصدر سبق ذكره**). وصعّدت منظمة أصولية أخرى لهجتها ضد المتحاورين مع بيكر، الى حدّ التهديد بالقتل. فقد حذّرت منظمة «الجهاد الاسلامي» الحسيني وزملاءه من مصير مشابه لمصير ملك الاردن الأسبق، عبدالله، الذي اغتيل في العام ١٩٥١. غير ان المعنيّين واجهوا هذه التهديدات ظاهرياً، بعدم الاكتراث، واعتبرتها أوساطهم «طريقة معكوسة للتعبير عن الموقف»، وقالت ان الجميع يعلم بأن الذين يتحدثون الى بيكر مفوّضون من قبل منظمة التحرير الفلسطينية (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩١/٨/٦).

في اثناء لقائهم مع وزير الخارجية الاميركية، بيكر، قرأ أحد اعضاء الوفد الفلسطيني بياناً من م.ت.ف. كان بمثابة وثيقة أشّرت الى عمق التنسيق القائم بين الوفد وقيادة المنظمة. وقد تضمّن البيان مطالبة فلسطينية للولايات المتحدة الاميركية بصوغ «مذكرة تفاهم» بينها وبين الفلسطينيين قبل الدخول الى مؤتمر السلام. واستهدف الفلسطينيون من وراء ذلك الحصول على اعلان أميركي خطّي يكون بمثابة ضمان تقدّمه واشنطن الى الفلسطينيين، الذين تساورهم مخاوف كثيرة حيال عملية السلام التي يجرى التمهيد لها (**القدس العربي**، لندن، ١٧ ـ ١٩٩١/٨/١٨). وقد تحفّظ الوفد الفلسطيني، بداية، من ذكر تفاصيل «مذكرة التفاهم» المطلوبة؛ غير ان الحسيني تحدث، بعد انتهاء المحادثات مع بيكر، عن جوانب فيها. وبعدها غادر القدس الى لندن في جولة استهدفت التشاور مع مسؤولي الخارجية البريطانية بشأن المقترحات الاميركية لمؤتمر السلام. وفي هذا الصدد، ذكر زكريا الآغا ان الوفد يعتزم مقابلة خبراء في القانون الدولي من خارج الاراضي المحتلة، بينهم فلسطينيون، للبحث في الجوانب القانونية الخاصة بالتأكيدات الاميركية المقترحة. وكان الحسيني وعشراوي قابلا مسؤولين اميركيين في رام الله، في الضفة الفلسطينية، بُعيْد لقائهم مع بيكر، حيث وضعوا مسودة خاصة بمطالبهم من الادارة الاميركية (**المصدر نفسه**). وعلم، في وقت لاحق، ان الحسيني وعشراوي قابلا وفداً من الخارجية الاميركية، في التاسع من آب (اغسطس) ١٩٩١، بتكليف من م.ت.ف. وطالبا بادراج ثماني نقاط، تمثّل الضمانات المطلوبة من الادارة الاميركية، في مذكرة اتفاق اميركي ـ فلسطيني تتعلّق بمؤتمر السلام. وهذه النقاط هي: ان يكون هدف المؤتمر «انهاء احتلال كل الاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفقاً لقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨»؛ وان تطرح مسألة القدس في خلال مراحل المؤتمر؛ وان يمثّل الوفد الفلسطيني فلسطينيي الاراضي المحتلة وفلسطينيي الخارج؛ واعتبار م.ت.ف. الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ وايقاف الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وفي القدس الشرقية التي ضُمّت في العام ١٩٦٧؛ والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؛ وان يكون للفلسطينيين، وحدهم،

حق تعيين وفدهم، ولا يحق لأي عنصر خارجي نقض التمثيل الفلسطيني؛ والاعتراف بالسيادة الفلسطينية على المياه والارض في المناطق المحتلة في خلال «المرحلة الانتقالية» التي يسمّيها الاسرائيليون «الحكم الذاتي»، ويسبقها اتفاق نهائي على وضع الاراضي المحتلة (**الحياة**، لندن، ١١/٨/١٩٩١).

بالاضافة الى الضمانات الخطيّة تلك، تحدث الحسيني عن ضرورة استخدام وسائل عملية لايقاف الاستيطان اليهودي في المناطق الفلسطينية المحتلة. وكشف عن ان الاميركيين اقترحوا اللجوء الى مجلس الامن الدولي لمناقشة هذه القضية في صورة جدية، وبغض النظر عن استمرار العملية السلمية، أو توقّفها. الّا ان الاميركيين يعتقدون بأن قبول الفلسطينيين بالدخول في المفاوضات من شأنه ان يخلق قوة دفع تتيح لواشنطن ممارسة ضغط حقيقي على اسرائيل، من اجل التوقف عن بناء المستوطنات، ولكن من دون سقف زمني لذلك. امّا الجانب الفلسطيني، فرأى، كما قال الحسيني، ان «ايقاف الاستيطان يجب ان يكون مواكباً لبدء المفاوضات، وليس في مرحلة لاحقة، كما أراد الاميركيون» (**المصدر نفسه**، ٦/٨/١٩٩١).

بانتهاء جولة الحوار بين بيكر والوفد الفلسطيني بدأت تتضح بعض جوانب الردّ الفلسطيني على المقترحات الاميركية. فقد حصل بيكر على موافقة فلسطينية مشروطة على محاولاته التي لم تتوقف لاقناع الفلسطينيين بحضور مؤتمر السلام. وساد في الاوساط الفلسطينية، في أعقاب المباحثات مع بيكر، انطباع بأن ثمّة فرصة حقيقية لنجاح مؤتمر السلام. وأكد الحسيني ان محادثاته مع بيكر كانت «جدية للغاية»، لكنه استدرك قائلاً ان «هناك نقاطاً غير مقبولة، مثل الفيتو الاسرائيلي [على مشاركة فلسطينيين من القدس الشرقية]. وقد طلبنا منه [أي من بيكر] اعادة النظر فيها». وخرج الحسيني بتقدير أخير مفاده ان «الموقف الاميركي ليس الموقف الاسرائيلي». وانه حصل على تطمينات اميركية عدّة، مثل الحكم الذاتي. وأوضحت د. عشراوي ان التطمينات الاميركية شملت، أيضاً، تطبيق قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين ينصّان على مبدأ «مبادلة الارض بالسلام» (**القدس العربي**، ٣ ـ ٤/٨/١٩٩١).

على الرغم من التفاؤلات هذه، ظلّت مسألة التمثيل الفلسطيني معلّقة. وفيما ظل الموقف الاميركي على ما هو عليه، لم يبد الفلسطينيون انزعاجاً من الاستماع الى آراء غيرهم، الخاصة بهذه القضية والمخالفة تماماً لآرائهم، لكنهم أكدوا، مراراً، احتفاظهم بحقهم في الخيار النهائي المتعلّق بتشكيل الوفد الفلسطيني الى مؤتمر السلام (**المصدر نفسه**).

في وقت لاحق، كشف الحسيني عن وجود ثلاثة خيارات بشأن تشكيل الوفد الفلسطيني يجرى تداولها في الاوساط الفلسطينية، وهي: وفد فلسطيني مستقل يضمّ ممثلين من الداخل والخارج؛ وفد فلسطيني ـ اردني مشترك «نحدّد نحن الطاقم الفلسطيني المشارك فيه»؛ وفد فلسطيني من خارج الاراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ٦/٨/١٩٩١). وأكدت د. عشراوي رفض الفلسطينيين لأي «فيتو» او مقترحات خارجية لتحديد أسماء الوفد الفلسطيني، فهذه «مسألة محض فلسطينية». وكشفت عن ان بيكر طلب من الوفد الفلسطيني محاكمة الامور جيداً عندما يقرّر اختيار اعضاء الوفد المشارك في المؤتمر (**ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٤٠٦، ١٦/٨/١٩٩١، ص ٨).

في خلال زيارة بيكر للقدس، تحرّك رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، في اتجاه ما يمكن اعتباره «تعويم» لمسألة تمثيل القدس. ففي أثناء زيارة قام بها لواشنطن، التقى، في خلالها، مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، برنت سكوكروفت، وكبير موظفي البيت الابيض، جون سنونو، أعلن فريج عن ان الفلسطينيين «راغبون في التفاوض مع الاسرائيليين، ومستعدون [لذلك] منذ الغد». ووصف محادثاته مع الاميركيين، الذين التقاهم، بأنها «صريحة، وجيدة، ومشجّعة»، وتناولت طريقة تمثيل الفلسطينيين. ووجّه، من خلال مؤتمر صحافي عقده في واشنطن، نداء الى الفلسطينيين «بعدم التركيز على تمثيل فلسطينيي القدس الشرقية». ورأى فريج ان الحكومة الاسرائيلية أرادت من وراء هذه المسألة عرقلة المفاوضات. ونصح فريج بعدم الوقوع في ما سمّاه «المصيدة التي اعدّوها لنا».

وقال ان الوفد الفلسطيني الى مؤتمر السلام سيكون مخوّلاً بالتحدث عن كل الاراضي الفلسطينية المحتلة (**الحياة**، ١٩٩١/٨/٧)؛ وانه لا فرق بين الوضع القانوني للقدس الشرقية وباقي الاراضي التي احتلتها اسرائيل في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. فجميعها أراض عربية محتلة و«القدس الشرقية جزء من الضفة [الفلسطينية] المحتلة. [و] يجب ان نتفاوض بشأن مصير كل الاراضي المحتلة، شبراً شبراً. والقدس وبيت لحم ورام الله ونابلس، جميعها، في تصنيف واحد: اراض محتلة» (**القدس العربي**، ٣ ـ ١٩٩١/٨/٤). ويعتبر فريج بطروحاته هذه الوحيد الذي تجاوز النصوص المتداولة بشأن تمثيل القدس، ولم تصدر تعليقات على ما صرّح به في واشنطن.

على الرغم من قول الفلسطينيين لبيكر «نعم» لحضور مؤتمر السلام؛ فان الشروط التي ارتبطت بالـ «نعم» هذه لا تعطي أية فرصة للجزم بامكانية حضورهم المؤتمر مستقبلاً، قبل تأكدهم من تحقيق بعض المطالب التي تقدّموا بها من الادارة الاميركية. ومع ذلك يظل الانطباع السائد مرجّحاً الحضور. وقد ازداد هذا الميل في الفترة التي تلت جولة بيكر السادسة، وفي أعقاب الجولات القصيرة التي قام بها عدد من الشخصيات الفلسطينية الى كل من فرنسا والسويد وبريطانيا وتونس، ولقائهم، مطوّلاً، مع فريق من الرسميين الاميركيين (**ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٤٠٦، ١٩٩١/٨/١٦، ص ٩).

من جانبه، بعث وزير الخارجية الاميركية، بيكر، فريقاً مفاوضاً للاجتماع مع الجانبين، الاسرائيلي والفلسطيني، بهدف اعداد «المذكرات» التي طلبها كل منهما قبل بدء المفاوضات. وضمّ الفريق كلاً من دان كيرتزر وآرون ميلر، وهما من الخارجية الاميركية، وإدموند هول من مجلس الامن القومي. وقد التقوا د. حنان عشراوي وفيصل الحسيني في رام الله، في التاسع من آب (اغسطس) ١٩٩١. ولم تصدر عن الجانب الفلسطيني تصريحات حول ما دار في اللقاء، باستثناء القول انه كان مجرّد بداية. وتوقّعت الاوساط الفلسطينية عقد لقاءات أخرى مع الفريق الاميركي قبل التوصّل الى اتفاقية خطّية بين الجانبين، الاميركي والفلسطيني؛ فيما صرّح الحسيني بأن مفاتيح موضوعات عدّة ينبغي ادراجها قبل ان يتّخذ الفلسطينيون قرارهم النهائي بشأن حضور مؤتمر السلام (**المصدر نفسه**).

ربعي المدهون

منظمة المؤتمر الاسلامي حول فلسطين:
م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد

[في ختام اجتماع عقده وزراء خارجيات الدول الاسلامية في اسطنبول، وانتهى مساء العاشر من آب (اغسطس) ١٩٩١، أصدرت منظمة المؤتمر الاسلامي وثيقة بعنوان «اعلان اسطنبول»، حدّدت فيها موقفها من التحرّكات الجارية بشأن تسوية أزمة الشرق الاوسط؛ ودانت، بشدة، السياسة الاسرائيلية؛ وجدّدت تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية وتأكيدها لوحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني في جميع المحافل والمؤتمرات والنشاطات المتعلّقة بقضية فلسطين والنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وفي ما يلي نصّ الوثيقة].

أكد المؤتمر تضامنه الفعّال، ودعمه الكامل للنضال العادل الذي يخوضه، ببسالة، الشعب الفلسطيني؛ وحيّا، باعتزاز كبير، صموده البطولي وتضحياته الجسام، واستمرار، وتصاعد، انتفاضته المباركة في مواجهة جيش الاحتلال الاسرائيلي الغاشم، وتصدّيه الشجاع لممارسته القمعية والوحشية. وطالب الدول الاعضاء بتقديم أشكال الدعم كافة، السياسية والاقتصادية، الى الشعب الفلسطيني.

ودان المؤتمر، بشدة، استمرار السياسة الاستيطانية والتوسّعية للحكومة الاسرائيلية، وطردها للمواطنين العرب الفلسطينيين، منتهكة بذلك حقوق الانسان الاساسية، والمعاهدات والمواثيق الدولية كافة. واعتبر المؤتمر ان انشاء المستوطنات في الاراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري يعدّ عقبة أساسية أمام الجهود الدولية المبذولة لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

وطالب المؤتمر المجتمع الدولي بسرعة توفير حماية دولية عاجلة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي، والتزام اسرائيل، الدولة المحتلة والمعتدية، تطبيق كافة بنود اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب.

كما حثّ المؤتمر السكرتير العام للأمم المتحدة على دعوة الدول الاطراف الموقّعة على اتفاقية جنيف الرابعة الى الاجتماع، بغية اتخاذ التدابير اللازمة التي ترغم اسرائيل على احترام بنود هذه الاتفاقية، طبقاً لالتزاماتها الدولية.

وأعرب المؤتمر عن استمرار قلقه العميق من استمرار تنفيذ مخطط تهجير اليهود السوفيات والفلاشا وغيرهم الى اسرائيل، وتوطينهم، بكثافة شديدة، في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وكذلك الجولان السوري المحتل، ممّا يمهّد الطريق للصهيونية العالمية للقيام بتنفيذ مخططها الاستعماري باقامة ما تسمّيه «اسرائيل الكبرى»، ممّا يشكّل خطراً جسيماً على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، ويهدّد سلامة الدول العربية، والاسلامية.

وطالب المؤتمر مجلس الامن الدولي بتشكيل لجنة دولية للاشراف والرقابة على عدم الاستيطان في الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة، بما فيها القدس الشريف والجولان السوري؛ وأكد حق العودة للشعب الفلسطيني الى أرضه ووطنه المحتل، والذي أقرّته الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها الرقم ١٩٤. ودعا المؤتمر، بهذا الصدد، حكومات الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية والدول الصديقة المعنيّة بالتوقّف عن منح اسرائيل التسهيلات والمساعدات والقروض المالية، حتى تمتثل وتطبّق كافة قرارات الشرعية الدولية بشأن حل القضية الفلسطينية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

وقد أكد المؤتمر ان القضية الفلسطينية هي قضية المسلمين الاولى، وهي جوهر النزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ وأيّد الجهود المبذولة لاحلال السلام العادل، والشامل، في منطقة الشرق الاوسط، الذي يستند الى قرارات الشرعية الدولية، ودعا الى

الاسراع في عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وكافة الاطراف المعنيّة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة، طبقاً لجميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارا مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ممّا يضمن تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الشامل من على كل الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرّف، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرض وطنه، وعاصمتها القدس الشريف.

وأكد المؤتمر، مجدّداً، ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ ولها، وحدها، الحق الكامل في تمثيله في جميع المؤتمرات والنشاطات المتعلّقة بقضية فلسطين والنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

وأعرب المؤتمر عن قلقه العميق ازاء الاتفاقيات المعقودة بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل بشأن التعاون الاستراتيجي فيما بينهما، والذي يسمح بتخزين أسلحة اميركية في اسرائيل، وتزويدها بأحدث الاسلحة الفتّاكة، ممّا يشجّعها على التوسّع والعدوان والاستيطان على حساب الاراضي العربية. وكرّر المؤتمر ادانته لاسرائيل، لرفضها المستمر تنفيذ قرارات الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية الى اخضاع منشآتها النووية للرقابة والتفتيش الدوليين.

ودعا المؤتمر الدول الاعضاء للتصدي للمحاولات الرامية لالغاء قرار الجمعية العامة الرقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥، والقاضي باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، طالما تستمر اسرائيل في رفض الامتثال لاحكام وقرارات الشرعية الدولية.

وأعلن المؤتمر التزام الأمّة الاسلامية بتحرير المسجد الاقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. وأكد ان القدس الشريف هو جزء من الاراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧، وهو عاصمة الدولة الفلسطينية. وجدّد المؤتمر التزامه بتعزيز التضامن الاسلامي لتحرير القدس الشريف والحفاظ على طابعه العربي، والاسلامي.

وأعرب المؤتمر عن ادانته الشديدة لاسرائيل ومخططاتها الاستيطانية، خاصة في القدس الشريف؛ وأكد بطلان التدابير كافة التي اتخذتها لضمّ القدس وفرض القوانين الاسرائيلية على سكانها العرب الفلسطينيين. وطالب المجتمع الدولي بادانة الأعمال الاجرامية المستمرة ضد المسجد الاقصى والمقدّسات الاسلامية والمسيحية الاخرى، واجبارها على الانقياد لكافة القرارات الدولية، وآخرها قرارا مجلس الامن الدولي ٦٧٢ و٦٨١ القاضيان بايفاد لجنة من طرف الامين العام للامم المتحدة لتقصّي الاوضاع في القدس الشريف، وتوفير الحماية الضرورية للشعب الفلسطيني والاماكن المقدسة.

ودعا المؤتمر جميع دول العالم الى الامتناع عن اقامة سفاراتها وممثلياتها في مدينة القدس الشريف، تعبيراً عن عدم اعترافها بضمّ اسرائيل للمدينة المقدّسة.

وعبّر المؤتمر عن تقديره لما تبذله «لجنة القدس» من جهود، برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب؛ وأحاط علماً بكافة التوصيات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة عشرة المنعقدة في الرباط، في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠. ودعا المؤتمر الى عقد لقاء اسلامي ـ مسيحي، بالتنسيق مع حاضرة الفاتيكان وبمشاركة الكنائس الشرقية الاخرى، من أجل الحفاظ على هوية المدينة المقدّسة وطابعها الديني، والتاريخي.

وأعرب المؤتمر عن تقديره للامم المتحدة ولجامعة الدول العربية ولحركة عدم الانحياز ولمنظمة الوحدة الافريقية وللمجموعة الاوروبية ولحاضرة الفاتيكان لمواقفها الداعمة لقضية فلسطين والقدس الشريف والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وأكد المؤتمر، مجدداً، أهمية الدور الحيوي الذي يقوم بها «صندوق القدس» ووقفته لمساندة نضال، وجهاد، الشعب الفلسطيني، ودعم انتفاضته الباسلة داخل وطنه المحتل، وخاصة في مدينة القدس الشريف؛ وطالب الدول الاعضاء الالتزام بتغطية ميزانيته المقرّره، وجميع التبرّعات لصالح الصندوق والوقفية.

[وفا، تونس، ١١/٨/١٩٩١]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٦/١٩٩١ الى ١٥/٨/١٩٩١

١٦/٦/١٩٩١

• استشهد اياد محمد زواتي، من قرية زواتا، متأثراً بجروح أُصيب بها قبل اربعة أيام. وكان سائق صهريج اسرائيلي أطلق النار على اياد فأصابه بعيارين نقل على أثرهما الى مستشفى المقاصد في القدس، حيث فارق الحياة في وقت لاحق. من جهة أخرى، طعن فلسطيني اسرائيلياً كان يعمل في تعاونية «سيدي تريموت» شمال اسرائيل، نقل على أثر ذلك الى المستشفى. وكانت فلسطينية، في الخامسة عشرة من عمرها، طعنت، أمس، سائحاً يهودياً ايطالياً في القدس؛ كما هاجم فلسطيني ثلاثة تايلانديين يعملون في مستوطنة حمرا، شمال الضفة الفلسطينية المحتلة (**القدس العربي**، لندن، ١٧/٦/١٩٩١).

• رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في جلسة الحكومة الاسرائيلية، انتقاداً كان وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، وجّهه الى مساعدي شامير، واعتبر اقوال بيكر «شاذة وغير مقبولة»، وكرر شامير ثقته بمساعديه (**هآرتس**، ١٧/٦/١٩٩١).

• أشار وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، الى ان نتائج محادثاته مع نظيره الاميركي، جيمس بيكر، أزالت «الغضب وسوء التفاهم» بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، وأبعدت احتمال اتهام اسرائيل بعدم الرغبة في تحقيق السلام (**هآرتس**، ١٧/٦/١٩٩١).

١٧/٦/١٩٩١

• ذكرت مصادر أمنية اسرائيلية ان مواطنين ألقوا متفجّرات على مكتب التوظيف الاسرائيلي في نابلس؛ وعلى اثر ذلك فرض الجيش الاسرائيلي حظر التجوّل على المدينة. من جهة أخرى، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مناطق عدّة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، جرح، في خلالها، عدد من المواطنين (**القدس العربي**، ١٨/٦/١٩٩١).

• أعلن الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان الجهود التي تبذلها ادارته لتحقيق السلام في الشرق الاوسط لا يمكنها ان تنجح، ما لم تُظهر اسرائيل والاطراف العربية الارادة السياسية المطلوبة للتوصّل الى الحل المنشود (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٨/٦/١٩٩١).

• ذكر زعماء منظمة مهاجري سوريا في اسرائيل، ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، أطلعهم على جهود الحكومة الاسرائيلية لتهجير كل يهود سوريا. وأكدوا ان شامير أبدى تفاؤله حيال نجاح الجهود في هذا الصدد (**عل همشمار**، ١٨/٦/١٩٩١).

١٨/٦/١٩٩١

• ألقت القوات الضاربة الفلسطينية زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية تابعة لـ «حرس الحدود» الاسرائيلي في جنين. الى ذلك، أُصيب جنديان اسرائيليان بجروح في كفرمالك في خلال اشتباكات شهدتها القرية؛ كما دمّر شبان الانتفاضة زجاج ثلاث سيارات عسكرية اسرائيلية وحافلتين وخمس سيارات تابعة لمستوطنين (**الدستور**، عمّان، ١٩/٦/١٩٩١).

• قال مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، ان اضطلاع الأمم المتحدة بدور في مؤتمر السلام لن يشكّل أي عقبة، لأن المؤتمر غير قادر على «ان يفرض ما يفضّله، ولا يمكنه ان يلعب دور محكمة استئناف» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩/٦/١٩٩١).

• حذر سفير اسرائيل لدى الولايات المتحدة الاميركية، زلمان شوفال، من ان استمرار سياسة الاستيطان الاسرائيلية في المناطق المحتلة قد يلحق اضراراً بحصول اسرائيل على ضمانات مالية أميركية لاسكان المهاجرين الجدد (**هآرتس**، ١٩/٦/١٩٩١).

١٩٩١/٦/١٩

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة هامّة من رئيس الحكومة الايطالية، جوليو اندريوتي، قام بتسليمها الى الرئيس عرفات سفير ايطاليا لدى تونس، كلاوديو مورينو، خلال استقبال عرفات له. وعلم ان الرسالة تتعلّق بآخر تطوّرات القضية الفلسطينية، والاوضاع في الشرق الاوسط، والجهود التي تبذلها الحكومة الايطالية على هذين الصعيدين (وفا، تونس، ١٩/٦/١٩٩١).

• تواصلت الصدامات العنيفة بين المواطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فهاجمت القوات الضاربة، في اثنائها، عدداً من الدوريات العسكرية الاسرائيلية وسيارات المستوطنين، وتمكّنت من اصابة عدد من الجنود الاسرائيليين بجروح، خصوصاً في قطاع غزة. وبالمقابل، اقتحمت قوات الاحتلال والفرق الاسرائيلية المتنكّرة عدداً من القرى والمخيّمات في الضفة والقطاع، بهدف اعتقال عدد من الشبان المطاردين، فتصدّى المواطنون لها، ممّا ادّى الى اشتباكات أسفرت عن جرح عدد منهم (وفا، ١٩/٦/١٩٩١).

• دعا الرئيس الاميركي، جورج بوش، الحكومة الاسرائيلية الى اعادة النظر، بصورة جدّية، في موقفها من مشاركة الامم المتحدة في مؤتمر السلام المقترح، بعد نجاح الاخيرة في القيام بوظيفتها «في حفظ السلام الدولي» في ما ترتّب على حرب الخليج (نيويورك تايمز، ٢٠/٦/١٩٩١).

• انتقد زعيم حزب «العمل» الاسرائيلي، شمعون بيرس، بشدة، سياسة الاستيطان التي تنتهجها حكومة اسرائيل وقال انها تضرّ بعملية استيعاب المهاجرين الجدد (عل همشمار، ٢٠/٦/١٩٩١).

١٩٩١/٦/٢٠

• صعّد المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة هجماتهم ضد دوريات الاحتلال الاسرائيلية. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان هجوماً بالزجاجات الحارقة وقع ضد حافلة عسكرية اسرائيلية كانت تعبر رام الله، دون ان توضح الخسائر الناجمة عن الهجوم. كما اعترف متحدث عسكري اسرائيلي بتصاعد العمليات المسلّحة التي تستخدم فيها القنابل والاسلحة النارية في منطقتي رام الله والخليل. وكانت قنبلة يدوية أُلقيت أمس على مركز للشرطة الاسرائيلية في رام الله؛ كما وقع اشتباك قرب مزرعة يملكها وزير الاسكان والبناء الاسرائيلي، اريئيل شارون، تقع الى الجنوب من مدينة عسقلان، حيث أحرق ملثّمون مستودعات في المزرعة، وأصابوا أحد حرّاسها بجروح. الى ذلك، احرق مواطنون حافلة اسرائيلية في قلقيلية، وهاجموا دورية اسرائيلية. وفي أعقاب ذلك، شنّت قوات الاحتلال حملة دهم، أسفرت عن اعتقال عدد من المواطنين (الدستور، ٢١/٦/١٩٩١).

• اقترح وزير الطيران السوفياتي، فلاديمير افولون سيستوف، على وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ان تبيع بلاده اسرائيل أي نوع من الاسلحة ترغب فيه، فور اعادة العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وتل ـ أبيب. وتضمّن العرض بيع طائرات حربية متطوّرة من طراز «ميغ ـ ٣١» (هآرتس، ٢١/٦/١٩٩١).

١٩٩١/٦/٢١

• أسفرت اشتباكات وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في عدد من مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، عن اصابة حوالى أربعين مواطناً بجروح واعتقال خمسة وعشرين آخرين. وذكرت الانباء ان زجاجتين حارقتين أُلقيتا على برج مراقبة عسكري اسرائيلي في مدينة جنين، وأحرقت سيارة اسرائيلية في مدينة قلقيلية. في هذا الوقت، واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر التجوّل على بعض المناطق، فأغلقت نابلس واعتبرتها منطقة عسكرية، وواصلت فرض حظر التجوّل على إذنا، لليوم الثاني على التوالي، ودهمت حي الدوحة في بيت لحم، وأغلقت مداخل قرى بتّير وحوسان ونحالين، ومنعت مواطنين من منطقة بيت لحم من الوصول الى القدس لأداء الصلاة (الدستور، ٢٢/٦/١٩٩١).

١٩٩١/٦/٢٢

• ذكرت مصادر الشرطة الاسرائيلية ان ثلاثة فلسطينيين، بينهم طفل في الرابعة من عمره، جرحوا، مساء أمس، نتيجة اصابتهم بعيارات مطّاطية، في خلال قيام «حرس الحدود» الاسرائيلي بتفريق تظاهرة ضد الاحتلال في سلوان، القريبة من القدس. من جهة أخرى، هدّد ثلاثة ملثّمين، مسلّحين بمسدّسات، سائق باص تابع لشركة «ايغد» الاسرائيلية، كان يقلّ

عمّـالاً عربـاً، وأجـبـروهم، جميعـاً، على مغـادرة الباص قبل ان يشعلوا النار به (**القدس العربي**، ٢٢ ـ ١٩٩١/٦/٢٣).

• عبّـر ضبـاط كبـار في الجيش الاسرائيلي عن استهجانهم وغضبهم ازاء قرار رئيس الاركان، ايهود براك، القاضي بالكشف عن الوحدات السرية العسكرية العاملة في المناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٩٩١/٦/٢٣).

• أثارت دعوة سفير اسرائيل في الولايات المتحدة الامـيركيـة، زلـمان شوفـال، الحكومة الاسرائيلية الى الاختيـار بين مواصلة الاستيطان في المناطق المحتلة وبـين الحصـول على مسـاعـدة امـيركية لاستيعاب الهجـرة، غضب مكتب رئيس الحكـومة الاسرائيلية، اسحق شامـير، الذي قام بتـوبيخ شوفال عبر مكالمة هاتفية، وطالبه، في خلالها، بتقديم ايضاحات لأقواله (**هآرتس**، ١٩٩١/٦/٢٣).

١٩٩١/٦/٢٣

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في صنعـاء، مع الرئيس اليمني، علي عبـدالله صالح، وأجـري استعـراض لمجمـل التـطوّرات على صعيـد القضية الفلسطينية والاوضـاع العربية الراهنة. وكان الرئيسان، عرفات وصالح، أدّيا صلاة العيد قبيل بدء مبـاحـثـاتهمـا، حيث اصـطحب الرئيس اليمني، بعـدها، الرئيس عرفات الى القصر الجمهوري (**وفا**، ١٩٩١/٦/٢٣).

• واصلت سلطات الاحتـلال الاسرائيلية فرض حظر التجـوّل على مخيم الشاطىء، لليوم الثاني على التوالي، ورفعته عن ميدان فلسطين بعد يوم واحد؛ فيما شهـدت بقية مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتبـاكـات متفرّقة مع قوات الاحتلال، أسفرت عن اصـابـة عدد من المواطنين بجروح واعتقال آخرين، وأُصيب جنـديان اسرائيليان من «حرس الحدود» في رأسيهمـا، وأُلقيت زجـاجـة حارقـة على سيارة جيب عسكـريـة اسرائيليـة، في اثنـاء مرورهـا في مخيم خان يونس، ممّا أدّى الى انفجارها وسط الطريق (**وفا**، ١٩٩١/٦/٢٣).

• قال الوزير الاسرائيلي، رحبعام زئيفي، في جلسة الحكومة الاسرائيلية، انه ينوي عقد اجتماع لمؤسسات حزبه والاقتراح عليها الانسحاب من الحكومة بسبب عدم اتخـاذهـا قرارات واضحـة تمكّن من القضـاء على الانتفـاضة (**هاتسوفيه**، ١٩٩١/٦/٢٤)، فيما أكد منسّق النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، داني روتشيلد، ان الانتفـاضـة لم تنتـه، وانها تمرّ بمرحلة اعادة النظر في مجالات مختلفة (**المصدر نفسه**).

١٩٩١/٦/٢٤

• استشهد عزّام أيوب زريق (١٨ عاماً) في اثناء قيامه برشق حجارة على سيارات اسرائيلية كانت تعبر مدينة الخليل، حيث أطلقت دورية عسكرية النار عليه وعـلى رفيق له. وأعلن مصـدر عسكري اسرائيلي ان الجيش الاسرائيـلي ألقى القبض على خليـة كبـيرة لناشطين فلسطينيين في قطاع غزة، قبل اسبوعين. وذكر الناطق ان الخليّة تابعة لـ «فتح»، وقد ضبطت بحوزة بعض أفـرادهـا قنـابل يدوية وأسلحة نارية. وأشار الناطق الى ان الخلية مسؤولة عن قتل ١٣ عميلاً. من جهـة أخـرى، علم من بعض المصادر انه تمّ اطلاق سراح سبعـين معتقـلاً فلسـطينيـاً، من قطاع غزة، بمناسبة حلول عيد الاضحى، وهم، جميعاً، من سجن «أنصـار ـ ٣» في النقب. وكـانت سلطات الاحتـلال الاسرائيلية أطلقت في وقت سابق سراح تسعة آخرين من الضفة الفلسطينية، كانوا معتقلين في سجن مجدّو (**القدس العربي**، ١٩٩١/٦/٢٥).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان الولايات المتحدة الاميركية تبالغ في جهودها الخاصة بدفع سوريا الى الانضمام الى مسيرة السلام، وتقلّل من الجهد السياسي المبذول تجاه الاردن للغرض عينه (**هآرتس**، ١٩٩١/٦/٢٥).

١٩٩١/٦/٢٥

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، جلسة مبـاحثـات مـع الرئيس السوداني، عمر احمد حسن البشير، في مطار الخرطوم الدولي، حيث بحثا في آخر التـطوّرات والمسـتـجـدات على صعيـد القضيـة الفلسـطينيـة، والاوضـاع على السـاحتـين، العربية والدولية (**وفا**، ١٩٩١/٦/٢٥).

• أُصيب فلسطينيان برصاص أطلقه مستوطن اسرائيلي أوقف سيارته على مقربة من سيارة تقل عمّالاً فلسطينيين من الخليل الى بئر السبع، فيما تواصلت الصـدامـات في منـاطق عدة من الضفة الفلسطينية وقـطاع غزة بين المـواطنـين وقـوات الاحـتـلال

الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح، واعتقال عدد آخر (الدستور، ١٩٩١/٦/٢٦).

• اعتبر وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، في مؤتمر صحافي عقده في مدريد، في خلال زيارته لاسبانيا، ان عقد مؤتمر سلام دولي للشرق الاوسط، برعاية الامم المتحدة، هو بمثابة «كرنفال»؛ وأكد ان اسرائيل ترغب في اجراء حوار مباشر مع جيرانها العرب (هاتسوفيه، ١٩٩١/٦/٢٦).

١٩٩١/٦/٢٦

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وزيرة الدولة لاوروبا ـ ٩٢ في الخارجية البلجيكية، آن ماري ليزا، واستعرض معها آخر تطوّرات القضية الفلسطينية، ومسيرة السلام الدولية، وموقف الحكومة الاسرائيلية المتعنّت منها. وشدّد الرئيس عرفات، في مباحثاته مع الوزيرة البلجيكية، على أهمية الدور الاوروبي في عملية السلام (وفا، ١٩٩١/٦/٢٦). كما استقبل الرئيس عرفات الامين العام لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان، محسن ابراهيم، وبحث معه في الوضع في جنوب لبنان وفي الجهد الدولي، والعربي، في سبيل تنفيذ القرار الدولي الرقم ٤٢٥، القاضي بانسحاب القوات الاسرائيلية الكامل من الجنوب (لمصدر نفسه).

• تواصلت المواجهات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة عدد من جنود الاحتلال بجروح واعتقال أكثر من مئة مواطن. وطعن، في خلال المواجهات تلك، مستوطن اسرائيلي في وسط مدينة الخليل، ممّا أسفر عن اصابته بجروح خطرة؛ كما انفجرت قنبلة، محلية الصنع، بالقرب من مستوطنة اسرائيلية تقع شمال رام الله، في اثناء مرور حافلة اسرائيلية (الدستور، ١٩٩١/٦/٢٧).

• نفى وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، الذي يقوم بزيارة للولايات المتحدة الاميركية، أن يكون الكشف عن الوحدات المموّهة التابعة للجيش الاسرائيلي والعاملة في المناطق المحتلة قد ألحق ضرراً بعمل تلك الوحدات (هآرتس، ١٩٩١/٦/٢٧).

١٩٩١/٦/٢٧

• تسلّم رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، أوراق اعتماد علي ولد علاف، سفيراً مفوّضاً فوق العادة لجمهورية موريتانيا لدى دولة فلسطين. وجدّد السفير علاف، في خلال حفل المراسم، موقف بلاده الداعم والمؤيد لنضال شعب فلسطين ولانتفاضته البطولية (وفا، ١٩٩١/٦/٢٧).

• استمرت الاشتباكات العنيفة بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأُلقيت زجاجة حارقة باتجاه سيارة دورية عسكرية اسرائيلية في قرية بيت ريما، أدّت الى اشتعال السيارة؛ كما أُلقيت زجاجات حارقة عدّة على نقطة عسكرية اسرائيلية في جنين؛ وأُحرقت أعمدة هاتف في مستوطنة قدوميم؛ وتمّ تحطيم زجاج أكثر من عشر سيارات اسرائيلية. وأسفر مجموع هذه العمليات والمصادمات عن اصابة أكثر من ٢٥ مواطناً بجروح مختلفة، واعتقال عشرات آخرين (الدستور، ١٩٩١/٦/٢٨).

• أقرّ أعضاء مجلس امناء الوكالة اليهودية وجمعيتها العامة ميزانية الوكالة للشهور التسعة الأولى من العام ١٩٩١ بمبلغ ٥٤٩ مليون دولار. وتعتمد ميزانية الوكالة على افتراض وصول حوالى ١٧٠ ألف مهاجر من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل في خلال العام الحالي (هاتسوفيه، ١٩٩١/٦/٢٨).

١٩٩١/٦/٢٨

• عمّ الاضراب التجاري جميع المناطق الفلسطينية المحتلة، وذلك تلبية لنداء القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لضمّ القدس الى اسرائيل؛ فيما أعلنت قوات الاحتلال الاسرائيلية مدينة نابلس منطقة عسكرية مغلقة، وأقامت حواجز عند مداخلها الاربعة. وفي السياق عينه، لا يزال حظر التجوّل مفروضاً على كفرقدّوم، لليوم الثاني؛ كما فرض على وسط مدينة غزة وقرى الخضر ونعلين وكفرعين؛ وفرض حصار عسكري على مخيم الجلزون والقبيّة وقطنة، في حين رفع حظر التجوّل عن الخليل بعد ثلاثة أيام، في أعقاب طعن مستوطن. الى ذلك أسفرت اشتباكات اليوم بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية عن اصابة أربعين مواطناً، واعتقال ٢٥ آخرين (الدستور، ١٩٩١/٦/٢٩).

١٩٩١/٦/٢٩

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، وفداً من المجموعة الاشتراكية في البرلمان

الاوروبي، برئاسة كلود شيسون. واستعرض الرئيس عرفات، في حضور الوفد، أوضاع الشعب الفلسطيني وانتفاضته في الاراضي الفلسطينية المحتلة، كما بحث في آخر التطوّرات المتعلّقة بسبل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. وشرح الرئيس عرفات للوفد أوضاع الجالية الفلسطينية في الكويت، مؤكداً ضرورة قيام الامم المتحدة بحماية الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وفي الكويت (وفا، ٢٩/٦/١٩٩١).

• استشهد صقر عازم النعسان (١٥ عاماً)، من قرية المغيّر، قرب رام الله، اثر اصابته بعيار ناري، في اثناء اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. وشهدت المناطق الفلسطينية المحتلة تصعيداً مميّزاً ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية، فهوجم العديد من دورياتها العسكرية بالزجاجات الحارقة. وقد قتل فلسطيني وجرح آخر، فيما عثر على جثة مستوطن في مستوطنة «ماسوا» وبها طعنات سكين، وقتل عميلان في مدينة البيرة وقرية عرّابة، وشبّ حريق ضخم في منطقة حرجية في هضبة الجولان (**الدستور**، ٣٠/٦/١٩٩١).

• أشارت معلومات متوفّرة لدى عدد من المصادر الدبلوماسية في واشنطن الى ان المعالجة الاميركية لسلبية اسرائيل ازاء اقامة المستوطنات ترتكز على أمرين: اولهما انتقادها، رسمياً وعلانية؛ وثانيهما بدء الحديث عن الربط بين المساعدات الاميركية لاسرائيل، ولا سيما المالية منها، وبين وقف اقامة مستوطنات جديدة في الارض الفلسطينية المحتلة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٩ ـ ٣٠/٦/١٩٩١).

١٩٩١/٦/٣٠

• انضمّ المواطن حسن حمد، من مخيم الشاطىء في قطاع غزة، الى قائمة شهداء الانتفاضة. وشهدت المناطق المحتلة اشتباكات متفرّقة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، تخلّلها القاء زجاجات حارقة على دوريات اسرائيلية. وقد عثر على جثة جندي اسرائيلي في منطقة مرج نعجة، في الاغوار. بالمقابل، أُصيب ٢٣ مواطناً بجروح، بينهم سبعة أطفال (**الدستور**، ١/٧/١٩٩١).

• قرّرت وزارة الاسكان الاسرائيلية القيام بنشاطات توسّعية كبيرة داخل المستوطنات القائمة في المناطق المحتلة، لاستيعاب عدد أكبر من المستوطنين يقدر بحوالى مليون يهودي (**هآرتس**، ١/٧/١٩٩١).

١٩٩١/٧/١

• أسفرت المواجهات التي وقعت بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية عن اصابة أكثر من عشرين مواطناً بجروح واعتقال عشرين آخرين. في المقابل، أُصيب جندي اسرائيلي برصاص قرب مخيم البريج؛ وانفجرت قنبلة وضعت في محطة مركزية للحافلات في بئر السبع؛ كما شبّ حريق ضخم بأحد أحياء حيفا، أدّى الى اصابة ١٤ شرطياً اسرائيلياً و٣٩ مستوطناً (**الدستور**، ٢/٧/١٩٩١). الى ذلك، جرح جنديان اسرائيليان في ثلاثة حوادث متفرّقة وقعت في قطاع غزة. الاول عندما أُطلقت النار، في ساعة مبكرة من صباح اليوم، من سلاح اوتوماتيكي باتجاه موقع للجيش الاسرائيلي عند مفرق نتسريم، وقد جرح احد جنود الموقع. والثاني قبل ساعات من الاول، حيث أُلقيت قنبلة يدوية باتجاه دورية اسرائيلية في بلدة بني سهيلة، ولم تقع خسائر. وفي الحادث الثالث، جرح جندي جرّاء رشقه بالحجارة داخل مدينة غزة (**هآرتس**، ٢/٧/١٩٩١).

• اصطدمت قوة تابعة للجيش الاسرائيلي بمجموعة فدائية مكوّنة من ثلاثة حاولوا التسلّل من لبنان والقيام بعملية في الجليل. وقع الصدام في منطقة تقع شمال كيبوتس المالكية، حيث دارت معركة بين القوتين استمرت عشر دقائق، استشهد الفدائيون الثلاثة في خلالها، وجرح ضابطان اسرائيليان (**هآرتس**، ٢/٧/١٩٩١).

١٩٩١/٧/٢

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأُلقيت، في اثنائها، عشر زجاجات حارقة وقنبلة يدوية استهدفت دوريات عسكرية وثكنة اسرائيلية في جنين ومخيم نورشمس والطيرة، وهاجم شبان الانتفاضة دورية عسكرية بثلاث زجاجات حارقة في البيرة. وقد أسفرت الصدامات والمواجهات هذه عن اصابة عدد من المواطنين بجروح، واعتقال عدد آخر (**الدستور**، ٣/٧/١٩٩١).

• أكد رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، الجنرال ايهود براك، ان سلاحي الجو والبحرية الاسرائيليين سوف يستمران في العمل في سماء لبنان وعلى طول سواحله، وسوف يحول الجيش الاسرائيلي دون

تقدّم السوريين جنوباً من مواقعهم الحالية على طول طريق بيروت ـ دمشق (**عل همشمار**، ١٩٩١/٧/٣).

• وجد مصدر، رفيع المستوى، في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، في القدس، في هجوم الرئيس الاميركي، جورج بوش، على سياسة حكومة اسرائيل الاستيطانية، عنصراً ايجابياً، يتمثّل في اعلان بوش، رسمياً، عن عدم وجود علاقة بين المستوطنات والضمانات لاستيعاب الهجرة. وهذا، بدوره، يمهّد الطريق لطلب الضمانات الاسرائيلية التي ستقدّم في بداية شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٩١ (**عل همشمار**، ١٩٩١/٧/٣).

١٩٩١/٧/٣

• أُجري اتصال هاتفي، أمس، بين رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، وملك الاردن، حسين، حيث أطلع الرئيس عرفات الملك حسين على تطوّرات الوضع في جنوب لبنان، في ضوء انتشار الجيش اللبناني وقيامه بمحاصرة، وقصف، المخيّمات الفلسطينية (**وفا**، ١٩٩١/٧/٣).

• أُلقيت زجاجات حارقة عدّة على أهداف اسرائيلية في جنين وقلقيلية وقرب كفرثلث ونابلس؛ وأُضرمت النار بخمس سيارات اسرائيلية في القدس وسيارة سادسة في قلقيلية؛ وتواصلت المواجهات بين المواطنين في عدد من مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح. من جهة أخرى، ذكرت احصائية فلسطينية حول فعاليات الانتفاضة والقمع الاسرائيلي في المناطق المحتلة، في خلال حزيران (يونيو) الماضي، ان عشرة مواطنين استشهدوا، وجرح ٩٦٩، واعتقل ٥١٩، وتمّ هدم ثمانية منازل ومصادرة مئات الدونمات. أمّا في الجانب الاسرائيلي، فقد تمّت اصابة ٢٣ اسرائيلياً، ومهاجمة ١٤٨ سيارة عسكرية و١٤٠ حافلة وسيارة لمستوطنين، ووقوع ٧٨ هجوماً بالزجاجات الحارقة، وهجوم بالاسلحة النارية، وآخر بالقنابل اليدوية (**الدستور**، ١٩٩١/٧/٤).

• قتلت مجموعة فدائية، مكوّنة من ثلاثة أفراد، جندياً اسرائيلياً، بعد ان تسلّلت الى منطقة جبل الشيخ على الحدود السورية، وهاجمت موقعاً للجيش الاسرائيلي. ويعتبر هذا الحادث الاول من نوعه الذي يقع في المنطقة منذ عشر سنوات. وقد أعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن العملية (**هآرتس**، ١٩٩١/٧/٤).

١٩٩١/٧/٤

• تواصلت المواجهات بين المواطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، واستخدم الجيش الاسرائيلي، في خلالها، العيارات النارية والمطاطية وقنابل الغاز، ممّا أدّى الى اصابة عدد من المواطنين بجروح، ووقوع حالات اجهاض لعدد من النساء. بالمقابل، أُصيب جندي اسرائيلي بجروح في اشتباكات وقعت في بلدة قباطية؛ وأُلقيت زجاجات حارقة على دورية عسكرية اسرائيلية في مدينة جنين؛ وأُشعلت النار بسيارة اسرائيلية في بلدة قلقيلية (**الدستور**، ١٩٩١/٧/٥).

• استقال مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، رؤوفين مرحاف، من منصبه، على أرضية مسّ صلاحياته ونوعية منصبه. وقد وافق وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، على الاستقالة، وقرّر تعيين د. يوسي هداس مديراً عامّاً بالوكالة. وكان مرحاف عيّن مديراً عامّاً لوزارة الخارجية في كانون الاول (ديسمبر) من العام ١٩٨٩، من قبل وزير الخارجية آنذاك، موشي ارنس (**عل همشمار**، ١٩٩١/٧/٥).

١٩٩١/٧/٥

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، سفير الاتحاد السوفياتي، بوريس شيبورين، حيث تسلّم منه رسالة جوابية، ردّاً على رسالة بعث بها الى القيادة السوفياتية تتعلّق بالوضع في جنوب لبنان خاصة، والوضع في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام (**وفا**، ١٩٩١/٧/٥).

• تواصلت الصدامات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأُطلقت النار، في اثنائها، على نقطة مراقبة عسكرية اسرائيلية في وسط نابلس، وهوجمت دورية عسكرية بالزجاجات الحارقة في شارع فيصل في المدينة ذاتها، وكذلك مقر «الادارة المدنية» الاسرائيلية في قباطية. كذلك أُلقيت زجاجة حارقة على دورية في قلقيلية، وأُضرمت النار بسيارة اسرائيلية داخل جلجوليا، في منطقة المثلّث، وأُلقيت زجاجة حارقة على برج اسرائيلي للمراقبة في مخيم الجلزون. وشهدت مناطق فلسطينية عدّة عمليات دهم اسرائيلية، أسفرت عن اعتقال عدد من المواطنين. وكان عدد آخر، لم يحدّد، أُصيب

بجروح، في اثناء الاشتباكات المتفرّقة التي شهدتها تلك المناطق (الدستور، ٦/٧/١٩٩١).

١٩٩١/٧/٦

• استشهد المواطن مازن أحمد موسى صبري (٢٠ عاماً)، من قرية ارطاس، برصاص وحدة عسكرية اسرائيلية تنكّر افرادها بزي الملثّمين، واستخدموا سيارة حملت لوحة رقمية محلّية. وفرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجوّل على القرية اثر الحادث؛ فيما استمرت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال في مناطق عدة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تخلّلتها مسيرات واعتصامات تضامناً مع المعتقلين الفلسطينيين في سجون نفحة وعسقلان وجنيد، الذين أعلنوا الاضراب عن الطعام منذ اسبوعين، احتجاجاً على المعاملة القاسية التي يعاملون بها في السجون (الدستور، ٧/٧/١٩٩١).

١٩٩١/٧/٧

• أُصيب اسرائيلي برصاصة في رأسه، في ساعة مبكرة من صباح اليوم، في اثناء توجّهه بسيارة الى قطاع غزة. وذكر مصدر اسرائيلي ان حالة المصاب حرجة، بسبب اطلاق النار عليه من مسدّس من مسافة قصيرة. في السياق عينه، تصاعدت الاشتباكات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأُلقيت، في خلالها، عشرات الزجاجات الحارقة باتجاه مواقع ودوريات عسكرية اسرائيلية. وبالمقابل، أُصيب عدد من المواطنين بجروح في هذه الاشتباكات (الدستور، ٨/٧/١٩٩١).

• نقلت اسرائيل الى سوريا، بواسطة أطراف دولية، تحذيراً من مغبّة تسلّل فدائيين الى مواقع للجيش الاسرائيلي في منطقة جبل الشيخ. وقد جاء التحذير هذا في أعقاب قيام مجموعة فدائية بالتسلّل الى المنطقة، في الثالث من الشهر الجاري (هآرتس، ٨/٧/١٩٩١).

• أقرّت الحكومة الاسرائيلية، بالاجماع، تعيين عضو الكنيست عوفاديا علي في منصب نائب وزير الدفاع. وكان علي يشغل سابقاً منصب رئيس بلدية مدينة العفّولة ونائب رئيس الكنيست الاسرائيلي (هآرتس، ٨/٧/١٩٩١).

١٩٩١/٧/٨

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في بنغازي، بالرئيس الليبي، معمّر القذافي، وبحث الرئيسان في آخر التطوّرات والمستجدات على صعيد القضية الفلسطينية والانتفاضة في المناطق الفلسطينية المحتلة. وأكد الرئيس الليبي، في خلال الاجتماع، مواصلة دعم بلاده لنضال الشعب الفلسطيني، ولانتفاضته (وفا، ٨/٧/١٩٩١). كذلك اجتمع الرئيس عرفات برئيس مجلس الوزراء المصري، د. عاطف صدقي، وبحث معه في أهمية التنسيق الفلسطيني ـ المصري (المصدر نفسه).

• أُصيب مسؤول عن الأمن في احدى المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة بأربع رصاصات، في ثاني حادث اطلاق نار على اسرائيليين في القطاع في خلال يومين. وقد هوجم الاسرائيلي عند تقاطع الطرق الذي شهد الحادث الأول. في المقابل، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان سلطات الاحتلال اعتقلت عشرات المواطنين في مدينتي خان يونس ورفح، في اليومين الماضيين، وان عمليات تمشيط تجرى بحثاً عن مجموعة مسلّحة تقوم بهذه العمليات (الدستور، ٩/٧/١٩٩١). واتخذ قائد قوات الجيش الاسرائيلي في قطاع غزة، العميد شموئيل تسوكر، اجراء فرض ترتيبات جديدة في كل ما يتعلّق بجمع العمّال من قطاع غزة، حيث تقرّر ان تتمّ هذه العملية في مواقع الحدود بين القطاع واسرائيل، وبضمنها منطقة حاجز ايرز (عل همشمار، ٩/٧/١٩٩١).

١٩٩١/٧/٩

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، اجتماعاً هامّاً مع رئيس جمهورية زيمبابوي، روبرت موغابي، الذي قام بزيارة رسمية لتونس. وقد بحث الرئيسان، عرفات وموغابي، في آخر تطوّرات القضية الفلسطينية، واستعرضا آفاق التسوية السياسية وأزمة الشرق الاوسط عموماً. وحدّد الرئيس موغابي موقف بلاده المبدئي والثابت الى جانب الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لانهاء الاحتلال الاسرائيلي واقامة دولته المستقلة (وفا، ٩/٧/١٩٩١).

• عمّ الاضراب العام، والشامل، مدن وقرى ومخيّمات الاراضي المحتلة، استجابة لنداء القيادة الموحّدة، بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الرابع والاربعين. وأُصيب سائق فلسطيني حاول ان

يدهس بسيارته سائقاً اسرائيلياً، فأطلق الاخير النار عليه وأصابه بجروح. من جهة أخرى، علّق المعتقلون في سجني نفحة وعسقلان اضرابهم عن الطعام، بعد ستة عشر يوماً من الاضراب، في أعقاب التوصّل الى اتفاق مع مصلحة السجون الاسرائيلية وافقت السلطات الاسرائيلية بموجبه على مطالب المعتقلين الخاصة بتحسين ظروفهم الصحية واعادة الوضع داخل السجون الى ما كان عليه قبل حرب الخليج (**الدستور**، ١٠/٧/١٩٩١). من جهة أخرى، جاء في تقرير لمنظمة «امنستي» ان السلطات الاسرائيلية اعتقلت، منذ بداية الانتفاضة، حوالى ٢٥ ألف فلسطيني، وحوالى أربعة آلاف آخرين وضعوا رهن الاعتقال الاداري دون محاكمة أو توجيه تهم محدّدة اليهم. كما أُجريت محاكمة لآخرين في محاكم عسكرية. وبلغ عدد المعتقلين الذين كانوا لا يزالون في السجون الاسرائيلية، في العام الماضي، حوالى ١٣ ألف فلسطيني (**هآرتس**، ١٠/٧/١٩٩١).

١٠/٧/١٩٩١

• تواصلت الاشتباكات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وكان أبرزها الهجوم على أهداف اسرائيلية في جنين وقباطية ونابلس ورفح. وأُصيبت سائحة أجنبية بجروح في منطقة سلوان، في اثناء رشق مواطنين سيّاحاً بالحجارة. كما أُصيب جندي اسرائيلي في غزة بجروح، في اثناء اشتباكات وقعت في المدينة. وفي السياق عينه، أُلقيت قنبلة يدوية على نقطة مراقبة عسكرية في رفح (**الدستور**، ١١/٧/١٩٩١).

• التقى رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي (ابو اللطف)، في مكتبه، في تونس، بسفير جمهورية تشيكوسلوفاكيا لدى تونس، ايغو كوبيتس، واستعرض معه التطوّرات الدولية، والمحلية، ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، وكذلك العلاقات الثنائية بين فلسطين وتشيكوسلوفاكيا (**وفا**، ١٠/٧/١٩٩١).

• أكد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في افتتاح معرض «اتسل»، في بيت جابوتينسكي، ان اسرائيل سوف تواصل عمليات الاستيطان في جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقال شامير: «اننا في أفضل وضع منذ قيام دولة اسرائيل، ونسير على طريق التقدّم في المجالات كافة» (**عل همشمار**، ١١/٧/١٩٩١).

• قال الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان بلاده تودّ الافادة من الصدقية التي اكتسبتها في حرب الخليج للعب دور في تحقيق السلام في الشرق الاوسط. وأضاف: «ان الامر المثالي هو التوصّل الى اتصالات مباشرة بين الاطراف. وبالطبع، أودّ ان أرى نهاية للمقاطعة العربية لاسرائيل، وأودّ ان أرى وقفاً للمستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١١/٧/١٩٩١).

١١/٧/١٩٩١

• تواصلت المواجهات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فاستشهد شاب ملثّم في اثناء اشتباك وقع بين مجموعة من الشبان الملثّمين ومجموعة من الجيش الاسرائيلي؛ كما أُصيب شاب حاول الفرار من جنود اسرائيليين أخذوا يطاردونه بعد ان رشقهم بحجارة. من جهة أخرى، أطلقت سلطات الاحتلال سراح الدكتور احمد توفيق اليازجي، وهو من الشخصيات الوطنية في غزة، بعد فترة من الاعتقال الاداري. وكان اليازجي اتهم بأنه مسؤول كبير في «فتح». يذكر ان هناك حوالى ٦٣٠ شخصاً في الحبس الاداري، أودعوا سجن «انصار ـ ٣» مقابل عدة آلاف في بداية الانتفاضة (**القدس العربي**، ١٢/٧/١٩٩١).

• دعا وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية الى عدم اعطاء سوريا حق النقض (الفيتو) على مسار السلام. وقال ليفي، في حديث مع نظيره البلجيكي، مارك ايسكنس، الذي يقوم بزيارة لاسرائيل، انه يمكن السير قدماً في عملية السلام من دون سوريا، لأن كلاً من السعودية والاردن عبّرتا، بشكل ايجابي، عن استعدادهما للمشاركة في العملية (هآرتس، ١٢/٧/١٩٩١).

١٢/٧/١٩٩١

• نفّذ المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة عدداً من النشاطات والفعاليات الانتفاضية وذلك احياء لاسبوع فعاليات القدس؛ فخرجوا في مسيرات حاشدة؛ وهاجموا دوريات اسرائيلية بالزجاجات الحارقة، خصوصاً في القدس وجنين والخليل؛ وأُلقيت زجاجة حارقة على حافلة اسرائيلية في القدس،

وزجاجتان أخريان على دورية تابعة لـ «حرس الحدود» في جنين، وأخرى على نقطة عسكرية في المدينة؛ كما أُلقيت زجاجات حارقة على دورية كانت تعبر مدينة الخليل (الدستور، ١٣/٧/١٩٩١).

١٣/٧/١٩٩١

• استشهد هاني مصطفى عبيد (١٧ عاماً) برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي، وأُصيب سبعة آخرون، على الاقل، بجروح، في اثناء اشتباكات مع قوات الاحتلال وقعت في جنين، حيث كان عبيد ضمن مجموعة رشقت سيارة للجيش الاسرائيلي بالحجارة والزجاجات الحارقة. على صعيد آخر، حطّم شبان الانتفاضة زجاج ثلاثة باصات اسرائيلية في قرية مسلّية، قضاء جنين، وأضرموا النار بالاحراج التابعة لمستوطنة معاليه غلبون، فأتت النيران على أكثر من ١٥ دونماً منها (الدستور، ١٤/٧/١٩٩١).

١٤/٧/١٩٩١

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في بغداد، بالرئيس العراقي، صدام حسين، وأُجري استعراض شامل للأوضاع في المنطقة العربية، وتطوّرات القضية الفلسطينية في ظل التحرّكات الدولية الراهنة. وأكد الرئيس عرفات ضرورة بذل الجهود، وخلق الظروف المؤاتية، من أجل رفع الحصار المفروض على العراق (وفا، ١٤/٧/١٩٩١).

• رفعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجوّل الذي فرضته، أمس، على نابلس ومخيّماتها لمدة ٢٤ ساعة، نفّذت، في خلالها، حملة عسكرية على البلدة القديمة ورأس العين، اشترك فيها ١٥٠٠ جندي اسرائيلي وطائرات مروحية، واستهدفت اعتقال شبان الانتفاضة والبحث عن أسلحة. ووُصفت الحملة بأنها من أكبر الحملات العسكرية التي تعرّضت لها نابلس منذ العام ١٩٦٧. على صعيد آخر، شهدت مراكز الصليب الاحمر الدولي في كل من رام الله والخليل اعتصاماً جماهيرياً، تضامناً مع حَمَلة البطاقات الخضراء والعمّال الممنوعين من الدخول الى القدس. وقد طالب المعتصمون، في مذكّرتين سلّمتا الى مركزي الصليب الاحمر، بتدخّل لجان حقوق الانسان لوضع حدّ للاجراءات التعسّفية الاسرائيلية (الدستور، ١٥/٧/١٩٩١).

• حصلت حركة «السلام الآن» الاسرائيلية من محكمة العدل العليا في اسرائيل على حكم لصالحها في قضية رفعتها ضد انشاء مقبرة لسكان القدس داخل أراضي الضفة الفلسطينية. وقد أُصدر الحكم بعد ان أعلنت النيابة العامّة أمام المحكمة ان وزيري الاديان والدفاع الاسرائيليين وافقا على عدم انشاء المقبرة (عل همشمار، ١٥/٧/١٩٩١).

١٥/٧/١٩٩١

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في عمّان، مع ملك الاردن، حسين، وتمّ تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا العربية، والدولية؛ واستعرض الطرفان التطوّرات العربية الراهنة، والاوضاع الفلسطينية. وكان الرئيس عرفات وصل عمّان صباح أمس، قادماً من بغداد، بعد زيارة قصيرة للعاصمة العراقية (وفا، ١٥/٧/١٩٩١).

• انضمّ مواطنان الى كوكبة شهداء الانتفاضة، الاول هو عيسى توما خليل (١٢ عاماً)، من قرية عابود؛ والثاني من سكان النقب، لم تذكر الاذاعة الاسرائيلية، التي نقلت النبأ، اسمه. وكانت المناطق المحتلة شهدت تصعيداً في فعاليات الانتفاضة امتد الى المناطق المحتلة في العام ١٩٤٨، حيث هاجم فلسطيني يحمل بلطة احدى الاسرائيليات على شاطىء نتانيا، فأصابها بجروح خطرة. كذلك حاولت فتاة فلسطينية طعن جندي اسرائيلي قبالة مقرّ الحاكم العسكري الاسرائيلي في قلقيلية، وقد تمّ اعتقال المواطنيْن (الدستور، ١٦/٧/١٩٩١).

١٦/٧/١٩٩١

• بدأت اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني اجتماعاتها، في تونس، برئاسة رئيس المجلس الشيخ عبدالحميد السايح، وبحضور رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتناول الاجتماع مناقشة طبيعة المجلس في دورته المقبلة وتشكيلته الداخلية (وفا، ١٦/٧/١٩٩١).

• ألقى مواطنون زجاجات حارقة عدة على دوريات عسكرية وسيارات اسرائيلية أسفرت عن احراق حافلة اسرائيلية قرب النصارية، في غور الاردن، فيما شنّت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات طاولت عدداً من المواطنين، وفرضت نظام حظر التجوّل على عدد من القرى في الضفة الفلسطينية المحتلة،

وواصلت فرض الحصار على القدس، وأقامت حواجز عسكرية عند معابرها، ومنعت الدخول اليها (وفا، ١٦/٧/١٩٩١).

١٧/٧/١٩٩١

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة هامّة من وزير خارجية السويد، ستين اندرسون. وقد تسلّم الرئيس عرفات الرسالة في خلال استقباله المبعوث الخاص لاندرسون، ماتياس موسبرغ، وسفير السويد لدى تونس، فاكسن. وأجري، في خلال الاستقبال، استعراض لآخر تطوّرات الوضع في الشرق الاوسط، والجهود الدولية المبذولة لاحلال السلام فيه (وفا، ١٧/٧/١٩٩١).

• ذكرت مصادر فلسطينية ان جنوداً اسرائيليين كسروا سيقان صبيين فلسطينيين، في خلال اشتباكات في قرية إذنا. وذكر مسؤولون عسكريون ان الاشتباكات اندلعت في القرية، وان القوات الاسرائيلية أطلقت النار على المواطنين، في أعقاب تعرّض دورية للجيش لرمي الحجارة، وانها أوقفت الصبيين وضربتهما بقسوة أدّت الى كسر عظام سيقانهما. كما أطلقت قوات الاحتلال النار على المواطنين في منطقة الخليل، وأصابت أربعة مواطنين في مصادمات متفرّقة (الدستور، ١٨/٧/١٩٩١).

• قتل ثلاثة جنود اسرائيليين، بينهم ضابطان، وجرح أربعة آخرون، في اشتباك بين قوة تابعة للجيش الاسرائيلي ومجموعة من الفدائيين شمال منطقة «حزام الامن» في جنوب لبنان (دافار، ١٨/٧/١٩٩١).

١٨/٧/١٩٩١

• استشهد، في جنين، خالد زكي السوقي (١٧ عاماً)، في اثناء اشتباك مسلّح وقع بين جنود الاحتلال الاسرائيلي وثلاثة مسلّحين ينتمون الى مجموعة «الفهود السود». وقد فرضت سلطات الاحتلال نظام حظر التجوّل على المدينة ومخيّماتها، وبدأت بحملة تفتيش عن اثنين من أفراد المجموعة تواريا عن الانظار بعد اصابة السوقي واستشهاده. في السياق عينه، اعترف مصدر عسكري اسرائيلي بأن ثلاثة من «حرس الحدود» الاسرائيليين، كانوا يقفون عند مدخل مكاتب الحكم العسكري في خان يونس، أُصيبوا في انفجار قنبلتين يدويتين أُلقيتا من بستان قريب. وقد اعتقلت سلطات الاحتلال، اثر ذلك، عشرين مواطناً (الدستور، ١٩/٧/١٩٩١).

• اتهمت أوساط اسرائيلية وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بالتنصّل من تعهّدات قدّمها الى اسرائيل في وقت سابق، وبقيامه بلعبة مزدوجة بين اسرائيل وسوريا، وبأنه لا يعرض على اسرائيل الموقف السوري بدقّة ووضوح (دافار، ١٩/٧/١٩٩١).

١٩/٧/١٩٩١

• شهدت مناطق عدّة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلّين صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح، واعتقال عدد آخر. على صعيد آخر، قامت قوات اسرائيلية بقطع ١٥ شجرة زيتون في قرية فرعون و٣٠ شجرة لوز في قرية جت، كما صادرت ١١ دونماً من أراضي بلدة بيت ساحور (الدستور، ٢٠/٧/١٩٩١).

• كرّر الرئيس الاميركي، جورج بوش، طلبه من اسرائيل تجميد بناء المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع، لكنه أشار الى ان بلاده لا تمارس ضغوطاً على الاطراف المعنيّة بأزمة الشرق الاوسط (نيويورك تايمز، ٢٠ ـ ٢١/٧/١٩٩١).

٢٠/٧/١٩٩١

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، سفير فرنسا لدى تونس، آلان غرينيه، وتناول معه تطوّرات الوضع في الشرق الاوسط، والجهود الدولية المبذولة لاحلال السلام (وفا، ٢٠/٧/١٩٩١).

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي فرضت نظام حظر التجوّل على عدد كبير من المناطق، كعقاب جماعي، بحجّة مقاومة الاحتلال؛ كما دهمت عدداً من المواقع والمنازل والمساجد، بحجّة البحث عن أسلحة وعن شبان مطلوبين (الدستور، ٢١/٧/١٩٩١).

• ذكرت مصادر أمنية اسرائيلية انها اكتشفت، بالتعاون مع الجيش الاسرائيلي، تنظيمات فدائية عدة، اعضاؤها متهمون بالقيام بعدد من العمليات العسكرية ضد قوات الجيش الاسرائيلي وبعض «المتعاونين» (عل همشمار، ٢١/٧/١٩٩١).

١٩٩١/٧/٢١

• شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة هجمات جديدة بالزجاجات الحارقة نفّذها مواطنون ضد أهداف عسكرية اسرائيلية، خصوصاً في القدس ورام الله وجنين، وذلك في أعقاب حملة دهم شنّتها قوات الاحتلال الاسرائيلية على مناطق مختلفة، طاولت عشرات المواطنين من مخيم الدهيشة، ومدن جنين والخليل وقلقيلية، وقرى كفر جمّال وصرّة وسيلة الحارثية. الى ذلك، اقتلعت قوات الاحتلال ١٦٥ شجرة زيتون في صرّة، وقرّرت اقتلاع تسعين شجرة حمضيات من المنطقة الواقعة بين مخيم البريج ومدينة وغزة (**الدستور**، ١٩٩١/٧/٢٢).

١٩٩١/٧/٢٢

• تسلّم رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة خاصة من الحكومة الفرنسية، في خلال استقباله سفير فرنسا لدى تونس، آلان غرينيه (**وفا**، ١٩٩١/٧/٢٢).

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية؛ وأُلقيت أكثر من ٢٥ زجاجة كربونية باتجاه أهداف عسكرية اسرائيلية في جنين، وزجاجة حارقة في مخيم جنين؛ كما تمّ تحطيم زجاج أكثر من عشر سيارات اسرائيلية، واصابة مستوطن بجروح في قرية بيت عنان (**الدستور**، ١٩٩١/٧/٢٣).

• تعتقد أوساط اسرائيلية بأن اسرائيل سوف توافق على المقترحات الخاصة بعقد مؤتمر اقليمي للسلام يقود الى مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية، وبينها وبين الفلسطينيين. وقالت تلك الاوساط ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بات مقتنعاً بالتغيّر الذي حدث في مواقف الرئيس السوري، حافظ الاسد (**عل همشمار**، ١٩٩١/٧/٢٣).

• أوضح وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان مساعيه المبذولة في المنطقة ترمي الى تحقيق ثلاثة أهداف: «ايجاد مفاوضات مباشرة بين الاطراف المتنازعة؛ وايجاد مسيرة تعتمد على توجّه أوضحت اسرائيل انه مقبول لديها؛ وايجاد، أو محاولة ايجاد، مناخ يساعد في انجاح هذه المفاوضات» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩١/٧/٢٣).

١٩٩١/٧/٢٣

• تعرّض اسرائيلي لهجوم ببلطة في مدينة جنين، فأُصيب بجروح خطرة. وأُصيب جنديان اسرائيليان بجروح، اثر تعرّضهما لرشق حجارة في قطاع غزة. وقد قامت قوات الاحتلال الاسرائيلية بحملة دهم وتمشيط واسعة بحثاً عن الفاعلين؛ وأشارت الى انه تمّ اعتقال صبيّين دون الثانية عشرة من العمر في منطقة الخليل، للاشتباه بعلاقتهما بوضع عبوة ناسفة، وهمية، بالقرب من مستوطنة زراعية (**الدستور**، ١٩٩١/٧/٢٤).

• طلبت الادارة الاميركية من اسرائيل الموافقة على مشاركة ممثل من القدس الشرقية في المفاوضات حول التسوية السلمية في المناطق المحتلة. غير ان اسرائيل رفضت، بشدة، هذا الطلب الذي يشكّل حجر الزاوية في الخلافات بين الجانبين، الاميركي والاسرائيلي (**معاريف**، ١٩٩١/٧/٢٤).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «ان ما نراه، الآن، في سوريا من الرئيس السوري، حافظ الاسد، يذكّرنا بما حدث في مصر للرئيس المصري، أنور السادات، عندما غيّر، بصورة انقلابية، مفاهيمه، ممّا أدّى، في نهاية الامر، الى اجراء مفاوضات مع اسرائيل» (**معاريف**، ١٩٩١/٧/٢٤).

١٩٩١/٧/٢٤

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وهاجمت القوات الضاربة الفلسطينية دورية عسكرية اسرائيلية في قباطية بالرشاشات، ممّا أدّى الى الحاق اضرار مادية بها واصابة عدد من أفرادها. كذلك طعن مواطنون جنديين اسرائيليين قرب قرية دير استيا، قضاء نابلس (**الدستور**، ١٩٩١/٧/٢٥).

• قصفت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي زورقاً للفدائيين تابعاً للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة قرب بلدة الدامور، على بعد ١٥ كيلومتراً من مدينة بيروت (**عل همشمار**، ١٩٩١/٧/٢٥).

• تقف كتل اليمين الاسرائيلي، «هتحياه» و«تسوميت» و«موليدت»، بالاضافة الى الوزير اريئيل شارون، علناً، ضد السياسة التي ينتهجها رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الذي يعتبر هذا الموقف من جانب اليمين وشارون تهديداً للائتلاف الحكومي (**عل همشمار**، ١٩٩١/٧/٢٥).

١٩٩١/٧/٢٥

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات،

في تونس، سفير اسبانيا لدى تونس، رامون فيلانوفا، وبحث معه في آخر التطوّرات السياسية الراهنة، وفي الجهود المبذولة لاحلال السلام في الشرق الاوسط (وفا، ١٩٩١/٧/٢٥).

• نفّذ المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين اضراباً شاملاً، تضامناً مع المعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي، فيما تواصلت الصدامات بينهم وبين قوات الاحتلال الاسرائيلية، فهاجم مواطنون دوريات عسكرية اسرائيلية بالاسلحة الرشاشة والقنابل الحارقة، والكربونية، والحجارة. وقد أسفر مجمل الاشتباكات والصدامات هذه عن اعتقال عدد من المواطنين في مناطق متفرّقة (الدستور، ١٩٩١/٧/٢٦).

• تبيّن من استطلاع الرأي العام الذي أجراه معهد «تلسكر»، بطلب من صحيفة «معاريف» الاسرائيلية، ان ٧٠ بالمئة من الجمهور الاسرائيلي يعتقدون بأنه ينبغي على اسرائيل الردّ بالايجاب على المبادرة الاميركية والانضمام الى المؤتمر الاقليمي للسلام (معاريف، ١٩٩١/٧/٢٦).

• دعا الرئيس الاميركي، جورج بوش، الفلسطينيين الى بذل كل ما هو ممكن، لاغتنام ما وصفه بـ «الفرصة التاريخية التي لا سابق لها» في الشرق الاوسط، من اجل تحقيق «حقوقهم المشروعة»، ودفع عملية السلام الى أمام في الوقت عينه (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩٩١/٧/٢٦).

١٩٩١/٧/٢٦

• أُصيب أكثر من ثلاثين مواطناً بجروح في اشتباكات وقعت في المناطق الفلسطينية المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، واعتقل عدد آخر من مناطق رام الله وجنين وبيت لحم وغزة. وفرضت قوات الاحتلال نظام حظر التجوّل على بلدتي يَعْبَد وعرّابة، قضاء جنين. في المقابل، تمكّن شبان الانتفاضة من السيطرة على حافلة عسكرية اسرائيلية واقتيادها الى عرّابة، حيث تمّ احراقها؛ كما حطّموا زجاج اثنتي عشرة سيارة أخرى في مناطق عدّة، من بينها ست سيارات حطّم زجاجها في قلقيلية (الدستور، ١٩٩١/٧/٢٧).

١٩٩١/٧/٢٧

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة هامّة من وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، الكسندر بيسميرتنيخ، قام بتسليمها الى الرئيس عرفات السفير السوفياتي لدى تونس، بوريس شيبورين. وقد تمّ، في خلال لقائهما، بحث في تطوّرات القضية الفلسطينية والجهود المبذولة من أجل حلها (وفا، ١٩٩١/٧/٢٧).

• استشهد المواطن اياد نمر صباح (٢٢ عاماً)، في خلال اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في مخيم نور شمس. وشهدت منطقة طولكرم اضراباً عاماً، حداداً على شهيد مخيمها، فيما استمرت الصدامات في بقية مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال، وأُلقيت، في اثنائها، قنابل حارقة على أهداف اسرائيلية، وأطلقت النار على دوريات وأهداف أخرى. وأُصيب في الاشتباكات هذه أكثر من عشرين مواطناً بجروح، واعتقل ٣٥ آخرون (الدستور، ١٩٩١/٧/٢٨).

١٩٩١/٧/٢٨

• وجّه رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة هامة الى الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، تضمّنت توجّهات منظمة التحرير الفلسطينية ازاء تطوّرات العملية السلمية الجارية. تسلّم الرسالة من الرئيس عرفات سفير الاتحاد السوفياتي لدى تونس، بوريس شيبورين، لدى استقبال عرفات له. وتأتي رسالة عرفات الى غورباتشيوف عشية القمّة التي يعقدها هذا الاخير، في موسكو، مع الرئيس الاميركي، جورج بوش (وفا، ١٩٩١/٧/٢٨).

• استشهد محمد عبدالله عبدالجواد (٤٨ عاماً)، من بلدة حزما، قضاء رام الله، بعد تعرّضه للتعذيب على أيدي محقّقين اسرائيليين. من جهة أخرى، شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة صدامات متفرّقة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة ٢٩ مواطناً بجروح مختلفة، وأُلقيت، في خلالها، قنبلة يدوية على دورية عسكرية اسرائيلية وسط رام الله، لكنها لم تنفجر (الدستور، ١٩٩١/٧/٢٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في اجتماع نشطاء حزب الليكود، «ان من يعتقد باننا نتجه نحو مصيدة وتقديم تنازلات لا يعرف حقيقة رئيس الحكومة، اسحق شامير. فلا تنازل من قبل شامير، أو الليكود، أو الحكومة، في القضايا الهامّة، مثل أرض ـ اسرائيل وقضايا الاستيطان

والضفة [الفلسطينية] وهضبة الجولان» (**معاريف**، ١٩٩١/٧/٢٩).

١٩٩١/٧/٢٩

• استشهد المواطن نبيل حمد (٢١ عاماً)، من قرية سلواد. وذكر ناطق عسكري اسرائيلي ان الشاب قتل برصاص الجنود الاسرائيليين، في خلال تصديهم لتظاهرة سُيِّرت في القرية. وكانت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الاخرى شهدت صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اعتقال عدد من المواطنين. من جهة أخرى، صادرت قوات الاحتلال ١٥ دونماً يملكها المواطن عيسى نقولا الحذوة، من بيت جالا، وقلعت أشجاراً مثمرة من أراضٍ يملكها مواطن آخر في قرية دير ابزيع (**الدستور**، ١٩٩١/٧/٣٠).

• حذّرت عضو الكنيست الاسرائيلي، غيئولاه كوهين، حكومتها من الموافقة على الذهاب الى المؤتمر الاقليمي، وقالت انه «اذا كانت احدى قدمينا في المصيدة الآن، فسوف تصبح القدم الثانية فيها غداً» (**دافار**، ١٩٩١/٧/٣٠).

• أعرب مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، برنت سكوكروفت، عن اعتقاده بأن عقدة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام هي أكبر عائق في وجه عقد المؤتمر؛ ورأى انها «أصعب الحالات وأكثرها حساسية، في آن» (**الواشنطن بوست**، ١٩٩١/٧/٣٠).

١٩٩١/٧/٣٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، بالرئيس التونسي، زين العابدين بن علي. واثر الاجتماع، أدلى الرئيس عرفات بتصريح، فأشار الى انه أطلع الرئيس التونسي على تفاصيل تطوّرات القضية الفلسطينية، وخصوصاً أثر الخطوات التي تقوم بها الولايات المتحدة الاميركية مع الاتحاد السوفياتي والمجموعة الاوروبية لعقد مؤتمر سلام في منطقة الشرق الاوسط (وفا، ١٩٩١/٧/٣٠).

• أعلن متحدث اسرائيلي عن ان مستوطناً أُصيب بجروح بليغة، نتيجة تلقّيه طعنة سكين من قبل اثنين من المواطنين هاجماه قرب محطة الباصات المركزية في الخليل، وفرّا بعد ان استوليا على سلاحه. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان قوات الجيش الاسرائيلي اعتقلت عشرات المواطنين، بعد عملية تمشيط واسعة قامت بها في منطقة الخليل التي خضعت لنظام حظر التجوّل بعد الحادث. وفي القدس، وقع حادث معاكس؛ اذ أُصيب مواطن بطعنة سكين، وضرب بحجر على رأسه، من قبل ثلاثة اسرائيليين. من جهة أخرى، اعترفت مصادر عسكرية اسرائيلية بتصاعد الاعمال المسلّحة، وذكرت ان انفجاراً وقع في مجمّع للالكترونيات على طريق مستوطنة رامات غان فأحدث خسائر مادية (**الدستور**، ١٩٩١/٧/٣١).

• أقرّ رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال ايهود براك، في خلال زيارته لمستوطنة اريئيل، بتزايد استخدام الاسلحة النارية في المناطق المحتلة من قبل الخلايا المسلّحة التابعة للمنظمات الفدائية (**معاريف**، ١٩٩١/٧/٣١).

١٩٩١/٧/٣١

• استشهد المواطن عبدالسلام رباح (٧٠ عاماً) جرّاء اختناقه بغاز قنبلة القاها جنود الاحتلال الاسرائيلي على منزله في قرية الفندقومية القريبة من جنين. من جهة أخرى، تحدثت مصادر عسكرية اسرائيلية عن تزايد العمليات المسلّحة في المناطق المحتلة، وقال ناطق اسرائيلي انه قد تمّ تسجيل ١٨ هجوماً مسلّحاً ضد جنود أو مدنيين اسرائيليين في الفترة من العاشر من حزيران (يونيو) الى التاسع من تموز (يوليو) ١٩٩١، نُفِّذ منها ١٢ هجوماً في الضفة الفلسطينية وستة هجومات في قطاع غزة (**الدستور**، ١٩٩١/٨/١).

• وافقت اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية على عدم التطرّق، ابداً، الى مسألة مشاركة ممثّل عن القدس الشرقية في المرحلة الثانية من محادثات السلام مع الفلسطينيين. وقالت مصادر اسرائيلية انه بهذه الصيغة يمكن لوزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان يبلور صيغة «مذكرة تفاهم» خلال محادثاته في القدس، تضع الترتيبات اللازمة لمشاركة اسرائيل في مؤتمر السلام (**دافار**، ١٩٩١/٨/١).

• عبّر زعيم حزب «العمل» الاسرائيلي، شمعون بيرس، عن سروره من بيان الرئيسين، الاميركي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشيوف. ووعد بيرس بأن يؤيد حزبه عملية السلام التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية، وسوف يمنحها التغطية البرلمانية اللازمة ضد تهديدات احزاب اليمين بالانسحاب من

الحكومة (دافار، ١/٨/١٩٩١).

• أُصدر، في موسكو، بيان سوفياتي ـ اميركي مشترك بشأن الشرق الاوسط، تضمّن عزم البلدين، بصفة كونهما الرئيسين المشاركين لمؤتمر السلام، على عقد المؤتمر في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، لبدء مفاوضات ثنائية، ومتعددة الطرف، تستهدف تحقيق السلام في المنطقة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١/٨/١٩٩١).

١٩٩١/٨/١

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في الرباط، جلسة محادثات مطوّلة مع ملك المغرب، الحسن الثاني، تركّزت حول الجهود المبذولة في سبيل عملية السلام لحل قضية الشرق الاوسط، انطلاقاً من الحقوق الوطنية الفلسطينية. وقدّم الرئيس عرفات، في خلال المحادثات، عرضاً مسهباً للأخطار المحدقة بمدينة القدس والمقدسات الاسلامية والمسيحية فيها. كما تدارس عرفات مع الحسن الثاني الظروف الدولية، والعربية، والاسلامية، وضرورة العمل على تغيير المناخ الحالي، وتوحيد موقف الدول العربية، والاسلامية، والتعبير عن التزامها بقضية القدس والحقوق الفلسطينية (وفا، ١/٨/١٩٩١).

• انفجرت عبوة ناسفة بالقرب من دورية عسكرية اسرائيلية لدى مرورها على الطريق الغربية في رفح؛ وقامت قوات الاحتلال الاسرائيلية، اثر ذلك، باعتقال سبعة مواطنين للتحقيق معهم؛ كما شنّت حملة اعتقالات في مدينة خان يونس ومخيّمها، طاولت ٢٨ مواطناً، بعد صدامات عنيفة وقعت مع المواطنين في مخيم خان يونس، أُصيب، في اثنائها، عدد من المواطنين بجروح. وكانت مناطق الضفة الفلسطينية شهدت، بدورها، صدامات متفرّقة، اعتقل، على أثرها، عدد من المواطنين (وفا، ١/٨/١٩٩١).

• قال زعيم حزب «العمل» الاسرائيلي، شمعون بيرس، ان حزبه سوف يقترع لصالح عملية السلام الجارية. كما رحّب عضو الكنيست، يائير تسبان، بالردّ الاسرائيلي الايجابي بشأن الدعوة الى المؤتمر (**معاريف**، ٢/٨/١٩٩١).

١٩٩١/٨/٢

• شهدت المناطق المحتلة عمليات تصعيد متميّزة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية والمستوطنين، فيما واصلت قوات الاحتلال فرض نظام حظر التجوّل على ثلاث مدن في الضفة الفلسطينية، هي رام الله والخليل وجنين؛ كما فرضت حظر التجوّل على ميدان فلسطين في قطاع غزة؛ وقامت بأعمال تنكيل وقمع بالمواطنين في مدن وقرى عدّة (وفا، ٢/٨/١٩٩١).

١٩٩١/٨/٣

• أُجري، صباح اليوم، اتصال هاتفي بين الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وملك الاردن، حسين، تركّز على تطوّرات الوضع الراهن، والتحرّكات السياسية الجارية، وأهمية التنسيق الاردني ـ الفلسطيني في هذه المرحلة. واتفق، في اثناء الاتصال، على متابعة الاتصالات واللقاءات وتكثيفها لمواكبة التطوّرات الجارية (وفا، ٣/٨/١٩٩١). في السياق عينه، وجّه الرئيس الفلسطيني رسالة الى الملك حسين، نقلها اليه سفير فلسطين لدى الاردن، تتعلّق بالتطوّرات وجهود السلام في المنطقة (**المصدر نفسه**).

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أُصيب، في خلالها، أكثر من ستين مواطناً بجروح، وأُجهضت عشر نساء، جرّاء استنشاقهن الغاز السام. وشنّت قوات الاحتلال حملة اعتقالات طاولت عشرات المواطنين، خصوصاً في قلقيلية والخليل ومناطق قطاع غزة، فيما واصلت فرض نظام حظر التجوّل على عدد من المناطق الفلسطينية الاخرى (**الدستور**، ٤/٨/١٩٩١).

• يقف د. يغئال ارنس، وهو ابن وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، على رأس مجموعة يهودية في الولايات المتحدة الاميركية تدعى «اللجنة اليهودية للشرق الاوسط»، تطالب بايقاف المساعدات الى اسرائيل الى ان تضع هذه حدّاً لاحتلالها للمناطق العربية، وفقاً لقرارات مجلس الامن الدولي (**دافار**، ٤/٨/١٩٩١).

• قال عضو الكنيست الاسرائيلي وزير الدفاع السابق، اسحق رابين، انه من غير المسموح به الانسحاب من الجولان، حتى ولو كان ذلك مقابل السلام (**دافار**، ٤/٨/١٩٩١).

١٩٩١/٨/٤

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، بالرئيس التونسي، زين العابدين بن علي.

وصرّح الرئيس عرفات، عقب اللقاء، بأن البحث تركّز على التطوّرات الجارية حول قضية الشرق الاوسط، وخصوصاً الاتفاق الحاصل بين الرئيسين، الاميركي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشيوف. وأضاف عرفات: «لقد أبلغت [الى] سيادة الرئيس [بن علي] وجهة النظر الفلسطينية بخصوص قضية القدس والتمثيل الفلسطيني» (وفا، ١٩٩١/٨/٤).

• هاجم مواطنون موقعاً عسكرياً اسرائيلياً في دير البلح بقنبلة يدوية؛ ولم تشر الاذاعة الاسرائيلية، التي نقلت النبأ، الى نتائج الهجوم. الى ذلك، أُصيب ثلاثة جنود اسرائيليين بجروح، اثر رشقهم بحجارة في رفح؛ فيما اقتحمت قوات اسرائيلية ثلاثة مساجد في جنين، في الضفة الفلسطينية، بحثاً عن «مواد تحريضية» واعتقلت ثلاثين مواطناً (**الدستور**، ١٩٩١/٨/٥).

• تابعت الاوساط السياسية في اسرائيل جولة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، على شمال افريقيا بقلق كبير، بسبب ما أسمته محاولات بيكر «ابقاء م.ت.ف. في الصورة»، ودعوة واشنطن تل ـ أبيب الى تليين موقفها تجاه ضمّ فلسطينيين من القدس الى مؤتمر السلام (**معاريف**، ١٩٩١/٨/٥).

• اقترح الوزير الاسرائيلي، رحبعام زئيفي، في جلسة طاقم الهجرة، اقالة ٥٠ ألف عامل من المناطق المحتلة وتشغيل مهاجرين جدد وقدامى في أماكنهم (**معاريف**، ١٩٩١/٨/٥).

١٩٩١/٨/٥

• استشهد أسامة الابوقي (١٧ عاماً)، من مخيم الشاطىء في غزة، ومواطن آخر لم تعرف هويته، كما جرح عشرون آخرون، في اشتباكات وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وشنّت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة طاولت عشرات المواطنين، خصوصاً في مناطق رام الله وغزة ونابلس وجنين والخليل والقدس. وكانت غالبية مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة شهدت صدامات متفرّقة بين المواطنين وقوات الاحتلال (**الدستور**، ١٩٩١/٨/٦).

• نفى موظفون اميركيون أيّة نيّة لدى وزير الخارجية الاميركية للقاء شخصيات من منظمة التحرير الفلسطينية، في خلال زيارته لتونس (**عل همشمار**، ١٩٩١/٨/٦).

١٩٩١/٨/٦

• عمّ الاراضي الفلسطينية المحتلة اضراب عام في وقت شهد قطاع غزة توتراً كبيراً، في أعقاب المجزرة الدامية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلية، أمس، باطلاق النار على أبناء مخيم الشاطىء، حيث سقط شهيدان. ووصف مصدر فلسطيني احداث المخيم بأنها الأعنف منذ اندلاع الانتفاضة، وقد جرح في خلالها أكثر من عشرين مواطناً، ومنعت سلطات الاحتلال سيارات الاسعاف من نقل الجرحى. من جهة أخرى، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان مستوطناً جرح على طريق القدس، وتمّ احراق ست سيارات اسرائيلية في المدينة ذاتها (**الدستور**، ١٩٩١/٨/٧).

• رفضت أوساط سياسية اسرائيلية رفيعة المستوى اقتراح الرئيس السوري، حافظ الاسد، بشأن التوصّل الى اتفاق يقضي بتجريد المنطقة على جانبي الحدود مع اسرائيل في منطقة الجولان من السلاح، بعد اعادتها الى سوريا. وقالت هذه الاوساط ان هضبة الجولان تعتبر كنزاً استراتيجياً حيوياً لأمن اسرائيل، وليست هناك أيّة ترتيبات بديلة لضمان «سلام الجليل» وغور بيسان سوى التواجد الاسرائيلي في المنطقة (**معاريف**، ١٩٩١/٨/٧).

١٩٩١/٨/٧

• ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان ثلاثة مستوطنين أُصيبوا بجروح، أمس، اثر القاء عبوة ناسفة على سيارة لمستوطن في كريات اربع كانت تمرّ قرب بوّابة الخضر في مدينة بيت لحم. كذلك أُصيب ثلاثة جنود من «حرس الحدود» الاسرائيليين، بعد القاء زجاجة حارقة عليهم. وكان ثلاثتهم في مهمة حراسة عند مبنى عسكري اسرائيلي. وقد نجح منفّذو العملية في الفرار (**الدستور**، ١٩٩١/٨/٨).

• أعلن عضو الكنيست موشي شاحل، رسمياً، عن نيّته خوض المنافسة على زعامة حزب «العمل» الاسرائيلي ورئاسة الحكومة. وقال شاحل ان زعيم حزب «العمل»، شمعون بيرس، وعضو الكنيست، اسحق رابين، فقدا حقّيهما في التنافس مرة أخرى على رئاسة قائمة حزب «العمل» (**دافار**، ١٩٩١/٨/٨).

١٩٩١/٨/٨

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في طرابلس الغرب، بالرئيس الليبي، معمر القذافي.

وأُجري، في خلال الاجتماع، بحث شامل في آخر التطوّرات على الساحتين، العربية والدولية، وخصوصاً تطوّرات القضية الفلسطينية والمخاطر التي تتهدّد الحقوق والمقدسات في فلسطين (وفا، ٨/٨/١٩٩١).

• تواصلت المواجهات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وقد هاجم شبان الانتفاضة دوريات عسكرية اسرائيلية بالحجارة والزجاجات الحارقة وأوقعوا خسائر في صفوف جنود الاحتلال والمستوطنين؛ فيما واصلت سلطات الاحتلال فرض نظام حظر التجول على مخيم الشاطىء، في غزة، لليوم الثالث، في الوقت الذي أعلن أكثر من ٥٠٠ معتقل في سجن أنصار ـ ٣ اضراباً عن الطعام منذ بداية الاسبوع الجاري، احتجاجاً على سوء الرعاية الصحية (دافار، ٩/٨/١٩٩١).

• ذكرت مصادر سياسية اسرائيلية ان الولايات المتحدة الاميركية تعمل على خلق اتصال مباشر بين اسرائيل والاردن، بهدف التوصل الى اتفاق حول اسماء الممثلين من المناطق المحتلة الذين سوف يشاركون في محادثات السلام المزمع اجراؤها (معاريف، ٩/٨/١٩٩١).

٩/٨/١٩٩١

• عمّ الاضراب الشامل المناطق الفلسطينية المحتلة كافة، بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الخامس والاربعين. ورشق شبان الانتفاضة جنود الاحتلال الاسرائيلي بالحجارة في مناطق عدة؛ وأشعلوا النار بسيارتين اسرائيليتين في موقف الباصات قرب الجامعة العبرية في القدس؛ كما حطّموا سيارة ثالثة دخلت مخيم رفح، وخمس سيارات أخرى في منطقة طولكرم، احداها تابعة للمخابرات الاسرائيلية؛ فيما استمر حظر التجول مفروضاً على مخيم الشاطىء وبلدة عزّون والظاهرية وبني نعيم والسمّوع ويطّا (الدستور، ١٠/٨/١٩٩١).

١٠/٨/١٩٩١

• مضى اربعة فلسطينيين على درب الشهادة، وأُصيب أربعون آخرون بجروح، واعتقل أكثر من ٣٥ مواطناً، في اثناء اشتباكات متفرّقة وقعت مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في غير منطقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. فقد استشهد محمد غازي ياسين (٢١ عاماً)، في خلال مطاردة جنود الاحتلال له في البلدة العتيقة لمدينة نابلس؛ واستشهد محمد يعقوب المشلح (١٩ عاماً)، من مخيم الشاطىء، في مستشفى تل هاشومير، متأثراً بجروح أُصيب بها قبل أيام؛ وأدّت مصادمات وقعت اثر انتشار نبأ استشهاد المشلح الى استشهاد شاب رابع لم تعرف هويته؛ أمّا الشهيد الخامس، فيدعى رياض جلّاد (١٧ عاماً)، من طولكرم، وكان يحمل زجاجة حارقة مع اثنين من رفاقه عندما اطلقت دورية اسرائيلية النار عليهم (الدستور، ١١/٨/١٩٩١).

• عبّرت أوساط سياسية اسرائيلية عن شكها الكبير في امكان نجاح طواقم العمل الاسرائيلية ـ الاميركية في بلورة «مذكرة تفاهم» بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، تمهيداً لافتتاح مؤتمر السلام، وذلك بسبب اختلاف وجهتي نظرهما بشأن تركيبة الوفد الاردني ـ الفلسطيني الى مؤتمر السلام (دافار، ١١/٨/١٩٩١).

• أشارت مصادر دبلوماسية مطلعة في العاصمة الاميركية، الى ان ثمّة ميلاً لدى وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى ايجاد صيغة وسط بشأن التمثيل الفلسطيني في المؤتمر، تتّسم بقدر من «التوازن»، ترتكز على اشراك شخصيات تقيم في القدس، الآن، لكنها تنتمي، اصلاً، الى مدن، أو قرى، أخرى في الضفة الفلسطينية المحتلة (نيويورك تايمز، ١٠ ـ ١١/٨/١٩٩١).

١١/٨/١٩٩١

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في صنعاء، بالرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، وبحثا في عدد من القضايا والتطورات الهامة على الساحتين، العربية والدولية، وفي مقدّمها تطورات القضية الفلسطينية والتحرّكات السياسية التي يقوم بها وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، لعقد مؤتمر سلام للمنطقة. واكد الرئيسان تأييدهما لعقد المؤتمر، شريطة ان يستهدف الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني طبقاً للشرعية الدولية وقراراتها، وفي مقدّمها حق تقرير المصير وتأكيد مبدأ «الارض مقابل السلام» (وفا، ١١/٨/١٩٩١).

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وتميّزت باطلاق

النار على مواقع لقوات الاحتلال الاسرائيلية، ودورياتها العسكرية. فقد أُصيب جندي اسرائيلي بجروح، في جنين، عندما أطلقت النار عليه؛ كما أُلقي جسم متفجّر على موقع اسرائيلي، وأربع زجاجات حارقة على دورية عسكرية اسرائيلية، في مخيم خان يونس، وزجاجة خامسة باتجاه صهريج وقود، وأُحرقت سيارة اسرائيلية في قلقيلية. وأسفرت هذه الصدامات، بمجملها، عن اصابة أكثر من ٦٥ مواطناً بجروح، واعتقال عشرات آخرين (**الدستور**، ١٢/٨/١٩٩١).

١٢/٨/١٩٩١

• انضمّ المواطنان هارون دانيال كوليزيان (١٧ عاماً)، من رام الله، وسامر اسماعيل خليل دبابسة (٤٠ عاماً)، من طلّوزة، الى قائمة شهداء الانتفاضة، فيما أُصيب ثلاثون مواطناً بجروح مختلفة، في اثناء اشتباكات عنيفة وقعت بين المواطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية. بالمقابل، أُصيب أربعة اسرائيليين بجروح، منهم ثلاثة جنود أُصيبوا في عنبتا، ومستوطنة يهودية أُصيبت اثر رشق سيارتها بحجارة في قرية سلوان (**الدستور**، ١٣/٨/١٩٩١).

• ذكر أمين صندوق الوكالة اليهودية، مئير شطريت، في جلسة الادارة، انه وصل اسرائيل من الاتحاد السوفياتي، منذ بداية الشهر الجاري، ٢٢٨٥ مهاجراً؛ فيما أوضح رئيس دائرة الهجرة، أوري غوردون، ان حوالى ٢٥٠٠ يهودي لا يزالون في اثيوبيا بعد «عملية سليمان»، بينهم حوالى ٥٠٠ في اديس ابابا، وحوالى ألفي يهودي يقيمون في اقليم غوندار (**دافار**، ١٣/٨/١٩٩١).

١٣/٨/١٩٩١

• استمرت الصدامات العنيفة بين المواطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأُلقيت زجاجات حارقة على دوريات وسيارات عسكرية اسرائيلية، ممّا أدّى الى اصابة عدد من الجنود، فيما واصلت سلطات الاحتلال فرض نظام حظر التجوّل على عدد من القرى والمخيمات، كعقاب جماعي لسكانها (**وفا**، ١٣/٨/١٩٩١).

• رفضت لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي، بشدة، طلب أوساط دولية من اسرائيل القيام ببادرة «حسن نيّة من جانب واحد»، واطلاق سراح معتقلين لبنانيين. وأصرّت اللجنة على انه قبل القيام بالخطوة الاسرائيلية ينبغي ضمان اطلاق سراح الاسرى الاسرائيليين، كجزء من صفقة شاملة. وقد تمّت الموافقة على هذا القرار بالاجماع (**معاريف**، ١٤/٨/١٩٩١).

١٤/٨/١٩٩١

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة من رئيس جمهورية الصين الشعبية، يانغ سانغ كون، أكّد فيها الرئيس الصيني ضرورة عدم التدخّل الخارجي في الشأن الفلسطيني، وخصوصاً في تشكيل الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام المحتملة، مشدّداً على ان هذا الامر يقرّره الشعب الفلسطيني. وأعلن الرئيس كون تمسّك الصين بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**وفا**، ١٤/٨/١٩٩١).

• استشهد، في مستشفى تل هاشومير الاسرائيلي، رأفت ابراهيم القسيس (٢٠ عاماً)، متأثراً بجروح أُصيب بها في اثناء مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية وقعت في مخيم الشاطىء، في غزة، في الخامس من آب (اغسطس) الجاري. وذكرت مصادر فلسطينية ان تظاهرات صاخبة انطلقت في المخيم، في أعقاب اعلان نبأ استشهاد القسيس. وكان موطنان آخران استشهدا في خلال الاشتباك ذاته، توفي احدهما في حينه، وتوفي الآخر بعد اربعة أيام (**الدستور**، ١٥/٨/١٩٩١).

• حذّر زعيم حزب «العمل» الاسرائيلي، شمعون بيرس، في اجتماع مركز الحزب، من ان حزبه سوف يقترع مع سحب الثقة من الحكومة، وقد يفكر في طرح موضوع تقديم موعد الانتخابات، اذا وقفت الحكومة موقفاً سلبياً من المفاوضات السلمية. وأضاف، ان حزبه سوف يعارض تقديم موعد الانتخابات، اذا كان الهدف من ذلك ايقاف المفاوضات الخاصة بتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي (**دافار**، ١٥/٨/١٩٩١).

١٥/٨/١٩٩١

• تسلّم رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة هامّة من الحكومة الاردنية، في اثناء استقباله سفير الاردن لدى تونس، حيدر محمود. وتتعلّق الرسالة بالتطوّرات الجارية في المنطقة والخاصة بخطوات التسوية السياسية في المنطقة، والموقف الاردني

تجاهها (وفا، ١٥/٨/١٩٩١).

• شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة تصعيداً ملحوظاً في المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الاسرائيلي، حيث أُلقيت، أمس، قنبلة يدوية من داخل سيارة على دورية عسكرية اسرائيلية، في اثناء مرورها على الشارع الشرقي في خان يونس، ممّا أدّى الى اصابة جنديين اسرائيليين بجروح. وقد حاصرت قوات اسرائيلية المنطقة، وأطلقت النار في كل اتجاه، فأُصيب أربعة شبان بجروح خطرة. وتعرّضت دوريات وسيارات أخرى اسرائيلية لهجمات بالزجاجات الحارقة في عدد من مناطق الضفة الفلسطينية. وأكدت تقارير ان ثماني سيارات حُطّمت في خلال هذه الهجمات. بالمقابل، اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خمسين مواطناً، وجرحت حوالى سبعين مواطناً آخرين (**الدستور**، ١٦/٨/١٩٩١).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاستيطان والمستوطنات

١ المازن، مازن؛ «هجمة الاستيطان الاسرائيلية مستمرة، وواشنطن لا تضغط لايقافها»، **الحرية** (بيروت)، العدد ٤١٥، ١٤/٧/١٩٩١، ص ١٦ ـ ١٧.

٢ Goldbloom, Amiram; "Are Settlements an Obstacle to Peace?", *New Outlook*, Vol. 34, No. 4 (316 - 318), June - August 1991, pp. 7 - 9.

○ الاقتصاد

٣ مظلوم، جمال؛ «اسرائيل وأطماعها المائية في المنطقة العربية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١٩ ـ ٢٢٠، حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) ١٩٩١، ص ٤٨ ـ ٦٤.

٤ الموعد، حمد سعيد؛ «الاقتصاد الاسرائيلي [في] اثناء حرب الخليج وبعدها»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢٢، العدد ١٠٥٩، ١٩٩١/٧/٧، ص ١٦ ـ ١٩.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٥ «حديث لرئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بشأن حاجة اسرائيل الى مناطق واسعة [مقتطفات]»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ١٧٢ ـ ١٧٣؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٩١/٢/٢١.

٦ «حزب العمل الاسرائيلي؛ مشروع للسلام والامن الاقليمي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ١٧٦ ـ ١٧٨؛ نقلاً عن **مجموعة قرارات مؤسسات حزب «العمل» الاسرائيلي**، العدد ٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠ ـ آذار (مارس) ١٩٩١.

٧ «رسالة وزير الخارجية الاسرائيلي، دافيد ليفي، الى وزراء خارجية الدول المتحالفة ضد العراق بشأن ازالة التهديد ضد اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ١٧٥ ـ ١٧٦؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٩١/٣/١.

○ الشؤون العسكرية

٨ سلمان، رضى؛ «أمن اسرائيل بعد تجربة حرب الخليج»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ٥٠ ـ ٨٢.

٩ الناشف، تيسير؛ «الغموض النووي الاسرائيلي، وأهدافه»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١٩ ـ ٢٢٠، حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) ١٩٩١، ص ٦٥ ـ ٧٥.

١٠ Beres, Louis Rene; "Israel, Force and International Law; Assessing Anticipatory Self-Defence", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 13, No. 2, June 1991, pp. 1 - 14.

○ علاقات خارجية

١١ «نقاط التفاهم التي اتفق عليها في ختام محادثات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في اسرائيل [بتاريخ] ٤/٩/١٩٩١»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ١٧٩؛ نقلاً عن **دافار**، ١٠/٤/١٩٩١؛ **وهآرتس**، ١٠/٤/١٩٩١.

١٢ «نقاط التفاهم التي أقرّت في المحادثات مع وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، كما رفعها وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١،

ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

○ الهجرة والمهاجرة

١٣ بسطامي، مها؛ «' عملية سليمان ' وأزمة الاستيعاب [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٩ ـ ٢٢٠، حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) ١٩٩١، ص ١٣١ ـ ١٣٨.

١٤ حسين، عبدالله محمود؛ «الهجرة اليهودية؛ بداية وجود ونهاية أمل»، **الكاتب الفلسطيني** (دمشق)، العدد ٢٢، شتاء ١٩٩٠، ص ٩٢ ـ ١١٤.

١٥ عايد، خالد؛ «الهجرة اليهودية والاستيطان في الاراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ٢٩٧ ـ ٣٠٥.

١٦ الموعد، حمد سعيد؛ «أزمة الاستيعاب ونتائجها المحتملة»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٦٢، ٢٨/٧/١٩٩١، ص ٢٢ ـ ٢٥.

١٧ Curtiss, Richard H.; "Airlift Culminates 17 Years of Secret Israeli Links to Mengisto Government", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. X, No. 2, July 1991, pp. 48 - 50.

فلسطين

○ الاقتصاد

١٨ التميمي، عبدالرحمن واياد حلس؛ «المياه في قطاع غزة»، **الكاتب** (القدس)، السنة ١٢، العدد ١٣٥، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ٩ ـ ١٣.

١٩ صبري، نضال رشيد؛ «دراسة احصائية؛ طرق تمويل الاسكان المدعوم في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ٢٢٢ ـ ٢٤٤.

٢٠ عكاشة، احمد خالد؛ «قراءات في تاريخ فلسطين الاقتصادي؛ (١)»، **الكاتب** (القدس)، السنة ١٢، العدد ١٣٥، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ١٨ ـ ١٥.

٢١ Casa, Kathryn; "Water; The Real Reason behind Israeli Occupations", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. X, No. 2, July 1991, pp. 25 - 27, 89.

٢٢ Collins, Frank; "Palestinian Economy in Chaos after Gulf War", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. X, No. 2, July 1990, p. 23, 24.

○ تراجم

٢٣ بقرادوني، كريم؛ «ياسر عرفات»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ٢٠، العدد ٨٥٥، ٤/٨/١٩٩١، ص ١٠ ـ ١٢؛ نقلاً عن بقرادوني، كريم؛ **لعنة وطن**، بيروت: عبر الشرق للمنشورات، [١٩٩١؟]، ص ١٧١ ـ ١٨٤.

٢٤ الجوزي، نصري؛ «شخصيات فلسطينية؛ اسعاف النشاشيبي، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢٢، شتاء ١٩٩١، ص ٢٦٤ ـ ٢٧٠.

٢٥ حطيني، يوسف؛ «سميرة عزّام؛ العبور الى ذاكرة الوطن»، **الحرية**، العدد ٤١٧، ١١/٨/١٩٩١، ص ٣٧ ـ ٤٠.

٢٦ شبيب، سميح؛ «الحاج امين الحسيني ودوره القومي في العراق (١٩٣٩ ـ ١٩٤١)»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٩ ـ ٢٢٠، حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) ١٩٩١، ص ١٤ ـ ٣٠.

٢٧ عقل، باسل؛ «ابو اياد؛ رجل الموقف والمبدأ»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ٣٠٦ ـ ٣١٠.

الفلسطينيون

٢٨ «٤٠ طفلاً فلسطينياً في مقبرة جماعية [بالكويت]؛ بعض أسماء المقتولين والمفقودين والمعذّبين في الكويت»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥١، ٧/٧/١٩٩١، ص ٢١.

٢٩ اللجنة الفلسطينية لحقوق الانسان؛ «أمثلة ووقائع عن اضطهاد وتعذيب الفلسطينيين في مصر؛ قانون الطوارىء دستور ثانٍ»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥٢،

١٤/٧/١٩٩١، ص ١٤ ـ ١٧.

٣٠ Muir, Jim; "The Palestinians Lost their Lebanese Foothold", *Middle East International*, No. 404, 12/7/1991, pp. 3 - 4.

○ الاضرابات والتظاهرات

٣١ «أخفقت الحملة على نابلس؛ ١٥٠٠ جندي وطائرة مروحية، ولكن نشطاء الانتفاضة أفلتوا»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥٤، ٢٨/٧/١٩٩١، ص ١٢.

٣٢ الايوبي، احمد؛ «حروب الانتفاضة المباركة؛ ' الحرائق ' »، **الجذور** (عمّان)، العدد ٩، تموز (يوليو) ١٩٩١، ص ٢٠ ـ ٢٥.

٣٣ بكر، مازن؛ «اسلوب [رئيس الاركان الاسرائيلي] براك لردع الانتفاضة»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥١، ٧/٧/١٩٩١، ص ١٠ ـ ١١.

٣٤ بيتون، سيمون؛ «وقائع من زمن حظر التجوّل [تحقيق]»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ٢٥٢ ـ ٢٦٨.

٣٥ ثلاثة تحليلات اسرائيلية حول الانتفاضة الآن»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥٠، ٣٠/٦/١٩٩١، ص ١٦ ـ ١٧.

٣٦ حطّاب، يونس؛ «الانتفاضة تردّ بالقنابل الحارقة والاسلحة الرشاشة بعد الكشف عن الوحدات السرية الاسرائيلية»، **الحرية**، العدد ٤١٤، ٧/٧/١٩٩١، ص ٨ ـ ١٠.

٣٧ ـــ ، ـــ ؛ «الانتفاضة في شهرها الثاني والاربعين؛ ١٤ شهيداً وتصعيد ملموس في حدّة المواجهات»، **الحرية**، العدد ٤١٢، ١٦/٦/١٩٩١، ص ١١ ـ ١٢.

٣٨ ـــ ، ـــ ؛ «هجمات أبطال الانتفاضة تكذّب مراهنات العدو»، **الحرية**، العدد ٤١٧، ١١/٨/١٩٩١، ص ١٢ ـ ١٤.

٣٩ داوود، احمد؛ «بعض من مصاعب الانتفاضة ومشاكل أهلها...»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٦٤، ١١/٨/١٩٩١، ص ١٢ ـ ١٥.

٤٠ درّاج، مروان؛ «فتياتنا في السجون الصهيونية؛ هذه هي النازية الجديدة»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٦٠، ١٤/٧/١٩٩١، ص ١٦ ـ ١٨.

٤١ ـــ ، ـــ ؛ «نعم لاعدام العملاء، ولكن!»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٦٢، ٢٨/٧/١٩٩١، ص ١٠ ـ ١٢.

٤٢ سوداح، سعادة؛ «مرة أخرى موقع السلاح من انتفاضة الحجر»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥٤، ٢٨/٧/١٩٩١، ص ١٠ ـ ١١.

٤٣ السيد، يونس؛ «هل أصبح العمل العسكري واستخدام الاسلحة محور [الانتفاضة] الاساسي؟»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٦٤، ١/٨/١٩٩١، ص ٢٠ ـ ٢١.

٤٤ صايغ، ليلى؛ «النقد الذاتي دليل نضج الانتفاضة والخيار الديمقراطي»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥٠، ٣٠/٦/١٩٩١، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٤٥ صايغ، يزيد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً؛ عمليات صدامية ونشاط حدودي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٩ ـ ٢٢٠، حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) ١٩٩١، ص ١١٧ ـ ١٢١.

٤٦ عبدالحق، احمد؛ « ' الحرب السرية ' [الاسرائيلية] ضد النواة الصلبة»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥١، ٧/٧/١٩٩١، ص ١٣.

٤٧ عبدالخالق، إياد؛ «[رئيس الاركان الاسرائيلية] براك: الانتفاضة ترتدي زيّاً جديداً»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥٣، ٢١/٧/١٩٩١، ص ١٤ ـ ١٥.

٤٨ «عورتا؛ قصة كفاح قرية فلسطينية»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٦٣، ٤/٨/١٩٩١، ص ١٤ ـ ١٥.

٤٩ «قائمة بأسماء شهداء الشهر الرابع والاربعين للانتفاضة»، **الكاتب**، السنة ١٢، العدد ١٣٥، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ١٧.

٥٠ «القوات الخاصة تقوم بعملية فاشلة في

قرية إذنا»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٦١، ١٩٩١/٧/٢١، ص ١٥.

٥١ الكفارنة، أيمن؛ «اللثام في الانتفاضة بين الضرورة الوطنية ومحاولات استغلال العدو»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٦١، ١٩٩١/٧/٢١، ص ٢٠ ـ ٢٢.

٥٢ المدهون، ربعي؛ «المناطق المحتلة؛ مصارحة لـ ' ضبط' المسار [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٩ ـ ٢٢٠، حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) ١٩٩١، ص ١٣٩ ـ ١٤٥.

٥٣ «[نص البيان ـ المنشور الموجّه من ' قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في مدينة نابلس' الى سكان المدينة، والذي القت طائرة مروحية مئات منه على مدينة نابلس]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥٣، ١٩٩١/٧/٢١، ص ١٥.

٥٤ «موجز تقرير [شهر] أيار (مايو)»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٤٩، ١٩٩١/٦/٢٣، ص ١٧.

٥٥ «وقائع القمع الاسرائيلي في شهر واحد؛ حزيران [(يونيو) ١٩٩١]»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ١٧، العدد ١٩٤، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ٦٤ ـ ٦٥.

٥٦ Lifshitz, Oded; "Gaza is Hungry", *New Outlook*, Vol. 34, No. 4 (316 - 318), June - August 1991, pp. 37 - 39.

٥٧ "Perfecting the Art of Deportation", *Middle East International*, No. 404, 12/7/1991, p. 12.

٥٨ Sosebee, Stephen J.; "The Intifadah; How to Explain American Apathy over Israeli Killing of Palestinian Children?", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. X, No. 2, July 1991, pp. 24 - 25.

٥٩ Tamari, Salim; "The Future of the Intifadah", *New Outlook*, Vol. 34, No. 4 (316 - 318), June - August 1991, pp. 31 - 33.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٦٠ «رسالة من عدد من الشخصيات الوطنية الفلسطينية وأعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني في الاردن الى رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير [الفلسطينية]، مطالبة بالاسراع في تشكيل المجلس [الوطني] وتفعيل دور المجلس المركزي...»، **الحرية**، العدد ٤١٥، ١٩٩١/٧/١٤، ص ١٤.

٦١ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ «[نص النداء الرقم ٧٢؛ بعنوان ' نداء القدس؛ القدس تنادي أبناءها' ، الصادر بتاريخ ١٩٩١/٧/١]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥١، ١٩٩١/٧/٧، ص ٨ ـ ٩.

٦٢ ـــــ ؛ «نص النداء الرقم ٧٣؛ بعنوان ' نداء انعاش الانتفاضة والتصدي للاستيطان' ، الصادر بتاريخ ١٩٩١/٨/١»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥٦، ١٩٩١/٨/١١، ص ٦ ـ ٧.

٦٣ «[نداء لجنة متابعة شؤون الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية الى المؤسسات الدولية بشأن ظروف المعتقلين الفلسطينيين]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥١، ١٩٩١/٧/٧، ص ١٨.

٦٤ «[نص] المذكرة التي تسلّمها وفد ' الترويكا' الاوروبية خلال لقائه اثنتي عشرة شخصية فلسطينية من الاراضي المحتلة، [بتاريخ ١٩٩١/٣/٧]»، **الهدف**، ١٩٩١/٣/٧، ص ١٧.

٦٥ الهيئة الاسلامية العليا ـ القدس؛ «[بيان ـ نداء تضمّن أربعة مبادىء بشأن رؤية الهيئة ازاء مشروع التسوية الامريكي للقضية الفلسطينية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥٦، ١٩٩١/٨/١١، ص ١٨ ـ ١٩.

القضية الفلسطينية

٦٦ أ. ش.؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً؛ نحو بناء موقف عربي مشترك [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٩ ـ ٢٢٠، حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) ١٩٩١، ص ١٠٦ ـ ١١٠.

٦٧ بشارة، عزمي؛ «القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**،

العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ٣٢ ـ ٥٠.

٦٨ «البيان الاميركي ـ السوفياتي [المشترك حول الشرق الاوسط]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥٦، ١١/٨/١٩٩١، ص ١٥.

٦٩ حيدري، نبيل؛ «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً؛ تجسير المواقف المتعارضة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٩ ـ ٢٢٠، حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) ١٩٩١، ص ١١١ ـ ١١٦.

٧٠ الخطيب، منير؛ «المتغيّرات السوفياتية والصراع العربي ـ الصهيوني»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢٢، شتاء ١٩٩١، ص ١٢٥ ـ ١٣٠.

٧١ خميس، صليبا؛ «الترانسفير الحل الصهيوني للقضية الفلسطينية»، **كنعان** (الطيبة ـ المثلّث)، العدد ٤، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ٥ ـ ١٠.

٧٢ س. ش.؛ «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً؛ تحرّك لتنقية الأجواء [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٩ ـ ٢٢٠، حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) ١٩٩١، ص ١٠٢ ـ ١٠٥.

٧٣ شرارة، رندة؛ «اسرائيل والتسوية السياسية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ٢٦٩ ـ ٢٨٦.

٧٤ العبدالله، هاني؛ «اسرائيليات؛ جولتان أخريان لبيكر [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٩ ـ ٢٢٠، حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) ١٩٩١، ص ١٢٢ ـ ١٣٠.

٧٥ العبسة، محمد شهير؛ «السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٩ ـ ٢٢٠، حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) ١٩٩١، ص ٧٦ ـ ٩٦.

٧٦ قطيش، عمر؛ «نرفض المبادرة الاميركية وندعو الى مواجهة استحقاق تشرين [الاول، (اكتوبر) المقبل]»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٦٤، ١١/٨/١٩٩١، ص ١٠ ـ ١١.

٧٧ مصطفى، ابو علي؛ «لعبة الخداع الاميركي، من جورج شولتس الى [جيمس] بيكر»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٦٠، ١٤/٧/١٩٩١، ص ٨ ـ ١٤.

٧٨ «[مقتطفات من وقائع] مؤتمر صحافي للرئيس جورج بوش حول فرص تسوية دائمة في الشرق الاوسط»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١؛ نقلاً عن **انترناشونال هيرالد تريبون**، ٢ ـ ٣/٣/١٩٩١.

٧٩ Pa'il, Meir; "Challenge for Peace in the Holy City", *New Outlook*, Vol. 34, No. 4 (316 - 318), June - August 1991, pp. 40 - 42.

منظمة التحرير الفلسطينية

٨٠ حبيب الله، غانم؛ «منظمة التحرير الفلسطينية بين وحدانية واستقلالية التمثيل والوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك»، **كنعان**، العدد ٤، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ٢٠ ـ ٢٥.

٨١ مصطفى، ابو علي؛ «مناقشة في مسألة الانتخابات»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٥٧، ١٦/٦/١٩٩١، ص ٦ ـ ٧.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٨٢ «[مذكرة عاجلة الى جامعة الدول العربية بتاريخ ١/٧/١٩٩١، بشأن اعتداءات الجيش اللبناني على المواقع والتجمّعات الفلسطينية في منطقة صيدا]»، **فلسطين الثورة** السنة ٢٠، العدد ٨٥١، ٧/٧/١٩٩١، ص ٧.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

٨٣ «البلاغ الختامي عن أعمال الكونفرانس الوطني الثاني»، **الحرية**، العدد ٤١٧، ١١/٨/١٩٩١، ص ٨ ـ ١٠.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٨٤ «بيان صادر عن المكتب السياسي [في اجتماعه، في الفترة بين ٨ ـ ١١ تموز (يوليو)، بشأن التطوّرات والمستجدات الجارية في المنطقة والساحة الفلسطينية]»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٦١، ٢١/٧/١٩٩١، ص ٤ ـ ٦.

٨٥ «[تصريح الناطق الرسمي بشأن رفض

الجبهة البيان السوفياتي ـ الاميركي المشترك حول الشرق الاوسط]»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٦٤، ١٩٩١/٨/١١، ص ١١.

▷ عرفات، ياسر (أبو عمار)

٨٦ «رسالته الى الشعب الفلسطيني في دخول الانتفاضة شهرها الرابع والاربعين»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥٢، ١٩٩١/٧/١٤، ص ٤ ـ ٥.

▷ اللجنة التنفيذية

٨٧ «بيانها الصادر بتونس، بتاريخ ١٩٩١/٦/١١، بشأن التطوّرات السياسية الراهنة»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٤٩، ١٩٩١/٦/٢٣، ص ٦.

▷ المجلس الوطني الفلسطيني

٨٨ «[بيان رئيس المجلس، بتاريخ ١٩٩١/٧/١٧، بشأن أعمال اللجنة التحضيرية للمجلس]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥٤، ١٩٩١/٨/٢٨، ص ٩.

○ العلاقات الخارجية

٨٩ «زيارة الوفد الفلسطيني الى دمشق؛ نتائج متواضعة، لكنها مطمئنة»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٦٢، ١٩٩١/٧/٢٨، ص ٧.

٩٠ «اعلان من رئاسة المجموعة الاقتصادية الاوروبية بتعليق الاتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠؛ نقلاً عن **لوموند**، ١٩٩١/٢/٢٨.

المقابلات

٩١ الجوزي، نصري؛ «[حديث حول المسرح الفلسطيني قبل النكبة]»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢٢، شتاء ١٩٩١، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٢.

٩٢ حرب، شوقي؛ (جرّاح في مستشفى رام الله)؛ «أكثر من ١٨٥ ألف اصابة منذ بداية الانتفاضة»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٥٧، ١٩٩١/٦/١٦، ص ٢٠.

٩٣ الحسيني، فيصل؛ «الانتفاضة في مرحلة اعادة التقويم والبناء»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ٨٩ ـ ٩٥.

٩٤ حواتمة، نايف؛ «خطة واشنطن تشطب المنظمة»، **الحرية**، العدد ٤١٧، ١٩٩١/٨/١١، ص ١١؛ نقلاً عن **وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٩١/٨/١.

٩٥ ـــ ، ـــ ؛ «المقاومة الفلسطينية واللبنانية ستستمر، لأن اسرائيل ترفض الانسحاب»، **الحرية**، العدد ٤١٥، ١٩٩١/٧/١٤، ص ٧ ـ ٨؛ نقلاً عن **وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٩١/٧/٧.

٩٦ الحسن، خالد (ابو السعيد)؛ «مسؤولية المفاوضات المقبلة يجب ان تتولّاها حكومة فلسطينية مؤقتة»، **الحوادث**، العدد ١٨٠٩، ١٩٩١/٧/٥، ص ٣٢ ـ ٣٣.

٩٧ ملّوح، عبدالرحيم؛ «ما زالت هناك فرصة لاعادة الروح لمبادرة السلام الفلسطينية»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٦١، ١٩٩١/٧/٢١، ص ٨ ـ ١٤.

٩٨ ناتان، ايبي؛ «احذروا اسرائيل حتى [تشرين الاول (اكتوبر)]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٥٢، ١٩٩١/٧/١٤، ص ١٨ ـ ٢٠.

اليهود

٩٩ بلعاوي، حكمت؛ «يهود الخزر ودورهم العدائي التاريخي»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢٢، شتاء ١٩٩١، ص ٥٨ ـ ٧٤.

١٠٠ الجنيدي، سليم؛ «اليهود المغاربة في اسرائيل»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢٢، شتاء ١٩٩١، ص ٧٥ ـ ٩١.

١٠١ Harris, C. K.; "The South Africa Jewish Community", *The Israeli Economist*, May/June 1991, pp. 19 - 22.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٠٢ برغوثي، اياد؛ الاسلمة والسياسة في

الاراضي الفلسطينية المحتلة، **الكاتب**، السنة ١٢، العدد ٣٥، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ٣١ ـ ٣٧ (مراجعة عبدالله جرادات).

١٠٣ زهران، جمال علي؛ السياسة الخارجية لمصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١؛ طرد الخبراء السوفيات، زيارة السادات للقدس، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١٤، العدد ١٤٨، حزيران (يونيو) ١٩٩١، ص ١٥٦ ـ ١٦١ (مراجعة حسن ابو طالب).

١٠٤ شيفتان، دان (وآخرون)؛ اسرائيل والفلسطينيون والطريق الى السلام (بالعبرية)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ١٢٧ ـ ١٣٠ (مراجعة خالد عايد).

١٠٥ علقم، نبيل ووليد ربيع؛ ظاهرة الهجرة في المجتمع الفلسطيني، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢٢، شتاء ١٩٩١، ص ٢٧١ ـ ٢٧٨ (مراجعة يوسف حدّاد).

١٠٦ عيلام، يغئال؛ الوكالة اليهودية؛ الاعوام الاولى (بالعبرية)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

١٠٧ النحّال، محمد سلامة؛ سياسة الانتداب البريطاني حول اراضي فلسطين العربية، الهدف، السنة ٢٢، العدد ١٠٥٨، ٣٠/٦/١٩٩١، ص ٤٠ ـ ٤١ (مراجعة فواز عيد).

١٠٨ Bennis, Phyllis and Neal Cassidy; *From Stones to Statehood; The Palestinian Uprising, **Middle East International,*** No. 403, 28/6/1991, p. 23 (Reviewed by Anoushiravan Ehteshami).

١٠٩ Bialer, Uri; *Between East and West; Israel's Foreign Policy Orientation, 1948 - 1956, **The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 13, No. 2, June 1991, pp. 110 - 115 (Reviewed by Gad Barzilai).

١١٠ Lewis, Herberts S.; *After the Eagles Landed; The Yemenites of Israel, **The Jerusalem Post International Edition,*** 8/6/1991, p. 16 (Reviewed by Nissim Rejwan).

١١١ McCarthy, Justin; *The Population of Palestine; Population Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate* **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ١٣٠ ـ ١٣٢ (مراجعة روجر أوين).

١١٢ Organski, A.F.K.; *The $36 Billion Bargain; Strategy and Politics in U.S. Assistance to Israel, **The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 13, No. 2, June 1991, pp. 103 - 109 (Reviewed by Efraim Inbar).

١١٣ Porat, Dina; *The Blue and the Yellow Stars of David; The Zionist Leadership in Palestine and the Holocaust, 1939 - 1945, **The Jerusalem Post International Edition,*** 8/6/1991, p. 16 (Reviewed by Alexander Zvielli).

١١٤ Schiff, Ze'ev and Ehud Ya'ari; *Intifadah - The Palestinian Uprising; Israel's Third Front, **Middle East International,*** No. 406, 16/8/1991, pp. 22 - 23 (Reviewed by Paul Cossali).

١١٥ Sober, Moshe; *Beyond the Jewish State; Confessions of a Former Zionist, **Middle East International,*** No. 404, 12/7/1991, p. 22 (Reviewed by H.J. Skutel).

١١٦ Telhami, Shibley; *Power and Leadership in International Bargaining; The Path to the Camp David Accords, **The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 13, No. 2, June 1991, pp. 103 - 109 (Reviewed by Efraim Inbar).

الكتب

١١٧ باخور، جاي؛ **معجم منظمة التحرير الفلسطينية** (بالعبرية)، تل ـ أبيب: منشورات وزارة الدفاع الاسرائيلية، ١٩٩١، ٣٣٣ صفحة.

١١٨ براند، لوري ا.؛ **الفلسطينيون في العالم العربي؛ بناء المؤسسات والبحث عن الدولة**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١، ٢٩٣ صفحة.

١١٩ دراغمة، عزت؛ **الحركة النسائية الفلسطينية، ١٩٠٣ ـ ١٩٩٠**، القدس: مكتب ضياء للدراسات، ١٩٩١.

١٢٠ شوملي، قسطندي؛ **الاتجاهات الأدبية والنقدية في فلسطين؛ دراسة لحياة النقد الأدبي الحديث في فلسطين من خلال جريدة «فلسطين»**، القدس: دار العودة، ١٩٩٠، ٣٨٠ صفحة.

١٢١ عبدالله، غسان؛ **الانتفاضة واسرائيل؛ تاثير الانتفاضة على اسرائيل**، عكا: دار الاسوار، ١٩٩٠، ١٢٣ صفحة.

١٢٢ عريقات، صائب؛ **الانتفاضة والتغيّرات**، القدس: دار العودة، ١٩٩٠، ٩٦ صفحة.

١٢٣ العمري، وليد وتيسير بلاسي؛ **خلفيات وآثار هجرة اليهود السوفيات؛ المهاجرون يرسمون حدود اسرائيل الكبرى**، القدس: دار العودة، ١٩٩٠، ١٩٣ صفحة.

١٢٤ **الفكر السياسي في الاردن، ١٩١٦ ـ ١٩٤٦**، عمّان: مركز الكتب الاردني، ١٩٩٠.

١٢٥ فوزي، محمود؛ **كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠، ٣٣٩ صفحة.

١٢٦ المسيري، عبدالوهاب؛ **هجرة اليهود السوفيات؛ منهج في الرصد وتحليل المعلومات**، القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٠، ٣٢٢ صفحة (كتاب الهلال ٤٨).

١٢٧ **منشا القضية الفلسطينية وتطوّرها، ١٩١٧ ـ ١٩٨٨**، نيويورك: الامم المتحدة، ١٩٩٠، ٣٧٧ صفحة.

١٢٨ منصور، سامي؛ **تجارة السلاح والأمن القومي العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١.

اعداد: ماجد الزبيدي

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 221 - 222 , August - September 1991

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by

Al - Abhath Publishing Co. Ltd

16 Artemidos Street, Strovolos

P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠ دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى